

دكتور عبد الفتاح سليم

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الثاني

دار المعارف

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«إني وإن كنت أنويسي مُفَقِّهٌ
ليست يَغُرُّ ولا من تشج كُفَّانِ
فإن في المَجْدِ هُمانى وفي لُغَتِي
قُصاحةٌ وليسائي غيرُ لُحانِ»
(غرر الخصال الواضحة: ١٨٣)

القسم الثاني (الأخير)

تأليف
دكتور عبد الفتاح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٨٩

دار المعارف

“حقوق الطبع محفوظة على المؤلف”
“وليس لأحد أن يطبع هذا الكتاب، أو بعض فصوله،
أو صور ذلك، إلا بإذن منه مكتوب”

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

القسم الثاني

اللحن في اللغة

في رأى علماء اللغة المحدثين

* الفصل الأول

في لغة العصر الحديث

(من الصفحة ٢٧٣ إلى الصفحة ٣١٢)

* الفصل الثاني

في بلاد الشام

(من الصفحة ٣١٣ إلى الصفحة ٣٨٤)

* الفصل الثالث

في مصر

(من الصفحة ٣٨٥ إلى الصفحة ٤٣٩)

* الفصل الرابع

في الأقطار الأخرى

(من الصفحة ٤٤٠ إلى الصفحة ٤٥٩)

الفصل الأول

في لغة العصر الحديث

إن استقام أمر الفصل بين العصرين: القديم والحديث في بعض الأمور، فلن يستقيم من كل وجه في الأمور الفكرية، ولا سيما أمور اللغة وآدابها؛ ذلك لأن التطور - أيًا كان اتجاهه إلى الحسن أو سوء - لا يتم طفرةً، وإنما يبدأ وينمو شيئاً بعد شيء. ومن هنا فتقسمنا هذا لدراسة الانحرافات اللغوية مبناه على ما اصطَلَحُوا عليه من التحديد الزمني للعصر القديم والعصر الحديث، ومن أن العصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٢٢٦ هـ / ١٨٩٧ م.

ولابد - لدراسة حال العربية في العصر الحديث - من الرجوع قُرَابَةَ ثلاثة قرون، أيام أن استولى العثمانيون على مصر، وسائر البلدان العربية عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م بعد القضاء على المماليك بهزيمة السلطان القوري والقضاء عليه، في معركة مرج دابق عام ٩٢٢ هـ، والسلطان طومان باي، الذي شق على باب زويلة.

وكان من أهم أغراض العثمانيين من فتوحهم إظهار القوة وإخافة الناس وإخضاعهم لسلطانهم، ولم يَغنُوا بإصلاح مرافق البلاد الخاضعة لنفوذهم، وتدبير شئونها تدبيراً نافعاً، وإحلال الأمن وإقرار العدل فيها، بل كان جُلُّ همهم استنفاد مال البلاد وخيراتِها، وحملها غنيمةً باردةً إلى خزائنهم في تركيا، واقتضى ذلك الأثر أعوان العثمانيين من ممالك وولايَة ورؤساء جند، وهو ما كان له أقدح الأخطار؛ إذ ارتبكت الأمور وتكاثرت ضروب الفساد وساد الجهل وأُقفِلت المدارس، ونُهيت دور الكتب، وغاض معين الرزق عن الطلاب والعلماء، فقلَّ عددهم ولم يبق منهم إلا بقية بين الحياة والموت، تعيش بين جدران الأزهر، فاضطُرَّ كثير من الناس إلى الهجرة نحو ديار أخرى أكثر أمناً ورخاءً.

وقد زار فولبي - الفيلسوف الفرنسي - مصر وبلاد الشرق وتركيا في خريف القرن الثامن عشر، فهالَه ما أُلْفاه بها من الجهل والفساد الذي استشرى في كل مكان، حتى

قال: «الجهل عام في هذه البلاد، وفي كل بلد تابع لتركيا، وقد عمَّ كل الطبقات، وتجلّى في كل العوامل الأدبية وفي الفنون الجميلة، حتى الصناعات اليدوية، تراها في حالة بدائية، ويندر أن تجد في القاهرة من يُصلِّح الساعة، وإذا وجد فهو أجنبي»، ثم يقول: «ولّى عصر الخلفاء، وليس من الأتراك أو العرب اليوم علماء الرياضيات أو الفلك أو الموسيقى أو الطب، ويندر فيهم من يحسن الحِجامة، ويستخدمون النار في الكيّ، وإذا عثروا بتطبيب أجنبي عثوه من آلهة الطب، وصار علم الفلك والنجوم شعرة وتجيهاً، وإذا قيل لعلمائهم ورهبانهم: إن الأرض تدور عدّوا ذلك كفرًا؛ لأنه - في زعمهم - يخالف كتب الديانات»^(١).

لقد كان العهد العثماني بحنة قاسية أمتجنت بها العالم العربي، وعانى من آثارها زمانًا طويلاً، وتجمعت أطراف هذه المحنة في أمور ارتكبتها العثمانيون، من أهمها:

- أنهم نقلوا الخليفة العباسي - المتوكل على الله - إلى القسطنطينية بعد أن استنزروه عن الخلافة، وبذلك انتقلت إلى العثمانيين، وغدت القسطنطينية العاصمة الدينية للمسلمين، ومن ثم صارت مركزاً للعلوم الإسلامية.
- وأنهم استولوا على أموال البلاد وأوقافها، وما كان موقوفاً منها على المساجد وعلمائها وطلابها.
- وأنهم حملوا معهم آلافاً من الكتب التي كانت دُور العلم في مصر عامرة بها، وأودعوها خزائن القسطنطينية، كما نقلوا إلى عاصمتهم كثيراً من العلماء ومهرة الصناع.
- وأنهم اهتموا بإحلال لغتهم التركية محل العربية في الدواوين والمخاطبات السلطانية، وفي سبيل ذلك استعانوا بالمشايخ الأتراك القادمين من الأناضول، لتدريس النحو العربي باللغة التركية، كما جرى العمل على أن تكون المحاكمات في المحاكم العربية باللغة التركية، وجُعِلَت لغة الرسائل والبرقيات والقوانين، وكان من نتائج ذلك أن ضاق ميدان العربية، فأصبح مقصوراً على بعض المؤلفات العلمية والأدبية، ولم تكن - مع هذا - عربية سليمة، وإنما اختلطت بشوائب اللحن، ولم تكن تتميز من الأعجمية في أسلوبها وكثير من مفرداتها، وقد كان من أثر الجهل الفاشي بين القوم أن قلَّ التحرّي بين المؤلفين فتساعت في كتبهم روايات غير مأثورة، ومبالغات شديدة،

(١) الأدب العربي في العصر الحديث للدكتور سليمان الأغا، ٧، ٨ ط أولى ١٩٦٠.

وخطأ كثير في الشعر المروى، وفي نسبه إلى قائله، وقد بدا الضعف في الملكات جلياً في عبارة الكتب المؤلفة في هذا العصر، فاستباح أصحابها العامة، لا يترفعون عنها ولا يأنفون، فاصطلحت أسباب النقص، واجتمعت عوامل الضعف على اللغة العربية في علومها وآدابها^(١).

كما عمد الأتراك إلى إلغاء ديوان الإنشاء، الذي كان مدرسة يتخرج فيها جهابذة الأدباء، وحذاق كتاب الدواوين، والذي كان على مرّ العصور عاملاً مهماً لاستقامة الأساليب العربية في اللغة الديوانية، فكان إلغاؤه جناية على العربية ومحنة قاسية أضرت بها، حتى لقد انحدرت إلى مستويات ضعيفة يقلب عليها السجع والزخرف، وحفلت بالمخاطبات الرسمية بأسوأ صور الكتابة التي وصفها الشيخ محمد عبده بقوله: «كانت أساليب الكتابة تنحصر في نوعين، كلاهما يمجّج النوق وتتكسر ضروب التأليف بين الكلمات، بين رث خبيث غير مفهوم ولا يمكن رده إلى لغة من لغات العرب، لا في صورته ولا في مادته، والنوع الثاني: ما كان يُراعى فيه السجع وإن كان بارداً، وتلاحظ فيه الفواصل وأنواع الجناس، وإن كان رديئاً في النوق بعيداً عن الفهم، ثقيلاً على السمع، غير مؤدٍّ للمعنى المقصود»^(٢).

غير أن الأمر لم يقف عند حدّ مزاحمة التركية للعربية في أمور السياسة والقضاء والأمور الرسمية عامة، وإنما كان ما هو أخطر من ذلك حين تعالت الصيحات بأن اللغة العربية، لغة مَيِّتة مضى زمانها، فأصبحت عضواً أثيرياً في جسم المجتمع تتشابه - بسببها - العلل والأوجاع، من غير أن ينتفع بها بوجه، وقد زعم هؤلاء أن اللغة العربية علّة الضعف في حياة المملكة العثمانية، وأنها - أي المملكة العثمانية - لا تبرز إلا إذا أُميتت هذه اللغة، وحل محلّها لغة الترك الحاكمين^(٣).

والدعوة إلى القضاء على العربية في مواطنها، إنما كانت مظهرًا من مظاهر استعلاء الأتراك الفاتحين على العرب المُستَظَلِّين، وتعصبهم لكل ما هو تركي، فالأتراك هم السادة وغيرهم العبيد، وقد كانوا يدعّونهم الفلاحين أو (أبناء العرب) ولم يكن لهم من الأمر إلا التوفر على خدمة السادة الأتراك، دون أن يكون لهم حظ من الرقي الاجتماعي أو الفكري، فغشا الجهل، واستنامت الأفكار، وتبلدت العقول وأُغْلِقَت المدارس ودور العلم

(٢) التجسيد في الأدب المصري الحديث ٨٩.

(٣) اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ٤٣.

(٤) فلسفة اللغة العربية وتطورها ١٢٦.

التي كانت مزدهرة في الأعصر السالفة، ولم يكن هناك إلا القليل من المكاتب لتعليم مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم، أما الأزهر فقد أصابه الخمول، واقتصرت رسالته على حفظ التراث الديني، ودراسة المتون اللغوية دراسة سلفية لا ابتكار فيها ولا تجديد^(٥).

وجريان العربية على اللسان التركي كان من نتائجه أن كثيراً من الكلمات العربية قد أصابه التغيير؛ إما في لفظه وإما في معناه وإما فيها معاً، وعلى سبيل المثال نذكر هذه الاستعمالات:

(ابتصار) بمعنى التبصر، و(إبذال) بمعنى البذل، و(استحصال) بمعنى التحصيل و(استرجاء) بمعنى الرجاء، و(تسّم) مطاوَعاً لِسَم، و(جيادة) بمعنى الجودة، و(طَرَيَان) بمعنى الطرود و(الإذعان) بمعنى الاعتقاد والذكاء والفتنة - وهو في العربية بمعنى الإسراع في الطاعة والانقياد والإقرار بالحق - و(الاستكشاف) بمعنى الكشف - وهو في العربية مصدر استكشف عنه، أي سألته أن يكشف له - و(الاشتيا) بمعنى الشك والارتياب - وهو في العربية بمعنى التشابه - و(الإيراد) بمعنى الدُخْل والفتلة - وهو في العربية بمعنى الإتيان بالإبل إلى الماء لترَوَى، و(الللحوق) بمعنى اللحاق - وهو في العربية بمعنى اللزوم. وقد وضع الأسناذ معروف الرّصافي البغدادي رسالة في الألفاظ التي استعملها الأتراك على غير أوضاعها العربية، سماها (دفع المُجَنَّة في ارتضاع اللُّكَنَة).

أما محاولة الأتراك بسط نفوذ لغتهم على العربية فكان من نتائجه أن تأثرت العربية بخصائص التركية تأثراً عظيماً في الألفاظ والتراكيب، فعُربَ الكثير من الألفاظ الدخيلة التي جرت على ألسنة الحكام الأتراك، واستُعيِرت بعض قواعد اللغة التركية في تعريف الألفاظ العربية أحياناً كثيرة، كما طُبع الأسلوب العربي بطابع الركاقة والعامية.

فمن الألفاظ^(٦): إطلاق (قُرّة قُولات) على مخافر الشرطة، و(بَاشْ أَعْمَا) لرئيس المدينة، و(وَقَبُو كَتَحَدَا) لمندوب الوالي لدى الباب العالي، و(الأَغَوَات الأَنْدُرُون) بمعنى الخدم الخصوصيين الذين يعملون داخل القصور، و(الأَغَوَات البِيرُون) وهم الذين

(٥) لغة الإدارة العامة في مصر ٧٠.

(٦) انظر هذه الأمثلة وأخرى غيرها في: لغة الإدارة العامة في مصر ١٨٤، ١٨٥، واللغة العربية كائن حتى

١٠٢، ١٠٣.

يعملون خارج القصور و(خُشْدَاش) بمعنى زميل الخادم في القصر، و(الأمير آخور) أى رئيس الاسطبلات المشرف على الماشية، و(انختار أغا) لناظر القصر، و(قادين أفندى) لمديره... إلى غير ذلك من الألفاظ التركية الأصل التى نُقِلَتْ بحروفها إلى العربية.

وفى مجال القواعد النحوية والصرفية: أصابت العربية تغيرات كبيرة؛ إذ أدى كثرة استعمال التركية مع العربية إلى قياس هذه على تلك وإخضاعها لقواعدها، وقد استخلص الأستاذ عبد السميع الهراوى^(٧) من سجلات العصر التركى ووثائقه كثيراً مما طرأ على العربية من تأثر بالقواعد التركية، وكان أهم مظاهر هذا التأثر ما يأتى:

• الخلط فى قواعد التذكير والتأنيث، إذ ظهر فى استعمال الكتاب تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، نحو قولهم: تلك الرجل وهذا المرأة، وأكثر ما كانت هذه الظاهرة تبدو فى العبارات المترجمة إلى العربية ترجمة حرفية عن أصل تركى، ومن المعروف أن التركية لا تفرق بين النوعين فى الخطاب والإشارة والنعت، فيقال: هذا الرجل وهذا المرأة، ومن ذلك أن السيدات فى تركيا كُنَّ يحملن لقب (أفندى) بالصيغة التى تطلق على الرجال، فيقال مثلاً: عَصَمَتْلُو خُوشيار خانم أفندى (لوالدة الخديوى إسماعيل) ومما جاء على ذلك فى بعض الوثائق الديوانية: «بمقتضى فرمان.. صار حجاز أطيان الأبعدية الذى كانوا يزرعونها... من الأبعدية الذى زرعتها العربان... البلاد الذى فيهم أبعادية... يأخذ أبعادية من الذى زارعتها العربان»^(٨).

• الخلط بين المثنى والجمع، أما ما زاد عن الواحد فَيُعَبَّرُ عنه بالجمع، وقد جاء فى الوثائق العربية المترجمة عن أصل تركى أن المترجمين أخطئوا فى تثنية الأسماء وفى جمعها، كما جاء عنهم أيضاً التعبير عن المثنى بتركيب بعيد عن مألوف العربية، فقول مثلاً: اثنين مَقَاتى - أى مُقَتِيَان من علماء الدين، ومن ذلك ما جاء فى لائحة معاشات المتقاعدين الصادرة فى ١٢٦٠ هـ «البند الثانى: من كَوْن لم يكن ميعاد العطل الكبير، والجروح الجسيمة، فالأشخاص الذى يكونوا محرومين من النظر كُلِّيًّا، والمكسحين والذى يكون ناقص اثنين أعضاء من أعضائهم، والذى اختيار ومسلوب اللياقة للخدمة»^(٨).

(٧) لغة الإدارة العامة فى مصر ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ٣١٤ وما بعدها.

(٨) من أمر عال صادر إلى مديرية البحيرة فى صفحة ١٢٤٩ هـ انظر: لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٤٠.

* في الإضافة: شاع في الأساليب العربية تقديم المضاف إليه على المضاف، كقولهم: (صَفَ ضابط) لضابط الصف، و(بلوك أمين) لأمين البلوك أى القسم، و(كُتِبَ خَانَة) لخانة الكتب أو دار الكتب، وهو تأثر بالتركية التى تقول: لاحظ أوغلى - أى ابن لاحظ، و: يوزباشى، أى رئيس مائة.

وإذا كان المضاف منتهياً بألف مقصورة، يقلبونها ألفاً ممدودة مع زيادة ياء، فيقولون: مَعْنَى الكلام، ودَعَوَاتِي حَقِيقَتٌ - فى: معنى كلام، ودعوى الحقيقة.

* استعارة بعض صيغ الاشتقاق والتصريف التركية: كاشتقاق صيغ النسب بإضافة المقطع (لى) فى مثل: عُثْمَانِ لى، وَقَوْلُهُ لى، وكَرِيمَتِ لى. وإضافة المقطع (لو) بمعنى صاحب، فى مثل: دَوْلَتُو وَعُطُوفَتْلُو وَعِصْمَتْلُو. واشتقاق اسم الفاعل والنسبة إلى احتراف المهن والصناعات المختلفة بإضافة المقطع (جى) فى مثل: مخزنجى وعربجى وأجزجى. وفى اشتقاق صيغة الترتيب العددي بإضافة ذلك المقطع أيضاً فى مثل: خمسة جى وتسعة جى للخامس والتاسع. واشتقاق صيغة النعت بإضافة المقطع (باش) أى رأس أو رئيس، تارة فى أول الكلمة برسمها ذاك، وتارة أخرى فى آخرها بعد إلحاق ياء الإضافة إليها، فيقال: باشكاتب وباشصراف وحكيمباشى وجراح باشى. واشتقاق اسم المكان بإضافة الكلمة الفارسية (خان أو خانة) فى مثل: كُتِبَ خَانَة وضربخانة. والإضافة بمعنى ملك الشئ أو الولاية عليه بزيادة كلمة (دار) الفارسية أى مَمْلُوك أو صاحب أو مُتَوَلٍّ، فى مثل: خَزَنَة دار وسلاح دار وحكمدار. وصيغة الجمع للعاقل بإضافة مقطع (آن) الفارسي فى نهاية المفرد، فى مثل: مُبْتَدِيَان وضابطان ومبعوثان - جمع مبتدئ وضابط ومبعوث - ثم إضافة المقطع (بان) بمعنى القائم على الشئ المشرف عليه، مثل: ديدِه بان - بمعنى حارس، ومرزبان - بمعنى محافظ الحدود.

وجاءت الحملة الفرنسية، فأحدثت نهضة كبرى فى الشرق عامة، وفى مصر على وجه الخصوص، إذ جاءت معها بجمع علمى كبير، مؤلف من ثمانية وأربعين عالماً فى مختلف العلوم، كان الغرض منه دراسة مصر من نواحيها المختلفة، وجليوا معهم المعامل والأدوات الحديثة التى لا عهد لمصر بها، كما أسس الفرنسيون مدرستين لتعليم أبنائهم على النظام الحديث، وأنشؤا دار كتب قِيَمَة، كما أحضروا معهم مطبعة عربية وأخرى إفريقية؛ لتطبع ما قد يحتاجون إليه من منشورات سياسية وأوامر للأهالى، وقام نابليون بضروب من الإصلاح، منها تكوين ديوان خاص، من تسعة من المصريين، كان من بينهم الشيخ الشرقاوى والشيخ الفيومى وعمر مكرم وغيرهم من المصريين البارزين علماء

وأعياناً، وتكوين ديوان عام ضم إليه كل من له نفوذ من المصريين.

وقد بذل الفرنسيون جهداً كبيراً في ترغيب المصريين في الثقافة الفرنسية والمحاضرات الأوربية عامة، وكانت عنايتهم موجهة إلى النواحي العلمية، أما اللغة العربية فلم تحظَ منهم بأدنى اهتمام، فزادت ضعفاً وركاكة فوق ما أصابها زمن العثمانيين، وزاحمتها الفرنسية بعد التركية في مختلف الشئون.

وقد بدت مظاهر الفساد اللغوي في العصر الحديث في مختلف الأساليب، وعلى معظم الألسنة، ونوضح ذلك في النواحي الآتية:

(١) لغة الترجمة:

نشطت حركة الترجمة والنقل إلى العربية منذ أول القرن الماضي نشاطاً ملحوظاً، إذ بدأ أعضاء البعثات العلمية الذين أوفدتهم الحكومة إلى الخارج - وبخاصة إلى فرنسا - يعودون إلى وطنهم، ويتولون المناصب العلمية والثقافية في الدولة، ويكلفون ترجمة كتب العلوم التي درسوها، وقام الشيخ رفاعة الطهطاوي وتلاميذه من طلاب مدرسة الألسن في هذه السبيل بمجهود كبير، وإن سبقتهم في هذا الميدان بزمان يسير جماعة من المترجمين السوريين من أمثال: يوحنا عنجوري ويوسف فرعون وأوغسطين سكاكيني، ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر - وكان لا يد من الاتصال بالمصريين - استعانت لذلك بالمستشرقين الذين استقدمتهم معها، فكان هؤلاء يقومون بترجمة المنشورات الفرنسية إلى العربية وترجمة المحررات العربية إلى الفرنسية، وكان على رأس هؤلاء: جان ميشيل دى فانتير بارادى - مستشار نابليون وكبير مترجمي الحملة ومراقب المطبعة الأميرية العربية - كما كان منهم الأب أنطون روفائيل زخورة - وهو العضو الشرقي الوحيد في المجمع العلمي المصري الذي أنشأه الفرنسيون - كما استعان الفرنسيون بطائفة من السوريين والمغاربة والأتراك، الذين كانوا في إيسار فرسان القديس يوحنا بمالطة، فأطلقوا سراحهم، واصطحبواهم إلى مصر، واستعانوا أيضاً في أمور الترجمة بنصارى الشام، الذين هاجروا إلى مصر خوفاً من بطش العثمانيين، ولاسيما بعد إصدار قانون المطبوعات العثماني في بلاد الشام، الذي كان يحدد من نشاطهم الثقافي وحرية الفكرية، وقد كان هؤلاء فضل كبير في إحياء التراث الأدبي العربي؛ إذ عُنُوا بجمع شتات المخطوطات العربية وتحفيقها وطبعها، كما اهتموا بتصنيف المعاجم الإفرنجية والعربية.

والذي لا شك فيه أن مهمة المترجمين في العصر الحديث كانت أسهل من مهمة

نظراتهم من السريان وغيرهم في العصر العباسي، إذ توفر هؤلاء المعاجم الأجنبية والعربية، التي كانوا يرجعون إليها ويستعينون بها، ويستشيرونها في اختيار اللفظ الملائم والتركيب المناسب، غير أن لغة هؤلاء المستشرقين والمبشرين - تنبؤ سمة العربية الفصحى في غالب أحوالها، بل تأثرت كثيراً بالأساليب الأجنبية - لغة هؤلاء الأصل - سواء في دعوتهم الدينية، أو في معاهدتهم العلمية وجماعاتهم الثقافية، أو في مصنفاتهم العلمية والأدبية واللغوية، ذلك لأن العربية لم تكن فطرتهم، بل كانت دخيلة عليهم، فبدأ على أساليبهم النسخ الأوربي، وغدا الأسلوب العربي متكلفاً، أقرب إلى الترجمة الحرفية من اللغات الأوربية.

ولما كان اكتساب هؤلاء للعربية طريقة الدراسة - لا السليقة والطبع - لم يكن غريباً أن نجد في استعمالهم الألفاظ العربية الدارسة والمهجورة، ولم يكن ذلك إلا لأنهم حفظوها من مآثورات الجاهليين ومن بعدهم، أو التقطوها من بطون المعاجم، وإن نأى بها العرف وهجرتها الألسنة، كذلك ترتب على عدم تمكنهم من العربية طبعاً أن اعتدوا اللهجات المحلية من قبيل الفصحى، فأدخلوها في أساليبهم بخصائصها المحلية، كذلك لم يكن لديهم الجس اللغوي الذي يمكنهم من اختيار اللفظ الملائم، فقد يختار الواحد منهم اللفظة غير الموائمة لموضعها ولا المناسبة لمحلها، فتجىء الترجمة سقيمة عقيمة، وينبهم المعنى المراد على القارئ العربي، ومأخذ المستشرقين في هذا الباب كثيرة ومثيرة للضحك أحياناً، وخصوصاً حين يترجمون من العربية إلى غيرها، كما لاحظت الدكتورة بنت الشاطي على ما حدث من المستشرق (نيكلسون) من سوء فهمه لـ (رسالة الغفران) لأبي العلاء المعري في مواطن كثيرة، ومنها على سبيل المثال، ما جاء في رسالة الغفران من قول الشاعر:

وإنّا - ولا كُفّران لله ربنا - لكأليّدن، لا تدرى متى حتفها البدن
فمعنى البيت واضح، وهو أننا - ولا كُفّران لله - مثل الإيل التي تساق إلى الذبح وتقاد إلى حتفها، لا تعلم موعد هلاكها، ولا متى يكون موتها - جاء نيكلسون ونثر النص نثرًا مشوهاً مضطرباً، وترجمه على هذا الفهم المضطرب، وكان نثره هكذا: «وإني لأكفر من يزعم أن الله ربنا له يد البدن لا يدرى متى صفقها لادن! وجاءت الترجمة الإنجليزية - بالطبع - على مساق هذا الاضطراب والفهم العجيب»^(٩).

(٩) انظر: فن الترجمة ١٦٩

وفىما يلي أمثلة لما دخل العربية من الألفاظ والتراكيب الأجنبية منذ مطلع العصر الحديث: (١٠)

• فى الألفاظ:

اللفظ الأجنبى	مقابله العربى	اللفظ الأجنبى	مقابله العربى
قومندان	صاحب الأمر	وردبان	حارس
جنرال	قائد	كميالة	حوالة
فنصل	وكيل	فانسورة	كشف
سكرتير	كاتب السر	استبالية	مستشفى
برلمان	مجلس الأعيان	بورصة	تجارة
قومسير	مندوب	ديپلوما	شهادة
بوسطة	بريد	قومسيون	لجنة

• وفى التراكيب:

- فلان كَلَاهُوقَى، يقدر أن يؤثر كثيرا.
- رأيت صديقى فلان، الذى أعطانى الكتاب.
- إن الوقت لم يأت بعد، حينما يعرفنى بنفسه.
- يَا أَللهُ الصَّالِحُ، يَا سَمَاءَ الْعَادِلَةِ.
- قل: من هو؟ قال فلان بَحْنَةٌ: (تقديم مقول القول على الفعل وعلى القائل).
- المعاهدة المَصَادَقُ عليها من دولة كذا.
- إن الأمر الفلانى مَضَرَّ بقدر وشرف ومالية فلان (إضافة غير اسم واحد إلى مضاف إليه واحد).
- يوجد فى بلاد الحجاز عدة جبال، ولم يكن موجودًا فى بيته أو مكتبه الكائن بشارع كذا (إظهار فعل الكون العام وما يشق منه).

(١٠) انظر هذه الأمثلة وكثير غيرها فى كتاب: اللغة العربية كائن حتى (١٠٨ - ١١٦).

ولتوضيح مبلغ ما أصاب العربية من فساد ومسح، من جرّاء قيام الأجانب ومن في حكمهم - ممن لم يتمكنوا من التعمق في دُرُس العربية - بالترجمة، نذكر مثالين جرت ترجمتهما في مطلع العصر الحديث، مُبتدأ الحملة الفرنسية على مصر:

الأول: المنشور الذي أعده نابليون عند قدومه مصر، لتعريف المصريين بالفرض من حملته، وقد ترجمه إلى العربية كبير الترجمة (دى فانتير) مستعيناً بالمغاربة والسوريين والأتراك من أشرى مالطة، وقد ذكر الجبرقي في يومياته هذا المنشور، وعلق عليه ببيان أخطائه في سُخْرِيَّة شديدة، وفيما يلي نص هذا المنشور: ^(١)

«بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك في ملكه، من طُرف الجمهور الفرنسي، المبنى على أساس الحرية والنسوية، السرعسكر الكبير بوناپرت أمير الجيوش الفرنسية، يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمان مديد، السناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية، يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنسية، ويظلمون تجارها بأنواع البُلص والتعدي، فحضر الآن ساعة عقوبتهم، وأحسنا من مدة عصور طويلة هذه ألزمها الممالك الجلوبين من بلاد الأبارا والكرجستان يفسدوا في الإقليم الأحسن، الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فقد حتم انقضاء دولتهم».

«يا أيها المصريون: قد يقولوا لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمغتربين: إني ما قدمت إليكم إلا لكيما أخلص حقكم من يد الظالمين، وإنني أكثر من الممالك، أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم نبيه محمداً والقرآن العظيم، وقولوا أيضاً لهم: إن جميع الناس متساوين عند الله، وأن الشيء الذي يفرقهم من بعضهم بعضاً فهو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين للممالك ما العقل والفضائل والمعرفة التي تميزهم عن الآخرين، وتستوجب أنهم يملكوا وحدهم كلها يحلوا به حياة الدنيا، حيثما توجد أرض مخصصة فهي مختصة للمالك، والجواري الأجل والخيال الأحسن والمساكن الأشهى، فهذا كله لهم خاصاً، إن كانت الأرض المصرية التزام للمالك قَالِيُورُونَا الحجة التي كتبها الله لهم، فليكن رب العالمين هو رءوفاً وعادلاً على البشر بعونه تعالى، من اليوم فصاعداً، لا يستثنى أحداً من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية، فالعقلاء والفضلاء والعلماء بينهم سيدور

(١) يوميات الجبرقي (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين) ٢٧/١ وما بعدها.

الأمر، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، سابقا في الأراضي المصرية كانت المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر، وما أزال ذلك كله إلا الطمع وظلم المماليك». «أيها الغضاة والمستايح والامعة، ويايها السرباجيه واسيون البند، موتوا - مسم - بن الفرنسية هم أيضا مسلمين خالصين، وإثباتا لذلك قد نزلوا في رومية الكبرى، وضربوا فيها كرسي البابا، الذي كان يحث دائما النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكوالرية الذين يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين، ومع ذلك الفرنسية في كل وقت من الأوقات صاروا المحبين الأخلصين لحضرة السلطان العثمانى، وأعدى أعدائه، أدام الله ملكه، وبالمقلوب المماليك، امتنعوا من طاعة السلطان غير متمثلين لأمره، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم».

«طوبى ثم طوبى لأهالى مصر، الذين يتفقوا معنا بلا تأخير، فيصلح حالهم ويعلى مراتبهم، طوبى أيضا للذين يقعدوا في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المحاربين، فإذا يعرفونا بالأكثر يتسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يتحدون مع المماليك، ويساعدوهم في الحرب علينا، فما يجرؤوا طريق الخلاص ولا يبقى منهم أحد».

المادة الأولى: جميع القرى الواقعة في دائرة قرية بنلانة ساعات عن المواضع التى يمر بها العسكر الفرنساوى، فواجب عليها أن ترسل للسرا عسكر بعض وكل من عندها لكيما يعرفوا المشار إليه أنهم طاعوا، وأنهم نصبوا السنجاق الفرنساوى الذى أبيض وحكى أحمر.

المادة الثانية: كل قرية التى تقوم على العسكر الفرنساوى تحرق بالنار.

المادة الثالثة: كل قرية التى تطيع للعسكر الفرنساوى الواجب عليها نصب السنجاق الفرنساوى، وأيضا نصب سنجاق السلطان العثمانى محبنا، دام بقاء.

المادة الرابعة: المشايخ في كل بلد ليختصوا حالا جميع الأرزاق والبيوت والاطلاع تباع المماليك، وعليهم الاجتهاد الزائد، لكيلا يضيع أدنى شىء منها.

المادة الخامسة: الواجب على المشايخ والقضاة والأئمة أنهم يلازموا وظائفهم، وعلى كل واحد من أهالى البلد أنه يبقى في مسكنه مطمئن، وكذلك تكون الصلاة فائنة في الجوامع على العادة، والمصريين بأجمعهم ليشكروا فضل الله سبحانه وتعالى من انقراض دولة المماليك، قائلين بصوت عال: أدام الله إجلال السلطان العثمانى، أدام الله إجلال

العسكر الفرنساوى. لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية.

تحريراً بعسكر إسكندرية في ١٣ شهر مسيدور ١٢١٣ من إقامة الجمهور الفرنساوى
(يعنى في أواخر شهر محرم سنة هجرته - انتهى منقولاً بالحرف).

وقد فسر الجبرقى بعض ما أودعته هذا المكتوب من الكلمات التى وصفها بأنها
مضحكة، ومن التراكيب التى وصفها بأنها ملعبة^(١٢)، ونحا في تفسيره منحى النقد المبني
على السخرية، ولكنه جاء نقداً للمعاني المنشور، أما لغته فلم يعرض لها بالنقد إلا في كلمتين
الأولى: كلمة (فَلْيُؤَرَّوْنَا) وهى كلمة عامية خارجة عن الطريقة العربية، والثانية: كلمة
(مطمئنة) التى جاءت مرفوعة وهى منصوبة على الحالية، ثم اكتفى بعد ذلك بالإشارة
العامية إلى أن جميع كليم هذا المنشور ملحون.

والذى لم يُنشر إليه الجبرقى من شوائب اللحن والعامية كثير جداً، ومنه على سبيل
المثال:

• الاضطراب الإعرابى، كحذف النون من الأفعال الخمسة من غير داع:
(يفسدوا - يقولوا - يملكوا - يحلوا - يتفقوا - يقعدوا - ينسارعوا -
يساعدوهم - يلازموا - يجروا)، وكصب ما حقه الرفع (بأيها المصريين - إن جميع
الناس متساوين، إن الفرنسية هم أيضاً مسلمين خالصين)، وعكسه: (فليكن رب
العالمين هو رءوفاً على البشر).

• والإتيان باسم الموصول زائداً أو وصفاً للنكرة - وهو معرفة -: (كل قرية التى
تقوم - وكل قرية التى تطيع).

• ووقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ: (المشايع فى كل بلد ليُخْتِمُوا).

• وإبقاء ألف التأنيث المقصورة خامسةً فى (فرنسا) عند النسب مع زيادة واو
بعدها: (فرنساوى) كما نسب إلى عثمان على القاعدة التركية بإضافة المقطع (لى):
(عثمانلى) أى: العثمانى.

• والتصيرات العامية والدارجة: (بتاع المماليك - البلىص والتعدى - الذى يفرقهم
من بعضهم بعضاً).

(١٢) يوميات الجبرقى ٤١/١ وما بعدها.

على أن هذا النص الملحون، قد نشره الجبرتي نفسه في صيغة سليمة توافق الفصحى في كتابه الآخر (عجائب الآثار في التراجم والأخبار)^(١٣) والذي يبدو أنه قد نشر نص المنشور على علانيته أول ما سمعه أو تلقاه في (مظهر التقديس) ثم هذبه هو بعد ذلك، ونشره في شكل سليم في مؤلفه (عجائب الآثار)، إذ من الراجح أنه ألف (مظهر التقديس) في زمن سابق على تأليف (عجائب الآثار)^(١٤).

والمثال الثاني: خطاب موجه إلى المصريين من استوف الخازندار، مدير الحدود العام في مجلس الديوان، ونقل الجبرتي صورته وهي:^(١٥)

«خطاب محبة من حضرة استوف مدير الحدود العام في مجلس الديوان: يا مشايخ ويا علما وغيرهم: أعلمكم أن لم علما أن أكلمكم في أسباب خروجنا من الديار المصرية، بل وظيفتي تدبير أمور السياسة فقط، وبجئني عنديكم لأجل أعرفكم قدر ما بين فرنساوية وما بين أهل الديار المصرية، قد كان الجيش ولأهل المذكورين مثل الرعية الواحدة، واسم حضرة بونايرته القنصل الأول من جمهور فرنساوية في عز الكفالة عنديكم وعندنا كام مرة».

«يا مشايخ ويا علما: فقد تم صحبتنا لأجل سيرة هذا الشجاع الأعظم المعان بقوة الله، الذي عقله لم له مثل، كان يستحق أن يكون حاكم عليكم دائما عرفتموني من المحبة والشفقة الذي مضت منه لكم، ومن وقت ما التزم بسبب التعب الذي حصل له في بلده أن يتوجه إليه لم ضاع منكم العشم أن يترتب في الديار المصرية التدبير العدل والمنافقة، الذي كان أوعدكم بها وقت ما كان عنديكم».

ثم يقول: «فلم تتوهموا يا مشايخ ويا علما! لأن فراقنا لم يقع إلا عن مدة، وذلك محقق عندي، ولا بد أن دولتنا يربطوا ثانيا في مدة قريبة المحبة القديمة الذي كانت بينهم، وهلت أن دولة العثمانية لما تسير على الجرف الخالي الذي عمل لهم الإنكليز، يروا أن فرنساوية في طلبه الديار المصرية لم له إلا يربط بزيادة المحبة صحبتهم؛ لأجل كسر نفس وطيش الإنكليز الذي مراده نهب جميع البحور ومتاجر الدنيا، انتهى وهو من تعريب أبوديف وإنشاء المستون بالفرنساوي» أهـ

(١٣) يوميات الجبرتي ١/٣، ٥.

(١٤) لغة الإدارة العامة في مصر ١٠٧

(١٥) مظهر التقديس ١٧١/٢ - ١٧٤

لقد سقط المترجم هنا سقطاتٍ نحويةً وعاميةً كان خليفًا به أن يتتره عنها، لولا أن خائنه طبيعته، وغلبه ضعفه اللغوي، فهو يقول مثلاً: (أَنْ لَمْ عَلَيَّا أَنْ أَكَلِمَكُم) يريد: أنه ليس عليَّ أَنْ أَكَلِمَكُم، ويقول: (ما بين الفرنسية وما بين أهل الديار المصرية) يريد: بين الفرنسيين وأهل الديار المصرية، ويقول: (عقله لَمْ لَهُ مَثَل) يريد: ليس له مثيل، ويقول: (المحبة والشفقة الذي مضت) بتذكير اسم الموصول وحقه التأنيث، ويقول: (فَلَمْ تَتَوَهَّوْا) يريد النهي (فلا تتوهَّوا) إلى غير ذلك مما حواه الخطاب، من تعبيرات عامية أو ساقطة بعيدة عن العربية، ومن أسلوب مفكك، ومعان غير مترابطة، وقد جاء ذلك كله حين عمد أبو ديف هذا إلى الترجمة الحرفية، التي ذهبت بصحة اللفظ، كما ذهبت بوضوح المعنى.

(٢) لغة الدواوين:

لم تحظ اللغة الديوانية باهتمام أحد من الحكام منذ الفتح العثماني، الذي أعان على إفسادها، بإلغاء ديوان الإنشاء الذي كانت مهمته تدبج الرسائل العامة، وتعهّد الكتاب بالدربة والمرانة، والأسلوب الديواني بالصقل والتعذيب والتقويم والتجويد، وصار من المؤلف أن يترك الكتاب على سجيته الملبلة، فأصبحت الرسائل الديوانية تُرَجَّل ارتجالاً كليلاً، وتضاعف في ألفاظ مبهمة وجمل مفككة، متأثرة إلى حد كبير باللغة الأجنبية وبخاصة التركية، وغدت مراعاة الفصحى من معوقات أداء العمل الديواني وإنجازه على وجه السرعة، ومن هنا فضّلت عليها لغة الديوان الرسمية المتعارفة، لما تتاز به من الطابع العملي الواقعي المأثور، الذي لا ابتكار فيه ولا تجديد، وإنما هي ألفاظ واصطلاحات متوارثة آلية، لا مجال فيها لاستخدام الملكات الخاصة، ولا يعني مستعملها إلا تحضُّص التعبير على أتى وجه حيثما اتفق له سبيل الأداء، فلا جرم - إذن - أن تقع في الكثير منها على حالات يسودها التهاون في ضبط قواعد اللغة، والتزام صحيحها، وتحرى جانب الفصاحة فيها.

وأوضح ما يكون ذلك في الدواعي الدارجة، مما يتصل بتصرف الأمور العادية في الإدارات المالية، وفي الشؤون العسكرية والمحاسبية بخاصة، وفيما يضطلع به صغار الكتاب في غمار الدواوين الدنيا عادة، فليس للأسلوب اللغوي شأن يُذكر في إداراتها، ولا يطلب ممن تُسند إليهم مهامها سوى الإلمام بكنه العمل نفسه من إدارة أو حساب، أما جودة

الأسلوب وإتقان اللغة وسلامة الأداء فلا عبرة به، ولا يدخل في نطاق الشروط المطلوبة لمثل هذه الوظائف.

وبذلك أصبح التهاون في تحديد المستوى الثقافي المنشود في الموظفين بوجه عام - وفي موظفي الدواوين بوجه خاص - في مقدمة الأسباب التي أدت إلى إفساد اللغة العربية، وكان من الخطر بمكان أن وجدنا رؤساء الدواوين أنفسهم، وليس لهم من الثقافة إلا الإلمام بالقراءة والكتابة، وقد جاء في خطاب بعث به محمد علي إلى ابنه إبراهيم في ٢٩ من ذي الحجة سنة ١٢٥١ هـ المصادف ١٦ من إبريل سنة ١٨٣٦ م نقد شديد لسياسة الأوربيين التي تتوخى إتاحة العلم للجميع، فتلك سياسة خاطئة - في نظره - ولذا عانت أوروبا منها الكثير، ولا ينبغي الأخذ بها، بل يجب أن يقتصر التعليم على قلة من الناس، تكفي لإدارة أعمال الرياسة، وهو تعليم محدود بمعرفة القراءة والكتابة فقط، ومن هنا أوصى محمد علي ابنه إبراهيم، فقال: «فمن الواجب أن تفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم، واقب بأعمال الرياسة، غير مولعين بتعميم ذلك التعليم»^(١٦).

كذلك تسببت قلة العناية بتعليم العربية في مختلف دور العلم في إفساد اللغة الديوانية وغيرها، إذ لم تكن إلا لغة ثانوية، انصرف عنها التلاميذ - والناس عامة - إلى لغة الحكماء، كالتركية زمن العثمانيين وبعدهم، وكالفرنسية ثم الإنجليزية زمن تغلب هؤلاء على العالم العربي. يقول الجبرتي عن اللغة الديوانية أيام الحملة الفرنسية: «إنهم - يعني الفرنسيين - دونوها بتعبيرات سخيفة يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير. لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية»^(١٧).

ولم يكن إبعاد العربية عن المجال التعليمي متحصراً في المدارس الخاصة فقط، وإنما تجاوزها إلى المدارس الحكومية، إذ أصبحت العربية فيها غير ذات شأن في المنهاج الثقافي إلا مؤخراً، ولم يشذ عن ذلك إلا «الأزهر» وإن كانت اللغة فيه تدرس دراسة شكلية قاصرة، لا تمكن الدارسين من تقويم ألسنتهم ولا تساعد على سلامة عباراتهم، فقد اقتصرَت الدراسة على حفظ المتون والألفيات النحوية دون تطبيق أو استعمال.

يضاف إلى ذلك ما جرت به العادة من إسناد التحرير العربي لآخلاط من الموظفين

(١٦) لغة الإدارة العامة في مصر ١٦٤

(١٧) عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٢٠/٣.

من كل جنس، بل كان من بين هؤلاء كثير من الأعاجم، حفظهم من العربية تافه سقيم، فلم يكن غريباً - إذن - أن نقع على تعبير عامي غث، أو آخر عربي خليط أقرب إلى الرطانة، أو ثالث فيه مسحة عربية متكلفة، صيغت في قالب عربي رث، حافل بالأخطاء والفضول المجوج، وهو ما ينشئ عن جهل قاضح بأصول اللغة، أو يكتشف عن نوع من المستعملين غريب على العربية واللسان العربي، بما تشوب عبارته من لُكنة أعجمية تمت بصلة إلى مصادر شتى أوربية أو تركية.

والقارئ للمحررات الرسمية، كثيراً ما يعثر على تعبيرات عربية مستهجنة، وألفاظ حوشية مبتذلة، واشتقاقات غريبة، وقد صور الأستاذ أسعد داغر مبلغ ما أصاب العربية من فساد، في جانب واحد من اللغة الديوانية، هو الجانب القضائي، الذي أنشئ ليكون صلة بين حكومتى مصر والسودان في الدعاوى والأحكام الشرعية والمدنية والجنائية وأمور الطلاق والنفقات والتركات وغيرها من المسائل القضائية، فقال: «وهي مكتوبة كلها تقريباً باللغة العربية، ولكن بذلك الأسلوب الذى عشت به الركافة ولعبت، وأكلت عليه السخافة وشربت، وهو المعبر عنه بلغة الدواوين، ولا يقل مجموع ما وقفت عليه في هذه المدة - عشرين سنة - عن أربعين ألف كتاب أو رسالة، كلها سواسية في كثرة اللحن وقلة التدقيق في اختيار الألفاظ الصحيحة والتراكيب الفصيحة.. واتضح لى بعد البحث والمقابلة أن الخطأ اللغوى المتفشى بالصحف والمجلات - مهما يعظم ويشند - فهو ليس شيئاً مذكوراً في جانب الخطأ الآخذ بخناق لغة الدواوين، وأن الصحيح في هذه يوشك أن يكون أقل من الخطأ في تلك»^(١٨).

وفيما يلي أمثلة كثيرة الشيوع في اللغة الديوانية:^(١٩)

(١٨) تذكرة الكاتب ٥، ٦.

(١٩) انظر هذه الأمثلة وكثير غيرها في: لغة الإدارة العامة في مصر ٣٢٣ - ٣٢٥، وفي: اللغة العربية كائن وحى ١٣٧ - ١٣٨.

في الألفاظ:

ألفاظ ديوانية	معناها	ألفاظ ديوانية	معناها
طاقم	بحرية مركب	أبعدية	مزرعة
مفتعل	مُزَوَّر	أنجرارية	إدارة المركب
ظهورات	موقت	مراسلة	خادم عسكري
نشاوي	جديد	متهم بجنوح	متهم
مباشرة	رأسا	نفسر	شخص
دولاب	خزانة	الفلائية	مقارفو الزنا
عُجُوزات	متأخرات المال	القوازي	الراقصات
الإعراض	العَرْض	أعضائية	عُضُويّة

وفي التراكيب:

* إدخال أداة الجزم (لم) على الماضي، كقولهم: لم أتي - بدلاً من: لم يأت، ولم أعطى موجود (لغة الإدارة العامة في مصر ٣٣٨).

* وصوغ الفعل المبني للمجهول من المصدر وقيل الصيرورة - على نحو ما في اللغات الأجنبية - كقولهم: صارت كتابته - بدلاً من: كُتِبَ، و: صاير فيه إصلاح - بمعنى يُصْلَح، و: صاير فيه الاجتهاد - بمعنى يُجْتَهِد فيه، و: يصير تحصيل أسرارها من الحكام - بمعنى تُحْصَل (لغة الإدارة العامة في مصر ٣٤٠).

* وقد وُلِّدوا صيغة خاصة للفعل الماضي، تُرَكَّبُ من المصدر ولفظ (معرفة) فيقولون: كُتِبَ الْكِتَابُ بِمَعْرِفَةِ فُلَانٍ - بدلاً من: فُلَانٌ كَتَبَ الْكِتَابَ، وربما رَكَّبُوا هذه العبارة مع التي قبلها، فقالوا: صارت كتابة الكتاب بمعرفة فُلَانٍ، وربما دَلَّوا على الماضي بالإتيان بفعل الصيرورة مقروناً باسم المفعول، كقولهم: صار منظورنا، وبصير مسموعنا - بمعنى: نَظَرْنَا وَسَمِعْنَا (لغة الإدارة العامة في مصر ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩).

* وكذلك جرى في الأساليب التعبير عن فعل الأمر بفعل الكينونة مقروناً باسم

المفعول، كقولهم: يكون إرسال جميع القلاطة، يكون معلومكم، ويكون إرسالهم - بمعنى أرسلوا وأعلموا (لغة الإدارة العامة في مصر ٢٣٧).

* وجرى في استعمالهم التعبير عن نفى المستقبل الذى تفيد (لن) بنفى الماضي الذى تفيد (لم) كقولهم: فإذا كان يصير مسموعنا أن يحصل هذه المرة حماية لأحد من القلاطة، فلم أخذ بخلصكم من يدنا - بمعنى: فلن بخلصكم أحد (لغة الإدارة العامة في مصر ٢٣٧).

* كما جرى في استعمالهم أيضا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما لم يرد عن العرب، كقولهم: سيترع المجلس البلدى بعمل مناقصة عن توريد: أولا: الرمل، وثانيا: العربات (لغة الجرائد لليازجى ٦٤). وجرى أيضا تتابع الإضافات، كقولهم: جوابا عن سعادة مدير مصلحة الصحة العمومية، وقولهم: أصل وثيقة عقد زواج أم الحسن (تذكرة الكاتب ١١٥).

* وشاع عندهم حذف أحرف العطف، إذا تكررت المعطوف، فيقولون: وافقنا على طرد النلاميذ: محمد، أحمد، على، سعيد) أو يذكرون العاطف مع الأخير فقط (أخطاؤنا في الصحف والدواوين للزعبلوى ١٢٢).

* كما كانوا يقولون: فلان أمين الاحتساب كان - بمعنى الذى كان أمينا للاحتساب، أو ما نعبر عنه نحن الآن بقولنا: أمين الاحتساب سابقا.

ولكى تزداد صورة الفساد الديوانى - فى لغته - وضوحا، نذكر هنا نص خطاب صادر من (ورشة الجرنال)^(٢١) بتاريخ ٢٠ من ذى القعدة سنة ١٢٤٧ هـ إلى مأمور ميسر بنديب معاون لأداء عمله فى أثناء مرضه، نقول فيه: «ورد لنا مکتوبکم، وبه نذكر أن فى ١٤ شهر تاريخه وأنتم سارحين بنواحى القسم مأموریتکم، وقعتم من على الحصان، وصار لقصة رجلکم انجبار، وأنه لما بقا لکم مقدرة على دواة القسم مأموریتکم، ولأجل عدم عطل الأشغال: عینوا ولدکم إسماعیل أفندى لمناظرت الأشغال والسروح بالنواحى، لحینما یحصل لجنابکم الشفاء، وترید ویرسل لکم واحد معاون مستعد من هذا الطرف، لأجل یقیم على التحریر بطرفکم جميعا ما شرحتموه، بهذا الخصوص فهمناه وأعرضناه للأعتاب الشریفة، وحکم مطلوبکم قادم لحضرتکم حاملها جركس محمد أفندى من

(٢٠-٢) انظر: لغة الإدارة العامة فى مصر ٢٣٢، ٢٣٣.

معاونين داوري لأجل يقيم ناظر على كتاب التحرير بطرقكم، لحينما يحصل لكم الشفاء.
ولأجل إشعاركم بذلك؛ لزم تحريره بمقتضا الإدارة السنية».

وأسلوب هذا الخطاب - بما اشتمل عليه من ألقاظ قلقة في مواضعها، وتعبيرات عامية
ساقطة، وأخطاء لغوية ونحوية وهجائية - أبلغ دليل على الخطر الذي دهم العربية وكاد
يقضى عليها، وهي من الظهور بـمكان يغنى عن بيانها أو التعليق عليها.

(٣) لغة الحكام:

اتّسمت لغة الحكام وكبار الرؤساء منذ بدء العصر الحديث، بتهافت العبارة،
والتعبيرات العامية والاصطلاحات الدخيلة، كما كثرت فيها الأخطاء النحوية والصرفية
واللغوية، وربما قسّر لنا ذلك تهاوّنهم في اختيار العاملين بدواوين الدولة - على ما سبق
بيانه - وهذه بعض أمثلة تبين ما أصاب لغة الحكام والولاة من الفساد.

(أ) خطاب موجه من محمد علي - في بدء ولايته - إلى المصريين يطمئنهم ويؤكد لهم
حمايتهم، ما حرضوا على تلبية أوامره، وتأدية الضرائب المقرضة، وفيه يقول: «نحيطون
علماً أنكم صرّتوا في تصرف والتزام كُرِّد حسن أغا، بموجب النعيقة الدفترية، ومرسومنا
هذا بحال وصوله إليكم تكونوا تحت طوعه وتصرفه، وتبادروا بعمّاركم في بلدكم ومحل
وطنكم، ولم تخشوا من شيء جملة كافية، ولم أحدًا يتعرض لكم بوجه من الوجوه، ودائماً
يكون لكم الحماية والصيانة، وتغلقوه كامل الأموال الديوانية حكم الخوالى السابقة
ولا تخالفوه، وتعمروا في بلدكم ومحل وطنكم، فعليكم بذلك الامتثال والطاعة، اعلموه
واعتمدوه غاية الاعتناء»^(٢١).

(ب) وخطاب آخر أرسله محمد علي، يتضمن أمراً كريماً إلى كل من: يوسف أغا -
محافظ رشيد - وناظر قسم قوّه، قال فيه: «بوصول أمرنا إليكم، حالاً تجتمعوا كامل
القلافة الذي بطرقكم، وترسلوهم إلى ترسانة إسكندرية، مقدار ثلاثون أو أربعون يوم
فقط، ويكون إرسال جميع القلافة الذين بطرقكم لأنه يصير مسموعنا في القلافة
الذي بهذا الطرف أن يحصل من البعض من الأهالي حماية إلى بعض من القلافة، فإذا
كان يصير مسموعنا أن يحصل هذه المرة حماية لأحدًا من القلافة، فلم أحدٌ يخلصكم من

(٢١) لغة الإدارة العامة في مصر ٢٠١.

بدنا، يكون معلومكم ويكون إرسا لهم سريعا^(٢٢).

وفي هذين الخطابين تلمس الضرر الجسمي الذي حاق بالعربية، وأحاطها لغة مسموغة، فالألفاظ هنا ليست بالفصحى ولا بالعامية، والمعاني ليست واضحة في مجملها، وإنما تنصّد على وجه الإجمال، وأما التراكيب فسقيمة تخرج عن مألوف العربية، ومن ظواهر الانحراف في تلك اللغة:

استعمال (العَمَار) مصدراً بمعنى العبارة، وإحلال (لم) النافية محل لا الناهية، مع الفصل بينها وبين المضارع في: (ولم تخشوا من شيء.. ولم أحد يتعرض لكم... فلم أحد يخلصكم من بدنا) وإدخال الباء على المضارع في: (بيصير مسموعنا.. بيحصل من البعض)، وإحلال إلى محل اللام أو زيادتها في: (حماية إلى بعض من القلافة)، والتعبير بالمضارع للدلالة على الأمر في: (حالا تجمعوا كامل القلافة) و (بحال وصوله إليكم تكونوا تحت تصرفه) وإحلال الموصول للمفرد محله للجمع في: (القلافة الذي بطرفكم)، و (القلافة الذي بهذا الطرف).

ومن التعبيرات الغريبة: (ولم تخشوا من شيء جملة كافية) يقصد: أبداً أو مطلقاً و: (حالا تجمعوا كامل القلافة) يقصد: اجمعوا القلافة كلهم، و: (لأنه بيصير مسموعنا) يقصد: لأننا سمعنا أو لأننا نسمع، و: (بحال وصوله إليكم..) يقصد: بوصوله إليكم أو حال وصوله إليكم.. فضلاً عما تلاحظه في أسلوب الخطابين من التخلي عن الإعراب أو الخطأ فيه.

(٤) لغة العلماء ورجال التعليم:

وإذا كان خطراً انتشار الانحراف اللغوي على ألسنة المثقفين وأعلامهم، فأخطر منه أن يسرى هذا الانحراف إلى ألسنة أهل العربية وحرّاسها من رجال الأزهر - وهو الذي كاد يكون معقل العربية في العصر الحديث - ومن رجال التعليم عامة، وهم الذين ينبغي أن تتوفر فيهم شروط، في مقدمتها استقامة اللسان بالعربية، لكن جرى الأمر على غير ذلك؛ إذ سقطت لغة الأزهريين وتعثرت في أذيال العامية، ولم تحافظ على مكانتها إلا في المجال الديني، وبخاصة في المحاكم الشرعية^(٢٣)، التي كانت تستخدم صيغاً شرعية محكمة رصينة العبارة، لم يشبها ما شاب الأسلوب في غيرها من عجنة وإسفاف، ذلك لأنها كانت في كثير من مسغها الاصطلاحية نصوصاً شرعية من المتون والشروح الدينية

(٢٢) لغة الإدارة العامة في مصر ٣٣٧، وانظر أمثلة أخرى، لأحاليب الحكام من ٢٩٧ - ٢٩٩.

(٢٣) انظر مثلاً لذلك في لغة الإدارة العامة في مصر ٢٨٩ ولأحاليب الحكام من ٢٩٧ - ٢٩٩.

المتوارثة. تصاغ في أساليب مسجوعة مطوّلة متأثرة إلى حد بعيد بما كان أيام الفاطميين والمهاليك.

أما في غير مجال الدين فقد كان أسلوب الأزهرين يحوى من ظواهر الانحراف ما يحوى أسلوب غيرهم، وإن قلت لديهم تلك الظواهر، وربما كان ذلك الانحراف لِقْصُرِ عنايتهم اللغوية على الجانب النظرى الذى يهتم باستظهار المنون وحفظ القواعد النحوية والصرفية دون تطبيق عملي لما حصلوه، فكان منهم هذا العجز اللغوى، الذى بدا واضحاً فيها أثر عن بعض كبار العلماء من محررات عامة، ولم يسلم من ذلك شيخ للأزهر، إذ أخذت عليه مأخذ لغوية في استرحام رفعه إلى محمد على باشا يلتبس فيه العفو عن الشيخ محمد بن الحسين - شيخ رواق المغاربة^(٢٤) - قال: «ولما ورد أمر أفندينا المطاع بعزل الشيخ محمد بن الحسين عزله سريعاً، وشرعت بتولية شيخاً آخر... وأرسلت ابن الحسين إلى ديوان أفندينا العالى ليقف بين يديه، ومجادل عن نفسه لتبرأ ساحته، وينصف عرضه» وجاء في الاسترحام بعد ثبوت التهمة على ابن الحسين واستقالة شيخ الأزهر من منصبه: «إني صرت عاجزاً عن القيام بمصالح الجامع الأزهر، والعاجز لا يصلح أن يكون متأبطاً لهذا المحل... وأرجو من مراحم أفندينا ولئى النعم، أن يجعلنى من المتقاييرين الداعين له المتعيشين في ظل إحسانه... فالمرجو من حضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى أن يُسهّل طريق الراحة في بيتى، وأفرض بمنزلة الشئء المعدوم».

وهذه المأخذ اللغوية التى بدت واضحة في قوله: (بتولية شيخاً آخر، ينصف عرضه، متأبطاً لهذا المحل، المتقاييرين، يُسهّل) لا سبيل إلى تفسيرها إلا بطغيان سلطان اللحن على كل لسان، وتسرّب عدوى الإهمال اللغوى من العامة إلى الخاصة من حماة اللغة، وأياً ما نقول في الاعتذار عن لحن الشيخ، بأن لغة محاضر التحقيق لا يراعى فيها عادة صحة اللغة أو فصاحة الأسلوب، فإن ذلك لا يعفى عالماً أديباً ذا مكانة مرموقة - كشيخ الأزهر - وبخاصة إذا كانت محاضر التحقيق هذه تُصوّبُ لغتها عند تدوين صيغتها الرسمية، ويُقوّم المعوج من أساليبها ليبدو عربياً سليماً.

ولم يسلم تقرير قدمه على باشا إبراهيم - ناظر المعارف على عهد إسماعيل - ونَدَدَ فيه بضعف خريجي المدارس الأميرية في مختلف مراحل التعليم، وهو ما يؤثر في هبوط

(٢٤) لغة الإدارة العامة في مصر ١٣٣٤.

المستوى الثقافي للموظفين - لم يسلم هذا التقرير من قصور في التعبير اللغوي وغموض في الأسلوب، مع حدوده عن مشرف على من يلي أمور تعليم العربية وغيرها، وقد جاء في التقرير من ظواهر اللحن قوله: (المصالح الميرية) بدل: الأميرية و (تنحصل على توظيف أشخاص) بدل: تحصل (ولم يتصرح للمدارس بإعطائها) بدل لم يصرح^(٢٥)

(٥) لغة التأليف:

ولم تسلم لغة التأليف كذلك من شيوخ اللحن في ألفاظها وتراكيبها، ومن غلبة العامية عليها في أحيان كثيرة، ومن يقرأ يوميات الجبرتي المسماة (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين) يَر إلى أي حد طفت الركافة على الأساليب العربية؛ حتى أصبحت الأخطاء اللغوية تجري في الأساليب جريان الكلام الصحيح، وهو ما يدل على فقد الشعور اللغوي، وعدم التمييز بين الصواب والخطأ، مادام المقصد مفهوماً لديه ولدى سامعه أو قارئه، وفيما يلي بعض استعمالات للجبرتي من كتابه المذكور:

• فعندها خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من كاشف البحيرة والعربان المجتمع معه... فانهمز كاشف البحيرة وما معه من العربان (١/٣٣، ٣٤)؛ وفي هذا: وضع (ما) وهي لغير العاقل موضع (من) التي هي للعقل، كما استعمل (العربان) جمعاً لأعرابي، ولم يرد في اللغة هذا الجمع.

• ولما وردت هذه الأخبار مصر حصل للناس الانزعاج، وعول أكثرهم على الفرار والهجاج (١/٣٤)؛ وفي هذا: استعمال (حصل الانزعاج) بمعنى انزعجوا، واستعمال (الهجاج) بمعنى الفرار، ولم يرد في اللغة.

• وغالب مسانير الناس وأصحاب القدرة خرجوا أيضاً بما عندهم (١/٥٥)؛ وفي هذا: جمع مستور جمعاً مكسراً، وحقه أن يجمع جمع سلامة.

• وطمّنهم ونش في وجوههم (١/٥٦)؛ وفي هذا: استعمال طمّن بدل طمأن.

• وانهمكوا على أنواع المأكولات مثل الكلاب السمرانين (١/٦٠)؛ وفي هذا: عدى الفعل (انهمك) بملّ وهو يتعدى بغيره، واستعمل (السمرانين) بمعنى المسورة، ولم يرد من

(٢٥) انظر نص التقرير في: لغة الإدارة العامة في مصر ٤٢٣، ٤٢٤.
• الأرقام هنا وفيما يلي لصفحات كتاب مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين.

الانسعار، الذى هو شدة الجوع (فعلان). كما أخطأ الجيرقى فى جمعه جمع مذكر سالما، إذ إنه وصف لغير العاقل (الكلاب).

* وفتح نصارى الأروام عدة دكاكين لبيع المسكرات وعدة خامير وقهاوى (٦٠/١): وفى هذا: استعمل الحجارة للدلالة على مكان بيع الخمر، وجمعها جمع تكسير لا جمع مؤنث سالما، وكذلك استعمل (القهوة) للمكان وجمعها على فعالى.

* وكانت أشيعت هذه الأخبار من مدة أيام (٦٦/١): وفى هذا: قدم خبر كان - وهو فعل - على اسمها، واستعمل بمن مع الزمن دون منذ، وزاد كلمة (مدة) والتعبير الفصيح أن يقال: وقد أشيعت هذه الأخبار منذ أيام.

* وبلغ عنه بعض التراجم أنه قال (٧٢/١): وفى هذا: جمع ترجان على تراجم، ثم جمع تراجم على تراجم (جمع مذكر سالما).

* فنقلوا أخشابا وحفروا حفرا (٧٣/١): ولم يرد (أخشاب) جمعا لحشية، وإنما الوارد خشب - يفتحون - أو ضمتين أو ضمة فسكون.

* وذهب من خلف الجبل إلى عند سيده بغزة (٧٤/١): وفى هذا: أدخل (إلى الجارة) على الظرف (عنده).

* ودعوا المشايخ وأعيان المسلمين والقبط والشوام (٧٦/١): وفى هذا استعمال القبط جمعاً لِقُبطَى (النصراني) وحقه أن يجمع على قبط وأقباط.

* ويأخذ ورقة يستلم بها دينه، فإذا استلمه دفع المقرر الزائد (٨١/١): وفى هذا: استعمل (استلم) بمعنى تسلم، ولم يرد.

* كل من تشاجر مع نصراني أو يهودى أو تشاحن معه (٨٢/١): وفى هذا: أتى بالظرف - مع - مع صيغة تفاعل الدالة على المشاركة.

* حضر جماعة من فرنسيس الشام وفيهم مجاريح (١٦٦/١): وفى هذا: جمع مجروحاً جمع تكسير، وحقه جمع السلامة.

* وأخلع كبيرهم على الشيخ الشرقاوى، كل واحد فرد وسمور (٢٠٧/١): وفى هذا: استعمل: أخلع - بدل: خلع.

* فهاجوا ورمحوا إلى أطراف البلد (٢٧/٢): وفي هذا: جمع طرف - بمعنى نهاية الشيء - على أفاعل.

* لكنها الفتن يستنسر فيها البغات، سيما عند هيجان العامة (٤٣/٢): وفي هذا: استعمل سيما من دون (لا).

* لا بد وأن أحيط علمكم ببعض ذلك في هذا المجلس (١٠٢/٢): والصواب: لا بد أن أحيط - بحذف الواو.

* فإذا بلغه قدوم من يخشيه (١٤٢/٢): وفي هذا: استعمل اقتعل من (خشى) وهو سماعي.

* وبقيت البلد تلالا وكيانا (١٤٣/٢): وفي هذا: استعمل البلد مؤنثا وهو مذكر، وجمع كومة على (كيان) وحق الجمع (كُوم) بفتح الكاف أوضاعها.

* وأصرف عليه أموالا عظيمة (١٤٤/٢): وفي هذا: استعمل (أصرف) بمعنى أنفق، ولم يرد الصرف في اللغة بمعنى الإنفاق، والصيغة التي استعملها (أصرف) لم ترد إلا بمعنى الإقواء في الشعر والمخالفة بين القافيتين، قال ابن بري: «ولم يحىء أصرف غيره»^(١).

هذا قليل من كثير ورد في أسلوب الجبرتي، إلى جانب أخطائه النحوية، وإثارة كلام العامة أحيانا، واستعماله الكلمات الأعجمية وإن كان لها مقابل عربي، وقد تكرر ذلك منه في مواضع كثيرة، وهو يدل على استساغته، وعنده إياه من قبيل الاستعمال العربي الفصيح.

ولم يكن من الغريب أن يخطئ الجبرتي - فقد أخطأ غيره - وإنما موطن الغرابة، أن يزعم لنفسه - مع هذا - الصُّعَّة اللغوية، حتى لقد أقدم على نقد المنشور الفرنسي من الناحية اللغوية بأسلوب التهكم - على ما سبق - كما انتقد قصيدة أوردها للأديب السيد علي الصيرفي الشريدي نزيل عكا، وبين ما فيها من أخطاء عروضية، ووضع للقوافي في غير موضعها، مما هو جلي لكل فطن عنده أدنى إلمام باللغة والصرف^(٢).

وإذا كنا نلتبس للجبرتي عذرا في تسرب الخطأ إليه، بقلة حظّه من العربية، إذ هو

(٢٦) اللسان (صرف).

(٢٧) انظر القصيدة ونقدها في: مظهر التقدير بذهاب دولة الفرنسيين ١٧٤/١ - ١٧٩.

مؤرخ شعبي، متصل بالعامية، قائل بكلامهم، مدون ما يسمعه في كتابه دون تنقيح أو تصحيح، فأئى عذر - إذن - نلتصمه لغيره من المؤلفين، وخصوصاً فيما يتعلق باللغة العربية نفسها، أو في موازنتها بالعامية، مع ادعاء الحرص على تنقيتها وسلامتها من شوائب اللحن والانحراف، ونكتفى هنا بذكر بعض الأمثلة من كتابين:

الأول: كتاب (الرسالة الثامنة في كلام العامة) ومن أساليبه:

* «القراء تثقفت بقراءتها، ولكن العامة بقيت على لحنها في أقوالها واستعمال الغريب في كلامها، من لغة تلك البلاد النازليها، حتى والقراء (بزيادة الواو) أيضاً كانوا يضبطون قراءتهم لأمر عثمان، غير أن لعادتهم في اندراجهم عند التكلم بقيوا (دون إعلال) على ما هم عليه من اللحن» ص ٧.

* «ثم ولما (بزيادة الواو) دخلت الزنج وملكوا ساحل الشام... ثم وثانياً (بزيادة الواو) أن المتكلم يرغب السرعة في كلامه... ثم وثالثاً (بزيادة الواو) أن أهل بلادنا ابتلوا بجور الحكام» (ص ٨).

* «حتى إن إذا كان إنسان يأكل في الجمعة يوماً واحداً لحماً، وقدره الله على جمعة أكل بها مرتين فيتهمونه بالغنى، فيحبسه الحاكم ويطلب منه ماله ويأخذ منها قدر عليه، فما بالك إذا أصرف على ابنه لتأديبه وتعليمه؟ فلأجل ذلك أخذت عامتهم عادة الفساد في الكلام حتى صار في علمائهم أيضاً، إذا اتفق أحد منهم تكلم جيداً يجعلوه سامعوه سخريه، وهزءون به قائلين: إيش من سيدنا سبيويه» (ص ٩).

* «إن في كلام أهل الشام مستعملين ألفاظ كثيرة لغوية عربية صحيحة، ليس مستعملة في كلام أهل مصر، حتى إذا سمعها أحد المصريين، وهو عربي - لا يفهمها أبداً، وكذلك في كلام أهل مصر هكذا بعض الألفاظ عربية صحيحة مستعملة في كلامهم، ليس مستعملة في كلام أهل الشام، فإذا سمعوها الشاميين لا يفهموها، فقصدنا أن ننبه على ذلك، حتى إن الذى يسمعها لا يتوهمها أنها غريبة من اللغة، بل إذا سمعها ونظر في قاموس اللغة العربية فإراها أنها حقيقية» (ص ٧٠).

والكتاب الثانى: كتاب (المددع) الجزء الثانى - ومن أساليبه:

* «أساء البعض من الجرائد والمكاتب المذكورة في جزء الأول والثانى من المددع، وهذا ليحيط المشتركين علماً بعذوبتها، لأننا طبعنا ٥ آلاف نسخة من المقدمة والفهرس.

عدا عن ماهو في المددع لترسلها كمسطرة وكإعلان لمن يتصل إلينا اسمه. عدا عن المشتركين، وسوف عِلْمنا هذا يصادف قبولاً ووفاء» (ص ١٠٧).

* «سنذكر في جزء الثالث البقية من أسماء الجرائد وغيرها، مع الرد بذييل ما ننقله عنها بخصوص ماهو ضمن المددع؛ ليعلم المشتركين مايقولوا عنه الأدباء، لأن المددع هو الكتاب البكر لفن العتابة الحديث المنظوم بالكلام العربي الصحيح (١٢) وفي فهرس الجزء الثالث على الحروف الهجائية تجد الكلام الموجود في الثلاثة أجزاء كالقاموس تفيدك» (ص ١٠٨).

ومن فن (العتابة) الذي اهتم به المددع، وذكر أنه منظوم بالكلام العربي الصحيح نذكر مثلاً لنتبين منه: أتى ضرر حاق بالعربية على لسان من زعم أنه عربي اللسان محب لوطنه ولغة العرب الشريفة، قال:

الكلام ونسرحه للقوم عك	الكفر حُلْدَاوِي إلى العموم عك
فحول الشعر بعلوم عك	بمؤلفاته عن المظلوم عك
علينا حق من للقوم عك	لا تنس أن رئيس القوم عك
العدو بسوط قيود الملا	فليحيا رئيس القوم عك
النهار وما علا للبر عك	عطينا بناهلا بالبر عك
الشارى اعتلى لكُر الوغى ^(٢٨)	الدم قد حلى بالشر عك

وجاء في تفسير لفظة (عك) التي تردد استعمالها في أبيات هذا الفن السابقة ما يلي: عك الكلام: فسر، عك فلاناً: حدثه بحديث فاستعاده منه مرتين أو ثلاثاً، عك زيداً بالحجة: قهره بها، عك عليه: عطفه، عك زيداً بشر: كرره عليه، عك زيداً بالسوط: ضربه به، عك يومئذ: صار عكيكاً - والعكيك شدة الحر مع سكون الريح - عك فلاناً عن حاجته: حبسه ورَّده حتى أتعبه، عك زيداً: ماطله بحقه.

وما في هذه الأمثلة من انحرافات لغوية أظهر من أن يشار إليه.



لم يكن جريان الأخطاء في أساليب العامة والخاصة - كلاماً وكتابةً - هو كُلُّ الخطر

(٢٨) انظر: المددع ١٥٣ وما بعدها.

على العربية، فقد كان ذلك غير مقصود، منشؤه قلة العناية بتدريس الفصحى، وعدم الفة الكتاب - والمتقنين عامة - النسق العربى فى الكلام، إنما كان الخطر الأعظم فى تلك الدعوات الصريحة إلى هدم صرح العربية وإحلال العامية محلها، أما هدم العربية فدعوة سبقت الإشارة إلى أنها من أفكار العشائيين، الذين حملوا لواء الدعوة إلى الجامعة الطورانية، وعمدوا إلى القضاء على اللغات الحية فى محيط الإمبراطورية العثمانية، وأولى هذه اللغات وأبرزها هى العربية بالطبع، وكان الغرض هو إحلال التركية، وأما الجديد الذى كان فى العصر الحديث، فهو الدعوة إلى إحلال العامية محل العربية، الذى بدأ فى إثر فشل المستعمرين الإنجليز والفرنسيين فى إحلال لغاتهم محل العربية.

ففى مصر، كان فى مقدمة من حمل لواء هذه الدعوة، مهندس بريطانى للرئى المصرى جاء إلى مصر سنة ١٨٨٣ م هو وليم ويلكوكس - فقد ألقى محاضرة فى نادى الأزيكية فى يناير سنة ١٨٩٢، نشرت فى العدد الأول من السنة السادسة (فبراير سنة ١٨٩٣) فى مجلة علمية باسم (مجلة الأزهر) التى أنشأها الدكتور حسن بك رفقى وإبراهيم مصطفى - ناظر دار العلوم آنذاك - وقد دار موضوع المحاضرة حول هذا السؤال: لم لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين إلى الآن؟ وأجاب هو عن ذلك بأنها اللغة المعيبة التى لا يستعملها كل الناس فى مصر، وأن على المصريين - لكى يتقدموا - أن يتخلوا عن هذه اللغة، لأنها غير مشهورة بين العامة، فكل ما يكتب بها يموت فى الكتب، ولا يحيا فى دنيا الناس، كما أن عليهم أن يتخذوا العبرة فى ذلك من الإنجليز أنفسهم، فحين تولوا تحرير علومهم باللغة اللاتينية لم يظفروا بنتائج طيبة على المستوى العام، إذ اللاتينية لغة ضعيفة غير شائعة، لكنهم حين ألهموا إلى تسطير أفكارهم العلمية باللغة القوية الشائعة بين فلاحهم، حققوا نتائج كبيرة «فأنتم أيها المصريون لا تزالون قادرين على قوة الاختراع لديكم كما فعلت إنجلترا، فإنه يوجد لديكم أناس كثيرون، توفرت فيهم الشروط الأربعة المارة (الثبات والإقدام والقوة المفكرة والحق) ولكن لعدم وجود لسان علمى مشهور بينكم لم تحصلوا على شىء وأضعتم أعماركم سدى، والسبب فى ذلك أن الكتب العلمية الدنيوية يؤلفها أربابها بكلام مثل الجبال، وفى آخر الأمر لا يلد هذا الكلام إلا فأرا صغيراً، وما نشأ ذلك إلا من كون اللسان العلمى غير مشهور فيما بين العامة، فبمجرد وضع الأفكار فى الكتب تموت ولا تحيا»^(٢٩).

(٢٩) اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ٥٥.

ومضى ويلكوكس يؤيد دعوته وَيُؤَلِّبُ على الفصحى: إما بإقدامه هو على الترجمة بالعامية المصرية، فقد ترجم الإنجيل إلى العامية سنة ١٩٢٥، ونشر في سنة ١٩٢٦ رسالة بالإنجليزية، ادعى فيها أن سورية ومصر وشمال إفريقيا ومالطة تتكلم اليونانية لا العربية، كما ألف كتاباً بالعامية عنوانه (الأكل والإيمان) ظهرت منه ثلاث طبعات إلى سنة ١٩٢٩^(٣٠). وإما بكتابة المقالات في الصحف، وبخاصة (مجلة الأزهر) السابقة التي كتب في افتتاحيتها: «ولقد افتتحت (الأزهر) وأردت أن أشحن بالوسائل الرياضية المفيدة بعد ما وقفت على شدة عوز المصريين لهذه الفنون، وإن السبب الوحيد في تأخر العلوم إنما هو تأخر لغة التأليف، وعدم إقدام المؤلفين على تصنيف كتبهم باللغة الحية المستعملة، التي يعلمها ويتعلم بها كل مصري، ضناً منهم على أبناء جلدتهم بالمعلومات النافعة، فأخذوا يضعونها في لغة غير مشهورة، لا يعلمها إلا القليل، ولذلك أضحت دائرة هذه العلوم ضيقة، وأصبحت شمسها لا تسطع إلا على أفراد يعدون على الأصابع، والباقيون في ظلمات الجهل يعمهون»^(٣١).

وجاء مستشرق آخر - ليواصل تلك الحملة على الفصحى - بعد عشر سنوات من حملة ويلكوكس، وهو ويلمور - أحد قضاة محاكم الاستئناف بالقاهرة - وقد دعا هذا إلى ما أسماه (لغة القاهرة) ووضع لها قواعد، واقترح اتخاذها لغة للعلم والأدب، كما زاد في حملته اقتراحاً آخر، هو التخلي عن الحروف العربية كذلك، وكتابة هذه العامية بالحروف اللاتينية، إذ من العبث - في زعمه - أن تكون للأمة لغتان: لغة للكتابة وأخرى للكلام، فذلك يحول دون ترقى الأمة، فلا بد من توحيد اللغة حتى تهض نهضتها الكبرى، هذه اللغة الواحدة في رأيه يجب أن تكون العامية القاهرية، فلها محاسن وآداب وأمثال جميلة، وقد جاء عليها وقت كانت فيه لغة بأصول وقواعد، فإذا جمعت أصولها وقواعدها صارت لغة سهلة عامة لجميع أفراد الأمة، أما الحروف العربية فغير كافية لمقتضيات الزمن الحاضر، ولا لألفاظ اللغة العامية التي يتكلم بها في مصر، فالطريقة الفضلى إذن أن يكتفى بالعامية على أن تكتب باللاتينية، ولكي يكتب لها النجاح لا بد أن يبدأ بها في الجرائد؛ حتى نضمن لها الانتشار، ولا بد أن يستعملها فريق من أصحاب النفوذ، ثم لا بد كذلك من أن نتيح لها فرصة التدريس الإلجباري في المدارس نحو سنتين^(٣٢).

(٣٠) لغتنا والحياة ١٠٧.

(٣١) لغتنا والحياة ١٠٣.

(٣٢) انظر: اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ٦٠ - ٦٢.

ولم تكن محاولة إخراج الفصحى، واستبدال العامية بها من صنع المستشرقين فقط، وإنما ظهر على الساحة العربية من أبناء العرب من يحمل هذا اللواء وإن اختلفت صُورُهُ، فد (قاسم أمين) يحمل على حُرَّاس الفصحى الذين يجهدون أنفسهم في البحث عن مقابل لكل كلمة أجنبية، كبحتهم عن بديل الأوتومبيل مثلاً، ويسرى أن لا فائدة من ذلك، بل الأجدر استعمال الأجنبي كما هو؛ إذ إن كان القصد تقريب المعنى إلى الذهن فالأجنبية المعتادة على الألسنة تؤدي هذه الوظيفة على وجه أتم، وإن كان القصد إثبات أن العربية في غنى عن غيرها، فذلك محال، إذ لا استقلال للغة عن غيرها، ويدعو قاسم أمين مع هذا إلى إصلاح العربية، وهو يعنى بإصلاحها تسهيلها، إذ أدت صعوبة قواعدها إلى عدم الإحاطة بها، فتفتشى اللحن على ألسنة أبنائها، وعلى حد قوله: «لم أرَ بين جميع من عرفتهم شخصاً يقرأ كل ما يقع تحت نظره من غير لحن، كما أدت تلك الصعوبة إلى أن تكون قراءتنا للعربية في شيء من الحذر من وقوع الخطأ، فيسقط سريان المعنى إلى النفوس، على خلاف قراءة الأوربي للغة، فالأوربي يقرأ لكي يفهم، أما نحن فنفهم لكي نقرأ»^(٣٢).

وتسهيل العربية عنده يتلخص في طرح الإعراب، فأواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بعامل من العوامل، وهذه الطريقة - وهي طريقة جميع اللغات الإفرنجية والتركية أيضاً - يمكن حذف قواعد النصب والجزم والحال والاستقبال، بدلاً من أن يترتب عليه إخلال باللغة؛ إذ تبقى مفرداتها كما هي^(٣٣).

وعلى نحو أخف من ذلك قليلاً، جاءت دعوة من أستاذ الجليل أحمد لطفى السيد، نعى فيها على الصعوبة التي تتمثل في رسم الكلمات العربية، وهو ما يحول بينها وبين سرعة تعلمها، ورأى أن تسهيل ذلك يتم بنحو الشكل وإبدال الحروف اللينة به للدلالة على الحركات، فإن قُصِدَ الدلالة على المد رُسِمَتْ علامة المد على الحرف اللين المحدود، ولا ضير علينا - في زعمه - في هذا النحو، إذ الشكل ليس من أصول اللغة، وإنما هو أمرٌ عَرَضٌ بعد الإسلام، ونحن في هذه الأيام أهملنا الشكل أصلاً، فلا هو يستعمل في الكتب؛ حتى تُقرأ على الوجه الذي أراده المؤلف، ولا هو يستعمل في الجرائد؛ حتى تألف العامة النطق الصحيح، فضلاً عن الخاصة.

ولم يكن هجوم أستاذ الجليل على شكل العربية فقط، وإنما تطرق إلى مثل ما تطرق

(٣٣) المرجع السابق ٨٨.

(٣٢) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ٩٩.

إليه قاسم أمين، من الدعوة إلى الإبقاء على الدخيل كما هو دون تغيير، ودون البحث عن إيجاد بديل له، يقول: «إن الأوتومييل والبسكليت والجاكيت والبتلون والجزمة والمدرسة، كل هذه الأسماء، ما ذنبها حتى تهجر في الكتابة إلى غيرها من الألفاظ التي نحاول انتحائها مع التكلف؟. إننا لو اخترعنا أسماء للمسميات الجديدة؛ لنستعملها في الكتابة وحدها من غير أن تدخل في أحاديث العوام ولا في أحاديث الخاصة أنفسهم، لَكُنَّا عاملين بذلك على توسيع مسافة الفرق بين لغة الكتابة ولغة الكلام، وذلك مؤخرٌ للغة البيان والفصاحة، مؤخرٌ للتقدم من جميع الوجوه»^(٣٤).

كذلك في رأيه لا بد من تقارب بين الفصحى والعامية، وإيجاد ما يشبه التسوية بينهما، بحيث تنمصر ألفاظ اللغة، مع المحافظة على التركيب العربي والإعراب، حتى لقد تقدم إلى لجنة المعجم سنة ١٩٤٢ باقتراح دعا فيه إلى العناية بجميع المصطلحات الفنية، التي يستخدمها العمال في مصانعهم، والتجار في متاجرهم وأسواقهم، والزراع في مزارعهم، وقال: «إن العوام يملكون بالوراثة سرُّ اللغة، ويصرفون البيان فيها تصرفاً حياً مألوفاً، واللغة العامية لغة حية في النفوس، أما الفصحى فلا أثر لها في الصور البيانية، إلا عند الذين يعرفونها ويقرءونها فصيحة كل يوم، إننا نريد أن نرفع لغة العامة إلى الاستعمال الكتابي، وننزل بالضرورة من اللغة المكتوبة إلى ميدان التخاطب والتعامل، فلا تكون النتيجة إلا أننا نكتب الكتاب مفهوماً، ونحدث الأحاديث عربية صحيحة»^(٣٥).

وأمر هذه الحملات - مع ضراوتها - هين يسير، إذا قورن بتلك الحملة المسعورة التي أشعل جذوتها سلامة موسى، في الربع الثاني من القرن العشرين، في مقالاته في مجلة الهلال، ثم في كتابه (البلاغة العصرية واللغة العربية) فقد ندد بالفصحى؛ لصعوبة تعلمها، ولعجزها عن تأدية أغراض الأدبية، فصويتها تبدو في أن أبناءها - فضلاً عن غيرهم - يتعلمونها كما يتعلمون لغة أجنبية، وأن أحسن كتابها يخطنون فيها، ومرد ذلك إلى ما تتضمنه قواعدها من تفصيلات وتفريعات وتعدد، كالتمييز الجنسي (المذكر والمؤنث) والنوعى (الأفراد وغيره) وقواعد العند والجمع والإعراب - وهو في نظره لعبة بهلوانية للذهن واللسان - إلى جانب قواعد أخرى للمترفين في اللغة، كالتنوين والتصغير^(٣٦).

وأما عجز الفصحى عن تأدية الأغراض، فيبدو في أنها لا تخدم الأدب المصري

(٣٤) اللغة العربية بين حماها وخصومها ٧٩ - ٨٠. (٣٦) البلاغة العصرية واللغة العربية ١٤٧.

(٣٥) اللغة العربية بين حماها وخصومها ٨٢.

ولا تنهض به، بل تُعْرِقُهُ، والمستخدم للفصحى في هذا كأنه يؤدي باللغة الهيروغليفيه، أما العامية فهي التي تعبر عن غرضنا، ونقوم بالمعاني التي تختلج في نفوسنا، قالفصحى - على هذا - لغة خرساء، وقد عرفنا هذا الخرس في كثير من تشوينا الثقافية، فإن المسرح مثلاً لم يرتق؛ لأننا لم نستطع تأليف الحوار باللغة الفصحى بين أشخاص الدراما، لأن الكلمة الفصحى ليست (جوية) أى إنها لا تنقل إلينا جو الحديث، لأننا ألقنا أن يكون الحديث باللغة العامية، فترجمته إلى اللغة الفصحى يصدمننا، ويشعرنا بأن هذه الكلمة ليست في مكانها، أى ليست في جوها الاجتماعي^(٣٧).

ولست الصعوبة والقصور عن خدمة الأدب المصري، هما كل ما يمكن أن يوجه إلى العربية من اتهام، فهناك أمور أخرى لا تقل خطراً عن هذين، وهى أمور تضلرنا إلى أن نبحت عن بديل للعربية يرى من هذه الوصيات، ومن هذه الأمور أن العربية لغة غير علمية، فهي لغة ميتة علمياً، وأنتا لذلك لا تعيش المعيشة العلمية، ولا يتحرك مجتمعنا التحرك العلمى الذى تقتضيه معارف البيولوجية والكيمياء والسيكولوجية، ونحن في القرن العشرين، مازلنا نعيش بكلمات الزراعة، ولما نعرف كلمات الصناعة، ولذلك فإن غايتنا غاية قديمة جامدة متبلدة تنظر إلى الماضى^(٣٨).

كما أن العربية غير دقيقة في تعبيراتها وأدائها للمعاني، ففيها الكثير من المترادفات التي تبتر المعاني، وتبعدنا عن الإحكام في التعبير، وهى لغة ضيقة لانفى بحاجات المدنية ولا تتسع للمخترعات الجديدة، فهي من هذه الناحية لغة مفضولة؛ إذ اللغة المثلى هى التي لا تلتبس كلماتها، ولا تتساح معانيها، ولا تتشابه عن بُعد أو قرب، بل هى التي تؤدي المعاني في فروق واضحة، كالفرق بين ٥، ٦، ثم هى اللغة الثرية الخصبه التي يحتاج إليها المتعدّنون، بل هى التي تتسع أيضاً لاختراع الكلمات الجديدة التي تتطلبها الحاجات النامية المتزايدة هؤلاء المتعدّن^(٣٩).

ثم إن العربية في زعم سلامة موسى لغة تقف في طريق الوطنية المصرية، وتبتر جهودها، وتجعلها شائعة في القومية العربية، فالمتعمق في اللغة الفصحى يشرب روح العرب ويعجب بأبطال بغداد، بدلاً من أن يشرب الروح المصرية، ويدرس تاريخ مصر، فنظره يتجه أبداً إلى الشرق، وثقافته كلها عربية شرقية^(٤٠).

(٣٧) البلاغة المصرية واللغة العربية ٢٣.

(٣٩) اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ٩٩.

(٣٨) البلاغة المصرية واللغة العربية ٧.

(٤٠) البلاغة المصرية واللغة العربية ٢٤.

ولم يَنْسَ سلامة موسى أن يَعمِدَ إلى كل مظاهر التخلف الاجتماعي ومظاهر الإجرام، فيسندھا كلها إلى الفصحى، فهي المسئولة عن العدالة الاجتماعية: «لأننا ورثناها عن مجتمع ارسقراطى غير ديمقراطى، وهى المسئولة عن تخلف المرأة العربية واستعبادها، فقد ألغى المجتمع العربى القديم المرأة من الحياة الاجتماعية إلغاء يكاد يكون تاماً، أما نحن فقد رددنا الاعتبار للمرأة المصرية، ولكن ما زلنا نستعمل الكلمات القديمة، فنقول: أم فلان، أو حرم فلان - ولا نذكر الاسم - على أن الاسم جزء من الشخصية، وإهماله هو سبب للمرأة، وإهمالنا لاسم المرأة هو تراث لغوى قديم، يحمل إلينا عقيدة اجتماعية يجب أن تكافحها»^(٤١).

ثم هى مسئولة عن كل مظاهر الجنون والإجرام التى تدور فى مجتمعنا، فجرائم الدفاع عن العرض هى جرائم لغوية، وحوادث الجنون تتكرر فى مصر بسبب اللغة، فكبيرات السن من النساء يُصَنَّن بالجنون - أو على الأقل بالشذوذ الذى يحتاج إلى العلاج - حين يَسْمَعْنَ كلمات مثل سن اليأس أو الطلاق أو الضرة^(٤٢).

وكما هاجم سلامة موسى اللغة الفصحى، هاجم أربابها ومُحَامِلَها الجراض على تنقيتها من الشوائب، فقد سَجَرَ من مصحح شيخ عرفه فى إحدى الجرائد، كان يشرف على اللغة ويمنع تسرب الأخطاء؛ لأنه كان يضرب على كلمة (ماهية) التى تردُّه فى كلام الكتاب ويستبدل بها (أجراً أو راتباً)، كما هاجم مدرسى العربية من جريحي دار العلوم، وزعم أن حرصهم على اللغة ليس حباً واقتناعاً، وإنما لأنها مصدر رزقهم، وتخصّصهم الذى حال بينهم وبين دراسات بشرية عديدة، فضاعت آفاقهم، وصاروا ينظرون إلى لغتنا كما لو كانت إحدى اللغات المتحجرة فى المعابد، لا يشفى تغيير كلمة، أو أسلوب التعبير فيها، أو خطها.

وبعد هذا كله لابد من إصلاح فى اللغة، والإصلاح عنده يتناول اللغة كتابةً وقواعداً، أما الكتابة، فسيبيلها الهجاء اللاتينى، وإنما تكون هذه النهضة حين تتخذ الحروف اللاتينية، أى لن تُستَعَرَب العلوم إلا إذا أُسْتُلِثَ الهجاء العربى^(٤٣)، وأما القواعد: فسيبيلها عقد تسوية بين العامية المصرية والفصحى بحيث تتمصّر الأخيرة، وأوجه التسوية فى اعتقاده تتلخص فيما يلى:

(٤٣) المرجع السابق ١٦٦.

(٤١) البلاغة المصرية واللغة العربية ٢٦، ٢٧.

(٤٢) البلاغة المصرية واللغة العربية ٣٦، ٣٧.

إلغاء الألف والتون من المتن، والوارد والتون من جمع المذكر السالم، وإلغاء التصغير، وإلغاء جمع التكسير كله والاكْتفاء بالألف والتاء لغير المذكر، وإلغاء الإعراب والاكْتفاء بتسكين أواخر الكلمات، وإيجاد حرف كبير عند ابتداء الجمل، واستعمال جميع الألفاظ العامية، مثل حَمَار - بدل مُكَار، وفَلَّاح - بدل أَكَّار، وعدم ترجمة الألفاظ الأوربية والاكْتفاء بتعريبها، كأن نقول: بسكليت - بدل: دراجة، وهَلُمَّ جراً^(٤٤).

ولم تكن الدعوة إلى القضاء على الفصحى، ثم إحلال العامية محلها وقفاً على مفكرى مصر وحدهم، بل شاركهم فيها بعض مفكرى الشام، فقد نشر الخورى مارون غصن سنة ١٩٢٥ كتاباً بعنوان (درس ومطالعة) عقد فيه فصلاً عنوانه (حياة اللغة وموتها) تنبأ فيه بفناء الفصحى وحلول العامية محلها، إذ اللغات كالأفراد: فكل لغة على وجه الأرض ماشية إلى الفناء، مهما بلغت من المجد والكمال، وذلك لأن كل حى يولد فينمو فيبلغ أشدّه، فتشابهه، ثم يضعف ويَهْرُم ويموت، وإن اللغة الفصحى تزول، واللغة العامية هي التي ترتقى إلى درجة لغة قصيدة، وإن الشرط في تحولها أن يبلغ الشعب الناطق بها درجة من التقدم راقية، وإن اللغة الفصحى قد تترقى بترقى التمدن، ولكنها لا تستطيع مجازاة اللغة العامية^(٤٥).

أما في المغرب: فقد حاول الاستعمار أن يفرض لغته ويجعل العربية لغة ثانوية، ولكنه حين أخفق، سعى إلى القضاء على الفصحى بإحياء العامية المغربية، والدعوة إلى كتابتها باللاتينية، على نحو ما قال ماسنون في محاضراته التي ألقاها عام ١٩٢٩ في فرنسا أمام عدد كبير من أبناء المغرب والعرب^(٤٦)، كما كان الفساد اللغوى قبل هذه الدعوة وبعدها باسطاً نفوذه على مختلف الألسنة، وأهملت العلوم اللغوية، شأن غيرها من العلوم، ولما حصل ما حصل من الإهمال في شأن اللغة، زاحمتها لغات أخرى، كالبربرية أو الإفريقية على اختلاف شعوبها، والعبرانية على انتشار أهلها، وصار بعض التمازج في الكلام، ووقع الاختلال في التركيب، فتغيرت المعاني عن حقيقة وضعها ودخل في لسان العامة الانتحال والنطق بالساكن، وألحقوا (شئ) في آخر الأفعال، وأدخلوا كافاً على صيغة المضارع مثل: (كتكتب) وهو دلالة على الاستمرار، وأبدلوا هاء الغائب وأواً مثل: (كتابو) أى كتابه، وَذَالَهُمْ دَالاً، وَثَاءَهُمْ تَاءً^(٤٧).

(٤٤) اللغة العربية بين حمايتها وخصومتها ١٠٦.

(٤٥) اللغة العربية بين حمايتها وخصومتها ٨٩. (٤٦) المرجع السابق ١١٥.

(٤٧) من مقال للأستاذ سعد أكرم في المقتطف (فبراير سنة ١٩٠٣) نقله الأستاذ أنور الجندي ١١٣.

ومن مظاهر سعي المستعمرين إلى محاربة الفصحى في المغرب، والحث على مخاطبة الجماهير، والاتصال بها في لغتها الدارجة الملحونة، أن الجريدة الرسمية التي سُمح الفرنسيون بإصدارها من سنة ١٨٤٧ إلى سنة ١٩٢٧ كانت تكتب بعربية سقيمة إلى جانب الفرنسية، ومما جاء في افتتاحية عددها الأول (سبتمبر سنة ١٨٤٧):

«واعلموا يا مسلمين - أرشدكم الله - أن العظيم سلطان أفرنصه - نصره الله - اتفق له برأيه وقوع هذا المبشر مختص لفائدتكم وخيركم وتوافر النعمة عليكم، والشاهد لكم في ذلك كل ما يدل على نعمتكم هو بغواذه، ويرضى لكم مبرّضا (ما يرضى) لنفسه، ولاسيما أنكم بمسكن قلبه كعزيز الرعية، واعلموا أن سلاطين التصاري مهبا أرادوا يعرفون الرعية بالأمور الواقعية، يبعثون لهم رسائل خيرية.. وأيضاً فوائد هذا المبشر الذي أنعمنا عليكم بإنشائه هو لما تعلمو بمقصودنا، وجميع ما يجب عليكم من التصرفات، وتطلعون على هذا الأخبار ينفي عنكم بسبب ذلك كلام الوشاة أهل الشيطنة، دمرهم الله».

على أن هذا الصراع بين الفصحى والعامية، وانتصار كثير من المفكرين - أجانبا وعربا - للعامية قد أغرى فريقا من الناس بالدخول في بحلة الصراع، وتصفية مواقف الطرفين بالدعوة إلى رأى جديد، هو التخلي عن اللغتين معا: الفصحى والعامية، ولتعامل نحن العرب بلغة أجنبية حتى نلحق بركب المتحضرين؛ إذ إن أوزار التخلف العربي لا تحملها الفصحى فقط، وإنما تشاركها في ذلك العامية: مصرية وغير مصرية.

وقد بدأت بوادر هذه الدعوة بيد الثورة العربية، حين روج لها عدد من المثقفين العرب، فكره استبدال لغة أجنبية بلغتنا العربية، فقد نشر عبد الله النديم في العدد الخامس من (التبكيك والتنكيك في ١٠/٧/١٨٨٨) مقالا للأديب أمين شميل بعنوان: (كلمة غيور على لغته)، أعلن فيه بأسه من إصلاح العربية، أو إحيائها بعد موتها الذي ستصير إليه حتماً، فلا بد - إذن - من البحث عن لغة حية أجنبية تُحيينا علميا وثقافيا واقتصاديا، ورأى أننا معذورون حين نبحث عن هذه اللغة، ونتخلى عن لغتنا التي ورثناها عن العرب، أو عن آباؤنا المصريين وغيرهم، إذ هي غير صالحة للتعبير عن مقتضيات العصر؛ لضعفها وضعف الناطقين بها، ولا داعي لاستبقائها والتمسك بها ما دام محكوماً عليها بالفناء، كما ماتت لغات قبلها، كانت لها خصائص ومميزات مثل العربية، دون أن يعصمها ذلك من مصيرها المحتوم، ثم إن إحياءها بعد الموت أمر معجز وعسير، وفوق

هذا، هو أمر لاجدوى من ورائه علمياً أو مادياً، أما عِلْمِيًّا فلأنها عاجزة عن الوفاء بمطالب العلوم العصرية حال حياتها، وأما مادياً: فلأن الاشتغال بإحياء ما قضت الحياة بموته لا يؤتينا خُبْرًا، اذهب إلى دوائر أحكامنا ومراكز تجارنا، وانظر: بِكُمْ يُؤَجَّرُ الكاتب الضادى والكاتب الدالى، ثم أَلْفُ لك كتابًا واجعله كُلُّ ضَادًّا، واصرف فيه عُمْرَكَ، واغرضه على قومك، فترى مالبضاعتك من رواج^(٤٨).

ويرى أمين شميل أن الأخذ بما اقترحه سبيل مؤكدة لمن أراد كسباً علمياً أو مادياً، وأن ذلك لا يضر الوطنية «لأن الوطنية الحقّة - ودعنا من الكلام القارغ - قائمة في المعاني لا في الألفاظ، أعنى في صيانة حقوق الأفراد وإحكام العدل والتسوية والالتفات إلى الأمة ولغتها، وعدم إعطاء خبز بنيتها لغيرهم، فإذا فعلت ههنا ذلك هان علينا كل شيء، وإلا فأنت تضرب في حديد بارد، وكانت الوطنية قوْلهم: ضرب زيد عمراً، واشتعل الرأس شيباً»^(٤٩).



هذا التشكيك في العربية، واتهامها بالقصور وقلة الغناء، وما ترتب عليه من الدعوة إلى استبدال العامية بها أحياناً، أو نيزد الاثنين والاتجاه إلى لغة أجنبية حية، قد بعث إحساساً بالضيق في صدور أهل العربية المحرصاء على بقائها ونقاها، بل كان الإحساس بالضيق في صدور بعض المستشرقين من غير أهلها، كالمستشرق الإيطالي كارل ثلينو، الذى هاجم دعاة (اللاتينية بدل العربية) إذ «إن الحروف اللاتينية لا تصلح لكتابة العربية، وإذا كان التُّرك قد اختاروا هذه الحروف في انقلابهم الأخير؛ فذلك لحاجة الكتابة التركية إليها، دون الكتابة العربية، التى تحفظ بحروفها الآن كنوز العلوم والأدب ووحدّة اللغة، على الرغم من اختلاف اللهجات»^(٥٠).

وكالمستشرق الإنجليزى إدوارد ونسون، الذى حذر من خطر هذا الاتجاه، فقال: «إياكم وهذا الأمر، إني أفهم اقتباس الحروف اللاتينية في بلاد مثل تركيا وإيران، أما في مصر، فالتدبر من هذا، لأن الحروف العربية حروف لغة القرآن، وإذا ميسستم الحروف العربية ميسستم القرآن، بل هدمتم صرح وحدة الإسلام»^(٥١).

(٤٨) لغتنا والمياة ١٤٠.

(٤٩) لغتنا والمياة ١٤١.

(٥٠) اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ١٢٥.

(٥١) المرجع السابق ١٣٢.

وكان المصلح الاجتماعي الكبير جمال الدين الأفغاني، في مقدمة من ضاق صدرًا بما آل إليه حال العرب وعريتهم من ضعف وفساد، ورأى أن سلامة اللغة ووحدتها سلامة للأمة ووحدتها، وأن تحرير الشرق الإسلامي وإنهاضه يستدعي أول الأمر تحرير اللغة العربية من القيود التي تعوقها عن الوفاء بمطالب التعبير، وإنهاضها من كبوتها التي استشرت منذ زمن العثمانيين «فلا حاجة لقوم لا لسان لهم ولا لسان لقوم لا آداب لهم، ولا آداب لقوم لا تاريخ لهم»^(٥٢).

ومن بعده كان تلميذه الإمام الشيخ محمد عبيد، الذي ولي الإشراف على تحرير جريدة مصر الرسمية، المعروفة باسم (الوقائع المصرية) منذ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م حتى سبتمبر سنة ١٨٨٢ م فتصدى من خلال ذلك لمحاربة أساليب اللحن في دواوين الحكومة والكتابات الصحفية عامة، حتى تصفو اللغة من الركاسة والابتذال في ألفاظها وتراكيبها، وتصبح واضحة في معانيها. ومن أجل هذا أنشأ في الجريدة قسمًا أدبيًا، استعان فيه بمن يجيد العربية، وأسند إلى محرري الوقائع الإشراف على كل ما يصدر بالبلاد من صحف ومطبوعات عربية أو غير عربية. وكان الإشراف يتناول فكرة الموضوع المنشور، من حيث ارتباطه بقضايا الوطن، والأسلوب اللغوي الذي كتب به من حيث سلامة الأداء. وقد كان يولي الأمر الثاني العناية الكبرى، ويوجه اللوم أو يحل العقاب بمن يجد في أسلوبه خروجًا على الفصحى، ولقد أثر عنه أنه أنذر مدير إحدى الجرائد المشهورة بتعطيلها، إن لم يعين لها محررًا سليم اللغة في موعد حدده^(٥٣).

لقد حملت (الوقائع) على غثائفة العبارة العربية الديوانية وسقمها حملة لا هوادة فيها، فهي مقلقة الألفاظ، غامضة المعاني، مختلة التركيب، لا يقتدر المطالع على حل رموزها، ولا يتمكن من فك طلاسمها، إلا بعد أن يجهد نفسه ويؤمن الفكرة ويدقق النظر، ومع ذلك لا يخلو الحال من الخطأ في فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم^(٥٤).

كما ألصقت (الوقائع) بهذه اللغة المضطربة تهمة بتعطيل مصالح الدولة، وبخاصة المصالح القضائية، إذ تطول أزمان التقاضي بسبب اضطرابات الفهم من تلك العبارات التي تصاغ بها أساليب المحاكمات والمرافعات «قيفهم منها هذا ما لم يكن قصده ذلك، فيعمل على قدر ما يصل إليه إدراكه، وهناك تختلف الأقوال، ويكثر القيل والقال، ويقع

(٥٢) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٣، ٤٧٤.

(٥٣) من قضايا اللغة والنحو ٢٨.

(٥٤) المرجع السابق ٤٧٤.

فيها الإشكال، وتتجدد الاستعلامات بما تطلبه الأحوال، ومن هنا يحصل الالتباس، ويطول الزمن دون أن تحل مشاكلها، أو تنتهي مسائلها، فتنتقل المادة من البساطة إلى التركيب، وتتحول من السهولة إلى التعقيد^(٥٥).

كما حملت على موظفي الدواوين؛ لتقصيرهم في تصويب لغتهم وتجويدها، وركونهم إلى ما ورثوه من أساليب أسلافهم الموظفين، واعتذارهم من هذا بأنه لا يجتمع العلم بالعربية وأدبها والمعرفة بأساليب الكتابة واصطلاحات الدواوين، «فكل من تعلم العلوم، وأجهد نفسه في تحصيل الفنون، يمتنع عليه أن يكون من أوساط الكتابة، فضلاً عن الماهرين، وأنه على قدر تقرب الشخص من العلوم والفنون، يكون تباينه من الانتظام في سلوكهم النضيد»^(٥٦).

وقد تمت (الوقائع) أمثلة لعربية الدواوين، مما علفت به أضرار اللحن وشوائب الخطأ في المفردات والتراكيب؛ شاع في لغتهم: (تلك الرجل، وهذه المرأة، وهؤلاء الشخص، ومنه ينفعهم، ولذا وكون مما ذكر، ومن حيث ليس، وورد جوابكم والحال... وسبوق المخاطبة، وكون من سابقة التحقيق، وكون من ذا يتضح، وكان جاري المشاجرة، وبذا لا هناك لزوم، وإنما من كون مذكوراً بذلك)^(٥٦). كما شاع في تراكيبهم أن يكون المبتدأ بلا خبر، والفعل بلا فاعل، والشرط بلا جزاء، والاستنتاج من مقدمات تبين المقصود، والحشو والتطويل بما لا يحتمله الكلام، إلى غير ذلك مما لا يمكن للقلم أن يستوفي فيه الإحصاء^(٥٧).

وتلاحظ على دعوة الأفغانى أنها اتسمت بسمة الإصلاح النظري، دون أن تتجاوزها إلى مجال التطبيق، بمعنى أنه اقتصر على الدعوة إلى النهوض اللغوي وإصلاح العربية، في جملة دعوته إلى إصلاح حال العرب - والشرق عامة - ولم يهتم بنقل هذا الإصلاح إلى تتبع ما يجري على ألسنة العامة والخاصة من لحن؛ لإصلاحه وتقويمه، أو ربما حدث ذلك، ولكنه لم ينقل إلينا.

وبمثل هذا اتسمت دعوة تلميذه محمد عبده - في غالبيتها - وإن أثر عنه القليل من تتبع بعض الاستعمالات الديوانية، وبيان ما فيها من معائب، دون أن يؤثر عنه نيبان الاستعمالات العربية لها - على ما سبق -.

(٥٥) المرجع السابق ٤٧٦.

(٥٦) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٥.

(٥٧) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٣.

ومن بعد هذين الإمامين، تعاقبت دعوات الإصلاح اللغوي، ونَشِطَ علماء اللغة في تعقب مفردات الكتاب وأساليبهم، ثم عرضها على القواعد اللغوية والتحويلية؛ للتمييز بين السليم منها والملحون، واتجهوا في هذا التعقب اتجاهًا يفاير ما كان لأسلافهم من أصحاب التنقية اللغوية، إذ فصلوا في دراساتهم بين الفصحى المملوكة والعامية التي استقرت في العصر الحديث، واتفقت الآراء على عاميتها، ومن هنا تشعبت دراساتهم في اتجاهين:

الاتجاه الأول:

تمثل في دراسات أقيمت حول العامية من حيث أصولها وقواعدها، والبحث في أوضاعها ومعرفة عرَبِيَّتها من دَخلها، ورددًا إلى الفصحى إن كانت منها بسبب، ثم محاولة وضع معاجم لها، جرى ذلك كُلُّه على اللهجات العامية في البلدان المختلفة، ولم يكن هذا الاتجاه - في حقيقته - وليد العصر الحديث، وإنما وُضِعَتْ بذوره منذ عصر العثمانيين حين ألف العلامة يوسف المغربي كتابه (رفع الإصر عن كلام أهل مصر) عرض فيه لما دخل العربية من لغة أهل مصر، يحاول أن يرد شيئًا منه إلى أصل عربي، ويحاول أن يقيم شيئًا آخر على النهج العربي، وقد وصل إلينا مختصر لهذا الكتاب - بعد نقده - من تأليف محمد بن أبي السرور الصديق الشافعي، المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ - سباه (القول المقتضب فيها وافق لغة أهل مصر من لغات العرب).

أما في العصر الحديث فمن المؤلفات التي تناولت العامية المصرية:

• التحفة الوفائية في اللغة العامية المصرية، للسيد وفاء محمد - طبع بالقاهرة سنة ١٣١٠ هـ.

• أصول الكلمات العامية - لحسن توفيق (الرسالة الأولى) - طبع في مصر سنة ١٣١٧.

• معجم اللغة العربية المصرية العامية، لأحمد باشا تيمور، نشر منه أمثلة في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

• الألفاظ الإيطالية في العربية العامية المصرية، لسقراط بك إسبيرو - نشر سنة ١٩٠٤.

ومن المؤلفات التي تناولت العامية الشامية:

* درس في سريانية لبنان وعربيته العامية، للمنسيو ميخائيل الغفالي - طبع في باريس سنة ١٩١٨.

* لهجة أهل كفر عبيدا (تحرية لبنانية) - له أيضا - طبع في باريس سنة ١٩١٩.

* اللغات السورية المحلية في سورية ولبنان، للدكتور فيليب حتي - طبع في بيروت سنة ١٩٢٢.

ومن المؤلفات التي تناولت العامية العراقية:

* اللغة العامية البغدادية، للقس جبرائيل أوسا الكلداني البغدادي - نشرها مطولة في مجلة اللجنة الأمريكية الشرقية سنة ١٩٠١.

* دفع المراق في كلام أهل العراق، المعروف الرصافي - نشر منه أمثلة في مجلة لغة العرب سنة ١٩١٩.

* بغية المشتاق إلى لغة العراق، لداود فنو البغدادي - لم يطبع.

* معجم في لغة عوام العراق، لرزوق عيسى البغدادي - بدأت مجلة العرب بنشره، ثم توقفت عن إقامه.

ومن المؤلفات التي تناولت العامية بوجه عام:

* معجم إلياس بقطر القبطي، وفيه من لغة مصر والشام والمغرب وتونس العامية - طبع في باريس سنة ١٨٦٤، وفي مصر سنة ١٢٨٩ هـ.

* رسائل في العربية العامية، لمحمد عياد الطنطاوي - طبع بعضها في ليبسك سنة ١٨٤٨.

* الرسالة الثامنة في كلام العامة، لميخائيل الصباغ.

* الدليل إلى مرادف العامي والدخيل، لرشيد عطية اللباني - طبع في بيروت سنة ١٨٩٩.

إلى غير ذلك من مؤلفات العامية التي فصل بيانها الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف، في مجلة مجمع اللغة العربية (الجزء الأول ٣٥٠ - ٣٦٨).

الاتجاه الثاني:

وقد تمثل في دراسات أقيمت حول الفصحى، التي تدور بها أقلام الكتاب والمؤلفين - والمثقفين عامة - وتمحيص بعض ألفاظها وتراكيبها؛ لبيان ما قد يحويه استعمالهم اللغوي من شوائب يجب أن تُنقى، وأخطاء ينبغي أن تصحح.

وقد تبين لنا من الدراسة في الباب الأول، أن بلاد العراق كان لها القدح المعلى في مجال التنقية اللغوية في العصر القديم؛ إذ نهض بأعباء تصحيح الأساليب للعامة وللخاصة كثير من أئمة اللغة والنحو، أثر عن اثنين عشر عالماً منهم آراء في هذا المجال، في حين أن بلاد الشام وغيرها لم تقم بها مقاومة جادة لمظاهر اللحن، فكل ما أثر عن التنقية الشامية انتقادات بسيرة لم تجد من يأخذ بيدها، وردت في (بحر العوام فيها أصاب فيه العوام)، لابن الحنبلي، وفي (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) لابن الحلبي، وكذلك أمر التنقية في مصر - على ما سبق.

أما في العصر الحديث، فقد أخذت بلاد الشام مكانة العراق قديماً، إذ نشطت بها الجهود العلمية واللغوية، واهتم علماءها بتتبع بعض الاستعمالات، ونقدها وبيان ما فيها من مخالفة الفصحى، وتكاد بلاد الشام تكون أوفر نتاجاً في هذا الشأن، وتليها مصر، ثم العراق، أما بلاد الحجاز فلم تقم بها تنقية ذات خطر، وأما بلاد المغرب فلم تقم بها تنقية أصلاً.

وسندرس ذلك كله في الفصول الثلاثة التالية: *

* اقتصرنا في هذه الدراسة على جهود المقاومة اللغوية التي اشتهرت حتى سنة ١٩٧٨ م وقت إعداد هذه الدراسة.

الفصل الثاني

في بلاد الشام

تميزت لبنان - من بين بلاد الشام - بقيام نهضة علمية ولغوية، برزت في الاطلاع على الآداب الأجنبية وترجمة كثير منها، وفي إحياء التراث العربي على نطاق واسع، وكان لهذه النهضة آثارها الحميدة، كما كان لها آثارها الضارة - ولاسيما في المجال اللغوي - إذ نتج عن الاتصال بالثقافات الأجنبية - مع عدم التمكن من العربية أو قلته - أن بدرت من الألسنة بعض السقطات المعيبة، أخذت تنتشر شيئاً فشيئاً، حتى غدت مصدر خطر كبير على العربية، صوّره الأب لويس شيخو، في قوله: «ومن مساوئ ذلك الانتشار البعيد - يقصد انتشار الثقافة الأجنبية - ما أصاب اللغة من الفساد، وذلك بتوفر الألفاظ الأجنبية والأساليب الغربية، وربما وضع الصحافيون والمربون في نقلهم عن اللغات الأوروبية مفردات مختلفة لمسمى واحد، ولاسيما للمخترعات الجديدة، فاضطرب بخلافهم أفكار القراء، وأسوأ من ذلك أغلاط وسقطات لغوية، شاعت في الجرائد والتأليف المستحدثة»^(١).

ومن هنا تميزت لبنان بوزارة التّأج في مجال التنقية، إذ اهتم خمسة من لغوييها بتعقب الكتاب في استعمالهم اللغوي، وردّ ما قد يعرض لهم من خطأ إلى صوابه من اللغة الفصحى، وهؤلاء هم:

١ - شاعر شقير اللبناني، المتوفى سنة ١٨٩٦ م، وله في هذا المجال مؤلفان:

الأول: (لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية)، وقد نشره أولاً في جريدة لبنان، ثم جمعه في كتاب طبعه في بيدا بلبنان، ولهذا الكتاب أثر واضح وجهد ملموس في انتقاد الأساليب، وهو أول كتاب ينتقد اللغة التي تُرجم بها العهد الجديد من الكتاب

(١) الحركة اللغوية في لبنان ٤٧، ٤٨.

المقدس، ومع أهميته هذه لم نجد من يشير إليه أو يضمه في إحصاءات كتب الملحن، اللهم إلا إشارة عابرة من مقال الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف، في مجلة مجمع اللغة العربية^(١).

الثاني: (أساليب العرب في صناعة الإنشاء) وقد ضم في ثناياه انتقادات متناثرة لبعض أساليب الكتاب الملهونة، والكتاب مطبوع في مطبعة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس سنة ١٨٩٣ م.

٢ - إبراهيم ناصيف اليازجي^(٢)، ولد في بيروت وتوفي بالقاهرة سنة ١٩٠٦، وله مجموعة مأخذ على أساليب الصحفيين، نشرها تباعاً في مجلة (الضياء) ثم جمعها الأستاذ مصطفى توفيق المؤيدي، بعد أن أضاف إليها بعض التصحيحات الواردة في بعض فصول مجلة (البيان) وفي باب الأسئلة وأجوبتها من مجلة (الضياء) وقد بلغت مأخذ الضياء سبعة عشر ومائتي مأخذ، وبلغت المأخذ التي ألحقها المؤيدي ثلاثة عشر مأخذاً، وطبع ذلك كله في مطبعة التقدم، بعنوان (لغة الجرائد).

وجمع هذه المأخذ أيضاً الأب جورج جنن البولسي، في كتاب بعنوان (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) بعد أن أضاف إليها قسماً أذاعه المؤلف في السنة السابعة من (ضيائه)، فضلاً عن جانب من المسائل اللغوية الشائعة الواردة في بعض أعداد (الضياء)، وقد امتاز عمله هذا بترتيب المواد على حروف المعجم مع مراعاة التسهيل والتقريب إلى الأفهام - على ما ذكر في مقدمته^(٣) - وبلغت المأخذ التي أضافها على ما جاء في (لغة الجرائد) قرابة عشرين مأخذاً، والكتاب مطبوع في مطبعة القديس بولس - في حريصا (لبنان).

ويعدّ اليازجي أكثر علماء لبنان - والشام بوجه عام - انتقاداً للأساليب، فقد انتقد بعض الاستعمالات اللغوية الواردة في (مجانى الأدب) و(علم الأدب) و(وشرح مجانى الأدب) للأب لويس شيخو، ونشر الانتقاد في مجلة الضياء (٢، ٥، ٦) * كما انتقد (أقرب الموارد) للشيخ الشرتوني، ونشر الانتقاد في الضياء (٣ - ٧) وانتقد كتاب (آخر بني سراج) للأمير شكيب أرسلان، ونشر الانتقاد في الضياء (٧) وكذلك انتقد مواضع من (الدرة اليتيمة) لابن المقفع، وهي بتصحيح الأمير شكيب أرسلان، و(عذراء الهند)

(٢) انظر: ٣٦٨/١.

(٣) انظر ترجمة له في: معجم المؤلفين لرضا كحالة ١٢٠/١.

(٤) انظر مقدمة: مغالط الكتاب ٤، ٥.

* الأرقام هي أرقام الأعداد في المجلة.

لشوقي، وكانت بينه وبين أصحاب هذه المؤلفات أو محققها مساجلات لغوية مشهورة.

٣ - أسعد خليل داغر^(٥)، ولد ببلنات وتعلم بها، ثم اشتغل بالتدريس وجاء مصر، وشغل وظيفة في القلم القضائي في وكالة حكومة السودان، حتى توفي بها سنة ١٩٣٥ م وقد نشر مآخذ أول الأمر في مجلة (المضمار) في أواخر سنتها الأولى، وفي الأجزاء التي صدرت منها في سنتها الثانية، بعنوان (تذكرة الكاتب) ولما احتجبت المجلة عن الظهور جمع ما انتقده منها، وأضاف إليه ما عثر عليه في أثناء مطالعته^(٦) لأكثر الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، وبعض الكتب ودواوين الشعراء، وطبع ذلك كله في كتاب بالعنوان السابق (تذكرة الكاتب) وذكر أنه كتاب يتضمن التنبيه على أهم الغلطات اللغوية الدائرة في السنة الخطباء وأقلام الكتاب في هذه الأيام، والكتاب من مطبوعات مطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٣ م، ويضم من المآخذ ما يناهز خمسين وأربعمائة مأخذ لغوي.

٤ - إبراهيم المنذر^(٧)، ولد في (المحيطة) ببلنات، ثم اشتغل محامياً سبع سنوات، وانتخب عضواً مراسلاً في المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٢٧ م، وقد جمع انتقاداته اللغوية، في كتاب سباه (كتاب المنذر في نقد أغلاط الكتاب) طبع سنة ١٩٢٧ م، ثم كرر طبعه بزيادات، ومع أهمية الكتاب لم يُشر إليه الدكتور رمضان في إحصائه لكتب اللحن.

٥ - مصطفى الغلاييني^(٨)، وهو كاتب لبناني، تولى تدريس العربية زمناً ثم ولى قضاء بيروت الشرعي، وقد تنائرت مآخذ اللغوية في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) الذي تتبع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر، في مؤلفه السابق (كتاب المنذر) وهو من مطبوعات طبارة ببيروت سنة ١٩٢٧ م.

أما في سوريا، فلم تؤثر مأخذ لغوية تذكر إلا لعالمين اثنين:

الأول: الشيخ عبيد القادر المغربي، الذي كان من مؤسسي المجمع العلمي العربي في دمشق سنة ١٩١٩ م، كما كان عضواً في مجمع اللغة العربية بمصر، وقد انتقد كثيراً من أساليب الكتاب في مجلة المجمع العلمي بعنوان (عثرات الأقلام)، وهي ثلاثون مقالة

(٥) انظر ترجمة له في: الأعلام نذر كل ١/٢٩٣.

(٦) انظر مقدمة: تذكرة الكاتب ٧.

(٧) انظر ترجمة له في: معجم المؤلفين لرضا كحالة ١/١١٩.

(٨) انظر ترجمة له في: مصادر الدراسات الأدبية ٦١٩.

نشرت على سبع سنين، من يونيو (حزيران) ١٩٢١م إلى إبريل (نيسان) سنة ١٩٢٧م. كما انتقد أساليب أخرى في مجلة مجمع اللغة العربية المصري وبخاصة الأساليب المدخيلة التي كتب عنها في الجزء الأول من المجلة، بعنوان: (تعريب الأساليب) كما ألقى محاضرة في المجمع العلمي بدمشق، بعنوان: (عثرات الأفهام) أول فبراير سنة ١٩٢٤م، ثم طبعها بعد أن أضاف إليها ألفاظا كثيرة من بآيتها، حتى بلغت أكثر من ثلثائة كلمة، قسمها ورتبها على حروف المعجم، وجعل في نهايتها فهرسا للألفاظ الواردة فيها، وجعل لها عنوانا هو: (عثرات اللسان في اللغة) وهي من مطبوعات المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٢٩م.

والثاني: صلاح الدين سعدى الزعلاوي، وهو سوري من دمشق، وقد ضم مأخذه اللغوية في كتاب بعنوان: (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) من مطبوعات الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩م. وفيها بلى دراسة لهذه المأخذ اللغوية..

(١)

شاكر شقير اللبناني

حَزَّ في نفس شقير أن يحىء الخطر على العربية من قِبَل أصحابها أنفسهم - الذين هم أَوْلَى الناس بحمايتها - وهؤلاء أرباب القلم، ممن ليس لهم مأرب سوى الحرص على كسب المال، لا كسب المعرفة ولا حسن التعبير وصحته، فهم إذا نظروا في كتب المتقدمين كان نظرهم على سبيل التسلية، لا الاستفادة، فكأنهم آلة تتحرك بأيدي حاملها، وهم يتلون الأشعار تلاوة متفككة، لا تلاوة مستفيدة^(١).

لقد كثر التأليف حقا - على ما يرى شقير - ولكن كثرت معه أخطاء اللغة، حتى شملت كل المطبوعات، «والعلة معروفة تصعب مداواتها، لأن كثيرين من الكتاب يكونون قد تعلموا في المدرسة بعض مبادئ العربية، والبعض منهم لا يكون له إلمام بها؛ فيستند إلى غيره، وحالما يخرج الولد من المدرسة - وأحيانا قبل أن يخرج - يطرح بضاعته لدى العموم، فيطبع المقالات والأشعار، وهو يَهْرَفُ بما لا يعرف، فهذا الذي هنك ستر العربية ومزق حجابها كل مُزَقٍّ، وشَعَّتْ وجناتها الناعمة، فاختلط غُشُّها بسمينها، وفصيحها بكلام العامة»^(٢).

(١) لسان غصن لبنان ٢.

(٢) لسان غصن لبنان ١.

كذلك تَشَطَّتْ جهود التعريب على أيدي جماعة قَلْ حظهم من اللغتين: المعرب منها والمُعَرَّب إليها، فأضت أساليبهم المعربة بحافية للذوق العربي، بعيدة عن النهج المستقيم في العربية، بل في الأجنبية المنقول منها، إذ لكل لغة من الاصطلاحات والمجازات والكتابات وأساليب التركيب ما ليس لغيرها، وكثير من أهل بلادنا لا يفهمون الأساليب الإفرنجية، لأن نشأتهم شرقية، وأذواقهم لا تنطبق على الاصطلاحات الغربية، حتى لا يدركون ما يتلقون من التراكيب العربية المسبوكة في قوالب إفرنجية^(١١)، وغير البصير بذلك كالماشى في وَحْلٍ لَزَجٍ يتلبك ويتحير وهو يظن نفسه ماشياً مشية مستقيمة^(١٢).

ولكى تقوم هذه الأخطاء كان لابد من قيام جهود نقدية لهذه المؤلفات والمعربات، تقبل الفصيح اللغوي وتمدحه، وترفض الملحون وتذمه، ولكن جرى الأمر على غير ذلك؛ إذ أصبح النقد وسيلة مدح فقط، فأدى ذلك إلى اكتساب الخطأ ميزة الصحيح، واختلط الأمر على السامع والقارىء، وسرت الأخطاء وتغشت في الأساليب في سهولة ويسر، دون أن نجد دافعاً أو مانعاً.

وقد حمل شقير على هؤلاء الناقدين، وعلى مذهبهم الذى أضاع العربية، حين قال: «وماذا يخافون إذا أظهروا بعض الفرق في كلامهم عن كتاب زيد وقصيدة عمرو ومقالة بكر؟ وأى عار يلحق بالكاتب إذا نبه إلى هفواته أو الشاعر إلى قلة بضاعته، حتى نتحاشى أن نمنه بما يظن البعض أنه إهانة له؟ أين الإهانة في تنبيه القوم إلى صحة الكتابة وإمعان النظر في النظم؟ وأين الخجل ممن يتطلب الفوائد إذا صح له من يرشده إليها؟ لعمري، لست أرى في ذلك وجهاً للوم، بل اللوم أن نخدع الإنسان في نفسه بأن نصوب عمله على سبيل التدليس، فيبقى في ضلاله^(١٣)».

لهذا كله حمل شقير نفسه عبء صيانة الفصحى، وإصلاح ما أفسده العربون والكتاب، فوضع كتاباً لإصلاح لغة العربيين ساء (صناعة التعريب) جمع فيه أمثال اللغة الفرنسية وكتاياتها، وعربها بما يراد منها من اللغة العربية، كما وضع كتاباً لتبصرة الكتاب بقواعد العربية، ساء (الأحكام الصحيحة في العربية الفصيحة) وجعله في ثلاثة أقسام: أحدها في الصرف، والثاني في النحو، والثالث في الظروف والحروف^(١٤).

(١١) لسان غصن لبنان ٢. (١٢) لسان غصن لبنان ٧. (١٣) لسان غصن لبنان ٤.

(١٤) ذكر المؤلف أن الكتابين غير مطبوعين كما ذكر أسفة مما جاء به في الكتاب الثاني: لسان غصن لبنان ٨ - ١٤.

ثم وضع كتابه (أساليب العرب في صناعة الإنشاء) ثم كتاب (لسان غصن لبنان) وتتبع في بعض من الكتاب الأول الاستعمال اللغوي للكتاب، وبين ما يقع فيه من انحرافات لغوية، ردّها هو إلى صوابها العربي.

أما في الكتاب الثاني: فقد عرض - إلى جانب ذلك - لبعض ما وقع من أخطاء لغوية في ترجمة العهد الجديد من الكتاب المقدس المطبوع في سنة ١٨٦٧ م - وبخاصة الإصحاحات الواردة في بشارة متى - وكان حرصه على ذلك شديداً: لأن الكتاب المذكور كل يوم في يد الناس، وهو متقن الشكل ومعتنى به كل الاعتناء، فيخشى توهم الصحة بكل ما جاء فيه من حيث الإعراب^(١٥).

وقد دارت انتقادات شقير اللغوية على ثلاث قضايا أولية يتفرع منها غيرها، وهي: التعريب، والخطأ في قواعد اللغة العربية، واستعمال الألفاظ في غير محلها.

* ففي التعريب^(١٦): يرفض التعريب اللفظي الذي لا يوافق الذوق العربي وإن كان جارياً على قواعد النحو والصرف، لعدم إلف أبناء العربية بمثل ذلك، ومما أنكره مما رآه معرباً عن الفرنسية التي يتقنها قولهم: فلان طلب يد فلانة، وهو كناية عندهم عن الخطبة - أي إنه خطب فلانة لتكون له زوجاً - ولا مدخل في ذلك للفظ (طلب) ولفظة (يد) وقولهم: لعب دوراً مهماً أو كبيراً، وهو مجاز عندهم مستعار من غثيل الروايات، وأما العرب فلا يعرفون هذا، وقولهم: إبتحفك السهائم من كل شر، وصحته في العربية: وفاك الله أو أسأل الله أن يحفظك، وكذلك قولهم: يا إلهي، يا الله الصالح، يا سيأه العادلة، وهي عبارات قصد منها التعجب والاستعظام، وقد عُرِّبت تعريباً حرفياً، نبأها عن ذوق العرب والعربية، وإن استقام لأكثرها سلامة الأداء القاعدي.

* وأما الخطأ في قواعد العربية، فقد دار - في مجلته - بين الأمور الآتية:

التصريف:

* وذلك في جمع خاطئ على: خطأ - بوزن قُضاة (٣٦) وغلط على: أغلاط - وهو مصدر لا يشي ولا يجمع (٣٠) ورقيق على: أرفاق (٤٥) وضالّ على: أضلة (٥٣).

(١٥) لسان غصن لبنان ٣٥.

(١٦) أمثله ما أنكره في: لسان غصن لبنان من ١٥ - ١٧.

* الأرقام لصقحات كتاب (لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية).

والإتيان باسم المفعول من هاب - الياثى العين - على: مَهُوب (٥٦) والإتيان به من القاصر بلا متعلق، في: وقعت مغشياً على الأرض (٤٤).

أما اسم التفضيل: فقد استعمل منه الصيغة المهجورة: أشر منه (٣٦) كما جىء منه بصيغة المذكر وصفاً لما هو مؤنت، في: دَيْنُونَةُ أعظم (٣٨).

وجاء في استعمالهم أيضاً خطاب المتنى بما هو للجمع، في: قال لها لا تهتموا بأمر الالين (٤٦) واستعمال لام الأمر مع المضارع في الخطاب، في: لَتَعْلَمَ ياقلان (٥٧) والإبقاء على ألف ما الاستفهامية عند جرهما، في: لا تهتموا كيف أو بما يتكلمون؟ (٣٦) كما جاء الإتيان بالمفعول لأجله من مصدر كان، في: جرى على فلان كذا، كَوْنُهُ فَعَلَ كذا (١٨) قال: «والمقرر أن مصدر كان لم يرد، ولا يصح أن يرد مفعولاً لأجله» كما جاء النسب إلى بيضة بقولهم: وجه فلان يَبْضَاوِي (أساليب العرب ٨٢).

التذكير والتأنيث:

استعملوا الريح مذكرة - وهي مؤنثة - في: ألقانا الريح، والريح الطيب (٤٥) وكذلك السوق في: سوق يُسَمَّى (٤٥) ومثلها الذراع في: ثلاثة وأربعين ذراعاً (٤٦) و: عشرة أذرع (٤٨) وكذلك النوى بمعنى البعد (٥٥) والرجل من أعضاء الإنسان في: تمانية أرجل (٤٨) والسُّلَم في: سُلَم منصوب (٤٦) والكأس والصحفة، فيها جاء في إشارة متى: تَنْقُونَ خارج الكأس والصحفة وهما من داخل مملوآن (٣٨) كذلك ما جاء في الإشارة أيضاً من تأنيث الفعل مع أن مرفوعه مصدر منسبك، في: هكذا ليست مشيئة أمام أبيكم... أن يهلك أحد هؤلاء (٣٧) ينصب (مشيئة) أى ليس هلاك أحد مشيئة... أما لفظة (بضع) فقد استعملت بصورة المذكر دائماً، فقالوا: بضع ألوف (٥٤) ومن الألفاظ التي أنشوها بالتاء من المؤنث المعنوي: الضُّبْعَة - في: الضُّبُع (٤٨) والعَبْدَة بمعنى الأمة (٥٢) أما كلمة (ميناء) فقد أجروها على التأنيث - وهي مذكرة - فقالوا: ميناهها غير مأمونة (٤٥).

الظروف:

استعملوا (إثر) ظرفاً دون إدخال الجار (في) عليها، فقالوا: فطلع الفجر إثر ذلك (٤٤) ودخل الغلام إثرها (٢٣) كذلك كلمة أثناء - وهي جمع تني - استعملوها ظرفاً بلا جار، فقالوا: كنا أثناء ذلك نفعل كذا (١٧) كما استعملوا كلمة (صدد) ظرفاً أيضاً

بمعنى إزاء، فقالوا: فتح باب الردهة صَدَدَ مضجع فلانة (٢٤) أما الظرف (أبداً) المختص بالمستقبل فقد استعملوه مع الماضي، في: ولم نتكلم أبداً (٤٥) كذلك الظرف (قَطُّ) استعملوه للمستقبل وهو مختص بالماضي، قالوا:

مُقَلَّنِي إِنْسَانَهَا أَبَدًا قَطُّ لَا يَرْتَدُّ فِي أَجَلٍ (٤٩)

والمعروف أن (حين) الظرفية تدل على اتفاق الزمانين، فيجب الاتفاق بين فعلها وجوابها، ولكنهم خالفوا ذلك، في: لا يلومني زيد حين أكرمت عمراً (٥٤) وجاء عنهم كذلك إخراجها عن الظرفية، ووضعها موضع (حتى) تأثراً بالأساليب الإفرنجية، في: إن الوقت لم يأت بعد حينها يعرفني بنفسه (٥٦) وعند شقير أن (قَبْلُ) ظرف مختص بالزمان، ومن الخطأ استعماله للمكان وتصغيره في: فتلقى قبيل الرصيف (٢٣) و: المزدحم قبيل باب الحديقة (٢٠) كذلك الإتيان بالظرف (لدى) للزمان - وهي مختصة بالمكان - في: لدى قدوم فلان يكون كذا (١٨).

الإعراب:

اهتم شقير بما جاء من مخالفات إعرابية في بشارة متى من العهد الجديد بوجه خاص: لشهرته، ولكونه كُلُّ يوم في أيدي الناس - على ما قال، فربما ظُنَّ ما جاء به صواباً وليس كذلك، ومن مآخذ الإعرابية على بشارة متى وعلى كتاب آخر لم يصرح باسمه:

معاملة المركب المزدوج في الإعراب معاملة الإضافي في (يَتَّ لَحْمٍ)؛ إذ أضيف الأول إلى الثاني وصوابه فتح الجزمين على التركيب (٣٥) وإخراج العدد المركب عما يستحقه من فتح الجزمين إلى رفع الأول في: الإصحاح الثالث عشر (٣٦) أما (فوق) الظرفية فقد جاءت مضعومة وهي مضافة مستحقة النصب (٣٥) ومثلها: أسفل، جاءت مضعومة مع أنها مجرورة بإلى (٣٥) كذلك: (أَوَّلُ) الظرفية جاءت منصوبة متونة، في: أن يكون فيكم أولاً (٣٨) وفي الاستثناء جاء قوله: ولا يعطى له أية إلا أية يونان (٣٦) بنصب المستثنى بعد إلا، والصواب رفعه: ترجيحاً على البدلية، وفي النداء جاءت النكرة غير المقصودة، بلا نصب، في قوله: يأمراني (٣٥) وفي التمييز جاء المميز مضافاً إلى التمييز مع أنه مضاف إليه في: ثلاثة أكيال دقيق (٣٧، ٤٠) والصواب: دقيقاً - بالنصب وتووين أكيال.

كذلك أهمل أمر الإعراب بإهمال عمل أينما المجازمة، في: اتبعك أينما تحضي (٣٥)

وعمل حتى الناصبة، في: حتى يخرجون إلى ذلك الرأس (٤٤) والعطف على المنصوب مع إهمال النصب في المعطوف، في: وخفت أن أبدؤهم فيدركونني (٤٤) وفي: لا تقن مالك ثم تلومني (٤٢) كما جاء إهمال عمل اسم الفعل في مفعوله، في: عليك زيد - بالرفع (٥٤) وجاء: فلا أنتم تدخلون ولا الداخلين تركونهم يدخلون (٤١) بنصب الداخلين - وهو خطأ من وجهين: الأول: أنه لا لزوم لتكلف إضمار فعل قبل المبتدأ، والثاني: أن العطف هنا بين اسميتين، فالمرجح الرفع على الابتداء، كذلك جاء بالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل، في: اضطرب وجميع - بالرفع - والصواب النصب؛ فتكون مفعولاً معه (٣٥).

التعدية واللزوم:

بعض الأفعال اللازمة جرى عندهم متعدياً، وبعض الأفعال المتعدية جرى لازماً، وبعض حروف التعدية حل محل بعض آخر:

فمن الأفعال التي ألزموها وهي متعدية أو عُدُّوها لواحد وهي تتعدى إلى اثنين: دخل: (يدخلون إلى الخيام ٤٣)، (فادخل إلى محددك ٣٥) وأبى (أبيت عن ذلك ٤٤) وتسلق (يتسلقون على الأخشاب ٤٥) وقطع (اقطع.. بنصفين ٤٦) ونادى (ينادون إلى أصحابهم ٣٦) وأتى (أتى شاعر للأمين ٤٣) واستأذن (استأذنت منه ٦٥ - أساليب العرب).

ومن الأفعال التي عُدُّوها وهي لازمة، أو عُدُّوها إلى اثنين وهي تتعدى إلى واحد: نظر (لا تنظر دموعه ٤٢) وجرد (جرد في الثياب ٤٣) وأذن (أذن صموئيل لرجلين حملة - أي بحمله ٤٦) ورد (يردها مكانها ٤٧) وفكر (وفكر الحيلة في ذلك ٤٧) وسما (سموت كذا ٥٤) وأبطأ (يبطئ قدمه ٣٨) وباح (بيوح ما يجده - ٥٠).

ومن الحروف التي حلت محل غيرها في التعدية: (اللام) حلت محل إلى، في: (أسلمها لحضرة مولانا القاضي ٤٢) وفي: (واشتاقت نفسي للمتجر ٤٤) و(على) حلت محل إلى في: (وليس سبيل على قتل ٤) و(عن) حل محل من في: (ينظف سائر الأحجار عن الوسخ ٤٥) وفي: (ناهيك عن كذا ٣٢).

التراكيب:

ومعظم ما وقع فيها من أخطاء جاء متأثراً بالأساليب الأجنبية، ومنها:

* كَلَابٌ مَرَّةً أَصَابُوا جِلْدَ سَبْعٍ (٤٢) - فيه: الابتداء بالنكرة بلا مسوغ لفظي

أو معنوي، وتقديم الظرف على متعلقه بلا داع، وإعادة ضمير جمع الذكور العاقلين على ما لا يعقل.

• حيث يكون كنزك هناك يكون قليلك (٣٥) - حيث وهناك بمعنى واحد فلا تجتمعان، فإن حيث مضافة إلى يكون الأولى، ومتعلقة بالثانية التامة، ومثلها هناك، فأصل التركيب، يكون قلبك حيث هناك كنزك، ففصلت هناك بين المضاف والمضاف إليه.

• قل من هو؟ قال فلان بجدة (٥٦) - فيه: تقديم مقول القول، وهو تركيب إفرنجي سقيم.

• على زيد إذا وجد عمرو فما اعتمادي؟ (٥٣) - فيه: تقديم معمول جواب الشرط على الأداة وعلى الفاء وما الاستفهامية.

• لكنت أزورك لو زرتني (٥٣) - فيه: تقديم اللام الرابطة لجواب لو عليها.

• فما كان إلا القليل، وإذا بالرئيس قد حط الشراع وأبطل بالحديث النزاع (٤٥) - الصواب: حتى حط الرئيس الشراع وأبطل بالحديث النزاع (٤٥) أو: وأبطل الحديث والنزاع.

• فجعل تمليحاً ما يدري ما يقول (٤٨) - جاء خبر جعل فعلاً منفياً بما.

• ما دام يحبنى أبى وأمى (٥٢) وكادت تنفطر مرارتي (٤٤) - فيه: تقديم خبر ما دام وكاد على اسميهما، وخبر ما دام الجامدة لا يتقدم على اسمها في الفصيح، وعلى فرض تقدمه يصير التركيب: ما دام أبى وأمى يحبنى، وهو خطأ واضح، ولا يمكن تقدير ضمير مستتر في دام، إذ ليس قبلها ما يعود عليه.

• لعل يوهب مرجوم لراحم (٥٠) - فيه: إهمال اسم لعل، وأما تقديره ضمير الشأن فغير منصوص عليه.

• ووجد فيه ثلاثة آلاف قنطار من الذهب، كان قد خزن القدماء هناك (٤٦) - فيه: جملة كان وما يليها نعت للمعدود، فيلزمها ضمير يطابق المنعوت في المعنى وهي خالية منه، ثم إن خبر كان إذا كان جملة فعلية لا يتقدم في الفصيح على اسمها، وبفرض جواز تقدمه لا يستغنى عن ضمير يطابق الاسم، وهنا: اسم كان هو القدماء وخبرها (خزن) ضميره

مفرد، فلا يصح، وإذا قيل إنه من باب التنازع - مع أنه لا يكون في الأفعال الناقصة -
لزم أيضا أن أحد المتنازعين يتحمل ضميراً يطابق الاسم، ولا وجه لجعل كان زائدة في
مثل هذا المقام.

* ولم نقدر أن نتخلف عن بعضنا بعض (٤٥)، وتساوروا مع بعضهم البعض، وقالوا
لبعضهم البعض (١٤)، وتخابرا مع بعضهما بعض (١٨)، وعَفَوْا عن بعضهم البعض (١٤)
- والصواب على الترتيب: بعضنا عن بعض - وبعضهم مع بعض - وبعضهم لبعض -
وأحدهما مع الآخر - وبعضهم عن بعض.
* ليت كان ذلك الخبر الذي التهمته (٢٣) - استعمل ليت بلا اسم ولا خبر ولم
يسمع ذلك، وأما تقدير ضمير الشأن بعدها فغير معروف ولا موضع له هنا.

* جاء إليه صديقيون الذين يقولون (٣٧) جاء إلى يسوع كتبة وقرّيسيون الذين من
أورشليم (٣٧) - جعل الموصول - وهو معرفة - نعتاً لنكرة، أو جعل الاسم الموصول
زائداً، وكلاهما منكر في العربية.

* من يقول إني أنا ابن الإنسان (٣٧) - هذا تركيب غريب بجزء، فإذا جعلنا يقول
بمعنى يظن بعد الاستفهام، لا يصح؛ لأنها لغير الخطاب، وعلى قرص صحتته يكون (من)
مفعولها الثاني فيقتضى جعل أن - بفتح الهمزة - مع اسمها مفعولها الأول، فكيف تعطى
خبراً - وهو ابن الإنسان - بدليل الضمة على ابن، فيلزم كون ابن بدلاً من اسمها
بدليل انفتحة عليه، فيكون الاستفهام عبثاً، لأنه قاصد أن يقول: من أنا على قول
الناس، وعلى كلا الحالين لا تقع أن مع اسمها مفعول ظن، كما إذا قلت: من يظن زيداً،
وإذا جعلنا يقول بمعناها الأصلية - بدليل كسرة إن - وجب أن تكون معترضة مع
فاعلها بين المبتدأ والخبر، فيصير التركيب: (من إني أنا ابن الإنسان) فكيف يجتمع
الاستفهام والتأكيد؟ أي كيف نخبر عن اسم الاستفهام بأن المؤكدة، حتى إن جعلنا ابن
بدلاً من اسم إن إذا كانت من خبراً، على الصحيح - لأن اسم إن ضمير، كقولنا: من
أنا، لأن الضمير هو المقصود الإخبار عنه - فكيف يأتي خبر إن اسم استفهام؟

فعلى كل حال، هذا التركيب فاسد من كل وجه، وصوابه: من يقول الناس أنا
أو ابن الإنسان، ولا يصح جعل ابن الإنسان مستأنفاً، لأن السائل غير قاصد له.

(١٧) انظر تفصيل هذه التصويبات في: لسان غصن لبنان ١٣، وفي: أساليب العرب في صناعة الإنشاء ٦٢.

• وأما استعمال بعض الألفاظ في غير محلّها، فمنه:
وضع لفظ موضع آخر:

وضعوا (نعم) موضع (كلّا) المفيدة للزجر والردع، في: أنت لا تحب زيدا، نعم، لكن تحب ابنه (٥٢) ووضعوا إذا الشرطية موضع أداة الاستفهام، في: ما أدري إذا كان حصل كذا، وسألته إذا كان حصل كذا (١٧) ووضعوا أدوات الاستثناء - غير سوى وعدا - موضع إلا، فاستعملت حروفا مثلها وأتى بالجوار بعدها، في: ما أخاف غير من فلان، وما أمشي سوى مع فلان (١٨) وعدا عن كذا (٢٧) كما وضعوا إنما موضع لكن الاستدراكية، في: لا تفعل كذا، إنما أخبرني عن كذا (١٧) ووضعوا الواو موضع أن الناصبة، في: لا يلبث ويحضر (٥٧) وطالما موضع مادام، في: طالما زيد عندنا لا نحتاج إلى أحد (٢٨) ومازال موضع مادام أيضا، في: ما زال زيد يفعل كذا لا ينجح (٥٥).

إدخال لفظ على آخر:

أدخلوا همزة الاستفهام على لعل، في: لعل زيدا يزورنا (١٩) وهل على النفي في: هل لا نستطيع؟ (٢٣) وهمزة الاستفهام على هل، في: أهل تفعل كذا (٢٩١) ولو على مهما - وهما شرطيتان (٣٢) والعاطف على مثله، في: ثم وإن الأمر جرى كذا (١٩).

زيادة لفظ:

الباء: زادوها في الفاعل، في: يحق لك بأن تفعل كذا (١٨) وفي المفعول به، في: فقل بما عندك من أمره (٢٣) وفي مفعول ظن، في: ظننت بأنه صديقي (١٨).

اللام: زادوها مع لو، حين تكون موصولا حرفيا، في: وددت لو تزيدني بيانا عن ذلك لمحضتك النصيح (٢٤) وبعد إن الناقية الداخلة على (لا)، في: وإلا لما فعلت كذا (٢٥) وداخلة على (قد)، في: كأنما لقد كان (٣١) وهي لا تدخل على قد إلا في موضعين: الأول: ربط جواب قسم مذكور أو مقدر، والثاني: تأكيد خبر إن المكسورة الهمزة إذا كان فعلا ماضيا مقترنا بقد، كما زادوها في خبر ليس، في: لست لتحصل على كذا (٥٧) وهي عندهم مثل لام الجحود الداخلة على خبر كان المنفية.

الفاء: زادوها في الجواب عند اجتماع الشرط والقسم مع تقدم القسم (٢٦) وفي خبر المبتدأ غير المضمّن معنى الشرط، في: فلان وإن كان غنيا فإنه بخيل (٣٠) وفي جواب الشرط وهو مضارع من غير المواضع المعهودة، في: إن قال ذلك العبد... فيبتدئ (٣٨)

وفي جواب لما، في: ولما فسد أمر المذنب... فأصلح (٥١).

الواو: زادوها بعد أداة التشبيه، في: كما وأن (٢٥) وبعد لاسيما، في: لاسيما وأن الأمر (٢٦) ومع أي الواقعة صفة، في: صاحبت اليوم رجلا وأي رجل - ينصب أي (٢٧) وفي خبر المبتدأ، في: رجل يكون جميع الملوك... وتكون هذه حالته (٤٣) وبين اسم لا النافية للجنس وخبرها المحذوف، في: لابد وأن يكون كذا (٥٥) وبين كان وخبرها، في: إن كان ولا بد كذا (٥٥).

أن: أدخلوها على خبر لعل (١٩، ٤٣) وعلى خبر أفعال الشروع - مجردة أو داخلا عليها (في) الجارة - قالوا: أخذ أن يفعل، أو: في أن يفعل كذا. ومثل أخذ: شرع وابتدأ (٢٨، ٢٩) كما أدخلوها في خبر كان (٢٩).

ومن الألفاظ التي استعملت زائدة أيضا: (كُلما) في نحو: كلما اجتهدت كلما نجحت (٣١) وإلا ولكن، في نحو: فلان وإن كان غنيا إلا أنه بخيل - أو - لكنه بخيل (٣٠).

وهذه المأخذ التي استدركها شقير على كتاب زمانه ومترجميه - والتي قدمنا كثيرا منها في شيء من التنظيم - تشير إلى مقياسه في النخطة والتصويب، وهو ما نجمه في عبارة واحدة هي: (الأفصح مما سمع، فلا اعتداد عنده بالقليل أو النادر أو الشاذ) وترتب على ذلك ما يأتي:

(١) عدم أخذه بأراء علماء اللغة - وإن اتسعت شهرتهم - إذا رأى في ذلك ما يعارض الأفصح في نظره، فهو لم يرَضَ عما نقل سيبويه من جواز إدخال ما الهيئته على المضارع^(١٨)، ولم يعتد بما ذكر أنه جاء في القاموس من أسر الرباعي فخطأ قولهم: خير مُسِرٍّ^(١٩)، أي سار. كذلك لم يعتد بما جاء في كتب اللغة مما يخالف المشهور، حين لمن الهمز في: أعاق وأعال وأغاظ؛ لأنه لم يُشْتَهَر ورودها في كلام العرب إلا ثلاثية، ولو وردت في كتب اللغة فربما كان ذكرها رباعية تصورا أو لندور السماع، حتى قال ابن السكيت: «لا يقال: أغاظه فيقاس عليه: أعاق وأعال، إلا في ضرورة الشعر»^(٢٠)، ومن أنكر بعض آرائهم: الزمخشري الذي رد عليه استعمال (بدأ) للشروع - كابتدأ - فلحن قولهم: وإذا بدأ يفرق^(٢١).

(١٨) لسان غصن لبنان ٢٩.

(١٩) لسان غصن لبنان ٢٦ (ولم أجد الرباعي في القاموس (سرر).

(٢٠) لسان غصن لبنان ٢٨.

(٢١) لسان غصن لبنان ٤٠ وانظر: أساليب العرب ٤١.

(٢) الميل إلى تخطئة العلماء في استعمالهم اللغوي، وقد عقد لذلك جزءاً من كتابه بعنوان: بيان ما يقع لبعض المشاهير^(٢٢)، ذكر فيه أن لا علاقة بين العلم باللغة واستعمالها، فقد يكون زيد نحويًا وعمرو لغويًا ويكر شاعرًا مجيدًا، ولكن العصمة لله وحده، وإن المستقصى إذا وجد شيئاً من هفوات العلماء، لا يصح أن يُغض الطرف عن إظهاره لئلا يتهور من يطلع على ما يكتبون، ولا يلام بذلك عند أرباب الإنصاف؛ لأن مراعاة قوانين اللغة أولى من مراعاة الخواطر. ويرى أن تخطئة علماء اللغة غير مقصور على العرب فقط، فكثيراً ما خطأ الإفرنج علماءهم الذين يستندون على أقوالهم لتأييد القواعد، حتى لقد وضع (شيبسال) كتاباً نفسياً في قواعد اللغة، أظهر بكل صراحة خطأ مشاهير العلماء وفحول الشعراء في عدة مواضع.

وفي مقدمة من خطأهم شقير علماء النحو، الذين يستعملون جموع القلة في موضع جموع الكثرة، وعكس ذلك، في قولهم: حروف العلة وأحرف الهجاء، وفي بعض كتب النحو نرى: الحروف المشبهة بليس، والحروف المشبهة بالفعل، وهو يحمل ذلك منهم على السهو والتسامح^(٢٣).

(٣) التضييق في أمر الضرورات الشعرية، فهي في رأيه لا تبيح إسكان ما حقه التحريك، حتى لقد خطأ ما جاء من إسكان العين في (تجمع) من قوله: (كما عهدنا وتجمع بيننا الدار)، كما لا تبيح حذف التنوين، حتى لقد خطأ قوله: (إن كنت بطلال فأترك) فالصواب: - بطلاً بالتنوين - كذلك لا تبيح الضرورة تحريك عين الثلاثي الساكنة، في نحو: رطب وعذب وعُنف^(٢٤).

(٤) ومن الأمور الموقوفة على السماع عنده:

• التضمن، ولذا لحن قولهم: خير في مواضع الصيد - بإحلال (في) محل الباء - وقد سمع عن العرب: بصير في المسألة، ولكن لا يقاس عليه، يقول: «فتضمن بعض الحروف معنى البعض لا أحسبه إلا سماعياً»^(٢٥) وكثير من مسائله يصح لو حمل على التضمن، نحو: لا يستطيع على القيام، حملاً على: لا يقدر عليه، ونحو: ولي ولد يتأسى بأبيه، حملاً على: يقتدى به، ونحو: يروح ما يجده، حملاً على: يكشف أو يظهر.

• تحريك عين الثلاثي، في نحو: الحلم والغصن، وقد قال عنه: «إنه يغلب تحريك عين

(٢٤) لسان غصن لبنان ٥٠.

(٢٥) لسان غصن لبنان ٢٢.

(٢٢) لسان غصن لبنان ٣٢.

(٢٣) لسان غصن لبنان ٣٠.

الكلمة الساكنة في الشعر، إذا كانت الفاء مضمومة، ولكن لا يطرّد ذلك فيؤخذ
بالسباع»^(٢٦)

* مزيادات الأفعال وما يتبعها من المشتقات والإعمال: فقولهم: اشتغل بالي، لحن
عنده، صوابه: اشتغل. وانعكف، عنده خطأ. وكذلك منشغف - من انتشف؛ إذ ليس ذلك
في القاموس. وتعدية استهدف - خطأ، في قولهم: أنت تستهدف الرجل الأسمر؛ لأنه لم
يسمع.

وإذا كان شقير يأخذ بالأفصح من المسموع فقط، ملحنًا ماعداً، فقد لاحظنا أنه لم
يلتزم ذلك دائماً في نقده أو في استعماله.

* أما في نقده: فقد جرى على أن الواو العاطفة تفيد الترتيب، حين خطأ قولهم:
يزدد الطعام ويلتهمه، لأن الالتئام قبل الازدراء^(٢٧)، وذلك غير المشهور عن العلماء،
ففي المغني: «ومعناها - الواو العاطفة - مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه،
وعلى سابقه، وعلى لاحقته... قال ابن مالك: وكونها للمعية راجع، وللترتيب كثير،
ولعكسه قليل»^(٢٨)، وفيه أيضاً: «وقول السيرافي: إن التحوين واللفوين أجمعوا على أنها
لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قُطْرُبُ والرَّيْعَى والقراء ونعلب وأبو عمرو
الزاهد وهشام والشافعي»^(٢٩) وجاء في الجمع ردًا على من قال بإفادتها الترتيب: «ورّد
بلزوم التناقض في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ مع قوله في موضع
آخر: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ والقصة واحدة»^(٣٠). ومن ذلك يتضح أن
إفادتها الترتيب لم يقل به إلا القليل، فليس هو المشهور بين العلماء - على ما يرى شقير.

كذلك جرى على أن المشهور في (قد) أنها تفيد التقليل عند دخولها على المضارع،
وبني على ذلك نقده لما جاء في بعض الكتب الكنسية، من قولهم: قد يعلم الله أفكارنا^(٣١)،
لكن جاء في الجمع وفي المغني^(٣٢) أن من معاني (قد) مع المضارع التوقع أو التقليل أو
التحقيق أو التكثير - عند سيبويه - أو النفي عند ابن سيده، ولم يبين أي هذه المعاني
هو المشهور، وذلك يدل على التسوية بينها، وعلى أن مردّ ذلك إلى مساق الكلام.

(٢٦) لسان غصن لبنان ٥١. (٢٩) مع المراجع ١٢٩/٢.

(٢٧) لسان غصن لبنان ٥٦، ٥٧. (٣٠) لسان غصن لبنان ٥٥.

(٢٨) مغني اللبيب ٣٠/٢، ٣١. (٣١) انظر تفصيل المعاني في: الجمع ٧٢/٢ وفي: المغني ١٤٨/١ - ١٥٠.

وجرى أيضاً على أن تعدية الفعل (عزم) بلا جأز - خطأ، مع أن في اللسان (عزم):
 «قال ابن بري: ويقال عَزَمْتُ على الأمر وعزمته، قال الأسود بن عمار التوفلي:
 وَقُولُهَا هَذَا الْفِرَاقُ عَزَمْتُهُ فهل موعدٌ قبل الفراق فَيَعْلَمَا
 وفيه: «والعرب تقول: عزمت الأمر وعزمت عليه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا
 الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾» ومثله في القاموس، دون تصريح في المعجمين بما هو
 المشهور.

وأكرر شقير: تَأَسَى بأبيه - بمعنى اقتدى به، وقد جاء في اللسان (أسا): «وتَأَسَى به،
 أى تعزى به، وقال الهروي: تَأَسَى به، اتبع فعله واقتدى به»، ولم يبين أيها هو المشهور.
 وبما عابه شقير وله وجه قوى يصح به، نذكر الفعل (يبلغ) في قولهم: لو جمعت عظامي
 ولحمي وريشي، لم يبلغ عشرين مثقالاً^(٣٢)؛ إذ الفاعل ضمير يعود على المذكورات، أى لم
 يبلغ هذه الأشياء، ولكن يصح التذكير بلا ضعف، على أن يكون الفاعل ضميراً مذكوراً،
 أى لم يبلغ ذلك المذكور.

كذلك عاب أن يقال: وَضُمِي شَفَتِيكَ مُحْكَمًا^(٣٣)، بحذف الموصوف وبقاء الصفة، وجاء
 في الجمع^(٣٤): «ويحذف المنعوت لقريته، ويقام نعتة مقامه إن لم يكن ظرفاً أو جملة» ومن
 القرائن التي ذَكَرَهَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ نحو: إِيْتَنِي بِعَاءٍ وَلَوْ بَارِدًا، وهنا تقدم ما يدل عليه وهو
 الفعل، فالأصل: وَضُمِي شَفَتِيكَ ضَمًّا مُحْكَمًا.

وأخيراً عاب بعض التعبيرات المترجمة، لأنها تجافي الذوق العربي، وإن كانت جارية
 على الفصح المشهور من القواعد، ومن هذه التعبيرات: لتضحية أيام سعادتنا على مذهب
 عنادك، وقتل الوقت - بمعنى أضاعه - وقرأت على وجهه الغضب - أى بدا في وجهه -
 ودرس الفن الفلاني أو العمل الفلاني - بمعنى مارسه واشتغل فيه أو دقق النظر والبحث
 فيه.. إلى غير ذلك من الاستعمالات المعربة^(٣٥)، التي سلمت من ناحية القواعد اللغوية،
 ولم تسلم من ناحية الذوق والإحساس العربيين.

* وأما عدم التزامه المشهور في استعماله هو، فيبدو من:

(٣٢) لسان غصن لبنان ٤٧.

(٣٣) جمع الهوامع ١٢٠/٢.

(٣٤) انظر أمثلة أخرى في: لسان غصن لبنان، في الصفحات ١٥، ١٦، ٥٦، ٥٨.

تسبته إلى الجمع على حاله - دون الرد إلى المفرد، حيث قال: وأما كتبنا الكتاتبية -
ومعروف أن النسب إلى لفظ الجمع مذهب كوفي، وهو غير مشهور.

كذلك انصبَّ اعتراضه في: ويده اللوحان مكتوباً فيهما العشر وصايا^(٣٤) - على
تذكير (مكتوباً) وينبغي أن تؤنث، ولم يعترض على تعريف العدد دون المعدود المضاف
إليه، ويدل ذلك على إثارة المذهب الكوفي، وهو غير المختار، إذ لم يَرَوْهُ إلا الكسائي،
في: الخمسة أثواب، وقال عنه أبو زيد: «إن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء»^(٣٥).
وذكر أن اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه يختص بلفظي (كُلّ
وبعض) وقد جرى هو في استعماله على غير ذلك؛ إذ قال: إن أكثر تراكيبها عامية^(٣٦).
فأنت (عامية) وهي خبر (أكثر) المذكر، كأنه أكسبه التأنيث بالإضافة إلى (تراكيب).
وأكثر من استعمال كلمة (بعض) معرفة بالألف واللام، وقد لحن ذلك كثير من العلماء،
وعلى صحته، هو غير مشهور.

ونسب إلى فرتسا - وألفها خامسة مقصورة - مرة بقلب الألف واوًا، فقال: اللغة
الفرنسوية، وأخرى بإبقاء الألف، ومعاملتها معاملة المعدود مما هزته للتأنيث، فقال:
الفرنساوية^(٣٨)، وكلاهما خطأ.

وورد كثيراً في كلامه استعمال (لو) بعد (حبذا) كقوله: فيا حبذا لو عقدتم مجلساً
يحكم من الآن على كل ما يكتب وينشر^(٣٩)، وقوله: يا حبذا لو أمكن التصريح^(٤٠) -
ولا وجه لـ (لو) هذه على ظاهر كلام النحاة، وعلى مذهبه هو من الأخذ بالأشهر؛ لأنها
لا تصلح للمصدرية؛ إذ هذه إنما تسبق بـ (ودّ) أو (يودّ)، وقد تأتي مسبوقة بغير ذلك في
أمثلة محفوظة^(٤١)، كما لا يصلح أن تكون شرطية وجواب الشرط محذوف يدل عليه
ما قبله، أي فحبذا هو مثلاً، لأن هذا الأسلوب كالأمثال فلا يُغيّر، على أن المخصوص في
حبذا غير موجود، ولا يصح تقديره بالأمر مثلاً، لأن هذا المحذوف غير حائز على وجه من
وجوه الإعراب.

(٣٩) لسان غصن لبنان ٢.

(٤٠) لسان غصن لبنان ٢.

(٤١) انظر: معني الميب ١/ ٢١٠، ٢٠١.

(٣٥) لسان غصن لبنان ٤٦.

(٣٦) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ١٢٨.

(٣٧) لسان غصن لبنان ٥٦ وانظر ٥٧.

(٣٨) لسان غصن لبنان ٧، ٣١.

واستعمل اسم التفضيل على غير ماورد عن العرب، في قوله: وأقبح من ذلك بكثير^(٤٢) - فلا معنى للجار والمجرور ولا محل له، فضلاً عن عدم وروده في الفصح.

وأكثر من استعمال (العموم) في معنى: عامة الناس وكأقبحهم، ومن ذلك: فيتضح للعموم لزوم إتقان قواعد اللغة، وشديدة اللزوم للمدارس والعموم أيضاً^(٤٣) - والعموم في اللغة إما جمع العم أخى الأب، وإما بمعنى الشمول، وكلاهما غير مقصوده، إنما عامة الناس في مقابل خاصتهم.

واستعمل التعبير (هوذا) فقال: فهوذا كثيرون من أدعياء العلم لا يفقهون ما يكتب إليهم^(٤٤) - وقد أنكر ذلك الحريري وابن الأنباري، وإن صححه بعضهم فلا يصح هنا، إذ إنما صححه حيث يشار إلى المفرد، في نحو: هوذا يفعل، أما هنا فالمشار إليه مجموع (كثيرون) ويبدو أن شقيراً لا يخطئ التعبير مع المفرد، فقد ذكر قولهم: فهو ذا مالك عندك^(٤٥)، ولم يُشير إلى خطأ ذلك.

ولم يحسن التركيب العربي في بعض استعماله؛ لإساءة استخدامه فعل الكينونة، فقال: وَلِكُونِي أعرف اللغة الفرنسية يكون بحيثى فيها يترجم منها، وقال: لأن كثيراً من الكتاب يكونون قد تعلموا في المدرسة بعض مبادئ العربية، وقال: وهو كان يلزم هنا؛ لأن الفعل طلبى^(٤٦) - وواضح أن أفعال الكينونة هنا قلقلة يمكن الاستغناء عنها، فهي استعمالات منه غير مشهورة.

وجاء في كتابه (أساليب العرب في صناعة الإنشاء) هذا التعبير الغريب: «وأبى الله أن يكون كذا، أى لا سمح الله وأن يكون إلا كذا»^(٤٧).

وجاء أيضاً استعماله الفعل (تأكد) متعدياً بنفسه، فقال: وتأكد: تحققه^(٤٨) - ومعروف أنه مطاوع: أكد فلان الشيء فتأكد، فهو لازم، ولم ترد تعديته، كما لا يصح على التضمين؛ لأن التضمين سماعي عند شقير - على ما سبق.

(٤٦) السابق ٧، ٨، ٢٦.

(٤٧) أساليب العرب ٧.

(٤٨) السابق ٢٢.

(٤٢) لسان غصن لبنان ٢٨.

(٤٣) لسان غصن لبنان ٨، ١٤.

(٤٤) لسان غصن لبنان ١٣، ١٤، ٢.

(٤٥) السابق ٤١.

الشيخ إبراهيم اليازجي

في رأى اليازجي أن انتشار الجرائد في العصر الحديث قد بعث العربية من مرقدتها، وأحدث نهضة شاملة في المدارك والأذواق والآداب، فكان ذلك سبباً في انتشار صناعة القلم، وتدريب الكتّاب على أساليب الإنشاء، واقتباسهم صور التراكيب المختلفة، وإحياء كثير من اللهجة الفصحى بين عامة الكتّاب، وقد آذن ذلك بانتعاش اللغة من كبوتها وإحياء الآمال في عودها إلى قديم رونقها، كما أدى هذا الانتشار أيضاً إلى إجادة اللغة التي تكتب بها، بما نشأ عنه من المباراة بين الأقلام، وازدحام القرائح في حلّيات السبق «بيد أننا مع ذلك كله لا نزال نرى في بعض جرائدنا أخطاء، قد شذت عن منقول اللغة فأُنزلت في غير منازلها، أو استعملت في غير معناها، فجاءت بها العبارة مشوّهة، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك، فضلاً عما يترتب على ذلك من انتشار الوهم والخطأ، ولا سيما إذا وقع في كلام من يوثق به، فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير»^(٤٩).

لهذا دفعه حرصه على سلامة الفصحى إلى نشر بعض البحوث اللغوية، ومنها: الأمالي اللغوية، وأغلاط العرب، وأغلاط المولدين، واللغة العامية واللغة الفصحى، واللغة والعصر، وأغلاط لسان العرب، والمجاز والتعريب والمترادف، لكن هذه البحوث لم تؤت ما كان يرجو لها من ثمرة، فاقنصرت فائدتها على بعض الخاصة والمتبحرين في اللغة - وقليل ما هم - ولذا رأى أن يعدل إلى انتقاد لغة الجرائد، وبيان ما انتشر فيها من الغلطات الشائعة، مع الإشارة إلى وجوه تصحيحها، وهذا - في زعمه - من أسهل سبل الإصلاح وأقربها؛ إذ لم ينح فيها منحنى القواعد الكلية، كما فعل في مبحث: اللغة والعصر^(٥٠).

وعند اليازجي أن أخطاء لغة الجرائد ترجع في مجملها إلى أمور أربعة: أحدها: التعريب الحرفي عن الإفرنجية، كقولهم: عُرِفَ من فلان هذا الأمر، وفعله رَغِباً عنه.

وثانيها: التوهم، بالقياس على أسلوب فصيح، كقولهم: انظر إن كان زيد في داره،

^(٥٠) لغة الجرائد ٦٧.

^(٤٩) لغة الجرائد ٢.

وسئل إذا كان الأمر كذا، فألى ما في ذلك من التعريب الحرفي عن الإفرنجية، نجد أنهم قاسوه على ما ترى في الكلام الفصيح، من نحو قولنا: افعل هذا إن استطعت، ونحوه. وثالثها: متابعة المشهور عند العامة، كصوغ اسم المفعول من الرباعي على وزنه من الثلاثي - لكون العامة طرحت همزة الرباعي - كالمثبوت والمفسود والمتعوب.

ورابعها: المبالغة في التفصح التي قد يلجأ إليها بعض الكتاب ليربأ بنفسه عن الوقوع فيما يظن أنه من مردول الكلام العامي، فيأني بالفاظ وأساليب ليست واردة عن العرب، ولا تسمع من العامة، كقولهم: احتمى عن ذكر الأمر - أي تحاماه وتفادى منه - وقولهم: ذارك الخلل والفساد - أي تداركه - ومن تعبيراتهم الغريبة التي أخرجوا فيها ألفاظ اللغة عن وضعها، وكسوها توباً من القلق والإبهام، قولهم: إن تلك السجون كانت منبت الأوباء ومترك الأمراض، وقولهم: دخان المعامل وعثر أيدي الصناعات.

ولم يكن البازجى مبتكراً في كل مأخذه في اللغة: إذ سبقه شاعر اللبثاني - المتوفى سنة ١٨٩٦ م إلى نقد كثير مما استدركه البازجى من بعده، ومنه على سبيل المثال: اعتدوا على بعضهم البعض، و: ناهيك عن شجاعة فلان (استعمال عن بدل من) و: جاء أخوك وثم أبوك (الجمع بين حرفي عطف) و: لست لتحصل على كذا (لام الجحود في خبر ليس) و: انظر إن كان زيد في داره، وسئل إذا كان الأمر كذا (التعليق بيان وإذا الشرطيتين) و: هل لا يجوز أن يكون الأمر كذا (إدخال هل على المنفى) وكما وأنه شاعر (زيادة الواو) ولما يجيئك زيد أكرمه (إدخال لما على المضارع) و: لا آتيك مازلت حيا (مازال بمعنى مادام) و: ما فعلته أبداً (أبداً مع الماضي) إلى جانب أخطاء أخرى في التذكير والتأنيث والمطاوعة والمشتقات والتعدي وال لزوم وغيرها.

أما ما استدركه هو مما لم يرد عند شقير، فنشير إلى أهمه فيما يلي:

• في المجموع:

جاء جمع: سيد على: أسياذ (٥٥) * وكسوة على: كساوى (٥٥) وسطح على: أسطحة وأساطح (٥٥) وقس على: قسّر (١٩) وخضم على: أخصام (٢١) ومجد على: أمجاد (٣٢) وغريب على: أغراب (٣٣) وقيل على: فعائل (٤٧) وبرج على: أبرجة (٥٥)

(*) الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (لغة الجرائد).

وَعُرْيَانٍ عَلَى: عَرَايَا (٥٥) وَخَصْمٌ عَلَى: خَصْمَاءَ (٥٧) وَقَائِمَقَامٌ عَلَى: قَائِمَقَامِينَ (مغالط الكتاب ١٠٠).

* في المصادر:

قالوا: نَوَالٍ - من: نَال (٢٠) وَنَقَامَةٌ - من: نَقَمَ (٣١) وَوَضَاحَةٌ - من: وَضَحَ (٣٤) وَطَبَاشَةٌ - من: طَاشَ (٤٢) وَخِطَارَةٌ - من: خَطَرَ (٥٤).

* في التفضيل:

قالوا: أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ (٥٣) وَالْأَكْبَرُ مِنْى (٥٦).

* في النسب:

قالوا: نُورَوِيٌّ - في النسب إلى نورة (٥٦).

* في الأفعال:

قالوا: انْذَهَلْ وانْذَهَشْ - في: ذَهَلَ وَذَهَشَ (١٩) وانْفَهَمَ الأمر، أى فَهَمَ (مغالط الكتاب ٩٢) كما أَحَلُّوا الرباعى محل الثلاثى في: أَرَاعَهُ وَأَسَاءَهُ وَأَهَاجَهُ وَأَقَاتَهُ. وأقر المجلس على كَذَا (١٧ - ١٨) كما أَحَلُّوا الثلاثى محل الرباعى في: يَنُوفُ عَلَى كَذَا (٢٥) وأمر هَامَ (٢٥)، وهذا الإحلال - أو المخلط بين فَعَلَ وَأَفْعَلَ - باب واسع جداً في كلامهم، وهو أعظم مَرَأَلٍ الخاصة: لكثرة هذه الأفعال واشتهارها، حتى لا يكاد يداخلهم ريب في صحتها. وقد أكثر اليازجى من استدراكه عليهم فيها. في الصفحات من ٣٩ - ٤١ وأشار إلى أنهم يُجْرُونَ المشتقات منها على وَفْقَ هذا الإحلال.

* في التذكير والتأنيث:

استعملوا الكلمات الآتية مؤنثة، وهى مذكرة: البَاع (١٩) وَكَرُّورُ الزمان (٥٤) وَالْمَرْكَب (٤٤) بالإضافة إلى ماسبق عند شقير، من تأنيث: الحشا والرأس والبطن.

* في الظروف:

أدخلوا الجار - إلى - على قَبْلُ وَبَعْدُ، فقالوا: إلى قبل، وإلى بعد الظهر (٥٦) بالإضافة إلى ماسبق عند شقير من جعل (طالما) ظرفاً، والمخطأ في استعمال الطرفين (أبدأ وقط).

• في التعدية واللزوم:

عَدَّوْا بعض الأفعال اللازمة، وألزموا بعض الأفعال المتعدية، كما عَدَّوْا إلى واحد ما يتعدى إلى اثنين، وَعَدَّوْا إلى اثنين ما يتعدى إلى واحد.

فمن الأفعال التي ألزموها وهي مُعَدَّة: يَمَسُّ بكرامتي (٢٢) ويؤمل بالحصول (٢٣) وأدمن على الأمر (٢٦) وأمكن له أن يفعل كذا (٤٨).

ومن الأفعال التي عَدَّوْها وهي لازمة: لا يخفأك (٢١) واحتاط المدينة (٢٢) ويأنفه الكريم (٢٢) وأفاض القول (٣٩) واستأسر الجيش (٢٢) ورغب الشيء (٥٤).

ومن الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، فعَدَّوْها إلى الثاني بالواسطة: حرمة من الشيء (٢١) وعودته على الأمر (٣٣).

ومن الأفعال التي عَدَّوْها إلى اثنين، وهي تتعدى إلى واحد: واره التراب (٣٤) وآذاه حقه (٤٢).

• في الأدوات:

زيادة الأداة: زادوا (أَنْ) في مفعول جمل، فقالوا: (هذا الأمر يجعلني أن أفعل كذا ٣٦) وبعد لفظ القول: (قلت له أن يفعل كذا - ٥١) وزادوا اللام قبل (إن الوصلية) فقالوا: أفعل هذا ولنن كلفك بعض المشقة (٥٠) بالإضافة إلى ماسبق عند شقير من زيادة الباء في المفعول به، وبعد القول، ومن زيادة الواو، في نحو: كما وأنه شاعر.

واحلال أداة محل أخرى، ومنه: إحلال على محل الباء، في: تعرّف عليه (٤٣) أو محل عن، في: فُتِّش على الشيء (٣٤).

والجمع بين أداتين: كالجمع بين حرفي جرّ، في: رأيت من منذ خمسة أيام (٣٢) والجمع بين حرفي عطف، في: جاء أخوك وتم أبوك (بجلة الضياء ٧: ٢٦).

• في التركيب:

قالوا: أصبح الأمر أصلح من ذي قبل (٢٦) يَقْنُونُ: أصلح مما كان عليه من قبل. وهذا الأمر قد عُرِفَ من فلان (مغالط الكتاب ١١٤) يَقْنُونُ: قد عرفه فلان، و: إذا لا سمح الله حدث كذا، أو إن لا سمح الله حدث كذا (٥١) بالفضل بين إذا وما أضيفت إليه، وبين إن وشرطها، و: وألم تفعل كذا؟ (مغالط الكتاب ٩) بتقديم العاطف على هزة.

الاستفهام، و: يشرع المجلس البلدى بعمل مناقصة عن توريد: أولاً الرمل وثانياً العربات (٦٤) يعنون: عن توريد الرمل أولاً والعربات ثانياً، و: بمجرد مداخل قمت لاستقباله (مقالط الكتاب ٢٦) يعنون: أول مداخل... و: لم يوشك أن حل هذا المحل، حتى سعى لينال هذه الزيادة (٦٠) يريد: لم يلبث بعد أن حل... أو: لم يوشك أن يحل... و: أصبح الصباح، وأمسى المساء (٣٦) ولا معنى له، و: لا يحق سوى للإله (٦٤) - بالفصل بين سوى وما أضيفت إليه باللام، أو استعمال سوى كإلّا، ويضاف إلى ذلك تراكيب أخرى وافق فيها سابقه شقيراً.

ويبين من استدركات اليازجى على لغة الجرائد، أنه يتحرى الفصح الشهور، ونقص النظر عما عداه، وهو لذلك قد حمل على لغة هؤلاء، لأنها تتجاوز ما تحرّاه إلى اللهجات النادرة أو المهجورة، وقد تشدد معهم ومع غيرهم كثيراً، ويتضح هذا المقياس المتشدد فيما يأتي:

١ - يرى اليازجى أن العرب القدماء غير محصّنين من الوقوع في الخطأ اللغوى اللفظى وإن كانوا أصحاب اللغة - فكثير من الشعراء الجاهليين قد وقعوا في إساءة اللحن - في نظره - ومنهم:

• الحارث بن جزمة^(٥١) فقد أنت الضوضاء - وهو مذكر - في قوله:

أجمعوا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

وتأنيث هذه اللفظة عنده، إنما هو على توهم أنه من باب شحناء وبغضاء، وكأنه من ضاض يضوض، وهى مادة لم ينطقوا بها أصلاً، والصحيح أن هذه اللفظة مذكرة وزنها فعلاًل - على حدّ بلبال - مشتقة من الضوة - وهى الصباح والجلبة فأصلها ضوضاؤ، ثم قلبت الواو همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة.

• وعديّ بن زيد العبادي^(٥٢)، فقد أحل الثلاثى محل الرباعى، فاستعمل: وثق - فى: أوثق، وأجرى المشتق على، وثق ذلك، فقال:

ويلومون فيك يسابنة عيد الـ لـه والقلب عندكم موثوق

يريد: موثق، وإنما وقع له ذلك؛ لأنه كان قروياً - كما ذكر الأصفهاني في ترجمته - قال: وقد أخذوا عليه أشياء عيب فيها:

(٥٢) لغة الجرائد ٤٦.

(٥١) لغة الجرائد ١٥٤.

• وعنزة العبيسي^(٥٣)، فقد استدرج في بعض أبيات معلقته، فالزم المتعدى وعداء بالواسطة في قوله:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تسر في الحرب دائرة على أبنى ضمير
فخشى فعل متعد بنفسه، لكن عنزة عداء بالباء، وقول من قال: إن الباء تزد على مفعول خشى، ليس بشيء، لأنه لو استعمل الاسم هنا لم يقل: خشيت بالموت.

٢ - كذلك ممن وقع في الخطأ عنده: الشعراء المولدون، فلم ير أن ذلك منهم على سبيل الضرورة الشعرية، «فالتأخر لا تعذر ضرورة»^(٥٤) وعلى ما يبدو: حد الضرورة عنده هو مالا مندوحة عنه للشاعر، لا مالا يجوز في النثر، وعليه لا ضرورة في كلام العرب: إذ لا يكاد الشاعر يروم خلاصاً من محذور إلا وجد إلى ذلك سبيلاً، وهو لهذا خطأ الشعراء الجاهليين - على ما تقدم - ومن المولدين الذين لحنهم:

• أبو تمام^(٥٥)، فقد ذكر الموث في قوله:

لعدلت في جنتين تقادما محنوتين لزيت ورياب

يريد: تقادمتا، وهو من الضرورات التي لا تباح للشاعر.

• بدیع الزمان الهمذاني في قوله:

ولى جسد كواحدة المشانئ ولى كبد كثالثة الأتافي

والمشاني جمع مشئ، وهو الوتر الثاني من أوتار العود، فصوابه: كواحد المشانئ - بالتذكير.

• وابن هاني الأندلسي^(٥٦)، في قوله يصف خيلاً:

محجرة غراً وزهراً نواصعاً كأن قباطياً عليها منشراً

فذكر (منشراً) وهو وصف لقباطي جمع قبطية (وهي ثياب بيض رقاق من الكتان كانت تنسج بمصر) فحقها التأنيت.

• والصاحب بن عباد^(٥٧) في قوله:

(٥٦) لغة الجرائد ٥٦.

(٥٧) لغة الجرائد ٥٦.

(٥٣) لغة الجرائد ٥٣.

(٥٤) لغة الجرائد ١٦.

(٥٥) لغة الجرائد ٤٤.

فَإِنْ عَسَى مِلَّتْ إِلَى التَّبَاطُي صَفَعَتْ بِالنَّعْلِ قَفَا بُقْرَاطٍ

ففصل بين إن وفعلها بعسى، يقول: «وهو من التراكيب التي لا تصح، ولا يمكن تصحيحها بوجه، على أن المعنى الذي يريد من عسى، مستفاد من الشرط نفسه، فزيادتها خطأ في اللفظ، لغو في المعنى».

وكثير غير هؤلاء خطأهم اليازجي: كالأليري في استعماله (أكرب) في مكان كرب (١٨) وصفوان بن إدريس في استعماله (أعددت) في مكان عددت (١٩) والحلي في استعماله: (أهاج) في مكان: هاج (١٨) وعبدالرحمن الشيرازي في جمعه (الشنف) وهو مايلبس على الأذن، على: شنف - بضمين - والصواب: شتوف (١٩) ولسان الدين بن الخطيب في تعديته (أنف) بنفسه، وهو من الأفعال اللازمة (٢٢) وفي تذكيره (الرُحَى) وهي مؤنثة (٤٥) وعبد المحسن الصوري في استعماله (انصلح) مطاوعاً لأصلح، وصوابه: صلح (٣٣) ومثله استعمال عبد الوهاب بن جعفر: منصلح، بدلاً من مصلح (٣٣) وابن عبد الظاهر، في زيادته أن في المفعول الثاني لحال (٣٦) وابن الحجاج، في استعماله: المتعوب بدل المتعب (٤٠) وابن نباتة المصري، في تأنيته: الحشا (٤٤) ومثله عن ابن الفارض (٤٤).

٣ - كذلك جرى اليازجي على تخطئة المؤلفين من علماء اللغة وغيرهم:
فمن علماء اللغة:

الحريري: فقد لحنه في المقامة النصيبية، في قوله: وكان يوماً حاميّ الوديقة، يانع الحديقة (٨) - ولا يأتي ينع بهذا المعنى، إنما يقال: نمر يانع أي ناضج، كمالحنه في قوله في المقامة الحجرية: أما إنك لو ظهرت على عيشى المنكدر (٢٥) - فكندر لازم، لا يصاغ منه للمجهول، ولا يبنى منه مطاوع، ولم يأت كندر متعدياً إلا في نحو: كدر الماء، بمعنى صبه، ولم يأت في المعاجم اللغوية (انكدر) بالمعنى الذي قصده الحريري، ولحنه أيضاً في تعدية (خلد) إلى مفعولين (٣٤) - وهو يتعدى إلى الثاني بالواسطة.

ولحن اليازجي أيضاً الشريشي - شارح المقامات - في تعقيبه على قول الحريري السابق: يانع الحديقة، بقوله: أي ناعم الروضة، وفي قوله في خطبة شرحه: ولم يزل في كل عصر من حملته يذر طالع وزهر غصن يانع (٨).

ومن العلماء غير اللغويين:

أبو القدا - في تاريخه - إذ أجرى الفعل (استأسر) متعدياً بنفسه، فقال في حوادث سنة ٦٥٨ هـ: وَقُتِلَ مَقْدَمُهُم كَتِيفًا وَاسْتُؤْسِرَ ابْنُهُ (٢٢) وجمع البرج على: أبرجة، في قوله: وأخذوا رأسه - الابن - وَمَضُوا به إلى طاهر، فنصبه على برج من أبرجة بغداد (٥٥).

وابن خلدون، إذ استعمل مازال بمعنى مادام، فقال في مقدمته - في الفصل الخامس من الكتاب الأول - ولا تزال الصناعات في التناقص، مازال المصر في التناقص (٥٠).

والسيوطي، فقد أتى بمن الجارة بعد أفعل التفضيل المقترن بآل، فقال في المقامة الوردية: والأشرف من كل ربحان فخراً (٥٦).

والسعودي - في مروج الذهب، عند الكلام عن كسرى أبرويز - قال: وأمر الجنود مُورِقَش بالأموال والمراكب والكساوي (٥٥) فجمع الكسوة على الكساوي، وهو جمع غريب، لم يرد عن العرب.

٤ - والبازجي ممن يرى إبعاد القرآن الكريم والحديث الشريف عن مجال الاستشهاد اللغوي، أو القياس على ماورد فيها، في بعض أوجه الاستعمال، فعند إنكاره قول الحريري: (فخلدوها بطون الأوراق) قال: «وكان الذي سؤل له صحة هذا التركيب، ما جاء في سورة يوسف من قوله: ﴿أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ وهذا - فضلاً عن كونه من التراكيب التي لا يقاس عليها، فإنما سهل هذا الاستعمال فيه تنكير الأرض وتجريدها من الوصف، كما قاله الزمخشري، فنصبت نصب الظروف المبهمة، وقيل: إنها مفعول ثان لا طَرَحُوهُ، على تأويله بمعنى أنزلوه، وكلاهما على - ما فيه - لا يصح في عبارة الحريري»^(٥٨).

وإنكاره تعدية (استأسر) بنفسه يعني عدم اعتداده بها، فيما أورده المطرزي في (المغرب) من حديث عبد الرحمن وصفوان، أنها استأسرا المرأتين اللتين كانتا عندهما من هوازن^(٥٩).

كما أن إنكاره أن يقال: الصِّيَاغ - في جمع: صائغ - يخالفه ما ورد في إحدى روايتي الحديث: «أكذب الناس الصيّاغون» - بالياء - وهي لغة أهل الحجاز، وقد ذكر الحديث

^(٥٨) لغة الجرائد ٣٤، ٣٥.

^(٥٩) محاضرات الشيخ التجار ٤٠ ودفع الأوهام لابن سلام ٢٥.

بروآيته في النهاية لابن الأثير، والدر الثير للسيوطي، والفائق للزمخشري^(٦٠)، دون تعقيب من الجميع بأن رواية الياء ملحونة.

يضاف إلى ذلك ما وافق فيه اليازجي غيره ممن سبقه من علماء التنقية، وكان فيما أنكروه ما يخالف قراءة قرآنية أو حديثاً شريفاً.

(٥) وهو كذلك من رجال السماع، المتوقفين عند حذره، فكل شيء عنده لا بد أن يرد عن العرب نصاً، أي أن يكون له أصل في وضع اللغة، وهو لهذا قد ردّ من الاستعمال ما لم يرد عنهم، وإن كان له وجه يصح به، إما على ضرب من المجاز، وإما على سبيل الاشتقاق، وإما على سبيل التضمن:

فَمَا رَدَّ وَلَهُ وَجْهٌ يَسُوعُهُ بِجَازٍ: رَحِمَتِ الدَّابَّةُ - في معنى عَذَّتْ وَأَحْضَرَتْ، وَجَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَرَمَحَ الْخَيْلُ وَمَرَمَاحُهَا - لِمِدَانِهَا - يقول: «ولا أصل له في اللغة، إنما يقال: رَحِمَتِ الدَّابَّةُ - إذا ضَرَبَتْ بِرِجْلِهَا - مِثْلَ رَفَسَتْ»^(٦١) فَمَعْنَى الرَّدِّ عَنْهُ هُوَ عَدَمُ وَجُودِ الْأَصْلِ اللَّغَوِيِّ، لَا أَكْثَرُ، مَعَ أَنَّ لِلْمَجَازِ بَاباً وَاسِعاً يَدْخُلُ فِيهِ مِثْلُ هَذَا التَّغْيِيرِ الْمَعْنَوِيِّ؛ لَوْجُودِ مَسْوُوعٍ لَهُ، هُوَ الْآلِيَةُ مِثْلًا، إِذَا الرَّجُلُ آلَى فِي الْعَدُوِّ وَالْإِحْضَارِ.

ومنه قولهم: عَدُوٌّ لَدُوْدٌ، وَهُوَ أَلَدُّ أَعْدَاءِ فُلَانٍ - يريدون باللدود: الشديد العداوة، يقول: «وهو خلاف المسووع، إذ اللدود عندهم بمعنى الذي يغلب في الخصومة، ومنه خصم أَلَدَّ، إِذَا كَانَ شَدِيدَ الْخِصَامِ، لَا يُدْعَنُ لِلْحِجَةِ»^(٦٢) فَمَعْنَى الرَّدِّ عَنْهُ هُوَ عَدَمُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، وَلَا ضَيْرٌ إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الْمَجَازِ، فَالغلبة في الخصومة تنشأ عن شدة العداوة، أو ينشأ عنها ذلك.

ومنه ما أنكره على الحريري، من قوله: عيشى المنكدر، فهو سائغ - على المجاز - بأن يشبه العيش الضيق المنكدر بمن أسرع إسراراً يستلزم المشقة بعد كونه ساكناً، أو متحركاً بحركة بطيئة، أو يشبه العيش الدق بالظائر المنقض بجامع السقوط، وكل ما سقط لزم منه التغير، ولو من وجه، وحيثئذ: فالمنكدر - بمعنى المتغير - صحيح، أو ينزل العيش المتبدد شمله منزلة النجوم المتناثر جمعها، والتغير في ذلك لازم كذلك^(٦٣).

وبما رده له وجه يصح به على الاشتقاق قولهم: انْطَلَّتْ عَلَيْهِ الْحِيلَةُ - في معنى جازت

(٦٠) لغة الجرائد ٢٤.

(٦١) دفع الأرهام ٢٦.

(٦٠) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ١٢٣.

(٦١) لغة الجرائد ٢٣.

عليه وراجت - وطل على المحال - أى مَوْهَة وأجازه، قال فى تعليل الرد: «ولم ينقل شيء من ذلك عن العرب، وإن كان له وجه فى الاشتقاق»^(٦٤).

ومما أنكره ومن الممكن إجازته - لو حمل على التضمين - تعدية الفعل (خلد) إلى المفعولين «فمن الممكن أن يضمن خلد معنى أدخل، أو ما فى معناه مما يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه، دون واسطة حرف جر»^(٦٥).

ومنه تعدية فعل القول بالباء، فى قول ابن العطار: (وقل لتليل الطرف عني بأنى) فمن الممكن أن يضمن فعل القول معنى فعل الإخبار أو الإنباء، وكلاهما يتعدى بالباء. (٦) وإذا ما تعارض السماع والقياس، ضحى البازجى بالقياس: فالتنادى يجمع على (النوادى) قياساً، لكنه لم يسمع، إنما المسوع (الأندية) الذى هو فى الأصل جمع ندى - وزن فاعل - بمعنى النادى، وقد رد البازجى استعمالهم النوادى؛ لعدم وروده عن الفصحاء.

(٧) ومن الأمور الساعية عنده: الزيادة فى الصيغ، فصيغة التفعّل لا سبيل إلى الاعتداد بها، إلا فيما ورد عن العرب من ألفاظ محصورة لمعان محصورة، فمن الخطأ أن يقال: استحسن بالأمر - بمعنى شعر به أو استشعره - إذ لم يرد استحسن فى شيء من كلامهم^(٦٦)، ولكن يقال: أحس الأمر وأحس به، ومن الخطأ كذلك أن يقال: ذهب يستفحص عن كذا، أى يفحص عنه؛ لأنه غير منقول^(٦٧).

ومثّلها صيغة افتعل، فمن الخطأ أن يقال: احتار فى الأمر - من الحيرة - إذ لم يسمع افتعل من هذا، وإنما يقال: حار يحار فهو حائر وحيران، وحيرته فتحير^(٦٨). وصيغة قعول لا سبيل إليها إلا فيما ورد، فمن الخطأ قولهم: رجل جلود - أى صاحب جلد - أو رجل شقوق ورخوم ونصوح، إذ لم يرد ذلك، وإنما ورد: جليد وشفيق ورحيم ونصيح^(٦٩).

(٨) وفى التراكيب، نجد البازجى يرفض منها ما قد يستقيم عربية من جهة الاشتقاق والإعراب، ولكنه يشتمل على زيادة لا معنى لها، أو لا يؤاتىم الذوق العربى؛ لأنه مترجم عن لغة أجنبية، أو لأنه مخالف لما عهد فى أحوال الناس.

(٦٨) لغة الجرائد ٣٧.

(٦٦) لغة الجرائد ٣٧.

(٦٤) لغة الجرائد ٢٤.

(٦٧) لغة الجرائد ١٧.

(٦٥) دفع الأوهام ٣٢.

• فمما أنكره من التراكيب المشتبهة على ما لا معنى له، قولهم: أصبح الصباح وأمسى المساء، فلا معنى لذلك؛ لأن معنى أصبح: دخل في الصباح، ومثله أمسى، ولا معنى لدخول الصباح في الصباح، أو المساء في المساء، وإنما يقال ذلك بالنسبة للإنسان مثلاً. نقول: سهر حتى أصبح، ودخل الدار حين أمسى، ونحو ذلك^(٦٩).

وقولهم: دخلت عليه فإذا عنده رجلان اثنان، فالتوكيد هنا غريب لا معنى له؛ لأن الرجلين لا يكونان إلا اثنين، فالصيغة إذن مغنية عن التصريح باسم العدد، وإنما يزداد اسم العدد للتوكيد، حيث تدعو إليه الحاجة؛ لدفع التوهم، أو تقوية للمعنى^(٧٠).
وقولهم: لا ذمة له ولا ذمام، فهما شيء واحد، فلا معنى لعطف أحدهما على الآخر^(٧١).

وقولهم: بسطت أسباب العمران رواقها، ولا معنى لذلك؛ لأن الأسباب - بمعنى الحبال - استعارها للعمران على جعلها بمعنى الوسائل، وهو استعمال سائغ، ولكنه جعل تلك الأسباب رواقاً فأفسد؛ لأن ذلك مما لا يتصور في حقيقة ولا مجاز، ولا يمكن رده إلى تفسير صحيح^(٧٢).

وقولهم: رجع بالثاني، فلا معنى لإضافة (بالثاني) ولو أريد بذلك الرجوع مرتين لما صح تركيبها، لأنك لا تقول: فعلت كذا بالثالث وفعلته بالرابع، فالصواب: رجع ثانياً أو ثانية، أي رجوعاً ثانياً أو مرة ثانية^(٧٣).

وقولهم: أنا في هذا الأمر مثل فلان سواء يسواء، فلا معنى لزيادة (يسواء) الثانية^(٧٤).

• ومما أنكره مما لا يلائم الذوق العربي - لأنه معرب عن كلام الإفرنج - قولهم: أنا مديون لفلان في هذا الأمر^(٧٥) - بمعنى: له عليّ الفضل فيه - وقولهم: شيد معالم الحضارة^(٧٦)؛ إذ جرى الذوق العربي على إطلاق الدُّين على ما هو محسوس، كالعمال مثلاً - وعلى إطلاق التشييد على البناء ونحوه، مما هو مُحَسَّن كذلك، أما إطلاقهما على الأمور المعنوية فغريب، ما عهد عن العرب.

(٦٩) لغة الجرائد ٣٦.

(٧٠) لغة الجرائد ٥٩، ٦٠.

(٧١) لغة الجرائد ٢٩.

(٧٢) لغة الجرائد ٦٠.

(٧٣) مقال الكتاب ٢٥.

(٧٤) لغة الجرائد ٦٣.

(٧٥) مقال الكتاب ٦٩.

* ومما أنكره مما جرى على غير المشهور في دنيا الناس، قولهم: زُفَّ فلانٌ على فلانة، فيعكسون الاستعمال، لأنه يقال: زَفَّ العروسُ إلى بعلها، أي أهداها إليه، ولا يقال: زُفَّ الرجلُ إلى المرأة، إلا أن يكون هذا من مقتضيات العصر، الذي استنوّت جماله، وأصبح ونساؤه رجاله^(٧٧).



بدا لنا من هذا المقياس أن اليازجي ممن يميلون إلى التضييق في اللغة، فصحة اللفظ والتركيب رهنٌ - عنده - بالورود عن العرب، وكثيراً ما وجدنا بين كلامه في لغة الجرائد قوله: «ولم ينقل ذلك عن العرب» أو: «وهو غير منقول عنهم» أو: «ولم يرد شيء منه في استعمال العرب» أو: «ولم يسمع فيه غير ذلك» أو: «ولم يحكوا فيه غير ذلك» أو: «وهو من الألفاظ التي لم ترد في اللغة أصلاً»... إلخ.

* لكن اليازجي لم يلتزم هذا التضييق والوقوف عند السماع دائماً، بل خرج على ذلك أحياناً في استعماله اللغوي.

فقد وجدناه يجمع الوصف المبدوء بميم زائدة جمع تكسير - وقياسه جمع السلامة - قال: «وقد تضافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير الكتاب^(٧٨)» - فجمع مشهوراً على مشاهير، ولا يصح ذلك، كما صرح به ابن الحاجب والصيان والخضري والزبيدي في تاج العروس، وما ورد مخالفاً شاذ، يقتصر فيه على السماع.

ووجدناه يصف جمع غير العقلاء بالمفرد المؤنث بألف التأنيث الممدودة، فيقول: «وبودّه أن يكون فداء عند أيديهم البيضاء»^(٧٩)، مع أن الوارد كثيراً هو الوصف بالمؤنث بالناء، وقليلاً هو الوصف بصيغة فُعْلٍ، أما فعلاء فلم يرد الوصف به، إلا في شعر مولّد هو أبو تمام، واليازجي لا يحتاج بأشعار المولدين، وقد سبق أن خطأ أبا تمام.

ووجدناه أيضاً يقول: «ولذلك يعدّه أكثرهم من الأفعال الغير المتصرفة»^(٨٠)، و: «الظروف الغير المتمكنة»^(٨١) فيخطئ من وجهين: الأول: إدخال أداة التعريف على غير ولا يجوز ولم يثبت سماعه، وإنما ذلك في كلام المولدين، والثاني: إدخالها على (غير المتصرفة) و(غير المتمكنة) - وهما متضايقان - ولا يجوز تعريف المتضايقين معاً بالألف

(٧٧) لغة الجرائد ٣٥. (٧٩) نظّر: مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٥/٧. (٨١) لغة الجرائد ٥٦.

(٧٨) لغة الجرائد ١١. (٨٠) لغة الجرائد ٦.

واللام، إلا إذا كان الأول وصفاً مضافاً لمعموله، أو كان الأول عدداً مضافاً إلى مميّزه - في قول - وما هنا ليس كذلك.

وإذا كان اليازجى يحكم على (أجناد) بالخطأ، لأنها جمع نجد - وهو مصدر لا يثنى ولا يجمع - فقد وجدناه هو يجمع (الغلط) - وهو مصدر - على: (أغلط) في قوله: «وبيان ما انتشر فيها من الأغلاط الشائعة»^(٨٢)، وكان الأفصح أن يعبر بـ «غلطة» أو «أغلوطة» ثم يجمع على غلطات أو أغلوطات.

* كما أن اليازجى لم يتخذ منهجاً واحداً في المقياس، وقد سبق أنه لا يلتزم ضرورةً للشعراء المولدين، لما قال: «والتأخر لا تعذره ضرورة»^(٨٣)، لكنه خرج على ذلك أواخر كتابه، حيث قال عند تخطيطه زيادة اللام في مفعول الفعل: «على أن من المحدثين من زاد هذه اللام في غير ذلك، ولم تسمع زيادتها إلا في الشعر لضرورة الوزن، كقول الحافظ جمال الدين البعري:

واستشقوا رهواً الريح قبانه نغم التسيم وعنده الطاف»^(٨٤)

وفهم من ذلك أن ضرورة الوزن - عنده - عذر يبيح للشاعر وإن كان محدثاً ما لا يباح للنائر.

* وسبق أنه لا يعتد في التصويب باستعمال العلماء - لغويين أو غيرهم - لكن وجدناه يجوز بعض الاستعمالات؛ بناءً على استعمال المؤلفين لها من غير اللغويين - مع تصريحه بعدم ورود ذلك عن العرب - فقد رد كلامهم: اقتصد كذا من المال - بمعنى: استفضل منه فضلة - ورأى أن يستعمل (التوفير) في محل الاقتصاد هنا، ثم قال: «بلى، إنا لم نجد هذا اللفظ في كلامهم - يعني العرب - على وجهه الذي نستعمله اليوم، ولكن يمكن رده إلى كلامهم من أسهل سبيل»^(٨٥) ثم قال مستظهراً لصحة ما ذهب إليه باستعمال المولدين: «وقد تضافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير الكتاب من المولدين، ولا بأس أن ننقل شيئاً منها في هذا الموضع - ولو أطلنا - تقريراً للقاعدة»^(٨٥) ثم ذكر نقولاً عن علماء - لغويين وغير لغويين - خطأهم هو في ثنايا كتابه، كالمسعودي في مروج الذهب، والمقري في نفع الطيب، والبلوي في ألف با^(٨٥).

(٨٤) لغة الجرائد ٤٨.

(٨٥) لغة الجرائد ١٢، ١٣.

(٨٢) لغة الجرائد ٦٧.

(٨٣) لغة الجرائد ٦٩.

* وكذلك سبق أنه يجري على الأشهر الألفصح، ولكنه لم ينج هذا التهج في جملة ما ذهب إليه أو كثرته، فقد قطع بجواز قول القائل: المائتين رجلاً - بإثبات أل ونصب رجل، على التمييز^(٨٦) - مع أن النحاة على تعريف مئزر المائة وإضافتها إليه، ففي المخصص لابن سيده: «فإذا أردت تعريف المائة والمائتين، أدخلت الألف واللام في النوع وأضفتها إليه، كقولك: مائة الدرهم ومائتا الثوب» (المخصص ١٧/١٠٦).

وفي المفصل للزمخشري: «وتقول في تعريف الأعداد: ثلاثة الأثواب وعشرة الغلّة ومائة الدرهم ومائتا الدينار ونلثمائة الدرهم وألف الرجل، وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، وعن أبي زيد أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء» (ابن يعيش ٦/٣٢).

وفي كليات أبي اليقّاء: «وكل عدد مفسر مخفوض مضاف إليه، فتعريفه بالألف واللام في المضاف إليه، نحو: خمسة الأثواب وخمسة الغلمان» (الكليات ٣١٥).

وفي أدب الكاتب لابن قتيبة: «فإذا بَلَّغْتَ مائة، رجعت إلى الإضافة، فقلت: ما فَعَلْتُ مائة الدرهم ومائتا الدرهم وخمسمائة الدرهم، إلى الألف» (أدب الكاتب ٢١٦).

ومثل ذلك عن الأشموني وابن دُرستويه، في تعريف العدد، فكان الأولى باليازجي أن يجري على منهجه في الأخذ بالمشهور، فينكر النصب على التمييز مع تعريف المائة بالألف واللام.

* على أن اليازجي لم يتحرر الدقة التامة في استاده إلى السماع عن العرب، فكثير مما أنكره ورد في كتب اللغة المشهورة وغير المشهورة، فهو كما قال عنه الزعبلاني - «يجازف حيناً في كثير من أقواله، فيمنع صحيحاً لا شبهة فيه لناظر - على ما هو من مبسوط من ذلك في مواد كثيرة من الكتاب^(٨٧)» وكان عليه حين اعتمد الألفصح ألا يمنع من سواء، بل ينص على أنه لغة رديئة أو متروكة أو ساقطة أو مردولة.

ونشير هنا إلى بعض مآخذ مما ورد به سماع:

أربعه الخطيب، وأمر مُرْعَب (١٨) - وفي المصباح (رعب): «رعبت رعباً من باب نفع: خفت، ويتعدى بنفسه، وبالمهمزة أيضاً» ومثله في التاج (رعب) وزاد عليه قوله: «وحكى ابن طلحة الإشبيلي وابن هشام اللخمي جوازه».

(٨٦) انظر: أخطأنا في الصحف والدواوين ٧، ولم نجد كلام اليازجي في نسخة لغة الجرائد التي بأيدينا.

(٨٧) المرجع السابق.

أخصام جمع خصم (٢١) - وفي التاج (خصم): «ومما يُستدرك: الأخصام جمع: خصم - ككتف وأكتاف - أو جمع: خصم - كفرخ وأفراخ - أو جمع: خصم - كشهيد وأشهاد».

أمر يأنفه الكريم (٢٢) - وفي اللسان والتاج (أنف): عن «ابن الأعرابي: قال أعرابي: أنفت فرسى هذا البلد، أى اجتوتته وكرهته فهزلت» وفي كتاب (فعلت وفعلت) للزجاج (١٦٩) يقال: أنفت الشيء أنفه، إذا تنزهت عنه».

رغب الشيء (٥٤) - وفي المصباح (رغب): «رغبت في الشيء ورغبته، يتعدى بنفسه أيضا» ونقله عنه في التاج.

أدمن على الأمر (٢٦) - وفي الأساس (دمن): «وأدمن الأمر، وأدمن عليه: واظب». وجعته رأسه، ووجعته بطنه (٤٤) - وفي التاج (بطن): «حكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن ثأنيته لغة، كما في الصحاح، فاقتصر المصنف - أى صاحب القاموس - على التذكير تقصير، وعده ابن مالك فيما يذكر ويؤنث، نقله السيوطي في المزهرة (٢٢٤/٢).

أمر هام (٢٥) - وفي القاموس والتاج (هم): «وَهَمَّ الأمرُ هَمًّا وَمَهْمَةً: حزنه وأقلقه - كأهمه» وفي المصباح (هم): «وأهمنى الأمر بالآلف: أقلقنى، وهمنى هَمًّا - من باب قتل - مثله».

أفاض القول (٣٩) وقد أنكر تعديته بنفسه، وصوبه إلى ماورد من قولهم: أفاض القوم في الحديث - وفي اللسان (فيض): فاض الماء والدمع ونحوهما يفيض فيضاً... ويقال: أفاضت العين الدمع تفيضه إفاضة، وأفاض فلان دمه، وفاض الماء والمطر والخير، إذا كثر».

استلف سُلْفَةً (٥٤) - وفي الأساس (سلف): «وأسلفته مالا وسلفته واستلف فلان واستسلف وتسلف».

● كذلك من مأخذه ما يمكن تصحيحه: بتخريجه على وجه موافق كلام العرب الوارد، أو توجيهات النحاة:

فقولهم: ما فعلته من ذى قبل (٢٦) يمكن تخريجه على زيادة (ذى) وقد جاء في اللسان (جرم): «عن ابن الأعرابي: والعرب تصل كلامها بذى وذا وذو فتكون حشواً ولا يعتد بها، ويخرجها بعضهم على أن (ذى) بمعنى الذى فى لغة طيى، أو بمعنى صاحب، أى من صاحب هذا الظرف، وهو قبل».

وقولهم: فعل كذا بصفة كونه مأموراً - يمكن تخريبه على وجه صحيح. بأن يجعل (مأموراً) حالاً من الضمير في: بصفته.

وقولهم: رأيت أكثر من مرة (٥٣) يمكن تخريبه على أن أفعل التفضيل قد يأتي على غير بابه. وذلك مقيس مطرد عند المبرد^(٨٨)، على أن هذا الاستعمال قديم، فقد جاء في الاستقاق لابن دريد - في قصة الفزر من تميم: «ألا إن معزى الفزر نهب، جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة^(٨٩)» وجاء باللسان أيضاً (فزر): «فاجشمعوا، فقال: انتهبوها ولا أجل لأحد أكثر من واحدة».

أما ما خطأه من تعدية (حدا) دون الجار في قولهم: حدا بي إلى كذا، فلا وجه له؛ إذ يقال: حدوت الإبل، وحدوت بها إذا سقتها - كما جاء في الأساس واللسان (حدو) - فيقال من ذلك على المجاز: حدائق الأمر، وحدا بي الأمر إلى كذا، إذا ساقه إلى ما يشير إليه.

وبعد هذا كله نقول: إن التيازجي أراد للغة الجرائد أن تحذو - تحذو اللغة البدوية في فصاحتها، وتأديتها المعاني المحددة لها دون زيادة أو نقص، وكان أقصى أمنيته أن يعيد إلى اللغة بهجتها الأولى، ويرد الناشتة من كتاب العصر إلى النهج القويم من الاحتفاظ بقواعدها وأصولها المقررة في أمهات المعاجم، وكتب البلاغة المعروفة بصحة التعبير وفصاحة الألفاظ. وآلا يعدل إلى المؤلد والدخيل. إلا بعد طول البحث والتنقيب وإجماع أهل العلم الواسع من المحققين، وبعد اليأس من الوقوع على الفصح الأصيل^(٩٠).

(٣)

أسعد خليل داغر

هناك أمور ثلاثة دفعت به (أسعد داغر) إلى المشاركة في التنقية اللغوية، أولها: اشتغاله بالتدريس في مدرسة للأمريكيين بالأذقية وغيرها زمناً يربو على أربعين سنة، وثانيها: اشتغاله بالصحافة وكتابة المقالات، في كثير من الصحف والمجلات، ثم مشاركته في تحرير (المقطم) عامين، يقول داغر عن هذين الأمرين: «فكنت أسر كل السرور

(٩٠) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٧/٢٨.

(٨٨) مع المراجع ١٠٣.

(٨٩) الاستقاق لابن دريد ٢٤٠.

بمطالعة ما يكتبه علماء اللغة في الانتقاد، مستعيناً به على إصلاح ما أكون قد ارتكبته من الغلط، على اختلاف وجوهه وأنواعه»^(٩١) وثالث هذه الأمور: أن حكومة السودان قد ندرته للعمل في وكالتها بالقاهرة إلى سنة ١٩٢٤ م، فَمُنَّ في القسم القضائي بها، فأتاح له ذلك الوقوف على لغة الدواوين، ولاسيما لغة المسائل القضائية، كالدعاوى والأحكام الشرعية والمدنية والجنائية، وأمور الطلاق والنفقات والتركات وغيرها، يقول داغر عن حال هذه اللغة: «وهي مكتوبة كلها تقريباً باللغة العربية، ولكن بذلك الأسلوب الذي عَهِثَ به الرُّكَّاة ولعبت، وأكلت عليه السُّخَّافة وشربت، وهو المعبر عنه بِلُغَةِ الدَّوَاوِين، ولا يقل مجموع ما وقفت عليه في هذه المدة عن أربعين ألف كتاب أو رسالة، كُلُّها سواسية في كثرة اللحن، وقلة التدقيق في اختيار الألفاظ الصحيحة، والتراكيب الفصيحة»^(٩٢).

وفي رأي داغر أن الأمور التي أدت إلى كثرة وقوع الخطأ على الألسنة والأقلام، حتى لم يسلم منه من نال قسطاً من اللغة وتعمق في معرفة قواعدها، ترجع إلى ما يأتي:

١ - اللغة العامية التي شاعت بين جميع الناطقين بالضاد، يسمعونها فتجري على ألسنتهم صغاراً وكباراً، وقد بلغ من شدة تمكثها منهم أنها توشك أن تكون الآلة الوضعية الوحيدة للتخاطب والتفاهم، وهي بهذا خالطت أساليب الفصحاء من الخطباء والكتاب، حتى لتكاد تتدنس بين كلماتهم، لولا الاحتراز والتكلف في إبعادها.

٢ - كثرة السماعي في اللغة، وهو عاثورٌ كبير في طريق الكتاب، قل من يأمن منهم السقوط فيه، وقد كثر على الخصوص في مزيادات الأفعال وبناب الإلحاق، واللزوم والتعدي وأوزان المصدر والصفة المشبهة من الثلاثي، وما يبنى من الصفات على وزن فعول وفعل - مشتركاً بين اسمي الفاعل والمفعول - ومؤنث الوصف على فعلان، وأوزان جموع التكسير، فهذه الأمور وغيرها من السماعيات تعرض لنا فيما نكتبه، فننسئ كونها مما يحفظ ولا يقاس، ونُجَرِّبُها مُجَرِّبِ المقيسات المطردة بلا ترؤ ولا تثبت.

٣ - النقل، أي تقليد أحدهم في استعماله اللغوي؛ اعتقاداً من المقلد أن صاحبه على صواب ويمكن من فصيح اللغة، إذ إنه كثيراً ما يتفق للواحد منهم أن يُقَدِّمَ على استعمال كلمة أو جملة، وهو لا يملك من الأدلة على صحتها سوى كون فلان - ممن يشق بطول

(٩١) تذكرة الكاتب ٤.

(٩٢) تذكرة الكاتب ٥.

بأعده وسعة اطلاعه - قد سبقه إلى استعمالها، في كتابه أوفى ديوانه، ويذكر داغر أنه هو نفسه قد وقع في شرك هذا التقليد، فأخطأ.

٤ - إهمال اللغة، فطلبة العلم في هذه الأيام قلما يهتمون بلغتهم وتقويمها، وحتى بعد تخرجهم لا يبدون أقل اهتمام للاحتفاظ بما حصلوه، والسمي في إحيائه وإغائه بالمطالعة والمراجعة.

ولم يكن داغر أصيلاً في كل ما جاء به من مأخذ، فكثير منها سبقه إلى استدراكه بعض المتقدمين - كالحري - والمحدثين - كشقير واليازجي - وقد أحصينا له من ذلك فوق الثلاثين مسألة، أما ما انفرد هو باستدراكه، فنشير إلى أهمه فيما يلي:

• التصريف:

الجموع: الجهود - جمع: جهد (٥٤)* وسهوم ونسائم وورود وزهور - جمع: سَهْم ونَسْمَة ووردة وزهرة (٦٠) ونوايا - جمع: نية (١٠٣) وطُرُشَان - جمع: أطرش (١١٩) وأذيرة - جمع: دِير (١٢٢) وأدهار - جمع: دهر (١٢٢) وورثاء - جمع: وريث (١٣١) وأبحاث - جمع: بحث (١٣٥) وتوهم (سفين) مفرداً، وهو جمع (١١٢).

المصادر: صك الاتفاقية، وآخر إحصائية - بالإتيان بالمصدر الصناعي من المصدر الصريح (٣٩) نُكران (١٢١) الكَلل (١٩١).

النسب: أخلاقية - في النسب إلى أخلاق، جمعاً (٤٨).

فك الإدغام: تصامم (٨٠).

المشتقات: صيغة المبالغة: مطاط - من مطّ (٥٥) الصفة المشبهة: فخيم - من فخم (٦٠) التفضيل: مدرسة كُبْرَى - بتأنيث اسم التفضيل، غير مضاف ولا محلى بأل (٥٥) و: هذه التعابير هي الأكثر استعمالاً - باستعمال اسم التفضيل مفرداً مذكراً مع تعريفه بأل (٥٦) و: الأعجب من ذلك - بالجمع بين أل ومن في التفضيل (٩٨) و: الطريقة الأسهل - بعدم المطابقة في المَحَلِّ بأل (٩٨).

• التذكير والتأنيث:

ذكروا: الموسيقى (نادى الموسيقى الشرقي - ٣٤) والسكة (السكة الحديد - ٤١)

• الأرقام لصفحات (تذكرة الكاتب).

واليمين بمعنى القسم (يمين غليظ - ١٣٣) واليثر (١١٦) وحذفوا التاء من أرملة (٨٢) وأدخلوها فيما يستوى فيه النوعان، كغَيُورَ ورَمُوفَ - وَصَفَيْنِ لَمُوثَ (١٣٢، ١٢٦).

• التعدية واللزوم:

الزموا بعض الأفعال المتعدية، ومنها: راق (تروق مطالعتها للقرآء - ٤٩) واعتقد (اعتقد بكذا - ٥١) ولَقِبَ (لَقِبْهُ بكذا - ٥٧) وأخطأ (أخطأ عن الصواب - ٧٣). وَعَدُّوا بعض الأفعال اللازمة، ومنها: ضَحَى (ضَحَى نَفْسَهُ - ٧٧) واحتاج (احتاجه - ٧٩) واستنكف (استنكفه - ٧٩).

وأحلُّوا بعض حروف التعدية محل بعضها الآخر، كإلى محل اللام في: تعرض إليه - ٦٣) وفي محل الباء في: (يهتم في كذا - ٧٤) وإلى محل على في: (تهافت إلى كذا - ٧٤) وعلى محل إلى في: (اضطره على كذا - ٩٦) والباء محل اللام في: لا يكثر بهذا الأمر - ٣٩) واللام محل على في: (يوسف له - ٤٤) وعن محل على في: (أنافت الدراهم عن المائة - ٤٩).

• الظروف:

استعملوا كلمة حَال بمعنى وقت في: (كان هذا تصرُّجه حَال وضع الدستور - ٥٣) وَغِبَّ بمعنى بعد في: (كان ذلك غِبَّ سماء - ٨٥) وبينما ظرفاً بمعنى مع في: (هذه الجرائم يرتكبها الجناة، بينما رجال البوليس موجودون للمحافظة - ١٢١).

• التراكيب:

قالوا: كانت تكون لي مندوحة (٧٠) - فزادوا (تكون) بلا داع، وقالوا: (ما كان أحوجنا لها في ذلك الموقف من أي موقف آخر (٧٠) - وكلمة أحوج في الجزء الأول للتعجب، ولما أضيف الجزء الثاني تحولت إلى التفضيل، ونقل الكلام من الإنشاء إلى الخبر، وقالوا: كان بخيلاً بهذا المقدار، حتى إنه كان يُقَرَّرُ على نفسه (١٢٣) والمقصود: بلغ به البخل إلى أن يُقَرَّرَ على نفسه، وقالوا: وما دام أنهم فعلوا (١٤٩) - بجعل المصدر المؤول من أن وما بعدها ساداً مسدداً اسم مادام وخبرها، وقالوا: أصل وثيقة عقد زواج أم الحسن (١١٥) بتتابع الإضافات حتى بلغت خمساً، وقالوا: لم يُعَدَّ يصلح للاستخدام (٣٤) بتسليط النفي على عاد - وهي بمعنى صار - والصواب تسليطه على الخبر، وقالوا: جاء نفس الرجل (٥٣) بتقديم لفظ التوكيد على المؤكد.

المقياس عند داغر:

من تلك المأخذ التي أخذها داغر على كتاب زمته - ومن التي تبّع فيها من سبقه - يظهر لنا أنه يعمد إلى الأفصح الأشهر فيصوب به بعد أن يلحن ما عداه. قال: «فأصلحها - أي الأخطاء - بإثبات ما أظنه صواباً، أو ما أراه وارداً، على أصح الوجوه وأرجح الآراء»^(٩٣) وعليه فالاعتداد عنده ليس بما ورد على إطلاقه، وإنما بأن يكون هذا الوارد كثيراً فصيحاً مطرداً، ولهذا عدّ تذكير (الشرع والسوق والحمر) لحناً مع إقراره بأنها تذكر على قلة، ولكن الأكثر فيها التأنيت^(٩٤)، وجعل من اللحن أن يعود الضمير على الموصول بصيغة المخاطب، في قولهم: يأبى الإنسان الذي تشعر بدبيب الحياة في عروقك، إذ الصواب أن يعود ضمير غيبة على كل حال، وما ورد على خلاف ذلك نافراً في القياس ونادراً في الاستعمال^(٩٥)، وتتناول هذا المقياس العام عنده بشيء من التفصيل فنقول:

(١) التضمن عند داغر موقوف عند حدّ السماع، ولا سبيل إلى القياس على ما ورد منه، وعلى حدّ قوله: «إن باب التضمن إذا فُتِحَ على مَصْرَاعِهِ تعذر إقفاله على الإنس والجن»^(٩٦)، وهو بهذا خطأ بعض ما يمكن إجازته بالتضمن، نحو: زاره استناداً على كذا (٣٧) فهو يجوز على تضمين استند معنى: اعتمد، ومثله: لا يكثر بهذا الأمر (٣٩) على تضمينه معنى لا يعبأ، و: لا نعتقد بصحة هذا الأمر (٥٢) على تضمينه معنى: لا نصدق أو لا نؤمن.

ومن المسائل التي رأى أن يقصرها على السماع - غير التضمن - ورفض أن يقاس على ما ورد منها - وإن كثر واطرد وقال بقياسه بعضهم، ما يأتي:

• الوصف بالمصدر أو جمعه، فمن الخطأ أن يقال: فخرُ الفراعنة الأبحاد (٧٨) إذ الأبحاد وصف للفراعنة، وهو جمع نجد الذي هو مصدر من غير المرة والنوع فلا يثنى ولا يجمع، والوصف بالمصدر كعدل وثقة ساعى، خلافاً لمن جعله مقياساً.

• مزيادات الأفعال، كـ (استفعل) فخطأ: استكشف - بمعنى: كشف (١١٣) واستجمل - بمعنى: جمل (١٤٢) وكـ (انفعل)، فخطأ: انصاع لمشورته وانشغل عنه (١١٣) وانبى على كذا (١٣٨) وكـ (تفعل)، فخطأ: تجول في البلاد (١٤٦) لأن المسموع عنهم: جول - بالتضعيف - فقط.

(٩٥) تذكرة الكاتب ٦٨.

(٩٦) تذكرة الكاتب ١١٦.

(٩٣) تذكرة الكاتب ٧.

(٩٤) تذكرة الكاتب ٦٨.

* صيغة فَعُول صفة - كَشَفُوق ونَصُوح (١٠٦).

* المصدر الصناعي الذي يؤخذ من المصدر الصريح خصوصاً - بإضافة الياء والتاء -؛
إذ إن في المصدر الصريح غناءً عنه، ولذا أنكر أن يقال: صَكَ الاتفاقية، وآخر إحصائية
(٣٩) فإن في الاتفاق والإحصاء المعنى المراد نفسه.

* فُعَلَاء جمعاً لفاعل، فخطأ؛ بُؤْسَاء - جمع بئس، بمعنى فقير سيئ الحال (٧٥).
* ويفهم من كلامه أيضاً أن مصادر غير الثلاثي سماعية، فالفعل جَوَل -
بالتضعيف - سمع له مصدر واحد هو التَّجَوَّل، ولم يُسمع (التجويل) فمن الخطأ استعماله
(١٤٦).

(٢) ومن رأيه ألاَّ يُلجأ إلى التعريب، إلا إذا ضاقت العربية عن إيجاد ما يغنى عن
المعرب، ومن كلامه في بيان أهداف المجمع اللغوي الذي اقترح إنشائه، أن يقوم
«بمجاراة المتقدمين في وضع ألفاظ تدل على المعاني المبتغاة، وذلك بالاستفاد - بالاستعمال
الحقيقي أو المجازي - وهو أوسع الطرق وأعمها - أو بالنحت، أو التركيب،
أو التعريب، وهذا الأخير أندر الطرق وأقلها استعمالاً، وكان المتقدمون لا يلجئون إليه
إلا إذا أعياهم الوضع على أحد الطرق الأخرى»^(١٧)؛ ومن أجل هذا عدَّ من الخطأ أن
يستعمل اللفظ المعرب مع وجود نظيره العربي، كلفظ (مَارُش) بمعنى سلام وأنشودة (٤٧)
وكثُرَأتو بمعنى صَكَ أو عَقَدَ (٨٢) وكَرَّس له جانباً من وقته بمعنى، خصص (٦٥).

(٣) صحة اللفظ أو الأسلوب مبنية عنده على وضوح المعنى وأدائه، بلا زيادة
لا غرض منها سوى الحشو، وبلا تكرار، وبلا تأويل متكلف، فانغلاق المراد وانبهامه
على القارئ أو السامع خطأ، وإن كان الكلام صحيح اللفظ من جهة اللغة؛ ولهذا جعل
من الخطأ مثل قولهم: حتى إذا أَفَجَّرَ وعاد إلى رشده (٨١) فأفجر بمعنى أدركه الفجر،
ولكنه من أخفى معاني هذا الفعل على القراء، وقولهم: وردت سجل القباء (٨١) يقول:
«ولعل صاحب هذا القول نفسه يعجز عن معرفة المراد بكلمة سجل هذا».

وحشو الكلام بما يمكن الاستغناء عنه، خطأ كذلك، فلا فائدة من وراء مجيئهم بلفظة
العيون في: يتغامزون عليه بالعيون (٨٤) لأن التغامز لا يكون إلا بالعيون، وفي القرآن
الكريم ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ ولا فائدة من التعبير بالوجه بعد التقطيب، في:

(٩٧) بذكره الكاتب ٢٥، ٢٦.

قَطَب وجهه (٨٦) لأن معنى قطب: زوى ما بين عينه وكَلَح، وهو مُغْنٍ عن ذكر الوجه. وكثرة التكرار مما يُولَدُ السَّامة والضجر في النفوس، فيجب تجنب ذلك في الاستعمال، وقد ذكر أنه طالع قصة في كُتَيْب، فإذا التعبير (وإنه ليفعل كذا وكذا) مكرراً زهاء خَمْسَ عَشْرَةَ مرةً، وتعابير أخرى لا يقل تكرار أحدها عن خمس مرات، وليس لهذا كله أقل مسوِّغ مادامت اللغة غَنِيَّةً بالتعابير عن هذه المعاني وغيرها (٨٨).

والتأويل المتكلف ينبغي ألاَّ يُلْجَأَ إليه لتصحيح الأسلوب كذلك، فمن الخطأ قولهم: عديم النظام وعديم المعرفة (٥٧) بمعنى فاقدها، فهذا خطأ، وإن صحَّ بتكلف، بأن يجعل العديم بمعنى الفقير - وهو معناه الحقيقي - والصواب أن يقال: عادم النظام، أي فاقده. (٤) وداغر ممن يَنْحَوْنَ نحو المذهب البصرى، حين خطأ تعريف العدد المضاف بإدخال الألف واللام على كل من المتضامين، في نحو: السبعة الأقلام (٩٥) فالمعروف أن هذا جائز عند الكوفيين^(٩٨)، ويتضح الاتجاه البصرى عنده أيضاً، في تخطئة أن يُجْمَعَ جمعاً سبأً ما يستوى فيه المذكر والمؤنث، نحو: صبور وغيور (١٠٩) وقد أجازوه الكوفيون أيضاً^(٩٩)، بل هو رأى سيبويه من أئمة البصريين^(١٠٠)، وكذلك في تخطئة النسب إلى الجمع على حاله في: مباحث علمية أخلاقية (٤٨) وقد أجاز ذلك قوم من غير البصريين، وخرجوا عليه قول الناس: فرانضى وكُتَيْبٌ وقلانيسى^(١٠١).

(٥) وهو كسابقه (اليازجى) يتجاوز مجال التصحيح الشكلى إلى تصحيح المعانى، حتى لا يَنْبُو عنها السمع، ولا يحافيهما الذوق البلاغى، فقد كره من التراكيب مثل قولهم: حرام عليك أن تعتقل برباط الحب فؤاداً خلياً (٥٨) لما فيه من التناثر وعدم الالتئام وإن صحت ألفاظه لغةً، وإزالة هذا التناثر يقال: حرام عليك أن تعتقل بالحب فؤاداً طليقاً، أو أن تشغل بالحب فؤاداً خلياً، وكره أن يقال: لعب دوراً مهماً في عالمى السياسة والأدب (٤٢) أو فلان صادق بكل معنى الكلمة (٤٠) فمثل هذا منقول حرفياً عن اللغات الأوربية، وهو غريب على الذوق العربى، وفي العربية ما يغنى عنه، كأن يقال: ضرب بسهم كبير فيها، وهو صادق ناهيك من صادق، أو جد صادق.

(٦) ولم نجد داغراً يخالف اليازجى في منهجه إلا في مسألة تخطئة القدماء، فعلى حين يرى اليازجى أنهم يخطئون، نرى داغراً لا يميل إلى تخطئتهم، والدليل على ذلك أنه أجاز

(٩٨) مع الموامع ١٥٠/٢.

(٩٩) الصبان على الأشعورق ٨٢/١.

(١٠٠) كتاب سيبويه ٦٣٧/٣.

(١٠١) مع الموامع ٩٧/٢، والصبان ٦٩٨/٤.

لشاعر مخضرم - هو ربيعة بن مقدم الضبي - أن يضيف الضب إلى الضغن - وهما بمعنى واحد - في قوله:

وكم من حامل لي ضب ضغن بعيد قلبه حلو اللسان
وأنكر ذلك في قول المحدث: وأحل له ضب الضغن^(١٠٢).

كذلك جعل من اللحن قولهم: والحمر يذيب الأجسام والأنفاس، فلا يصح - ولو على تقدير فعل، هو: ويحمد الأنفاس، قياساً على قول الشاعر القديم: (وزججن الحواجب والعيونا) وقول الآخر: (علفتها تبناً وماء بارداً) - لأنه إن جاز لمن كان ينظم الشعر ارتجالاً، لم يجوز لمن يكتب النثر مترسلاً^(١٠٣).



هذه أهم الأمور التي دار عليها مقياس داغر في التصويب والتخطئة، ومنها يتضح تشدده، بغية أن يعود باللغة إلى أيامها الأولى من الفصاحة، حتى يبقى جوهر مفرداتها ومركباتها خالصة من صدى الخطأ والإهمال، ويبدو كمال جمالها آية في جمال الكمال^(١٠٤).

لكن سلطان اللحن طغى عليه - كما طغى على غيره - فلم يلتزم هو نفسه هذا المقياس في سائر انتقاداته، ولا في استعماله اللغوي.

● ففي انتقاداته: عرفنا أنه يعتد بالسماح عن العرب دون غيره، لكنه أجاز أموراً لم تسمع، منها: استعمالهم (القهوة) بمضاهي المعروف الآن (اسم للمكان) وصوب جمعها على: قهوات - بدل: قهاوى (١١٧) مع أن المعنى المكاني لم يرد عن العرب، واستعمالهم (زبون) لمن يتردد في الشراء على بائع واحد، وهو استعمال للمولدين - وقد صرح بذلك - والخطأ عنده محصور في جمعها على: زبائن، والصواب: زبن - بضمين - كصبور وصبر (١٢١) وجمعهم: مبل بمعنى حب - وهو مصدر - على: أميال (١٢٣) مع تخطئته السابقة لجمع المصدر من غير المرة والنوع غير ما ورد، وأجاز داغر (قلده) بمعنى حاكاه (١٤٦) ورد على من أنكر ذلك، مع أنه لم يرد عن العرب بهذا المعنى، وكل ما اعتمد عليه هو أنه ورد في تعريفات الجرجاني، فهل يعني ذلك أنه يستشهد باستعمال علماء اللغة، ويجعل ما يقولونه بمنزلة ما يروونه؟ كما أجاز أن تجمع لجنة على: لجان (١٣٠) ورد على من

(١٠٢) تذكرة الكاتب ٨٦، ٨٧.

(١٠٤) تذكرة الكاتب ٢٨.

(١٠٣) تذكرة الكاتب ١٥٠.

انتقد ذلك لعدم سماعه في شيء من كلامهم، بقوله: «وهذا من أغرب ما لقيته من الغلو في الانتقاد، لأن جمع فعلة على فعال من الجموع المقيسة المطردة، كجياه وجفان وصحاف وقصاع ولجان ونحوها» - وهذا - مع كونه غير مسموع - يخالف مذهبه هو؛ إذ أنكر أن يقال: تجويل - مصدر جَوَّلَ (١٤٦) لأنه لم يسمع، مع أن مصادر غير الثلاثي مقيسة مطردة، ويبدو من كلامه أنه يجيز تنية الجمع المكسر، كبلاد، فيقال: بلادان، وقد جاء في كلامهم: العبيدان والرماحان (١٢٠) - وتنية بلاد خاصة لم تُسمع - كما قال هو ذلك - وفي الصبان: «ظاهر كلامه - يعني الأسموني - أن جمع غير المستثنى ينقاس، وقال أبو حيان: إن جموع الكثرة لا تجمع قياساً، اتفاقاً»^(١٠٥) - ومعروف أن التنية كالجمع هنا، وفي ابن يعيش: «القياس يأبى تنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتنية تدل على القلة، فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الأفراد»^(١٠٦).

وتقدم أنه لا يأخذ بالسماع المطلق، إنما يأخذ بالكثير الفصيح المطرد، ولكنه خرج عن ذلك في بعض انتقاداته: إذ أجاز أن يجمع خائن على: خَوْنَة (٢٦) وهو وارد، ولكنه شاذ (اللسان خون)، وأجاز أن يقال: اختفى - بمعنى استتر، وفي اللسان (خفى): «عن الأزهرى: اختفى: لغة ليست بالعالية، ولا بالمنكرة».

ومما أخطأ فيه سماعاً وقاعدة، حكمه باللحن على التوصل إلى التفضيل مما استوفى الشروط بالمصدر بعد أَشَدَّ أو أَكْثَر، في نحو قولهم: المصريون أكثر كَرَمًا من أن يحملوا ضغينة (١٢٩) - أما سماعاً: فقد جاء قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وأما القاعدة: فقد جاء في التصريح: «ولا يختص التوصل بأشَدَّ ونحوه بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيها استوفى الشروط، نحو: ما أَشَدَّ ضَرْبَ زَيْدٍ لِعَمْرٍو»^(١٠٧) وما يجوز في التعجب يجوز في التفضيل.

• وفي استعماله اللغوي وجدناه يجري على غير الوارد عن العرب، أو على غير الأفصح - وهو ما اختاره في المقياس - أو يقع في مثل ما أنكره، ومن ذلك أنه: استعمل (الوحيدة) صفة للمؤنث، في قوله: الآلة الوضعية الوحيدة للتخاطب (١٢١) - ولم ترد (الوحيدة) عن العرب.

(١٠٥) الصبان على الأسموني ٥٢/٤. (١٠٧) الصبان على الأسموني ٢٣/٣.
(١٠٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤. • الأرقام هنا وفيها بعدد لصفحات كتاب (تذكرة الكاتب).

واستعمل الفعل (انتدب) متعدياً في قوله: انتدبتني... للعمل في وكالتها (٥) - وانتدب لازم. مطاوع ندب، وتصحيحه مما انفرد به المطباح، دون بقية المعجمات اللغوية - ونقله عنه الشيرازي في معيار اللغة، فكأنه من غير الأفصح إن كان وارداً.

واستعمل صيغة افتعل في غير المشاركة، فقال: وقد اصطلح (المضمار) منذ أول نشأته على كلمة: هاو (٢٩) - ولم يرد: اصطلح في غير المشاركة.

واستعمل كلمة (أَبَسَطَ) بمعنى أقل أو أيسر في: وَيُنْسُونُ حتى أبسط القواعد (١٧) و: في حفظ أبسط القواعد المقيسة (١٨) - ولم يرد: يَبْسُطُ بالمعنى الذي أراده، وفي هذا الاستعمال أيضاً حذف المعطوف عليه بحق في قوله: وينسون حتى أبسط، وهو غير فصيح.

وأدخل الألف واللام على كلمة غير (١٤٦) - ولم يرد ذلك إلا في استعمال المولدين. واستعمل لعل مع الماضي، في قوله: لعلهم أقدموا (١٣٨) ولعلهم أخذوا ذلك (١٠٦) - وقد رد الحريري وغيره ذلك الاستعمال.

واستعمل المكتشفات، في قوله: ما يجد كل يوم من المكتشفات (٢٣) - وهي اسم مفعول من اكتشف، التي ذكر هو أن ليس في كتب اللغة ما يجوز استعمالها بمعناها المعروف الآن، إلا على ضعف وتكلف (٢٦).

وتقدم أنه يرى لصحة الأسلوب، ألا تكون به زيادة لافائدة من وراء الإتيان بها، وقد وقع هو فيما انتقده حين قال: وأخذ هذا الميل يقوى في نوالى السنين، مصحوباً برغبة شديدة (٤٠)، فالصواب - على مأخذه - حذف (مصحوباً)؛ إذ في الباء في (برغبة) غناء عنها، وقال أيضاً: وظل ذلك دأبى مدة أربعين سنة (٤) والصواب - على مأخذه - حذف كلمة (مدة).

كما تقدم أنه يكره التعريب الحرفي عن اللغات الأجنبية، وقد وقع له ذلك، حين قال: وهي مكتوبة كلها تقريباً باللغة العربية (٥) - وقد جاء قوله هذا على نسق الاستعمال الأجنبي، وعربيته الفصحى أن يقال: وتكاد تكون مكتوبة باللغة العربية.

وفوق ذلك كله، يبدو لنا أن داغراً لم يتحرر الدقة التامة في النخطنة، فكثير من مأخذه اللغوية التي زعم أنها لم تسمع، قد ورد في المعاجم ما يفيد أنها صحيحة، أو جاء في القواعد المستنبطة من كلام العرب ما يؤيد سلامتها من الخطأ، أو كان لها وجه من التأويل تصح

به، حتى لقد عابه الزعيلوى بأنه «ضيق نطاق المجاز تضيقاً عاب به الكلام الواضح
السديد، وأخلد في دفعه إلى طرف من نصوص المعاجم دون سائرهما، وعوّل في كثير من
ذلك على ظاهر النص دون تحميم، مستغنياً عن استقراء كتب اللغة ومصنفات
القوم»^(١٠٨).

كما رماه مصطفى جواد بأنه يدعو إلى جمود العربية، والرجوع بها إلى عهد الجاهلية
قال: «ولولا استيقاني أن نية صاحبها - يعني تذكرة الكاتب - سليمة، وغيرته على
العربية صادقة، لاثمتت فيما كتب، ولعدته من المأجورين على تكرهه العربية إلى الناس،
وتعجيزها بين لغات العالم»^(١٠٩).

ومن المسائل التي لم يتحرر فيها الدقة في التخطئة ما يأتي:

إنكاره ورود (التصادف) بمعنى المقابلة اتفاقاً (١٠٦) - وفي الأساس (صدف):
ونصادفاً: تقابلاً.

وإنكاره أن يقال: استوحد بمعنى انفرد (١٢٨) ومريرة بمعنى مرة (١٠٣) - وقد ورد
عن الزمخشري في الأساس قوله: استوحد: انفرد (وحد)، وقوله: وشىء مر ومرير ومرر
(مرر).

وإدعائه تخطئة المصدر (تجويل - من جَوَل) لعدم سماعه، مردود - ففي اللسان
(جول): «وجوّلت البلاد تجوئلاً، أى جُلّت فيها كثيراً، وجوّل في البلاد أى طوّف، ابن
سيده: وجوّل تجوئلاً، عن سيويه».

وإنكاره أن يوصف المذكر بالوصف (كسول ٢٤) يرده ما جاء في اللسان (زمل)، من
قول أحيحة بن الجلاح:

ولا وأبيك ما يُغنى غسانى من البستان زُميلُ كسولُ

وإنكاره (الترضية) مصدرًا لرضى - المضعف - لأنه في زعمه لم يسمع، أو سمع نادرًا،
مردود؛ إذ ورد الماضي المضعف في الصحاح والأساس واللسان (رضى) ومصدر فعل
الناقص (تفعلة) وليس القول بـ (الترضية) موقوفًا على سماع، وعدم السماع - إن صح -
لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس، كما قاله الفيومى في المصباح (خلف)، على أنه

(١٠٩) أغلاط اللغويين الأقدمين ١٥

(١٠٨) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ٨

قد ورد الفعل ومصدره في التاج (رضى)، قال: ورضاء ترضية: أرضاء، وهو مما استدركه على القاموس.

وإنكاره أن يُعْدَى الفعل (طاف) بعلى المجارة، لأنه لم يسمع عن العرب (٧٧) مردود بما جاء في اللسان (طوف): ويطاف بالقوم وعليهم... وفي القرآن الكريم ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ وقوله تعالى: وَطَافَ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ.

وإنكاره المحشو في قولهم: تداعى للسقوط (١٢٩) وزعمه أن لا فائدة من ذكر السقوط: إذ التداعى يدل عليه، لأنه التصدع من الجوانب والإيذان بالانهدام، يرده ما جاء باللسان من قول ابن منظور: «تداعى البناء والحائط للخراب: إذا تكسر وأذن بالانهدام» وقد ورد في القرآن الكريم - وهو من البلاغة بكان - تعبيرات مماثلة، منها قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ وكلمة السقف تدل على الفوقية، وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَالْكِتَابُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْيَدِ، وما يقال من إرادة التوكيد هنا من الممكن أن يقال مثله هناك.

وإنكاره (بؤساء) جمعاً لبائس - أى فقير - مبنى على أن فعلاء جمعاً لفاعل محفوظ في أمثلة قليلة، لا يقاس عليها، وليس هذا منها، لكن ابن مالك في التسهيل^(١١٠) ذكر أن فعلاء يطرد في جمع فاعل، إذا دل على سجية وكان للمدح أو للذم، نحو: صالح وفاسق، وفي التوضيح أن فعلاء ينقاس في فاعل، دالاً على معنى غير مكتسب كالغريزة، ومثل الشارح لذلك بصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، والبائس من هذا القبيل فلا بأس بجمعه على: البؤساء.

الشارح لذلك بصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، و(البائس) من هذا القبيل فلا بأس بجمعه على: البؤساء.

وإنكاره أن يقال: لا يَنْفَكُ عن السعى (٥٧) مبنى على أن (انْفَكَ) لا تخرج عن الثانى نفي الأول، وإذن مجيء المضارع بعدها يجعلها بمعنى لا يزال، ومجيء المجرور بعدها بمعنى لا يفترق ولا ينفصل، وكل ما يؤخذ على التعبير المخطأ التعدية به (عن) يدل من، وهو على تضمين الانفكالك معنى الانفصال^(١١١).

(١١٠) تسهيل الفوائد ٢٧٥.

(١١١) انظر في ذلك: أخطاؤنا في الصحف والنواوين ٢٤٠، ومحاضرات الشيخ النجار ٤٣، ٤٤.

وإنكاره قولهم: لا أُرهب جانبهم ولو كنت وحدي (١٤٢) مبنى على أن (لو) لا تحل محل إن الشرطية، وهو مدفوع بالسماع، وبما جاء عن العلماء: أما السماع: ففي القرآن الكريم كثير، منه قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ وجاء في شعر الأخطل.

قوم إذا حاربوا شُدُّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار
يقول المبرد في الكامل - عند شرح هذا البيت - : «ثم تتسع لو، فتصير في معنى إن الواقعة للجزاء»^(١١٢) وفي المغني - بعد ذكر وجوه لو والآراء فيها - : «والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي - لو - بمعنى إن، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكنه قصد فرضه الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية»^(١١٣).

وإنكاره أن يؤخذ (بياع)^(١١٤) من باع، مبنى على السماع في صيغ المبالغة، ولكن لا القياس ولا السماع يمنعانه، أما القياس: فلأنه يمتنع عندما يقول اللغويون: ولا بصاغ من هذا الفعل وزن كذا، ولم يقولوا ذلك، وأما السماع: فلأن مفردات اللغة متناثرة بين تنابا المعاجم، فما لم يوجد في هذا يوجد في ذلك، فبائع ويبيع مثلاً مذكوران في أغلب المعاجم، أما بياع فوارد في مستدرک الناج (بيع)، وفي مقدمة كتاب الأدب للزمخشري، بل وردت قبل عصر الزمخشري في كتاب الأنساب للسمعاني، في قوله: «ويقول البصريون لبياعى السباد: تَبُودُكَيُون» وقد رأينا داغراً قبلُ يثبت: قلده - بمعنى حاكاه - استناداً إلى كلام الجرجاني، فلا مانع من الاستناد إلى كلام الزمخشري وغيره هنا.

وإنكاره: هذه البلاد ممتدة من جنوب آسيا (٧٤) ومثله: شاليها وشرقيها وغربيها، مبنى على أنهم يخطئون حين يعدلون عن الموصوف إلى الصفة في ذلك، وما أنكره هو الصواب وما صوبه هو المنكر بالنقل والمعنى، فالتنقل قول جرير:

هبت جنوباً فذكرى ماذكرتكم عند الصفاة التي شرقى حوراناً
وفي اللسان (قسم):

كأن قلوصى تحمل الأجول الذى بشرقى سلمنى يوم جنب قشام
وأما المعنى: فلأن الاستعمال هنا يطلب النسبة، لأن الجنوب والشمال اسمان للريحين

(١١٢) الكامل ١/١٦٢.

(١١٣) معنى اللبيب ١/٢٦٠.

(١١٤) أشير إلى هذا المأخذ في أغلاط اللغويين الأقدمين ٥٩، ولم أجده في تذكرة الكاتب.

المعروفتين، فإذا قيل: هذه البلاد ممتدة من جنوب آسيا، فمعناه أنها ممتدة من ربح الجنوب، وهو غير مراد، وإنما المراد أنها ممتدة من الموضع الذى تأتى منه هذه الرياح، وهو الموضع المنسوب إليها، وهو الجنوبي مثلاً.

كذلك جاء إنكاره قولهم: ألومك لما جرى (٥٨)؛ بناءً على أن الفعل (لام) لا يعدي باللام، وإنما يعدي بإلى، ونرى أن مثل هذه التعدية قياس لا شأن للسماح به، إذ القول السابق ناشئ عن سؤال، هو: لم لفته؟ كما يكون السؤال: علام لفته؟ أو بم لفته؟ والجواب يجرى على السؤال، وكله صحيح لا يشترط له ورود.

وكذلك جرى إنكاره أن يقدم لفظ التوكيد على المؤكد فى: جاء نفس الرجل (٥٧) على ما جاء فى قواعد النحو^(١١٥)، من أنه لا يلى العامل شيء من ألقاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد، إلا جميعاً وعامة مطلقاً، وإلا كلاً وكلتاً، مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلّة، ولكن جاء ما يصحح الأسلوب السابق، ففى اللسان (نفس) حكى سيويه عن العرب: نزلت نفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي، كما جاء فى استعمال سيويه نفسه - إن كان داغراً ممن يعدّه حجة، قال: «وإذا أضفت إلى شاة، قلت - شاهي، تردّ ما هو من نفس الحرف، وهو الهاء^(١١٦)» وجاء أيضاً فى استعمال ابن جنى - إن عدّه حجة - قال: «وهى متعلقة بنفس تياً^(١١٧)» يريد: متعلقة بـ (تياً) نفسها.

(٤)

الشيخ إبراهيم المنذر

وقد جرى الشيخ إبراهيم المنذر على سنة الأسلاف، من الاعتداد بالأفصح وتخطئة ما سواه، سواء فى ذلك الغلطات التى اقتدى فيها بغيره: والى كانت من ملاحظاته الخاصة.

• فقد جرى على نهج البارزى فى تخطئة الشعراء الجاهليين، حين خطأ شاعراً محدثاً قال:

فَرُبُّ مُصَفِّدٍ مِنْهُمْ وَكَانَتْ تُسَاقُ لَهُ الْمُلُوكُ مُصَفِّدِينَ

(١١٥) انظر: الأشعرى ٨٤/٣ - (١١٦) كتاب سيرة ٣٦٧/٢ - (١١٧) الخصائص ٢٩٥/١.

إذ وردت كلمة (تساق) بالتاء و (مصفدين) بجمع المذكر السالم، وهو مخالف للأصول عنده. والصواب: كان الملوك يساقون مصفدين، أو كانت الملوك تساق مصفدة، قال المنذر: «وقد مرَّ مثل ذلك لعمر بن كلثوم في معلقته:

إذا بلغ الفطام لنا صبىً نَحْرُ له الجايرُ ساجدينَا
والصواب: نَحْرُ» (كتاب المنذر ٣٨).

• وكذلك جرى مجرى غيره في جعل مزيادات الأفعال سماعية، حين خطأ الأفعال: اقتبل واختشى واحتار - أى قَبِلَ وخَشِيَ وحَارَ - وأرعبه - فى: رعبه - وألامه - فى: لامه - وأساقه - فى: ساقه (المنذر ١، ٢).

• ولا مجال للقياس عنده في مسائل التضمن، فهو مقصور على السماع: فقد لَحَنَ أن يُعَدَى الفعل (تعهد) بالجار (اللام أو الياء) لأنه ورد معْدَى بنفسه، كما لَحَنَ تعدية المتعدى بالياء، لأنه ورد كذلك معْدَى بنفسه، وكذلك لَحَنَ تعدية (ضغط) بعل الجسارة، لوروده معْدَى بنفسه (المنذر ٥٢) مع أن الكُتَابَ يستعملون الفعل الأول في نحو: تعهد له بكذا، أو تعهد له أن يفعل كذا، بمعنى (ضمن) لا بمعنى تَقَدَّ - وهو المعنى الموضوع للفعل المعْدَى بنفسه - ويستعملون الفعل الثانى بمعنى (أمن به) ويستعملون الفعل الثالث بمعنى (شدَّد وضيق) وكلها استعمالات من قبيل التضمن، فإنكاره يعنى عدم القول بإباحة التضمن.

• ولا عبرة بالوارد الشاذ عنده أصلاً، وهو من الخطأ - وإن اطرَّد في الاستعمال - فقولهم: خَوْنَةٌ - جمع خائن، خطأ، والصواب: خَانَةٌ، كقائد وقادة وبائع وباعة، وقد سبق أن ذلك ورد في اللسان (خون) وجاء في اللسان أيضاً (حوك): «ورجل حائك، من قوم حاكَّة وحوَكَة أيضاً، وهو من الشاذ عن القياس المطرَّد في الاستعمال» ومثله في القاموس والتاج (خون) وفي كتاب سيبويه ما يفيد أنه مستعمل سائغ، وإن شذَّ عن القاعدة الصرفية^(١١٨)

وإلى جانب هذه المسائل التى خطأها المنذر، أجاز مسائل أخرى، كاستعمال المعرب إلى جانب العربى الوارد، قال: «لست أرى بأساً في استعمال (برنامج) نفسها بدل (برودغرام) ومثلها بيان ونظام ونسق وخطَّة ومنهج ومنهاج^(١١٩)» وكإجازة أن يجمع مفعول على مفاعيل قياساً مطرّداً، دون توقف على سماع^(١٢٠).

(١١٨) كتاب سيبويه ٦٣١/٢. (١١٩) كتاب المنذر ٦٨. (١٢٠) كتاب المنذر ٦٦.

ونتناول الآن بعض مواد المنذر التي خطأها، لنرى مقدار ما لرأيه من الصحة أو الخطأ:

خطأ المنذر الشاعر الكميّ في قوله:

ومن يتبع جاهداً كل هفوةٍ يجدها فلا يسلم له الدهر صاحب^(١٢١)

فَجَزُمُ (يجدها) لا وجه له في رأيه، إذ هي صفة لقوله: (هفوة) فينبغي أن تكون مرفوعة - ولو صح ما زعم المنذر لم يكن هناك معنى لقوله: يتبع جاهداً؛ إذ لا معنى لتتبع الشيء بعد وجوده، وإنما يكون تتبع الهفوات بالبحث والجد؛ بنية وجودها، و(يجدها) ليست صفة إذن وإنما هي جواب للشرط مجزوم.

وخطأ المنذر أن يقال: الوداع الوداع - بالنصب - وإنما الصواب: وداعاً وداعاً - مفعول مطلق، اسم مصدر - من ودع - لا مصدر (المنذر ٦٠) وكلامه غير مستقيم؛ لأن الوداع - بالألف واللام - مفعول مطلق أيضاً، ولم يقل أحد: إن المفعول المطلق يجب تجريده من الألف واللام، وفي الهمع: «الاختصاص في المصدر يكون بأل، إما عهدية نحو: ضربت الضرب، تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب - أي الضرب الذي تعلم - أو جنسية نحو: زيد يجلس المجلس، مريداً الجنس والتكثير»^(١٢٢) والوداع - على هذا - مصدر مختص بأل العهدية أو الجنسية، وجاء في اللسان (نجا): «والنجاه السرعة في السير... وقالوا: النجاه النجاه، والنجا النجا، فعدوا وقصروا، قال الشاعر: (إذا أخذت النهب فالنجا النجا)، وفي الحديث: «وأنا النذير العريان، فالنجاه النجاه» أي انجوا بأنفسكم، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر، أي: اتجروا النجاه» وكما يصح نصب (الوداع الوداع) على المصدرية هنا؛ قياساً على ما جاء في كلام العرب وفي الحديث وفي قاعدة السيوطي، يجوز نصبه على أنه مفعول به، أي: نزودكم الوداع؛ وتكون الثانية توكيداً لفظياً، كما يجوز رفعه على الابتداء، أي: الوداع لكم.

وخطأ تعديّة (حكم) بنفسها، وإنما تعدى بعلى الجارة، فيقال: حكموا عليهم، لا حكموهم (نظرات في اللغة والأدب ٦٩)، ويصح له هذا لو قصدوا بالمعنى: قَضَوْا بينهم، أما إذا قصدوا معنى المنع والكف، فلا ضير في التعديّة بالنفس؛ إذ يقال: حكمه

وحكمه وأحكمه: إذا منعه مما يريد أو من الفساد، وفي اللسان والقاموس (حكم):
«والعرب تقول: حكمت وأحكمت وحكمت - بمعنى منعت ورددت، ومن هذا قيل
للحاكم بين الناس: حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم».

وخطأ ما درج عليه الناس من قولهم: قاموا بالمظاهرات، ورأى أن الصواب
(التظاهرات)، لأنه لم يرد (ظَاهَر) بمعنى ظهر، ولا ظَاهَر به بمعنى أظهره -، ولكن عدم
الورود لا يعنى عدم صحة الاستعمال في المعنى المقصود ولو بطريق المجاز، فالتظاهر معناه
التعاون والتناصر، وله معنى آخر هو التدابر ضد التناصر، والمظاهرة معناها المعاونة
والمناصرة، وقد زعم أنها لم ترد، ولكن جاء في القاموس والتاج (ظهر): «ظَاهَر عليه:
أعان» وفي مستدرک التاج (ظهر): «ظاهر فلاناً: عاونه ونصره» وفي اللسان (ظهر):
«وظاهر بعضهم بعضاً بمعنى معاونة بعضهم بعضاً، ومناصرة بعضهم بعضاً في هذا الأمر
الذى اجتمعوا له».

والمعنى المألوف للمظاهرة اليوم - وهو الخروج اعتراضاً على أمر ما، بإحداث شغب
أو بدونه - يتضمن المعاونة والنصرة، وهو مَعْنَى ظَاهَر والمظاهرة: إذ كل واحد من
المجتمعين يعاون الآخر ويناصره، وهم جميعاً يسرون متظاهرين متعاونين، طالبين إحقاق
حق أو إبطال باطل، فلا بأس باستعمال المظاهرة، كاستعمال التظاهر، بل يميل الشيخ
مصطفى الفلايبي إلى تفضيلها في الاستعمال على التظاهر؛ لأنها خالصة في معنى المعاونة،
بخلاف التظاهر الذي من معانيه التدابر ضد التناصر^(١٢٣).

ومن اللحن في رأيه تعدية الفعل (وصل) بنفسه، وإنما يعدى إلى (المنذر ١٢) وهو في
ذلك آخذ بعدم ورود هذه التعدية في اللسان والأساس والمختار - ولكن جاءت هذه
التعدية في القاموس (وصل) قال: «وصل الشيء وإليه: بَلَغَهُ وانتهى إليه» والمعاجم
السابقة - إن لم يرد فيها ما يميز التعدية بالنفس - لم يرد فيها نص على المنع، أو نص
على أنه لا يتعدى إلا بالنفس.

ومما لحن كذلك: اعتاد جمع: عَتَاد (٦٢) مع أنه مسموع، جاء في اللسان (عتد): «في
رواية أنه احتبس أذراعه وأعتاده، قال بعضهم: والرواية الصحيحة (وأعتدّه) ولا يعنى
ذلك عدم صحة الجمع لغة، ولو كان لتكلموا على فساد من جهة اللغة، وإنما يعنى عدم
صحة الرواية، ويؤيد هذا تفسير اللسان الذي ذكر فيه الجمع (أعتاد)، وصحة الجمع هنا
(١٢٣) نظرات في اللغة والأدب ٥

لا على أنه جمع عَتَاد، وإنما على أنه جمع عُتْد - بضمتين - الذي هو جمع عَتَاد، فهو جمع الجمع، ومن هنا ينبغي استعمال هذا الجمع في مجموعة من أصناف العُتْد، والعرب قد تنقح الجمع، وقد تجمعه تصحيحاً أو تكسيراً.

وإذا كانت سطوة الوارد المسموع قد استحكمت في نقد المنذر للأساليب، فلم يعتمد إلا ما ورد، فقد زلق قلمه هو إلى ما يخالف ذلك، إذ قال في تخطيطه النسائم^(١٢٤) : «والصواب: النسائم جمع نسمة، أو النواسم جمع ناسمة، أو النياسم جمع تسيم» ولم يرد عن العرب، ولم يذكر أحد من اللغويين: النسمة بمعنى الريح، ولا النواسم جمعاً لناسمة، وإنما ذكروا الناسم بمعنى المشرف على الموت، كما لم يرد في كلام أحد ممن يحتاج به في مسائل اللغة.

وعلى وجه الإجمال، فإبراهيم المنذر قد خطأ بعض الألفاظ وهي فصيحة، وخطأ بعضاً مما يجوز فيه وجهان، وخطأ بعضاً ثالثاً مما يجوز ولكنه دون الفصح، كما خطأ من الاستعمالات ما يجوز على سبيل المجاز، وكل ذلك تضيق في اللغة وحجر على الألسنة، يؤدي إلى التنفير والعقوب..

(٥)

الشيخ عبد القادر المغربي

اتبع المغربي من سبقه من أئمة التنقية اللغوية في أكثر انتقاداته، فكان غير أصيل في الملاحظات اللغوية على الكتاب، اللهم إلا في القليل، فمن المآخذ التي سلك فيها سبيل غيره: جريان الوصف مؤنثاً على (الميناء) وهو مذكر، وإلحاق التاء بـ (العبد) عند الدلالة على المؤنث، وإدخال لاء الحينية على المضارع، وجمع ندى على أنداء، والفصل بين سوى وعدا الاستثنائيتين وبجرورها المضاف بحرف الجر، والتشديد في أب وأخ... إلى غير ذلك من المآخذ التي تجعله في متجه ومقياسه، لا يكاد يخرج عن منهج سابقيه ومقياسهم، ونؤكد نحن الآن ما ذهبنا إليه من سلوكه هذا المنهج بعرض أهم مآخذه التي كاد ينفرد بها، ثم بيان ما لها من قوة أو ضعف.

في التصريف:

جمع رفيق على: أرفاق (مجلة مجمع دمشق ٥٦/٣) وكَفَّه على: أكفَاء - بتشديد الفاء

(١٢٤) كتاب المنذر ٣٩.

(عثرات اللسان ٨٥) ووَادِ على: وُدَيَان (مجلة مجمع دمشق ١٢٠/٢) وقالوا: من عندياته (مجلة مجمع دمشق ٢٨/١) فجمعوا عندي نسبة إلى عنده، ونسبوا إلى النفس فقالوا: نفساني (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٢) وإلى قرية فقالوا: قُرُوي - بضم القاف (عثرات اللسان ١٥) وإلى دهر فقالوا: دَهْرِي - بفتح الدال - (عثرات اللسان ٣٦) وجعلوا الحُؤَار مصدرًا لِحَار (مجلة مجمع دمشق ٩١/٢) وتركوا الإعلال في: الكُوي واللُوي والشُوي، وغيرها من مصادر الأفعال التي تكون عينها ولامها حُرْفِي علة (عثرات اللسان ٧٩) كما تركوا الإدغام في: التحايب والتوَاد والتصائم، وكل ما كان فعلاً ثلاثياً مضاعفاً وجيء به من باب التفاعل (عثرات اللسان ٧٧) وأتوا باسم المكان من (ناه) فقالوا: متاهات (مجلة مجمع دمشق ١١٥/٢).

التعدية واللزم:

ما يُعَدِّي إلى اثنين بنفسه عُدَّوه إلى الثاني بالواسطة، فقالوا: حَرَمَ البلاد من وسائل الرقي (مجلة مجمع دمشق ٨/٢) وأحلوا بعض حروف الجر محل بعضها الآخر، في نحو: تهافتوا لمساعدة المتكربين - أي على مساعدتهم (مجلة مجمع دمشق ٢٦٩/٢) ولم يبق له طاقة على القتال - أي بالقتال (مجلة مجمع دمشق ٢٧٠/٢).

التراكيب:

ومنها: وكان الاحتفال عظيمًا، ليس فقط في باريس، بل في كورسيكا (مجلة مجمع دمشق ٢٨/١) - وفيه: تقديم الطرف - فقط -). وتعيين في كل شهر أيام مخصوصة (مجلة مجمع دمشق ١٨٥/٢) - وفيه: الفصل بين المتضايقين بالجار والمجرور لغير ضرورة. ونشر هكذا السخافات (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٢) - وفيه: الفصل بين المتضايقين بأدق التشبيه والتشبيه. ولا بد قد خسر (مجلة مجمع دمشق ١٢٠/٢) - وفيه: الإتيان بخبر لا النافية للجنس فعلاً ماضياً [يقصد: جملة فعلية، فعلها ماض].

ومن التراكيب التي ردها لمجافاتها الذوق العربي: ألقت الحكومة القبض على فلان (مجلة مجمع دمشق ٢٦٩/٢) وبميدة نوعاً عن العاصمة (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٢) ويتواردون بما لا يقل عن عشرين شخصاً (مجلة مجمع دمشق ٥٣/٢).

ومن مأخذ المغربي هذه وغيرها، يتجلى بوضوح تام مقياس التخطئة والتصويب عنده على النحو التالي:

١ - فيما ورد فيه لغتان فأكثر، يأخذ بالمُعْتَمَدِ ويخطئ ما عداها، فقد صَوَّبَ فتح الدال في الدلالة، والعامّة تكسرهما (عثرات اللسان ٢٣) - مع أن اللسان (دلل) ذكر أنها وردت بالفتح والكسر، وقال: «والفتح أعلى»، وخطأ فتح الواو من (الوزارة) مصوّباً الكسر (عثرات اللسان ٢٣) - مع ما جاء في اللسان (وزر) من حكاية الفتح والكسر، ولكنه قال: «والكسر أعلى».

٢ - السماع الشاذ عنده مقدم على القياس الصحيح المطابق للقواعد: فقد خطأ أن ينسب إلى الدهر، يفتح الدال (عثرات اللسان ٣٦) مع أنه القياس؛ لأنه قد ورد السماع بضم الدال، وهو شاذ، وفي اللسان (دهر): «قال ثعلب: وهما جميعاً - يعنى بضم الدال وفتحها - منسوبان إلى الدهر، وهم ربّما غيروا في النسب، كما قالوا: سُهلَى، للمنسوب إلى الأرض السهلة».

٣ - يشتطّ المغربي في تنقية اللغة، فيتجاوز تصحيح الأساليب لغة إلى تصحيحها ذوقاً: فقد لحن من الأساليب ما استقام من حيث القواعد، أو من حيث ورود مفرداته بمعانيها في المعاجم؛ وذلك لأنها لم تعهد بتراكيبها عن العرب، فهي تجماني أذواقهم؛ لأنها معربة عن اللغات الأجنبية، وفي رأيه أن تعريب الأساليب مستساغ كتعريب الألفاظ، ولكن بشرطين: الأول: ألا يخالف في تركيبه قواعد العربية، والثاني: ألا يكون نائباً عن الذوق السليم، فإذا ما تم للأسلوب المعرب هذان الأمران، فلا بأس بقبوله دون اشتراط أن تكون هناك ضرورة له - على الرغم من قرار مجمع اللغة باشتراطها^(١٢٥) - ودون اشتراط ألا يكون في العربية من الأساليب ما يغنى عنها؛ قياساً على تعريب المفردات - على الرغم من اشتراط بعضهم ذلك.

ومن الأساليب المعربة التي رفضها - بناء على مذهبه - قولهم: أنفدت عصارة دماغى، وفلان دودة كُتِبَ - لمن يعكف على مطالعتها - وأجراس تفرع معاً كأنها أتون من الموسيقى، وإن كُتِبَ فلان كلها آذان كلاب - أى إنه يطوى أطرافها ليرجع إليها حين الحاجة^(١٢٦).

(١٢٥) انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية، بعنوان: (تعريب الأساليب) من: ٣٢٢ إلى

٣٤٦.

(١٢٦) انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية المصرية، بعنوان: (تعريب الأساليب) من ٣٣٢

إلى ٣٤٦.

ولم يَسِرْ المغربي في التخطئة والتصويب على نهج واحد هو التشدد، والوقوف عند السماع، إنما سلك نهجاً آخر هو التساهل أحياناً مع بعض أوجه الاستعمال، ففي قولهم: لم يترك العرب باباً من أبواب التمدن إلا وطرقوه (مجملة مجمع دمشق ٨/٢) لحن إدخال الواو في (وطرقوه) إذا كانت هذه الجملة صفة لقولهم (باباً)؛ لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بالواو، ولم يلحن إدخالها إذا كانت الجملة حالاً، وفي هذه الإجازة مخالفة لرأي الجمهور، ففي شرح بانت سعاد: «الماضي الواقع حالاً تلزم معه الواو وقد، إذا كان مثبتاً ولا ضمير معه. كقوله:

وجالدهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب
ويمتنعان - الواو وقد - إن كان الماضي في المعنى شرطاً، نحو: لأضربته ذهباً أو مكثت، أو وقع بعد إلا، نحو: ما تكلم إلا قال خيراً»^(١٢٧).

وجاء في الأشموني، على ألفية ابن مالك: «الرابعة - يعني من مسائل امتناع الواو - الماضي التالي إلا، نحو: ما تكلم زيد إلا قال خيراً، ومنه: «إلا كانوا به يستهزئون»^(١٢٨)، وعلق الصبان بقوله: «وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو؛ تمسكا بقوله:

نعم امرأ هريم لم تعر نائبة إلا وكان لمترع بها وزراً
وحكم الأول بشذوذه»^(١٢٨).

٤ - وأجاز المغربي بعض استعمال العامة دون أن يرد به سماع، اعتماداً على أنه ورد في استعمال بعض علماء اللغة - كالزمخشري - وهذا يعني أنه ممن يحتاج باستعمال علماء اللغة، فقد جاء عن الزمخشري قوله: «فحَمَّ وجهه تفحياً: سَوَّده» فصحيح به كلام العامة: فحَمَّ الصبي - بالتشديد - قال: «والحق أن في قولهم بارقاً من حق، يقتضي لفت نظر علماء اللغة إليه، فلعلهم يصدرن فتوى: بجواز استعمال: فحَمَّ الصبي؛ استناداً إلى كلام الزمخشري؛ وإلى قصدهم التجوز ولا حَجَر في ذلك عليهم»^(١٢٩).

٥ - بل وجدناه يميل إلى إجازة ما لم يرد به سماع أصلاً، ولم يرد في استعمال أحد العلماء، استناداً إلى قياسه على نظائره، كما في: (صَفَار اللون) التي وردت بضم الصاد

(١٢٩) عثرات اللسان ٦٠٤.

(١٢٧) شرح بانت سعاد لابن هشام ٢٢.

(١٢٨) الصبان على الأشموني ١٨٨/٢.

والعامية تفتحها، ولم يوجد الضم إلا في اللسان (صفر) قال: «والصفار: صفرة تعلو اللون والبشرة، وصاحبه مصفور»، وضبط الصفار بضمة فوق الصاد، وتبعه صاحب أقرب الموارد ويعلق المغربي على ذلك بقوله: «وانظر: لماذا لم تكن صفار - بفتح أولها - كأخواتها سواد وبياض وخضار»^(١٣٠).

٦ - كذلك يميل أحياناً إلى التوسعة في اللغة، بإجازة أن يشدد الفعل عند إرادة المبالغة، والمقرر أن ذلك مقصور على السماع، ولكنه يقول: «وحيداً لو قررت المجامع اللغوية قياسه»^(١٣١).

وأكثر ما تتضح نزعة التوسعة عند المغربي، في موقفه من الدخيل والمولد، فمن الدخيل ما يدل على الجواهر والأعيان، وهذا يجوز استعماله إذا شاع وتنزه عن أن يكون من ألفاظ السفلة، ومنه ما يدل على المعاني والأحداث، كالنؤس بمعنى التقبيل، ولم تلجأ العرب إلى هذا النوع من الدخيل إلا نادراً، ولذا كان الاستكثار منه مضرّاً باللغة، ومدرّجاً لضياعها.

أما المولد فلا ضرر على اللغة من استعماله، ويعتقد المغربي أنه لو عُرض على العربي لأدخله في كلامه دون حرج، وذلك مثل كلمة (جَيْلَاية) الدالة على ذات وعين، في لغة أهل مصر - فهي مستساغة وتؤدي المعنى أكثر من مثيلاتها العرييات، كالراية والتل والكثيب والأكمة...

والمغربي بهذا يخالف أعضاء المجمع العلمي، الذين يتسكون بنصوص اللغويين، فلا يميزون كلمة ما إذا كانت دخيلة أو أعجمية، ما لم يجدوها نصّاً في كلام أئمة اللغة، وقد وضح هو رآيه في الدخيل والمولد بقوله: «أما رأيي في أمثال تلك الكلمات فهو غير رأيهم؛ لأنني لا أرى مانعاً يمنع من استعمال العرب أو الدخيل، إذا شاع وألفته الأسباع وخفف على الطباع، فإنه إذ ذاك يصبح عربياً بشرط أن يستوفي الشرائط التي ذكرها علماء البلاغة في فصاحة المفرد، فكلمة (حَبْدٌ يُحَبِّدُ تَحْبِيداً) أصبحت عربية فصيحة، كطرز يطرّز تطريزاً، وهندز يهندز هندزة، وكذلك بقية الكلمات: المواطن وأعمدة الجرائد، والعدد - لنسخة الجريدة - والموظف والوظيفة، ورجل بمعنى الكلمة، وغيرها، مما استعمله المولدون وأدخلوه في العربية»^(١٣٢).

(١٣٠) عنرات اللسان ٣٤. (١٣١) عنرات اللسان ١٠٥. (١٣٢) مناظرة لغوية أدبية ٢١.

وإجازته استعمال الدخيل والمولد ميناء ما وَقَرَّ في نفسه من «أن اللغات ليست بمادتها
وكلماتها، وإنما هي بأساليبها وتراكيبها، وهذا ما يميز لغة عن أخرى، وبالمحافظة على
الأساليب والتراكيب تحصل المحافظة على نفس اللغة، أما الألفاظ فتتغير وتتجدد تبعاً
للمصور، وقد تموت وتندثر ويقوم مقامها كلمات حديثة من لغات أخرى»^(١٣٣).

على أن هذه النزعة المتساهلة منه، تقابلها نزعة أخرى متشددة، حين لحن أموراً من
الممكن إجازتها على نحو مقبول: كالتضمن مثلاً: فقد خطأ تعدية الفعل (يلزم) بالجار
(على) في نحو: يلزم عليك أيها الشاب أن تكون أديباً (مجلة مجمع دمشق ٩٠/٢) مع أنه
قد يضمن معنى يجب التي تُعدى بالجار نفسه، أو الاشتقاق: كالمناهة في قولهم: الاندفاع في
مناهات سخيصة (مجلة مجمع دمشق ١١٥/٣) إذ في زعمه أن المناهة والمناهات لم ترد في
اللغة، وإنما الصواب: أتياه وأتاويه - جمع تيه - أو مفازات. لكن الذي نراه أن المناهة
تصلح أن تكون اسم مكان، من تاه في الأرض يتيه توها وتيها وتيهانا، أي ذهب متحيراً،
واسم المكان من المشتقات القياسية، وقد يعترض عليه بأنه يلزم أن يكون مكسور العين
كمضرب - لكنا وجدنا اللسان (توه) يذكر له مصدراً واوياً - كما سبق - إيداناً بأنه
جاء مضموم العين في المضارع ومكسورها، وفي كلام أبي عبيد الذي نقله اللسان (تيه)
ما يؤيد ذلك، قال: «وما أطوحه وأتوّه وأطحيه وأتيهه، وقد طوَّح نفسه وتوَّهها»، كذلك
فيما نقله عن الجوهري: «وهو أتيه الناس وتيه نفسه وتوّه بمعنى، أي حيرها وطوَّحها
والواو أعم، وما أتيه وأتوّه» ونرى من ذلك أن الواو جاءت في المصدر وفي التعجب وفي
الماضي والمضارع، بل رأينا الجوهري يرجع الواو في الفعل بقوله: (والواو أعم)،
وإذا استقر أنه واو كان صحيحاً فتح العين في اسم المكان منه ولا مأخذ حينئذ على هذا
الوجه. إلا وجود التاء في آخر اسم المكان، والمقرر أن إلحاقها في اسمي الزمان والمكان
سماعى^(١٣٤)، نحو: مدرسة ومطبعة ومقبرة ومجزرة.

على أنه قد جاء في اللسان اسم المكان من اليائي على وزن مفعلة ولكن بلا إعلال،
أي جاء شاذاً - قال: وأرض تيه وتيهاء وتيهة - بفتح الميم وعدم الإعلال - فالفرق
بينه وبين الاستعمال المعروف عند المغربي، هو أن الكتاب أجروا اسم المكان من
تاه اليائي على مقتضى القياس من الإعلال.

ومن مسائل الاشتقاق التي منعها المغربي أن يشتق من الحصى فعل كاستحجر،

(١٣٣) انظر: الاشتقاق والتعريب ٨٠. (١٣٤) انظر: تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ١٢٤.

أَوَّانُ يَقَالُ: سَهْمُهُ وَرَجَلُهُ - من السهم والرجل - بمعنى أصابه بالسهم وأصاب رجله. وقد ردَّ عليه بأن ذلك قياسي لا سماعي، فلك أن تشتق من الحصاة فعلاً، كما اشتقت من الحجر، وتشتق من السهم كما اشتقت من الرمح، وتشتق من الرجل كما اشتقت من الرأس، تقول من الحصى: حَصَاهُ؛ إذا رماه بالحصاة. وتقول منها أيضاً: أَحْصَيْتُهُ؛ إذا أعددتَه. وتقول: سَهْمُهُ وَنَبْلُهُ وَرَمْحُهُ وَسَاقُهُ وَقَصْبُهُ وَعَصَاهُ وَصَدْعُهُ وَجَبْهُهُ وَدَمْعُهُ وَشَفْهُهُ وَدَقْنُهُ وَيَدَاهُ^(١٣٥)..

وبما رده المغربي وله وجه صحيح، قولهم: تهاقنوا لمساعدة المنكوبين، فهم في رأيه أخطئوا سبيل التعدية، فجعلوها اللام بدل على - ولكن الأمر فيه سهل، بأن تجعل اللام للتعليل، أي إن الغرض من تهاقنهم - أي تَجْمَعِهِمْ - إنما كان لأجل مساعدة المنكوبين.

كذلك رد استعمال (مِهْنَةٍ) في قولهم: اتخذ لنفسه مِهْنَةً المحاماة أو الصحافة؛ إذ تستخدم المِهْنَةُ فيما كان خصباً من الأعمال، لأنها من مادة المهين والامتهان - وفيها معنى الحقارة - والذي ورد عن العرب في معنى المهنة ينقض كلامه؛ إذ في اللسان (مهن) ما يفيد أن المهنة هي العمل مطلقاً، دون نظر إلى الشريف أو الوضيع، ففيه: وما مهنتك هاهنا؟ - أي ما عملك؟ وفيه أيضاً: المِهْنَةُ والمِهْنَةُ والمِهْنَةُ، كله الحق بالخدمة والعمل ونحوه، ومثل هذا جاء في القاموس (مهن).

وعلى وجه الإجمال نقول: إن المغربي لم يكن ذا مقياس ثابت في أمر التخطئة والتصويب، ولم يلتزم في كل الأحوال مقياسه الذي ذكره في مقدمة (عثرات الأقلام) إذ قال: «ولم ننتقد من القول ما كان فيه لصاحبه وجه يتكوى عليه، ولم نخرج عما قرره علماء اللغة وصرحوا به تصریحاً»^(١٣٦).

نقول: (في كل الأحوال)؛ لما جاء عنه من رجوعه عن انتقاد حذف (لا) من: لاسيما؛ لما ردَّ عليه بتجوير بعض اللغويين له، ورجوعه عن تخطئة من أنت (ضوضاء)، حين رأى أن لمن يؤنثها وجهها من جهة السماع، هو قول الحارث بن حلزة الشكري في معلقته - وقد سبقت تخطئة اليازجي له - ووجهها آخر من جهة الاشتقاق هو احتمال اشتقاقها من (ضوض) لا من ضاضاً^(١٣٧)، وعليه تكون الهزة زائدة للتأنيث.

(١٣٥) مناظرة لغوية أدبية ٣٢/٣٣.

(١٣٦) مناظرة لغوية أدبية ١٤.

(١٣٧) مناظرة لغوية أدبية ١٥.

الشيخ مصطفى الغلاييني

لقد كان الشيخ مصطفى الغلاييني أكثر علماء اللغة اتساعاً في قبول الأساليب، وتجاوزاً عن هفوات اللسان والقلم، ما وُجد له وجه صحيح، يلتصق به من الوارد أو من المجاز أو من القياس، وإن قلت درجة الفصاحة للوارد، وضعفت رابطة المجاز، وتفككت أواصر القياس، ونحن إن كنا نتناوله بالدراسة فليس لأننا نعدّه من علماء التنقية بمعناها الذائع الذي هو نيد بعض الأساليب، إذ لم يكده يخطئ أسلوباً قبيحاً، وإنما لتعرضه لبعض القضايا المتعلقة بمسائل التنقية اللغوية، وتصديده للرد على من حمل عيبتها، ولا سيما الشيخ إبراهيم المنذر، ومن أجله وضع كتاباً عنوانه (نظرات في اللغة والأدب) اشتمل على مباحث في النقد اللغوي، وعلى طرائف من فلسفة اللغة والتصريف والاشتقاق، وقد حنّد في مقدمته مجمل منهجه في «أن كل ما يوافق أصول اللغة، مجازاً أو تصريحاً أو اشتقاقاً أو قياساً، وكان مقبولاً عند أصحاب الذوق السليم، وكنا في حاجة إليه، جاز لنا استعماله، وإن لم يستعمله المحدود، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»^(١٣٨).

وحدد الغلاييني فلسفته من وراء تلك التوسعة وهدفه، في «أن التضيق على الكتاب أو الضغط عليهم إلى هذا الحد ينقّرهم من آمهم، ويُلجئهم إلى عقوبتها، فنخسرهم كما خسرنا كثيراً من الشبان، تفصّوا عن عُرى الدين، وتخلّصوا من قيود الكتب المنزلة، فسقطوا في هوى الهوى بما ضيّقه الرؤساء على الناس، والدين أيسر مما يظنون، واللغة أوسع مما يتوهمون»^(١٣٩).

وقد بدت التوسعة في مقياس الصواب والخطأ عند الغلاييني في الأمور الآتية:

- ١ - التضمن: فهو يرى قياسيته وإباحته دون قيود، ويصحح به - ما أمكن الحمل عليه - من الأساليب التي عدّها غيره خطأ، ومن ذلك حكمه بصحة التعدية في: قبل به - المضمن معنى الرضا (نظرات في اللغة والأدب ٧٨، ٧٩) واعتقد به - المضمن معنى الإيمان (١١) وضغط عليه - المضمن معنى شدّد وضيق (١٢٠)، ومن تساهله في قبول التضمن إجازته قول العامة: (أنا أمون عليه بكذا)؛ لأنه يقال: مان فلان فلاناً يَمُونُهُ

(١٣٩) نظرات في اللغة والأدب ٤.

(١٣٨) نظرات في اللغة والأدب ٣.

موتنا: إذا احتمل مؤونته وقام بكفايته، ومن الواضح أن مَنْ مان إنساناً وأنفق عليه وتعهّد
شئونه فهو حاكم عليه يقضى عليه بما يراه موافقاً للمصلحة، فضعفوا (مان) معنى حكم
وقضى، فعدّوه تعديتهما.

وقد استأنس الغلايينى لمذهبه فى قياس التضمين والحمل عليه - إذا أمكن - بأن
العرب ينقلون الكلمة من معناها الأصل إلى معنى آخر، ولو لعلاقة واهية بينهما، حتى
تصير حقيقة فى المعنى المنقول اللفظ إليه، ولهذا أمثلة كثيرة، يعرفها مَنْ عانى أسرار
العربية وأساليب اشتقاقها، ثم بما فهمه من كلام ابن جنى فى الخصائص عن التضمين،
وقوله: «وجدت فى اللغة من هذا الفن - يعنى التضمين - شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به،
ولعله لو جمع أكثره لجاء كتاباً ضخماً، فإذا مر بك شىء منه فتقبله وأتيسر به، فإنه فصل فى
العربية لطيف حسن»^(١٤٠) وقد فهم الغلايينى من هذا أن ابن جنى قائل بقياسية التضمين
فتابعه هو.

٢ - مزيادات الأفعال قياسية عنده، لا تحتاج إلى ورود، فقد أجاز أن يقال: داهمه
مداهمة (٤٦) مع أن الوارد: دَهَمَهُ دَهْماً فقط، كما أجاز للإتيان بافتعل من: قَبِلَ وَخَبِنَ
وَحَارَ وَفَهِمَ (٢١) وأسس الغلايينى رأيه على أن لهذا نظائر كثيرة يمكن القياس عليها،
فمن نظائر داهمه: فَبَجَأَ وفاجأه، ومن نظائر قبل واقتبل: شَدَّ على قرنه واشتد عليه، وجَرَّ
الشىء واجتره، وفكَّ الرهن وافتككه، وعزم الأمر وعليه واعزمه، وخاره واختاره، وندبه
إلى الأمر وله وانتدبه، وحمل الشىء واحتمله، وبعثه وابعثه.. إلى غير ذلك.

لكن قوله بالقياس هنا مشروط باشتهار الصيغة وجريانها فى أساليب من لهم مكانة فى
الأدب، والدلالة على معنى زائد عن المجرد، هو المبالغة مثلاً.

٣ - المجموع: أجاز أن يجمع المصدر جمعاً مطرداً، مع خروجه عن معنى المصدرية
المفيدة للجنس، إذ الحاجة اليوم داعية إلى التوسعة على الكتاب: دفعاً للخرج (٨٢)
كما أجاز - موافقاً المنتز - أن يجمع المبدوء بميم زائدة جمع تكسير قياساً، لكثرة ما ورد
منه، ولعدم نصّ سيويده وغيره من متقدمى النحاة على المنع، إذ النص من النجاة
المتأخرين فقط (١٤٢ - وما بعدها).

٤ - استعمال العلماء عنده حجة، يُستشهد بها ونُجّاز الأساليب، فقد ردّ على من أنكر

(١٤٠) نظرات فى اللغة والأدب ١٥٨.

(العربان) جمعاً لعرب، بما جاء في اللسان (بذح) من كلام الأزهري: «وقد رأيت من العربان من يشقُّ لسان الفصيل اللاهج بشتايا قبيطه» يقول الفلايبي: وقد أقرَّ صاحب اللسان ذلك، ونقل كلام الأزهري تاج العروس أيضاً، فتقبل هذا الجمع وإن لم يذكره اللغويون في بابهِ؛ لأنهم تركوا كثيراً فلم يذكروه في مظانِّه وذكروه في غيرها، وقد استعمل القلقشندي في صبيح الأعشى كلمة العربان في عدة مواضع منه (٤٤).

وفي تصويب (النوادي) جمعاً للنادي، احتج باستعمال الفيروزابادي هذا الجمع في أوائل خطبة قاموسه (٤٣) وتجاوز الفلايبي الاحتجاج باستعمال علماء اللغة إلى غيرهم، كالقلقشندي - على ما سبق - وكأحد الفقهاء الذي سمي كتابه (دليل المحتار) فأجاز عليه الفلايبي أن يقال: احتار - في حار (٢١).

٥ - التعريب: يرى أنه ضروري للحاجة إليه، ولكن يجب الاقتصار على ما تمسُّ إليه حاجة العلم والاجتماع، فالمعربات التي أُرثت عن الحدود نستعمل كما هي، وما لم يؤثر عنهم فإن كان في لغتنا ما يغني غناؤه، مما يسهل على الناس النطق به - كالطيارة والمنطاد والسيارة ونحوها - لجأنا إليه، وإن لم يكن في اللغة ما يغني غناه المعرب، أدخلناه بعد أن يُصنِّع بالصيغة العربية، بتهذيب مُدوِّد وحر كاته؛ ليأْتلف مع اللفظ العربي (٢٠٠).

٦ - وكذلك رأيه في الاشتقاق، فمن اللازم أن يُفتح بابهِ؛ لتوسيع المجال أمام حاجات العصر، ولا فرق فيه بين أن يكون اشتقاق ألفاظ عربية من مثلها، أو معرب من مثله، والاشتقاق في الحاجة إليه كالمجاز، ويجب الفلايبي أن فارس؛ لأنه - بعد أن ذكر أن للعرب منهجاً في اشتقاق بعض الكلام من بعض - رأى أنه لا يجوز لنا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، وهذا من ابن فارس تضيق يقضى على اللغة وعلى أهلها، والحق أن كل قياس يجري على سنن العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه، فلا مَحِيص لنا عن قبوله، وما قيس على كلام العرب قياساً صحيحاً فهو من كلامهم (١٩٩).

٧ - ومن رأى الفلايبي أن عدم الورد ليس دليلاً على النخطة - مادام الاستعمال مطابقاً للقياس -؛ فالنوادي لم تردّ جمعاً للنادي، ولكنه جمع صحيح مطابق للقياس، مثل جامع وجوامع وسالف وسوالف، ووفير وفخيم لم تردا في معاجم اللغة، ولم تُرويا في شعر أو نثر قديين، وإنما الوارد: وَفَرَّ وَفَخِمَ، ولكن عدم الورد لا يدل على أنها غير جائزين؛ ذلك لأنه من المقرر في اللغة أن فعلاً - بسكون العين - أصله فَعِلَّ - بكسرها - وهذا

أصله فعيل - بالياء - وقد تنوَّسني الأصلان، فالنطق بهما الآن رجوع إلى الأصل، ولا يُعدُّ خطأ - في نظره - ولا سيَّما أنها مقبولان في الذوق والسمع، قياساً على ما ورد من نظائرهما مما يخفف بحذف حرف المد، ثم يحذف الحركة، مثل: بهيج وسعيد وعظيم، وقد ترك اللغويون كثيراً من أمثلة المجموع والمشتقات وغيرها؛ اعتماداً على ما تكفَّلت به كتب الصرف^(١٤١)، «وليس كل ما أهملوا النص عليه يحظر استعماله، وإنما يحظر ما ليس له وجه صحيح في القياس»^(١٤٢).

٨ - كذلك ورود الاستعمال القديم الذي أولَّوه ليجارى قياسهم، يصحح الاستعمال المائل له من المعاصرين، بالتأويل نفسه، فقول الشاعر المحدث:

فَرُبُّ مُصَفَّدٍ مِنْهُمْ وَكَانَتْ تُسَاقُ لَهُ الْمُلُوكُ مُصَفَّدِينَ

سليم، وإن زاد الواو في: (وكانت)؛ قياساً على قول الشاعر القديم:

الْأَرْبُ مَوْلُودٌ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وإذا كان النحاة قد قدَّروا خبر مجرور رُبِّ في البيت القديم، فما المانع من تقديره في البيت المحدث؟ على أن من النحاة من يميز تقدير خبر رُبِّ، ومنهم يجعلها مستغنية عن الخبر، لأن معنى الكلام تام لا يفتقر إلى شيء سوى العطف، ومنهم من يجعل مدخولها في البيت القديم في موضع النصب؛ مفعولاً به لمحذوف، فتكون الواو للحال، وكل هذه التوجيهات لا مانع إجرائها في البيت المحدث^(١٤٣).

٩ - أما في الاستعمالات التي توافق القياس وتخالف ما سُمِعَ، فنجد بقبيل منها ما نحن في حاجة إليه، وجرى عليه عرف فصحاء الكتاب والشعراء، فكلمة (المواطن) مثلاً، لم ترد عن العرب بمعناها الذي نعرفه اليوم، ولكن القياس لا يمنع منها، فلا بأس باستعمالها قياساً على: ساكنه وجاوره. ومثلها استعمال (التطور) بمعناه المعروف الآن، فهي كلمة جارية على قياس اللغة وأساليب الاشتقاق، ونظيرها عند القدماء: الرقي والترقي والارتقاء، وكما اشتق القدماء لنا أن نشق دون غضاضة، «ولا يُضَامُ الناس أن تجرئ على أقلامهم ألفاظ مأنوسة، واضحة المعنى، مطابقة للقياس، موافقة لمناهج العرب في كلامها»^(١٤٤).

(١٤١) نظرات في اللغة والأدب ٤٣، (١٤٣) نظرات في اللغة والأدب ٩٢.

(١٤٢) نظرات في اللغة والأدب ١٠٠ (١٤٤) نظرات في اللغة والأدب ٨٨ وانظر الكلمات في: ٨٨، ١٢٦.

وهكذا نجد مقياس الغلاييني مؤسساً على التيسير في الاستعمال، وتصيّد وجهه لتصويب ما خطأ غيره، حتى لقد كدنا نظن به عدم التوقف عند حدّ السماع في مسأله الانتقادية. لولا مسألة واحدة توقف عند السماع فيها، ورأى عدم القياس على ماورد منها، وهى نعية اسم التفضيل عن معناه المفيد للمشاركة والزيادة، يقول: «فهى سماعية على الأصح من أقوال النحاة»^(١٤٥).

ولم يلتزم الغلاييني مقياسه هذا في كل ما أورد، فقد تقدم أن عدم الورد عند ليس دليل تخطئة، وأنه مع هذا فتح باب الاحتجاج ليدخل منه علماء اللغة وغيرهم، إذ استشهد باستعمال الأزهرى والفلقشندى والفيروزابادى وغيرهم، ولكننا وجدناه يخطئ من المسائل ماورد النص به، ولا شك أن ورود النص أقوى في الاحتجاج من استعمال اللغويين وغيرهم، فالإخصاء - بمعنى تعلم العلم الواحد - ذكره القاموس، وأقره صاحب التاج، ونقله الصاغاني وقال عنه: إنه مجاز، ومع هذا لا يرتاح الغلاييني لهذا الاستعمال، ويقول: «ونفسى غير مطمئنة إليه، لأنى لم أره وجهاً في الاشتقاق ولا المجاز»^(١٤٦)، وليس للغلاييني وجه في هذا الإنكار - في رأينا - لرواية الفيروزابادى بوجه خاص، وذلك لأنه هو نفسه قال عنه في موضع آخر من كتابه: «وصاحب القاموس حجة»^(١٤٧) واعتمد على كلامه هناك مع تفرده.

وتقدم أنه يصحح أساليب المحدثين، إذا وردت نظائر لها من أساليب الأقدمين، وعلينا أن نؤول لأولئك كما أول العلماء لهؤلاء، ولكنه خرج عن ذلك في إقراره المنذر على تخطئة إدخال الواو الحالية بعد إلا، يقول «ولا عبرة بشنوذ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو؛ تمسكا بقوله:

نَعَمْ أَمْرُهُ أَهْرَمُ لَمْ تَعْرُ نَائِيَةً إِلَّا وَكَانَ لِمَرْئَاعٍ بِهَا وَزْرًا
لأنه شاذٌ ونادرٌ، مخالف للقاعدة وللكتير المسروع في فصيح الكلام؛ منظومه
ومنتوره»^(١٤٨).

(١٤٥) نظرات في اللغة والأدب ١٥٢.

(١٤٦) نظرات في اللغة والأدب ٥٨.

(١٤٧) نظرات في اللغة والأدب ١٢.

(١٤٨) نظرات في اللغة والأدب ٥٢.

صلاح الدين الزعبلأوى

من بين المُحدثين الذين عرضوا لمباحث الصواب والخطأ، تميّز الزعبلأوى بميزات ثلاث:

الأولى: عرضه لمذاهب القدماء والمحدثين، في تقديم للاستعمال اللغوى، وما ينبى عليه من الاستشهاد وغيره، والثانية: عرضه بشيء من التفصيل الذى لم يعهد قبله، مأثورات اللغة الديوانية، وبخاصة ما يجرى فى أسلوب الرسائل وفى صوغ القرارات، ووضع أساليب جديدة لذلك تتسم ببسمة الفصحى، والثالثة: عرضه لمنهجه هو فى نقد الأساليب تصرّحاً، وهو ما لم نألفه عند أحد من المحدثين قبله، ولا من الأقدمين.

• فمن مذاهب القدماء: ذكر أن النزاع بينهم فى الحكم بالتصويب والتلحين، إنما نشأ عن تباين وجهات النظر والاعتداد، فمنهم من تشدد فى الاعتداد باللغة والرواية، فلم يأخذ إلا باللغة العليا، وما عداها مطّرح متروك، ولم يأخذ إلا بالرواية عن العرب المختص، ورواية من عداهم ساقطة مردولة، ومنهم من نزع إلى استساغة كثير مما رفض غيره، كالزنجشبرى وابن مالك والرضى، ومنهم فريق ثالث فتح الباب على مصراعيه أمام استعمالات العامة والخاصة، فلم يخطئ ما وافق لغة عربية وإن قلت، وإن فصّح أن يؤخذ بأوسع هذه اللغات رواية وأقواها قياساً، ومن هؤلاء: أبو حيان والخفاجى وابن الحنبل وابن جنى الذى صرح بذلك فى الخصائص.

وعن مذاهب المحدثين فى الصواب والخطأ: نجد أن الزعبلأوى يأخذ عليهم انصرافهم عن الفكرة العلمية المرسومة، والبحث الجدى الخالص، وقد دفعهم ذلك إلى أن يحجّروا على الكتاب الصحيح الظاهر، وأن يستسيغوا منهم الوهم الواضح، فمن هؤلاء المحدثين قوم سلفيون، جرّوا فى التخطئة والتصويب على نهج الأقدمين، فى الاعتداد بالأفصح والاعتقاد على ظاهر النصوص، ومنهم من أطلق القول جُرأفاً دون ضابط يحكمه؛ فهذا خطأ؛ لأنه خطأ، وذاك صواب لأنه صواب، وليس معه من دليل إلا شهادة الذوق، وفريق ثالث استضعف الكتاب واستصغروهم، واعتزّ بعلمه وإحاطته، فقطع بفساد أكثر ما جرت به أقلامهم، وطاعت به ألسنتهم بلا تأملٍ أو نظر.

• والميزة الثانية: هي تخصيصه فصلاً مستقلاً لإصلاح الأوجه التي يُصدّر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة، وتصحيح الصيغ الماثورة للقرارات والمراسيم في الدواوين، فقد جرت العادة عند هؤلاء ألا يُراعوا في اصطلاحاتهم خصائص اللغة وأساليبها في التعبير؛ لكونها اصطلاحات مترجمة، ولذا كان من الواجب «أن يُختار من الأساليب العربية الصحيحة - على بسطتها - ما يتسع لتحقيق ما لا بد منه من التطابق بين الترجمة والأصل، من حيث المعنى جملةً، وتناسق الفكر تفصيلاً، ولا بأس من التجاوز أناةً إذا اقتضته الضرورة، فيما لا ياباه نهج الحرية عامة، لكن الضرورة تقدر بقدرها، فلا يباح لها من التجاوز إلا بمقدار ما تندفع به»^(١٤٩) وبما ذكره في هذا الفصل نكتفي بمثالين:

الأول: ما اشتهر بينهم من طريقة خاصة في تصدير الرسائل عند الإجابة. كتبواهم:^(١٥٠) إلى مدير ال... جواباً عن كتابكم ذي الرقم... والتاريخ...: إتنا لا نوافق... ويرى الزعيلوي أن منشأ الخطأ هو في نصب (جواباً) مع عدم وجود عامل له، وهو في هذه الحال لا يصلح أن يكون حالاً، إذ تقدير عامل الحال في مثل هذا لا يميزه الأكترون، ولا يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً محذوف العامل، لأن الحذف لا يجوز إلا لقرينة حالية أو مقالية، في غير المواضع المحددة له، كالدعاء والأمر والنهي والاستفهام. أما تصحيح مثل هذا الأسلوب فعلى نسقٍ مما يأتي:

أن يُذكر العامل مقدماً أو مؤخراً: نعلمكم جواباً عن... أو جواباً عن... نعلمكم. أو يجعل: (إتنا لا نوافق) صدر الخطاب ويوصل (جواباً عن) بما قبله ليصح أن يكون العامل هو الجار والمجرور، فيقال: إلى مدير كذا... جواباً عن كتابه... والتقدير: هذا الكتاب إلى مدير ال... جواباً عن كتابه.

أو يُعَدَّل عن نصب (جواباً) إلى رفعه، فتصير جملةً من خبر واجب التقديم ومبتدأ واجب التأخير، أي: إلى مدير ال... جواباً عن كتابه، أو جواباً عن كتابه.

الثاني: ما اشتهر بينهم من صيغ خاصة بالقرارات، ومنها:^(١٥١)

إن وزير ال... بناءً على الدستور المنشور... وعلى المرسوم رقم... بتاريخ... القاضي بتعيينه... وعلى القرار رقم... بتاريخ... القاضي... وعلى... يقرر:

(١٤٩) أخطأونا في الصحف والدواوين ٤٥ (١٥١) أخطأونا في الصحف والدواوين ٤٦، ٤٧.

(١٥٠) أخطأونا في الصحف والدواوين ٤٥.

(١٥٠) أخطأونا في الصحف والدواوين ٣٧.

(١) يُعَيِّن السيد... منشئاً.

(٢) يُعْطَى الموماً إليه راتبه.

(٣) يُبْلَغ هذا القرار...

ولغة هذا القرار سليمة في جملتها، ولكن الزعبلوى يختار لها وجهاً آخر، أُسْلِمَ على السبك، وأقرب إلى الأساليب العربية، وهو:

يقرر وزير الـ .. بناءً منه على الدستور المنشور.. وعلى المرسوم.. أو ذى الرقم أو المرقوم أو المرقم المؤرخ.. القاضى بتعيينه.. وعلى القرار.. أو ذى الرقم.. وعلى.. ما يلى، أو تعيين فلان على النص الآتى:

(١) أن يعيّن (تعيّن السيد)... منشئاً.

(٢) أن يعطى (إعطاء) الموماً إليه راتبه.

(٣) أن يُبْلَغ (تبليغ) هذا القرار.

• وأما الميزة الثالثة مما انفرد به، فهي عرضه لمقياسه في الحكم على الأساليب، وقد وضعه في الأمور الآتية:

أولاً: السماع:

(١) ذكر الزعبلوى أن معاجم اللغة المعند بها عنده هي ما قدّم عهده - كالصاح والقاموس والأساس ومقدمة الأدب واللسان والتاج ومفردات الراغب وأشباهها - مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ونُبّه عليه من تصحيقاتها، فلا اعتداد عنده بمعاجم المتأخرين - كمحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد والمعتمد وأضرابها - لأن هذه المعجمات لم تبلغ مبلغ المعجمات القديمة في الإحكام ودقة الضبط وفيما أُوتى أصحابها من الجَنَقِ وبُعد النظر وبسطة العلم، وإن تميزت عن المعجمات القديمة في حسن التنسيق والتحرير ووضوح التعبير^(١٥٢).

(٢) وأنه عند تعارض نصوص المعاجم يُؤثّر الأكثر والأشهر - إذا كان المدار على الرواية - ولا يمنع من غيره، إلا أنه يتصّ على أنه منكر أو ردىء أو مضموم أو مهمل، وهو في ذلك يأخذ بمذهب ابن درستويه القائل: «وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله

(١٥٢) أخطأونا في الصحف والدواوين ١١.

بخطأ؛ فقد يتركون استعمال القصيح، لاستفنائهم بقصيح آخر، أو لعلّة غير ذلك»^(١٥٣).

(٣) وكذلك أمره فيما اختار من مذاهب النحاة، فهو يأخذ بوجهة الجمهور، ولا يمنع من غيرها إذا ذاعت واشتهرت يقول: «فكلُّه صحيح جائز وإن تفاوت جودة وقوة»^(١٥٤).

(٤) وأن ما أورده من أقوال الأئمة والآحاد في الأشعار، ليس كله مسوقاً للاحتجاج، بل جرى بعضه على سبيل الاستتاس والتمثيل، بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل - ككلام ابن جنى والحريري - حتى يستقر الحكم ويتمكن البحث في نفس القارئ، وبما أتى به من ذلك على سبيل الاستشهاد، ما رد به على اليازجي في تخطيطه تعدية (عهد) بنفسه، حيث ذكر أنه ورد في حديث الإسراء وفي وصية عليّ لابنه الحسن وفي كلام عمر بن الخطاب، ثم قال: «فإذا تخلف النص عن ذكر هذا، فليس كل ما ساغ استعماله قد ورد النص به، والذي رويناه مَظَنَّةً للاستشهاد، ومحلٌ للاستدلال والتصويب»^(١٥٥).

(٥) وأن سكوت أكثر العلماء عن الاعتراض على استعمال ما - في مقام تتبع سقطات صاحب هذا الاستعمال - دليل على صحته، وإلا اتجه اعتراضهم إليه، وهو في ذلك مقتدٍ بالبطلانيوس الذي استشهد على صحة إضافة (آل) إلى الضمير بيت المتنبي، لا لأن المتنبي ممن يحتج بشعره، وإنما لأن سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تفنيده ونقده - وهم قد تعقبوه وترقبوه وتسقطوه فعرضوا لأقواله بالنظر والبحث الدقيق - ذلك دليل على صحته، يقول الزعبلاني في تأييده هذا المذهب: «والحكم بالتغليب كثيراً ما يحتاج إليه في هذا الباب، لأن كتب اللغة قد ألّفها أفراد، بذلوا الطاقة واستنفدوا الجهد، لكن طاقة الفرد إلى حدٍّ وجهده إلى مدى، فكلُّهم قد غادر في مؤلفه أشياء كثيرة، ونواجه في حاجة إلى بسط وتفصيل، من شرح وتحرير واستدراك وكشف عما يضطرب من الفصول والمواد، فإذا أرجأت الحكم مستنداً إلى اتفاق النص الظاهر بطريق المباشرة، فأنك القطع في مواطن كثيرة، وعانيت في التقصي مشقة كبيرة»^(١٥٦).

ثانياً: القياس:

يرى الزعبلاني أن القياس في اللغة أمر ضروري، يصحح به بعض الأساليب التي لم

(١٥٥) أخطأنا في الصحف والدواوين ٢٢٧.

(١٥٦) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٤.

(١٥٣) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٢.

(١٥٤) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٣.

يسندها سباع، لكن مفهومه عن القياس يخالف مفهوم الغلايين، الذي يرى أن القياس هو محض اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوخ. فلا بأس بإقرار ما ذاع على ألسنة الكتاب، إذا اتفق له في العربية نظير^(١٥٧).

ويرى الزعبلوى أن ذلك الاتجاه عبث باللغة، وإشاعة للخلل في أقيستها المعروفة، وتصرف في حدودها تصرفاً غير محمود ولا مأمون، ولو اعتدنا في التجويز بالشيوخ على ألسنة الكتاب مع موافقة نظير عربي، لعدنا كثير من سقط العامية صحيحاً لا غبار عليه. وهو ما لا يعقل إقراره بحال، أما الذي يعقل إقراره فهو القياس المنقول عن الأئمة لأطراف أو غلبة مالوا بها إلى الأطراف، أما القياس الاجتهادي الذي ذكره الغلايين فترك أمره - كغيره من ضروب التوسع المحتاج إليها إلى مجمع يضم علماء اللغة ليروا رأيهم في ذلك، ويقرؤوا ما يبدو لهم من حاجة إليه، ويدعوا ما لا ضرورة تلجئ إليه، وإن ذاع وشاع.

وكل ما أجاز الزعبلوى - مما لم يطرد عند الأئمة أو يغلب، ولم يرد به سباع - هو من النوع الثاني للقياس، وتجويزه إياه ليس على سبيل القطع، وإنما على سبيل الاقتراح. يقول: «وقد جرينا على هذا في كتابنا، فكل ما ألقناه بالقياس الثاني وما مثله، فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير، وعلى ذلك ما أقررناه من الألفاظ عن طريق الوضع، بالاشتقاق الصحيح»^(١٥٨).

وتطبيقاً على مسلكه هذا أجاز الأمور الآتية، على القياس:

النسب إلى الجمع - غير المسمى به - على لفظه، كما ينسب إلى واحد، ومرت ذلك إلى قصد المستعمل، فإن أراد معنى الجمعية نسب إلى اللفظ، وإن أراد معنى الواحد نسب إلى المفرد فيقال: خلاف قولي (بالإفراد) إذا أريد أنه يجري داخل الدولة، ويقال: خلاف قولي (بالجمع) إذا أريد أنه مما يجري بين الدول^(١٥٩).

وصيغة استفعل، التي وافق المجمع في القول بقياسيتها؛ للدلالة على الطلب أو الصيرورة، وإن نازعه في الاحتجاج. فقد احتج المجمع بكلام ابن سيدة في المخصص: «اعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى: طلبته واستدعيته، وهذا الأكثر، وما خرج عن

(١٥٩) أخطأونا في الصحف والدواوين ١٨.

(١٥٧) نظرات في اللغة والأدب ١٦٤.

(١٥٨) أخطأونا في الصحف والدواوين ١٦.

هذا فهو يحفظ، وليس بالباب» ويكلام ابن يعيش: «والغالب على هذا البناء الطلب والإصابة وما عدا ذينك فإنه يُحفظ حفظًا ولا يقاس عليه»، يقول الزعيلوي: «فليس في كلام هؤلاء ما يفيد أنه قياس، وإنما ما يفيد أنه كثير»^(١٦٠)، ثم يقول: «وعلى هذا، فإذا قال المجمع بقياسية استفعل، فقد قاله من عنده، ولو أنه لا بأس به، أما استثناسه برأى أبى على الفارسي وابن جني أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، فهو سائق مقبول، وهو علة أخذنا بمقالة المجمع في القياس»^(١٦١).

والمصادر الصناعية المصوغة من اسم المفعول بزيادة الياء والتاء: كـ (المسئولية) التي رفضها المنتذر، واستبدل بها: التبعة، ولكن الزعيلوي أجازها قياسًا مطردًا.

وجمع المصادر، فهو عنده قياسي، لا على البقاء على المصدرية، ولكن على أنها خرجت عن جنسيتها، وأنزلت منزلة الأسماء في دلالتها، وفسر بذلك ما جاء عن العرب من مصادر مجموعة، حتى إنهم إذا لم يحتاجوا إلى التحديد في المصدر، لم يخرجوا به عن جنسيتها ولم يجمعوه، كالقتل والسلب والنهب، فلم يقولوا: قَتُولٌ وسُلُوبٌ وتُهُوبٌ.

أما إخراج المصدر عن جنسيته تمهيدًا لجمعه، فلم يصرح الزعيلوي برأيه فيه قياسًا أو سماعًا، واكتفى بذكر خلاف العلماء في ذلك، وإن بدا من كلامه أنه يميل إلى الأخذ بالقياس فيه للحاجة إليه، قال: «إن المانع من القياس لم يثبتوا على المنع فيها تناولته أقلامهم، وذاع في مصنفاتهم، فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع، وعللوا ذلك باختلاف الأنواع، وجمعهم هذا وتعليلهم دليلان على تعلقهم بالقياس واشتداد الداعي إلى الأخذ به»^(١٦٢).

ومن ضروب التوسع التي رأى الزعيلوي أن يُعاد النظر في أمر قياسيتها - للحاجة إليها - مذهب الشاطبي في الاشتقاق، ومذهب البطليوسي في الإعراض عن الشذوذ ما وجد له وجه من القياس، اعتمده بعض الأئمة من قياسية بعض أبواب الثلاثي، لازمة ومتعدية، وطرد القياس في كثير من جموع التكسير والمصادر الثلاثية وطرف من الصفات، ويبدو من كلامه أنه يميل إلى جعلها من الأمور القياسية: «فبذلك تبرز ميزة العربية وخصائصها، ويبدو قبض حيويتها ووفور تدفقها»^(١٦٣).

(١٦٢) أخطأونا في الصحف والدواوين ١٧.

(١٦٠) أخطأونا في الصحف والدواوين ٨١.

(١٦١) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢٩٩.

ثالثاً: المجازات الغريبة:

ولا يجري الزعلاوى على سنن كثير من المحدثين في رفضهم المجازات المنقولة عن العرب، فقد استساع كثيراً من تلك الأساليب المجازية المترجمة؛ لأنها تجري على مألوف العرب، وذلك هو شرط الاستساعة عنده، ولا معنى لأن تشرط النقل نصاً عن العرب؛ إذ في ذلك المخرج والتضييق « فالذى تلاقت على قبوله أكثر الأئمة أنه لا يشترط في الكلام المتجوز به أن يُسمع أو يُنقل، بل يكفي أن يُحمل على مألوف العرب في تجوزاتهم، وقد عُدوا مثل هذا الحمل والتصرف من الحذف والبلاغة، بل حُدوا جهات المجاز وتقلباته في كثير من التمهيص؛ ليسهل الأخذ بما نصوه، وينتهي النسخ على غرار ما حكوه »^(١٦٣). هذه هي الأمور الثلاثة التي وضع عليها الزعلاوى منهجه في التصويب والتخطئة، وهناك أمور أخرى من منهجه لم ينص عليها صراحة، ولكنها تستنبط من نظره في الأساليب على النحو التالي:

• أن خلّو المعاجم الموثوق بصحتها من مادة لغوية لا ينهض حجة في رد تلك المادة - ما دامت تجري على القياس - فلا لحن في جمع صناعة على (صنائع) مثلاً، وإن لم يرد هذا الجمع في معجم لغوى، اعتماداً على قياس مطرد، هو توارد (صنّعة) وصناعة على صيغة جمعية واحدة، والقرينة تميز دلالة الجمع في الحالين^(١٦٤).

• وأن السماع الوارد في تعدية فعل بحرف مخصوص في معنى معين، لا يمنع من تعديته بحرف آخر لم يرد به سماع، في معنى آخر يشابه المعنى المسموع أو يلاسه؛ فذلك قياس لا بأس به، ولهذا رد على داغر في تخطئة تعدية الفعل (لَامَ) باللام في: لُمته بما فعل، بقوله: « وهو قياس لا شأن للسماع فيه، فأنت تقول: علام لُمته؟ ولم لُمته؟ وقيم لُمته؟ وبم لُمته؟ كله صحيح، كما تقول: على ما فعل، فاللام في ذلك للتعليل »^(١٦٥).

• وأن الاشتقاق أمر يحتاج إليه اللغة دائماً، فينبغى أن يُقرَّ، سواء أكان من لفظ عربي لم يسمع فيه المشتق المراد، أم كان من لفظ أجنبي - ما دام مُشتهراً جارياً على نسق الألفاظ العربية - فمن الأول: ينبغى ألا يخطأ اشتقاق الفعل (تشرّع)^(١٦٦) وإن كان غير محكى البتة، لأن اللغة أحوج ما تكون إليه؛ ليكون من الشرع، بمنزلة (تفقه) من الفقه، فيستدل به على تمكن المعرفة، ومن الثاني: ينبغى ألا يخطأ (قنن) من القانون، وهي

(١٦٣) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢٧.

(١٦٤) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢٧.

(١٦٥) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢٨.

(١٦٦) أخطأونا في الصحف والدواوين ٨٨.

كلمة رومية، وردت في كلام علماء اللغة كابن جني، ولا داعي لاستبدال لفظ آخر به -
 كـ (سَنَ) مثلاً - على ما يرى داغر - لأن حاجة التعبير تدعو إليه وتقتضيه، يقول:
 «وهو وضع صحيح، قد جرى على مألوف العرب في اشتقاقهم»^(١٦٧).

• وأن تخريج الكلام على وجه جائز، يعفى من الورد عن العرب، فلا حاجة
 لاستبدال الخطبة بالمحاضرة - على ما يرى داغر - إذ تتضمن المحاضرة معنى خاصاً
 لا تتضمنه الخطبة «فالخطبة هي الكلام الذي يُخَطَّبُ به الناس (في شئونهم العامة)
 والمحاضرة هي الموضوع الذي يُحَاضَرُ به جماعة المتعلمين في ناحية علمية»^(١٦٨).

ولا وجه لمن أنكر أن يقال: رجلٌ طُمُوحٌ، بناءً على أنه ورد صفة للفرس فقط؛ لأن
 هذا الورد على سبيل التمثيل، لا التخصيص لاستعمال الصفة، على أنه لو كان على
 سبيل التخصيص لم يكن بأس في استعماله للرجل؛ على المجاز^(١٦٩).

كذلك لا وجه لإنكار استعمال (الاسترسال) بمعنى المضى والانطلاق؛ اعتماداً على أنه
 لم يرد، إذ الوارد - وهو السلاسة بمعنى اللين والانقياد - سببٌ في المعنى الجديد، فإذا
 قلت: استرسل في الضلال، فمؤداه أنه انقاد فيه فلم يمتنع ولم يستعص على مستلوجه،
 وهو بحكم ذلك سببٌ وينطلق^(١٧٠).

وفي ضوء هذا المنهج الذي صرح ببعضه الزعبلوي، واستتبطننا نحن بعضه الآخر، ردّ
 الزعبلوي بعض المسائل اللغوية التي لا تتفق وما اختاره، ونذكر الآن أهم تلك المسائل
 مشيرين إلى حفظها من الصحة والخطأ:

• حذف حروف العطف^(١٧١) عند تكرار المعطوف: وهو أمر اشتهر عن كتاب
 الدواوين، يقولون: وافقنا على طرد التلاميذ: محمد. أحمد. علي. سعيد، أو يذكرون
 العاطف مع الأخير فقط، وهو تأثر بالأساليب الإفرنجية، وبخاصة الفرنسية، والحذف
 عندهم ليس مقصوراً على الواو العاطفة، أو على حروف العطف جملة، بل ربما قطعوا
 الكلام تقطيعاً، أو أسقطوا منه كل عطف أو تفسير أو استدراك أو تنبيه، والتهج العربي
 السليم هو ذكر العاطف مع المعطوف.

لكن جاء في الهمع^(١٧٢) ما يفيد أن بعض العلماء أجاز حذف الواو وأو - دون

(١٦٧) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢٥٠.

(١٦٨) أخطأونا في الصحف والدواوين ١٦٥.

(١٦٩) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢١٢.

(١٧٠) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢١٢.

(١٧١) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢١٢.

(١٧٢) أخطأونا في الصحف والدواوين ٢١٢.

المعطوف بهما - من بين حروف العطف، فَمِنْ حذف (الواو) جاء حديث: «تصدق رجلٌ من دينار، من درهم، من صاع برء، من صاع تمر»، وحكى: أكلت سمكاً، لحماً، تمرًا، وقال الشاعر:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ بُمّا بغرس السود في فؤاد الكريم
أى: وكيف، ومنع ذلك ابن جنى والسهيلي وابن الضائع، لأن الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها، وقياساً على حروف النفي والتأكيد والتعنى والترجى وغير ذلك... وأول المسعوم من ذلك على البذل، ومن حذف (أو) جاء قولهم: صلى رجل في إزار وِرداء، في إزار وقياء - أى: أو في... وقد حكم السيوطي على حذف الواو بأنه أصح، وعلى حذف أو بأنه قليل.

وفي المغنى^(١٧٣): «حذف حرف العطف بآية الشعر، كقول الحطيئة:

إن أصرماً رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارشد ما اغترباً

أى: ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة، وحكى أبو الحسن: أعطه درهماً، درهمين، ثلاثة، وخرج على إضمار أو، ويحتمل البذل للمذكور، وقد خرج على ذلك آيات... الخ.

• في النسب: قالوا: تربتوى (نسبة إلى تربية) ومذكورة دعوتية (نسبة إلى الدعوة) ونسائي (نسبة إلى نساء) - والخطأ واضح في هذه النسبة فيما عدا الأخير (نساء) فهو أخذ فيه برأى سيبويه، في أن نساء جمع نسوة وليس نسوة بجمع كسراً، له واحد، فالإضافة تردّه إلى مفرد، فيقال: نسوى^(١٧٤)، لكن الكوفيين يميزون النسب إلى الجمع على لفظه، فهو صحيح على قياسهم، على أننا نرى الزعيلوى يخالف بذلك مذهبه في جواز النسب إلى الجمع غير المسمى به على لفظه، عند إرادة معنى الجمعية.

• وفي الجمع قالوا: غيرون - جمع غيور^(١٧٥)، وهو خطأ - عنده - لأنه قول، صفة بمعنى فاعل، يستوى فيه النوعان فلا يتنى ولا يجمع جمع تصحيح، وهو في هذا أخذ بكلام سيبويه: «وأما ما كان قولاً فإنه يكسر على فعل - بضمين - عنيت جميع المؤنث أو جميع المذكر»^(١٧٦). وقد سبق غير مرة أن الكوفيين يميزون هذا الجمع.

وفي الجمع أيضاً قالوا: إطارات - جمع إطار (١٥٦) وسندات - جمع سند، بمعنى الصك

(١٧٥) أخطأوا في الصحف والداوين ٢٣٥.

(١٧٦) كتاب سيبويه ٣/٦٣٧.

(١٧٣) معنى اللبيب ٢/١٧٠.

(١٧٤) كتاب سيبويه ٣/٣٧٩.

(١٩٩) وبَدَلَات - جمع بَدَل (١٩٩) - وهو مصيب في هذه التخطئة على كل حال؛ ذلك لأن جمع المؤنث السالم إنما يكون من خمسة أنواع، ليس من بينها المذكرات الجامدة المجردة، كسُرَادِقَات وحمَامَات وحُسَامَات، ومثلها الجموع التي رفضها الزعبلاني. ولم نجد من أجاز جمع المذكر الجامد بالألف والتاء إلا ابن عصفور. ولكنه اشترط لجواز ذلك قياساً ألا يكون له جمع مكسر. كسُرَادِقَات^(١٧٧). وما هنا ورد له جمع مكسر على: أُطَر وأَسْنَاد وآيَدَال، فالجمع بالألف والتاء محتج عند الجميع.

• وفي الصفة المشبهة قالوا: فَخِيمٌ وَوَفِيرٌ (٧٦) واستنسخ ذلك بعضهم، والنسب له الوجه، لكن الزعبلاني يرى أن فَعِيلًا في الصفات سماعي، فإن غلب في فَعَلٍ يَفْعُل - بالضم فيها - فلم يَمَلْ به القلبة إلى حدّ تعميم القياس، وقد سبقه إلى تقرير هذا الشيخ محمد الخضر حسين، الذي قال: «وأوزان الصفة المشبهة سماعية ما عدا فَعِيلًا، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه؛ لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت، ولم يَدْر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها، وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها^(١٧٨)».

وعلى ذلك منع الزعبلاني أن يقال: فَخِيمٌ وَوَفِيرٌ، لما ورد من قولهم: فَخَمٌ وَوَفَرٌ، وهذا المنع منه يخالف ما تقدم عنه أن من مذهبه الأخذ بوجه الجمهور، دون أن يمنع من غيرها إذا ذاعت واشتهرت.

ومما خالف هذا المنحى أيضاً إثارته اللغة المشهورة في استعمال (كَلًا وَكَلْتًا) بمعاملتها معاملة المثنى إن أضيفنا إلى ضمير، ومعاملة المقصور إن أضيفنا إلى ظاهر، ورفضه غير ذلك، وهو لغة كنانة - على ما قال الفراء - التي تجرهما مع الظاهر مجرأهما مع المضمّر، ولغة بني الحارث التي تعاملها كالمقصور مطلقاً^(١٧٩). ومعلوم أن ردّ لغة من اللغات العربية أمر غير مقبول، وقد أخذ بهذا حين ارتضى رأى ابن جني في الخصائص، ونقل عنه قوله: «فأما أن نقل إحدى أحدهما - يعني اللغتين - جدًّا، أو تكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعها روايةً وأقواها قياساً» ثم قال: «إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين^(١٨٠)».

(١٧٧) انظر: مع المراجع ٢٣/١ وابن جني ٥: ٨٥ وتسهيل الفوائد ٢٠.

(١٧٨) القياس في اللغة العربية ٦٢. (١٨٠) أخطئنا في الصحف والدرارين ٤.

(١٧٩) انظر: مع المراجع ٤١/١.

الفصل الثالث

في مصر

كما سبق في الفصل الأول تبييناً مقدار ما أصاب العربية في مصر من فساد، إذ دارت أكثر أمثلته على لغة أهل مصر ومن حلَّ بها، فكان الانحراف اللغوي في الترجمة والتأليف والدواوين وكان هذا الانحراف على كل لسان، فجرى على ألسنة الحكام، وعلى ألسنة العلماء، جرَّيَّانه على ألسنة مَنْ دونهم من العامة وأشباههم، وتبيناً كذلك اهتمام بعض المصلحين بإصلاح العربية، ولاسيما الشيخ محمد عبده، الذي دعا إلى تقويم لغة (الوقائع المصرية) وكانت دعوته هذه في مواجهة حملات ضارية على العربية تأمل في القضاء عليها، وإحلال العامية أو لغة أجنبية محلها.

وأتسَّمت دعوة الشيخ محمد عبده في جعلتها بالطابع النظري، بمعنى الحمل على الأخطاء اللغوية والمخطنين، والدعوة إلى إحلال الفصحى محل تلك اللغة السقيمة، ولم يؤثر عن الشيخ ألفاظ أو أساليب معينة انتقدها وبين أوجه الخلل بها والوجه العربي لها.

ثم جاء من بعده من انتقل بتلك الدعوة إلى المجال التطبيقي، باختيار بعض أساليب تلوونها ألسنة الكتاب وغيرهم، وعرضها على قواعد اللغة ومأثور الفصحى، ليعبر الخبيث منها من الطيب، وقد كان هؤلاء قلة، ولم تتسم انتقاداتهم اللغوية بِسِمَةِ الجِدَّة والابتكار في كل ما تنبَّهوه، بل احتوت على انتقادات كثيرة لمن سبقهم من علماء العصرين: القديم والحديث، ويظهر ذلك بشكل بجليٍّ فيما تعرضه بعض المجلات والصحف السيارة حتى اليوم من نقد لغوي لبعض الاستعمالات، ولذا سنقصر دراستنا هنا على ما يكون من هذه الجهود مادةً لغوية علمية يمكن عرضها ومناقشتها وإبداء الرأي فيها، والذين قاموا بهذه الجهود هم:

• الشيخ محمد علي النجار، وقد عرض لبعض الألفاظ والتراكيب بالنقد، وبين الصحيح منها والفساد، ونشر ذلك في (مجلة الأزهر) تباعاً، زهاء خمسة عشر عاماً - منذ

سنة ١٩٤٩ حتى قبيل وفاته سنة ١٩٦٥ -، وقد جُمعت بعض هذه الانتقادات - وهي التي ظهرت حتى سنة ١٩٥٣م - ورتبت ترتيباً هجائياً، وطُبعت في كتاب بعنوانها الذي تظهر به في مجلة الأزهر (لغويات) وهو من نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة، وطبع دار الكتاب العربي بمصر.

• أحمد أبو الخضر منسى، وقد نشر بعض بحوثه اللغوية في جريدة (الأفكار) سنة ١٩١٥م، وجريدة (السفور) سنة ١٩١٦ وجريدة (الأهرام) سنة ١٩٢٨م وجريدة (المقطم) سنة ١٩٥٠م، ثم جمع هذه البحوث وأضاف إليها، وأخرج ذلك كله في كتاب سماه (حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب) وهو من مطبوعات مطبعة المدني، ونشر مكتبة دار العروبة سنة ١٩٦٣م.

• أحمد العوامري، عضو مجمع اللغة العربية، وله دراسة في الجزئين: الأول والثاني من مجلة مجمع اللغة العربية، بعنوان: (بحوث وانتقادات لغوية متنوعة)^(١) انتقد فيها أكثر من خمسين استعمالاً للكتاب، معظمها ورد عن غيره وقال في مقدمتها: إنه أعدها بعد تحييص وتحقيق، ودَعَمَهَا بالحجج اللغوية المستمدة من المراجع الصحيحة، وإنه لا يزعم أن ما قرره من تخطئة أو تصويب هو الحق الذي لا يُعَدَّل عنه، فقد يكون هناك من الكتب والمصادر اللغوية ما لو أحاط به لكان له أثر فيها أدلى به من أحكام.

• عباس أبو السعود، المفتش العام بوزارة التربية والتعليم، وهو من المعاصرين المهتمين بالمسائل اللغوية، وله في مجال دراستنا كتاب بعنوان (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) خصَّص الباب الأول منه للتحقيقات اللغوية، فصوّب بعض ما زعمه غيره من قبيل الخطأ، وخطأ بعض ما زعمه غيره من قبيل الصواب، كما عرض في الباب الثالث منه بعض الأخطاء الشائعة في الألفاظ والتراكيب، والكتاب من مطبوعات دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠م، وله كذلك مسائل انتقادية يقوم بنشرها في مجلة الأزهر منذ سنة ١٩٧٤ حتى الآن، بعنوان: (كلمات شاع خطأ استعمالها عند الكتاب) وهي لا تقدم جديداً كثيراً في مجال التنقية، وتقوم في مجلتها على اقتباس ما جاء في كتب علماء التنقية القدامى والمحدثين.

• محمد أبو الحسن، وهو كذلك من العلماء المعاصرين المهتمين بدراسة الأخطاء

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٣٨/١ - ١٦٩ - ٢٥٦/٢ - ٣٠٤.

اللغوية، وله في ذلك كتاب بعنوان: (الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإذاعيين) وهو من منشورات مكتبة الشعب سنة ١٩٧٦ م.

وفيما يلي دراسة لاتجاه هؤلاء الناقدين، وعرض لمقاييسهم في التخطئة والتصويب، مع بيان ما أصابوا فيه، وما جانبهم فيه التوفيق.

(١)

الشيخ محمد على النجار

لقد تميز الشيخ النجار من بين نقدة الأساليب المعاصرين بالتفصيص في البحث والدقة، والمثابرة في عرض الأساليب المنتقدة على أقوال العلماء، والوارد المسموع والمحتملات العقلية أو المجازية، وهو أمر لم نألفه عند علماء التنقية، حتى القدماء منهم، والأساليب التي تناولها الشيخ بالدراسة ثم بالحكم، دارت على أنواع أربعة:

النوع الأول: أساليب أجازها ورضى عن إجازتها، وهي أكثر ما عرض له.

والنوع الثاني: أساليب خطأها ورضى عن تخطئتها، وتلى السابقة في الكثرة.

والنوع الثالث: أساليب أجازها بعد البحث بناءً على رأي ما، أو على وجه مجازي، ولكنه رأى من الخير العدول عن مثل هذا الاستعمال، وكثيراً ما كان يعقب بعد البحث هنا بقوله: «وهذا مع أن الخير في ترك هذه الصيغة المستحدثة، والوقوف عند ماورد عن العرب»^(٢) أو بقوله: «ومن الخير أن يعدل الكتاب عنه إلى السنن القويم والمنهج الواضح»^(٣) أو بقوله: «ومع هذا يحسن بالكتاب تركه، فهو المنهج البين الذي لا لبس فيه ولا اختلاف»^(٤) أو بقوله: «على أن هذا المعنى لا تسكن إليه النفس كل السكينة»^(٥) أو بقوله: «وأذكر أن سبيل في الحديث عن الأساليب المنحرفة عن الجادة أن أحاول تخريجها إذا وجدت لها وجهاً يسوغها، وهذا لا يعني تسويتها بالأساليب الأصلية في الفصاحة والجودة»^(٦).

(٢) لغويات ٨٣.

(٤) مجلة الأزهر ٨٦٠/٣١.

(٦) لغويات ٢٢.

(٥) لغويات ٧٥.

(٣) مجلة الأزهر ٧٩٤/٢١.

أما النوع الرابع: فكلمات وأساليب عامية يحتثها، دون أن يتعلق غرضه ببيان صحتها أو خطئها، وإنما أراد أن يبين أن لها أصلاً في اللغة، حُرِّفَتْ عنه أو حُمِلَتْ عليه، وهو ما عَنَاهُ حين قال: «يطيب لي كثيراً أن أبحث في تخريج الأساليب العامية وردّها - ما استطعت - إلى الأصول العربية»^(٧).

وفيما يلي عرض لأهم مسائل هذه الأنواع الأربعة، وسنكتفي بعرض رموس المسائل فقط:

أولاً: من المسائل التي رضى عن إجازتها:

من كتاب (لغويات):

أحمد عالم وأبى عالم (١٤)* استراح من عناء التعب (٣١) إليك حجتي وبرهاني (٤٨) وبعث (٤٩) أنا شغوف بهذا الأمر (٥٤) أنا مشغول طيلة هذا الشهر (٥٥) محمد وإن كان مملقاً فهو غفّ النفس (٦٥) تلميذ كسول (٨٦) الثقافة النسوية (٧٨) بدل فاقد (٧٠) دقّ الجرس (١١١) عمّل مُربك (١٤٤) في ثنانيا العام (١٤٧) قد لا يتيسر حضوري غداً (١٥٢).

من مجلة الأزهر:

استقلّ الطائرة (١٨١/٣٠) انتظرنى** بين الظهر إلى العصر (٤٢٢/٢١) لفته إلى الواجب عليه (٥١٩/٢١) تفضلتم سعادتكم (٥٢٠/٢١) ساهم في عمل البر (٨٨/٣٠) مها أسأت إلى فلن أكرهك (٧٠٧/٢١) مواضيع ومشاكل (٣٠١/٢٨) اشترك محمد مع محمود (٥٨١/٢٨) قارن بين الأمرين (٦٨٠/٢٨) كويس (٧٤٨/٢٨) شرار الناس (٤٦٠/٢٩) هاقد نمت الوحدة... (٩٦١/٢٩) محمد في الزيتون الثانوية (٩٦٤/٢٩) أكثر من كتاب (٦١١/٣١) فلان مندوب من وزارة التربية (١١٤٠/٣١) بعثك الدار بما فيها الأثاث (١٠٤/٣٣) هل محمد يحضر؟ (٣٥١/٣٣) أجب تحريرياً (٣٥٢/٣٣) أعتذر عن حضوري (٣١٩/٢٦) مرافق لهذا شهادة الميلاد (٥٢/١٩) حيوات - جمع حياة (١٢٣/٢٢) كتبت إليك لا لألومك (٤١٥/٢٢).

(٧) مجلة الأزهر ٧٦٣/٢٢.

* الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (لغويات).

** الرقم الأول هنا وفيما بعده للمجلد من مجلة الأزهر، والرقم الثاني للصفحة فيه.

ثانيًا: من المسائل التي لحقها:

من كتاب (لغويات):

اختر بين هذين الأمرين (١٩) تذكير اليمين - بمعنى القسم (١٣) اشتر أي كتاب
(٣٣) - إني - وإن كنت قليل المال لكنني - أو إلا أني - لا أضع كرامتي (٦٥) دخل
الطلبة اثنين اثنين (١٠٧) الكبرياء المسقوت (١٥٦).

من مجلة الأزهر:

أخلص في طلب العلم لقيت جزاءً عليه أم لا (٣١٧/٣٠) يستهدفون خير الناس
(٣٤٨/٣٠) فعله رَغِمَ أنفه (٥٧٤/٣٠) حسناوات - جمع حسناء (٣٢٤/٢١) الأذنين
الأيمن والأيسر (٥١٨/٢١) رغبته التعليم (٢٧٣/٢٧) احتاج محمد كتابًا (٤١٧/٢٢)
كم ذا نصحتك فلم ترعوى (٢١٥/٢٦) عرايا جمع عريان (٤٥٩/٢٩) مختار - جمع مختار
(٨٦٣/٣١) بقي له حوالى مائة درهم (٣٤٧/١٩) أرادب - بتشديد الباء - جمع إردب
(٨٩٧/٢١).

ثالثًا: من المسائل التي استساغها ورأى من الخير العدول عنها:

من كتاب (لغويات):

تجنّبوا الفوضى والاضطرابات (٧٤) جاء فورًا (٩٤) إذا أخلص العامل في عمله لقد
وفق للخير (٢١) تضخم النقد (٨٣) عضوة في جماعة (١٣٦).

من مجلة الأزهر:

أعطيت لفلان كتابًا (٧٩٢/٢١) الرأسالي والرأسالية (١١١٠/٢٧) لابد وأن - كما
وأن (٥٩٤/٢٦) ماهر الضوء؟ (٥٣٣/٢٠) كتبت إليك لا لألومك بل لأشكرك
(٤١٦/٢٢) هذا الكتاب كهذا الكتاب سواء بسواء (٩٠١/٢٢).

رابعًا: كلمات عامة اهتم ببيان أن لها أصلًا في العربية، ولم يتعلق غرضه بكشف
صحتها أو خطئها، ومن أمثلتها الواردة في مجلة الأزهر:

إشربة - بنقل ضمة الهاء إلى الباء - (٧٦٣/٢٦) منه وعنه - بتشديد النون من
حرفي الجر (٧٦٣/٢٦) باع كتابه - بنقل ضمة الهاء إلى الباء (٨٩٩/٢٦) القرفوشة

(٤٥٣/٢٨) فَحَتَّ البِثْرَ (١٥٢/٢٩) اللقانة والحرام (٨٦٢/٣١) خذه بِعَيْلِهِ (٩٨٣/٣١) شَرَحَهُ - بمعنى المثل والمساوى (٥٤/١٩) مِثَّةٌ: في المائة (٧١٨/٢٢) أزرع القمح وَلَا الشعر (٢٧٢/٢٧).

ومن الأنواع الثلاثة الأول - التي تضمنت حكماً بالصواب أو الخطأ - نستنبط مقياس الشيخ النجار في ذلك، ونوضحه فيما يلي:

• الاستشهاد:

القراءات القرآنية: يتبع فيها غيره، من حيث جعلها حجة في اللغة والأحكام وإن كانت شاذة، وقد صرح هو بذلك - بعد إجازته ماخطأه أبو الأسود التؤلي وغيره من قولهم: فلان المتوفى - بصيغة اسم الفاعل - والمقرر في العربية أنه بصيغة اسم المفعول من توفى - بالبناء للمجهول - والتصحيح عنده مبنى على أنه يقال في العربية: توفى الميت - بالبناء للمعلوم - أى استوفى أيامه وأجله، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ﴾ وذكر ابن جنى في المحتسب أن علياً رضى الله عنه قرأ بفتح الياء، وقد نقل هذه القراءة عن علي: أبو عبد الرحمن السلمى، ووجهها ابن جنى بأنها على حذف المفعول، أى يتوفون أيامهم أو آجالهم، وسوغ ابن جنى ذلك بأن حذف المفعول كثير في القرآن وفصح الكلام، وكذا ورد في البيضاوى^(٨).

كذلك سوغ أن تسكن هاء ضمير الغائب المنفصل في الاختياره في نحو: على حسن الخلق وهو محبوب، ورد على صاحب (عثرات اللسان) في إنكاره ذلك، وقال: إن تسكين هاء (هو) بعد واو العطف جائز في الشعر والنثر، وقرئ به في القراءات المتواترة، ففي تفسير النيسابورى على هامش الطبرى ٢٠٦/١: «وهو وبابه يسكون الهاء، أبو جعفر وناقع غير ورش وعلى وأبو عمرو، وفي تفسير الخطيب الشربيني عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَكُلُ شَيْءٍ عَليم﴾ في سورة البقرة: وقرأ قالون وأبو عمرو والكسائي: وهو - يسكون الهاء - والياقون بضمها»^(٩).

واعتمد الشيخ كذلك على الحديث الشريف حجة في اللغة، فأجاز به بعض ما لحن غيره، ومن ذلك: تصحيحه إدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المعدود، في نحو: اشتريت الخمسة كتب، وبعث السنتانة قلم، والألف دينار - بالإضافة - يقول: «وإني

(٩) لغويات ١٤٤.

(٨) مجلة الأزهر ١٦٨/٢٧.

أميل إلى القول بجوازها، فقد ورد في الحديث - فيما رواه البخاري عن أبي هريرة في باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها من كتاب البيوع. في حديث طويل - : «فأتى بالألف دينار»، وفي باب الاستعانة باليد: «ثم قرأ العشر آيات خواتيم سورة آل عمران»، فمن المؤكد أنه قيل في عصر البخاري وقد يكون قبله، والرواية له علماء بالمرية.. فلا علينا أن نُجيزه»^(١٠).

ومن ذلك إجازته أن يقال: شرار الناس. في الجمع - كأشرار الناس - فقد ورد ذلك الجمع في البخاري - كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة: «أولئك شرار الخلق عند الله»^(١١).

والمولدون كذلك حجة مصححة للاستعمال عنده، سواء أتقدمت عصورهم أم تأخرت؛ فأجاز أن ينسب إلى رأس المال فيقال: الرأسالي والرأسالية أي أن يعامل معاملة المركب المزجي؛ إذ قد جاءت معاملة مثل هذا المركب الإضافي عند النسب معاملة المزجي في كلام المولدين، ومنه: الكفر طائي، والذار قطني، والذار قرني، وصحح هو الاستعمال بناء على ذلك^(١٢).

كذلك أجاز ما أنكره غيره من قولهم: التلاشي - بمعنى العلم والفناء - إذ ورد في كلام المولدين، وجرى به الاستعمال منذ دهر سبق، فقد نقل القرطبي عن الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ صاحب أدب الدنيا والدين في تفسير سورة الواقعة: «لأنه لما أنبت زرعهم بعد تلاشي بنوهم»^(١٣).

كما أجاز قولهم: أزرع القطن من جديد، أي من زمن جديد، لما جاء في شعر ابن رشيح القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ.

حتى إذا أتريت عُذت إلى الساحة من جديد^(١٤)

وكذلك استشهد الشيخ النجار باستعمال العلماء، فجعله حجة يجوز بها استعمال العامة وغيرهم: ففي رده على من أنكر أن يقدم لفظ التوكيد (النفس) على المؤكد، في نحو: جئنا في نفس الوقت، احتج للإجازة بوروده في كلام سيويه وكلام ابن جني^(١٥)، كما أجاز أن يقال: استلف نقودًا، وأن يجاز استعمال (الاتحاد) في معنى الوحدة، استنادًا إلى

(١٠) لقويات ٣٦. (١٢) مجلة الأزهر ١١١٠/٢١. (١٤) مجلة الأزهر ٤٥٢/٢٨. (١١) مجلة الأزهر ٤٦٠/٢٩. (١٣) مجلة الأزهر ٨٦/٢٨. (١٥) لقويات ٩٥.

ماورد من استعمال الزمخشري لذلك في الأساس (سلفه، وحده)، دون أن يورد شاهداً على ذلك من مآثور الكلام، لأن الزمخشري في رأيه مصدر ثقة يعول عليه^(١٦).

وإذا كان اعتياده على استعمال هؤلاء العلماء من منظور فيه إلى أنهم من علماء اللغة المشتغلين بها، فقد توسع في الأمر، فأجاز بعض الاستعمال، بناء على ورود مثله في استعمال أحد الأدباء، ممن لم يشتغل بالعلوم اللغوية، ولم يهتم بها اهتمام السابقين، فقد سوغ أن يقال: (وَبَعْدُ) يدل المأثور عن العرب من قولهم: أما بعد؛ لأنها وردت في كلام الجاحظ، في قوله في البيان والتبيين ١٩/٣: «وَبَعْدُ، فهل قتل نَوَافٍ الأسدَى عتية بن الحارث بن شهاب إلى وسط الليل الأعظم حتى تبعوهم فقتلوهم» وقال: وللمصنفين سلف في الجاحظ، وهو مَنْ هُوَ في التحرّي للعربية والعلم بها^(١٧).

وكذلك جعل الشيخ النجار ابن سلام الجمحي حجة - وهو دون الجاحظ في التحرّي للعربية - فاستشهد باستعماله في الطبقات (٤٨) «وجعلنا أصحاب المراتى طبقة بعد العشر طبقات» بإدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه، وهو ما لم يجزه بصرى ولا كوفي^(١٨).

ويؤكد ما ذهبنا إليه من أن الشيخ لا يقصر الاستشهاد على استعمال علماء اللغة وحدهم، وإنما يمتد إلى الأدباء أيضاً، بل إلى عامة العلماء، ذلك الإطلاق الذي جاء عنه؛ تعقياً على إجازة إلحاق الفاء للفظ (حَسْب) في نحو: أخذت خمسة كتب فحَسْب؛ قياساً على قد وقط (لتزيين اللفظ) قال: «وقد فَتَتْ هذه العبارة في كلام العلماء»^(١٩) وكذلك إطلاقه في التعقيب على إجازة: أكثر من كتاب - رداً على اليازجي وغيره، إذ قال: «وهذا الأسلوب فاش في عبارات المؤلفين من قديم»^(٢٠).

طرق إجازة الاستعمال :

اتخذ الشيخ النجار مقياسه في التصويب من مصادر خمسة هي: السماع، والقياس وأقوال العلماء، والمجاز، وعدم مصادمة قواعد اللغة.

* ففي السماع: وجدناه يكتفي بالشاهد الواحد في إجازة بعض الأساليب، فقد أجاز قولهم: حتى أنت يا يروتوس^(٢١)، على تقدير محذوف، تكون (حتى) غاية له، فلمثل هذا

(١٦) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩. (١٨) لغويات ٣٧. (٢٠) لغويات ٩٦.

(١٧) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩. (١٩) مجلة الأزهر ٣٥٠/٣٣. (٢١) لغويات ٧٠.

شاهد من شعر الفرزدق، هو قوله:

فَوَاعَجِبَا حَتَّى كُتِبَ تَسْنِي
كَأَن أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ
وقد قدره ابن هشام في المعنى: (فواعجا يَسْنِي الناس حتى كُتِبَ)

وأجاز أن تستعمل صيغة الفاعل في محل صيغة المفعول، فيها نسمعه الآن من قولهم: بدل فاقد - بمعنى: بدل مفقود؛ لأن فاعلاً بمعنى المفعول - وإن كان سماعياً - جاء في هذا المثال خاصة، في شعر لبشر بن أبي خازم الأسدي - شاعر جاهلي - وهو قوله: ذَكَرْتُ بِهَا سَلَمَى فَبِتْ كَأَنَّمَا ذَكَرْتُ حَبِيبًا فَاقِدًا نَحْت مَرْمَسَ بِمَعْنَى مَفْقُودٍ أَوْ ذِي فَقْدٍ.

وأجاز أن يقال: صبر مرير - بمعنى مُرٌّ -: لما جاء في الأساس (مرر) من قوله: إني إذا حَنَرْتَنِي حَنُورٌ حُلُوٌّ عَلَى حِلَاوِي مَسْرِيرٌ

كما أجاز أن تزداد الفاء في خير المبتدأ غير الدال على العموم، في نحو: محمد وإن كان مملقاً فهو غني النفس^(٢٢)، لأنه ورد في شعر لعامر بن الطفيل - وهو جاهلي مات كافراً زمن النبي ﷺ - قال:

إني وإن كنت ابن سيّد عامرٍ وفي السّر منها والصريح المذهب
فما سودتني عامرٌ عن ورائيةٍ إني السّلة أن أسمو بأم ولا أب

ويقول: إن الذي سوّغ زيادة الفاء هنا توهم وقوعها في جواب الشرط، ومن مسائله يمكن تحديد ما توقف فيه على السماع فيها يأتي:

١ - التذكير والتأنيث: فلكل منها ألفاظه الخاصة به، لا يجوز إخراج أحدهما إلى الآخر، ولو بضرب من التأويل، إذ التأويل في مثل هذا لا يسوّغ إلا للضرب، فأما القياس والمجادة، فهو أن يلزم كل نوع عمود أمره وأصل حكمه، حتى لا يختلط الأمر ولا يشكّل السياق^(٢٣)، وقد أخذ الشيخ بهذا مع تسليمه بكثرة الأمثلة الواردة فيه، ولكنها كثرة لا تبيح عنده القياس، يقول: «وقد عرض ابن جني في الخصائص (٤٦٥/٢) لتذكير المؤنث لتأويله بالمذكر» وقال في ختام بحثه: «وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه ردّ

(٢٢) لغويات ٦٥.

(٢٣) لغويات ١٥٦.

فرع إلى أصل، يريد أن الأصل التذكير، فإذا أول المؤنث بذكر، كان ذلك رجوعاً إلى الأصل»^(٢٤).

وبناءً على ذلك خطأ النجار أن تستعمل اليمين - وهي مؤنثة - استعمال المذكر؛ على تأويلها بالقسم، في قولهم: أحلف عينا صادقا، أو أحلف بهذا اليمين^(٢٥)، كما خطأ أن تستعمل (الكبرياء) مذكورة في قولهم: الكبرياء المسقوت، على تأويلها بالفخر مثلا، وخطأ أن تستعمل (الفرّة) مذكورة في قولهم: الفرّة الشامي، على تأويلها بالثبّت^(٢٦).

٢ - زيادة الأسماء: فقد خطأ قولهم: كم ذا نصحتك فلم ترّ عي عن غيك^(٢٧)؛ لما فيه من زيادة ذا - وهي اسم - وزيادة الأسماء سبيلها السماع، ومن التكلف عنده أن تعدّ (ذا) منادى حذف حرف ندائه أو مفعولا مطلقا، لما فيه من البعد عن مقصود المتكلم، ولأنه لا يطرد مع تغيير الخطاب إلى المتنى أو الجمع مثلا، كأن يقال: كم ذا نصحتكما أو نصحتكم.

٣ - استعمال صيغة فاعل دالة على معنى المفعول: ذلك لأنه لم يميز (بدل فاقد) على معنى مفقود، إلا لأنها وردت بخصوصها في شعر قديم، وقد صرح هو بأن مجيء هذا سبيله السماع - على ما سبق.

٤ - الصيغ التي تنشأ بالزيادة: فقد بحث في أصل كلمة (التسؤل) وخرجها على أنها تفعل من: سأل - من باب خاف - بمعنى سأل، ولكنه ذكر أنها لم ترد في اللغة، وقال: «وليس من همي أن أزعّم أن هذا صحيح في العربية، فإن هذه الصيغة لم أرها في اللغة، والصيغ التي تنشأ بالزيادة مرجعها السماع»^(٢٨).

• أما القياس: فباب واسع عنده، وقد صحح به كثيراً من الأساليب، حتى قاس أحيانا على ما ورد بقلّة أو شذوذاً: فقد أجاز تعبير المجازيين في العصر الحاضر عن صفار الأولاد بالبُدُور^(٢٩)، وحمله على أنه جمع (بُذُر) الحق به التاء، قال: وذلك كثير، كالعمومة والمُتَوَلّة والفُحُولَة، وهذا لتأنيث الجمع كما يؤنث المفرد، وجعل في هذا التخريج مقنعا ورضى لمن شاء، والمعروف في كتب اللغة أن ما ورد من المجموع على فعولة ينحصر في

(٢٨) لغويات ٧١.

(٢٩) مجلة الأزهر ٢٠/٣٤٩.

(٢٦) لغويات ١١٨.

(٢٧) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٥.

(٢٤) لغويات ١٣.

(٢٥) لغويات ١٣.

أمثلة أربعة، الثلاثة السابقة، والرابع: البعولة جمع بعول بمعنى الزوج^(٣٠)، وقتلتها تمنع القياس عليها.

ومن مسائل القياس عند الشيخ النجار:

١ - تغيير الإسناد - أو ما يسمى بالقلب - فقد أجاز أن يقال: أخطرُك بكذا^(٣١) - بمعنى أعلمُك به - وأن يقال: استقلَّ القائدُ الطائرة^(٣٢) - بمعنى رفعته - محلاً لهذا الاستعمال الشائع على القلب الذي يجري في المخاطبات كثيراً، والذي نجم عنه كثير من الألفاظ والأساليب، فالمثال الأول مقلوب عن: أخطرُك هذا الأمر، أى أجعله يخطرُك، وذلك فيه معنى الإعلام، فمعنى أخطرُك بكذا: أشعرك به وأدريك، فقلب، فقل: أخطرُك بكذا، والمثال الثانى أصله: استقلَّته الطائرة، أى رفعته، تم حوّل الإسناد، أى جعل كل من الفاعل والمفعول فى محل الآخر.

٢ - التعدية بكل من التضعيف والهمزة: ففى التضعيف، أجاز استعمال: ضخم - مضعفاً - بالقياس - مع تسليمه بعدم وروده - إذ قال: «لست أزعم أن فى اللغة ضخمت، فلم أعثر على هذه الصيغة، ولكن أثبتتها بطريق القياس، وأقول مع كثير من النحويين باطراد التعدية بالتضعيف^(٣٣)»، وفى الهمزة أجاز أن يقال: غمّلُ مُربك^(٣٤) - وإن لم يكن فى اللغة أربكُ - اعتماداً على تعدية الفعل بالهمزة، عند من يرى ذلك.

٣ - استعمال صيغة فَعَال للمبالغة، بإجازته أن يقال: عبد الجواد - بتشديد الواو - مع أن الوارد هو التخفيف: أخذاً برأى أبى حيان فى أن تحويل فاعل فى المبالغة إلى فَعَال قياس، وقد رفض النجار ما جاء عن ابن كمال باشا فى شرحه للمراح، من أن هذا مقصور على السماع قال: «ولكنى لا أعول عليه، فليس من أرباب هذا الشأن^(٣٥)».

٤ - التعاقب فى التعدية بين الهمزة والتضعيف، فما يعدى بالهمزة تجوز تعديته بالتضعيف والعكس، فيصح أن يقال: أورنى القلم، وورنى القلم^(٣٦).

٥ - حذف الجار مطلقاً - أى مع أن وأن ومع غيرهما - ففى إجازته: استقل القائد

(٣٠) انظر اللسان فى مواد هذه الكلمات الأربع.

(٣٤) لغويات ١٤٤.

(٣١) لغويات ٧١.

(٣٥) لغويات ١٣٤.

(٣٢) مجلة الأزهر ١٨١/٣٠.

(٣٦) مجلة الأزهر ١٠٩٠/٢٦.

(٣٣) لغويات ٨٣.

الطائفة، ذكر وجهاً آخر - غير ما سبق - وهو أن أصله: استقل في الطائفة، فحذف الحرف.

٦ - وصف الجمع والإخبار عنه بالمفرد المذكر - وهو يقصد بالجمع جمع التكسير - وقد استشهد له بأشعار زهير والفرزدق والمُتَخِلُّ الهذلي، ويرأى الفراء الذي أجاز مطلقاً في الجمع، والأزهري الذي خص الإجازة بالجمع الذي على مثال الواحد، ليخرج صيغة منتهى الجموع، وبكلام سيبويه الذي ذكر أن ما وزن (أفعالا) من الجموع يجوز أن يعامل في العربية معاملة المفرد، ويخلص الشيخ النجار من ذلك كله بجواز وصف الجمع بالمفرد المذكر في الاختيار من الكلام، وبأن ذلك دليل على سعة العربية وشجاعتها، وكثرة مذاهب القول فيها، في حكمة ونظام^(٣٧).

٧ - التضمن: وعليه خرج كثيراً من الأساليب، ولكنه اشترط للمحمل عليه شرطين: أحدهما: شروع الأسلوب، وهو ما يفهم من قوله: «وهو - أي التضمن - باب واسع لا بأس به إذا شاع، ولا داعي للتخصيص بالوارد»^(٣٨)، والثاني: أن يجري التضمن لغرض بلاغي، وهو ما يفهم من قوله: «ويمكن تحريمه على التضمن، وهو سائغ إذا كان لغرض»^(٣٩)، وما استساغه على التضمن:

تعدي الفعل اللازم (أنجب) في قول ابن هاني الأندلسي:

لقد أنجب منه الكتابُ مثيراً سريع الخطى للمصالحات مؤثراً

على تضمنه معنى أعطت^(٤٠)، وتعدي الفعل (كلف) إلى المفعول الثاني بالياء - وهو يتعدى إليه بنفسه - لأنه يتضمن غرضاً، هو إفادة الإغراء والتزيين^(٤١)، وكذلك تعدي الفعل (سلم) إلى مفعولين بنفسه - وهو يتعدى إلى الأول بالجار (إلى)، فأجاز: سلمته الكتاب^(٤٢) - على تضمنه معنى الإعطاء، وعلى التضمن أيضاً أجاز قولهم: أعتذر عن حضوري، مضمناً أعتذر معنى أغفل، قال: «ولا يقال: إن التضمن حين تختلف التعدي وهنا لا اختلاف، لأن ذلك عند قيام القرينة عليه، وهنا القرينة موجودة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اللَّهُ بَانًةٌ عامٌ ثُمَّ بَعَثْنَا﴾، أي ألبته ميتاً، أو أماته فلبث ميتاً»^(٤٣) وأجاز الشيخ

(٤٣) مجلة الأزهر ٣١/٢٦.

(٤٠) لغويات ٦٠.

(٣٧) مجلة الأزهر ٣١/٣٤٩.

(٤١) مجلة الأزهر ٣١/٤٧٤.

(٣٨) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٩.

(٤٢) مجلة الأزهر ٢٦/٩٠١.

(٣٩) مجلة الأزهر ٣١/٣٧٤.

كذلك أن يُعدى الفعل (نزع) - وهو بمعنى بُعد - بحرف الجر (إلى) في نحو: نزع من القرية إلى القاهرة، على تضمينه معنى الانتقال^(٤٤).

٨ - توهم إحلال حرف محل حرف آخر، ثم إجراء الكلام على وفق هذا التوهم، وعند الشيخ النجار أن التوهم أمرٌ مُطَرَّد، فيُقاس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم، قال: «والتوهم باب من أبواب العربية ورد عليه أساليب كثيرة»^(٤٥)، وبالحمل على هذا التوهم أجاز أن تقع اللام في جواب إذا، في نحو: إذا أخلص العامل في عمله لقد وفق للخير، بتخريجه على توهم النطق بـ (لو) في مكان إذا، وأجاز أن تزداد الفاء في خبر المبتدأ غير الدال على العموم، في نحو: محمد وإن كان مملقا فهو غني النفس - بتوهم وقوعها في جواب الشرط^(٤٦).

٩ - وجعل الشيخ النجار من القياس أن يأتي (فعل) مما ورد منه مفعول في معناه، وبني على ذلك صحة (تعبس) الذي لم يرد عن العرب - إذ ورد تاعس وتعبس فقط -؛ اعتماداً على ما جاء في الأساس، من قولهم: منحوس متعوس، وإذا جاء متعوس جاء تعبس في معناه^(٤٧).

١٠ - كما جعل من القياس أن نستخلص الفعل الذي لم يرد عن العرب، إذا ورد الوصف منه، وكذلك استعمال المطاوع على نحو ما، دليل على استعمال فعله الأصل على هذا النحو، وإن لم يرد، فإن المعاجم التي بأيدينا قد تخلو من بعض الوارد، فعلينا أن نترقب في إنكار ما ليس فيها، فقد يكون في غير ما هو مألوف لدينا^(٤٨)، والشيخ في هذا تابع لمذهب ابن جني، الذي يرى أنه «إذا صحت الصفة فالفعل في الكف»^(٤٩)، وعلى هذا أجاز أن يقال: علل لما تقول^(٥٠) - بمعنى اذكر العلة - ولم يرد هذا الفعل بهذا المعنى فيها لدينا من معاجم، ولكن ورد باللسان في معناه استعمال الوصف منه - وهو اسم الفاعل - ففيه (علل): «المعلل دافع جابى الحراج بالعلل»، والوصف إذا ورد كان مؤذناً بقيام الفعل.

وأجاز كذلك أن يقال: خُصَّ النبلُ بفلان - يلزوم الفعل - وهو لم يرد في المعاجم، ولكن جاء في اللسان اسم الفاعل منه، في قوله: «ويقال: خاص بين الخصوصية» وهو

(٤٤) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٩. (٤٧) مجلة الأزهر ٢٨/٨٦. (٥٠) مجلة الأزهر ٢١/٢٢٧.
(٤٥) لغويات ٢٦. (٤٨) مجلة الأزهر ٢٢/٧٢١. (٤٩) الخصائص ١/٢٢١.

يفيد استعمال خصّ لازماً، ومن الأصول اللغوية أنه إذا ورد الوصف في العربية سَوَّغ ذلك إيراد الفعل على وفق الوصف، وإن لم ييلقنا^(٥١).

وأجاز أيضاً أن يُعَدَّى الفعل (لغت) بإلى، فيقال: لفته إلى الواجب عليه، مع أن الوارد تعديته به (من)، ولكن مطاوعه - وهو التفت - ورد معدّى بإلى، إذ قيل: التفت إليه، وورود المطاوع فرع أصله، فهو دليل عليه^(٥٢).

١١ - أما إذا تعارض سماع وقياس، فإنه يأخذ بالسماع وَيَدْعُ القياس، ولذا ردّ (الزهور)^(٥٣) في جمع زهر - مع أنه القياس - لأن الوارد: أزهار وأزاهير، وردّ (الأسماك)^(٥٤) في جمع: سَمَكَة - مع أنه القياس - لأن الوارد: سِماك وسُموك، استغنوا فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة.

• والمصدر الثالث للإجازة عنده هو: آراء العلماء - حيث لم يرد سماع، ولم يمكن قياس: ولم يهتم الشيخ النجار بنوارد الآراء واتفاقها في إجازة المسألة، إنّا كان يأخذ بالرأى الواحد الذي يخالفه غيره من الجمهور، كما لم يتقيد بالمذهب البصري أو الكوفي، إنّا اختار منها ما يروق له، وعلى هذا:

أخذ برأى يونس في إجازة النسب إلى الثلاثي المعتل اللام - مما ختم بتاء التأنيث - بفتح العين، فيقال: (الثقافة النسوية) - بفتح السين - والمعروف أن يونس وحده هو المجيز للفتح في الواوى، وأما الثاني فيشاركه في الإجازة الخليل، أما سيبويه فيمنع الفتح فيها، ويحصل ما جاء على الشنوذ، يقول الشيخ: «ولنا أن نعتد رأى يونس في هذا المقام، فقد كان يونس نحوياً جليلاً يشهد خَلَقَتَه فصحاء العرب وفُهَاء العلماء»^(٥٥).

وأخذ برأى المبرد في تعدية (أعطى) إلى مفعوله الأول باللام، في نحو: أعطيت لفلان كتاباً، وينكر ذلك أكثر النحاة، أما المبرد فيراه أحسن ما يكون إذا قُفِّمَ المفعول، وإن أُخِّرَ المفعول فعرّبى حَسَنٌ، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة، وقد جاء فيه قوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ يقول الشيخ: «ولا بأس باتِّباع المبرد في هذا، فهو إمام فيه للمؤتيس أسوة، ونأهيك به من نحويّ ثَقِيٍّ بصير»^(٥٥).

وأخذ برأى الكسائي في جواز إيلاء الاسم (هل) الاستفهامية مع وجود الفعل في

(٥١) مجلة الأزهر ٧٢١/٢٢.

(٥٢) لغويات ٤٦.

(٥٥) مجلة الأزهر ٧٩٢/٢١.

(٥٤) لغويات ٧٨.

(٥٢) مجلة الأزهر ٥١٩/٢١.

الجملة، في نحو: هل محمد يحضر؟ وجهور النحاة يمنع ذلك، يقول: «ولا مانع من اتباعه - أي الكسائي - في هذا، فهو نحوي يصح الاحتجاج به»^(٥٦).

وأجاز أن يقال: كتبت إليك لا لِأَلْوَمِكَ متبعاً في ذلك أبا حيان، «فهو ثقة في النحو وإمام، وهو فيه الفعل لا يُقَرَّعُ أَنفَهُ»^(٥٧).

وأخذ برأي الرضوي في استساعة: أَنْعِمَ بِهِ وَأَكْرَمَ^(٥٨)، مع ما فيه من التعجب من فعل جامد، وهو ما لم يجزه أحد من علماء اللغة غيره - على حد قول الشيخ النجار - فقد جاء في شرح الكافية: «وقد بُني - التعجب - من غير متصرف، نحو: ما أنعم وما أبأس»^(٥٩).

وأخذ برأي ابن جني في جواز تأنيث الاسم الجامد غير المصدر، إذا استعمل في موضع الوصف، وبني على ذلك إجازة قولهم: فلانة عُصْوَةٌ في جماعة، ومن المقرر في اللغة أن الأسماء الجامدة إنما تؤنث عند استعمالها صفات، إذا كانت من المصادر، وهي مع ذلك سماعية غير مقيسة، كقولهم: امرأة عَذْلَةٌ وفضة بَحْتَةٌ، أما غير المصادر من الأسماء الجامدة، فلم يرد تأنيثها عن العرب، وإن ورد استعمالها صفة في أمثلة قليلة، كقولهم: مررت برجل أسيد شدة وجراً، ومررت برجل نار حمرة، ولكن ابن جني يرى اطراد التأنيث في المصدر وغيره، لأن المسوغ للتأنيث عنده وضع الاسم موضع الصفة، يقول الشيخ: «ومع هذا فلا بأس بأن نأخذ برأي ابن جني، على ألا يكون ذلك مَهْيَبًا مَسْلُوكًا، وَخُطَّةً مَسْتَمَرَّةً»^(٦٠).

ولم يكن الشيخ النجار في إجازته بعض الأساليب جارياً على وفق المذهب البصري وحده، وإنما تخير من المذاهب النحوية ما يرى أن من الصواب الحمل عليه، والذي يحكمه في هذا هو ذبوع الاستعمال وانتشاره، حتى يتعذر التخلي عنه، فقد أجاز أن تجمع الثُريَّا - بمعناها الحديث وهو النجفة - على (الثُرَيَّات) بحذف الألف المقصورة، بحارة لمذهب الكوفيين المجيزين لحذف الألف خامسة فصاعداً قياساً مطرداً، فقد حكوا عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة وكثرت حروفه حذفوا ألفه في التثنية، والجمع عندهم كالتثنية في هذا، يقول الشيخ: «ولا بأس بمجاراتهم، لأن الكلمة قد ذاعت

(٥٩) شرح الكافية ٣٠٨/٢.

(٦٠) لغويات ١٤٦.

(٥٦) مجلة الأزهر ٣٣/٣٥٦.

(٥٧) مجلة الأزهر ٢٢/٤٦٥.

(٥٨) مجلة الأزهر ٢٦/١١٠٧.

وشاعت، وأصبح من العسير صون الناس عنها، وتجنبهم إياها»^(٦١).

كذلك أجاز ما يجرى على السنة العامة من قولهم: (كُوَيْس) ^(٦٢) تصغيراً للكَيْس - وصف من الكَيْس، وهو الظُّرْفُ والعقل - وأجرى ذلك على مذهب الكوفية في نحو: عُوَيْتَةٌ وشُوَيْخٌ - مصرى: عَيْنٌ وشَيْخٌ، من قلب الياء واواً، لمكان الضمة قبلها. كما أجاز قولهم: مُرَافِقٌ لهذا صورة لشهادة الميلاد، على أنه مبتدأ وفاعل، ولم يعتمد المبتدأ على نفي أو استفهام، وهو في هذا آخذ بمذهب الأخفش والكوفيين ^(٦٣).

ويؤكد هذا الذي ذهبنا إليه من أنه لم يتقيد بمذهب معين، ما قدمناه من اختياره لآراء العلماء في الإجازة، ففيهم البصري - كيونس والمبرد - وفيهم الكوفي - كالكسائي والقراء - وفيهم من لم يتقيد بمذهب - كالرضي - وإن كان في الجملة بصري الاتجاه.

• وبالمجمل على المصدر الرابع وهو المجاز، استساغ الشيخ النجار بعض الاستعمالات التي رفضها غيره، غير أن الشرط عنده لكي يُستساغ الاستعمال أن يكون المستعمل عالماً بالمجاز ومريداً له، ولهذا رد استعمال الاحتجاج بمعنى الإنكار والسخط، في نحو: احتج العمال على سوء معاملتهم؛ لأنه في العربية بمعنى الإذلاء بالحجة والدليل لتأييد الدعوى، دون دلالة على الإنكار، وقد رد تخريبه على المجاز - بأن يكون الإنكار داعياً إلى الاحتجاج والاستدلال، فدلَّ بالمسبب على السبب -؛ لأن الداعي لاستعمال الاحتجاج في الإنكار ليس المجاز، وإنما هو الترجمة للأسلوب العربي ^(٦٤).

ومما أجازهُ أيضاً أن تستعمل (المقارنة) بمعنى: الموازنة في نحو: قَارَنُ بين الأمرين ^(٦٥). فيقال: هدف إلى كذا ^(٦٥)، وإن كان الوارد: هدف إلى الشيء - بمعنى دخل فيه، وهدف للخمسين من سنين، أي قاربها، وهدف: أسرع، ولكن المعنى المصري يصح عنده بضرب من المجاز، قد (هَدَفَ) تستعمل اليوم في معنى قصد وتوخى، والقصد إلى الشيء يكون سبباً في الدخول فيه وفي مقارنته، وقد يكون سبباً في الإسراع إليه، فيكون هذا من إطلاق المسبب على السبب.

ومما أجازهُ أيضاً أن تستعمل (المقارنة) بمعنى الموازنة، في نحو: قَارَنُ بين الأمرين ^(٦٦).

(٦١) شرح الكافية ١٧٤/١.

(٦٢) مجلة الأزهر ٢٨/٢٤٨.

(٦٣) مجلة الأزهر ١٩/٥٢.

(٦٤) للزيات ١٢.

(٦٥) مجلة الأزهر ٣٠/٣٤٨.

(٦٦) مجلة الأزهر ٢٨/٦٨٠.

إذ الوارد في المقارنة هو معنى الجمع، والموازن بين أمرين يجمع بينهما، فتطلق المقارنة - بمعنى الجمع - على ما يعقب الجمع، وهو ضرب من التَّسْوِغِ جائز.

كذلك أجاز أن تستعمل (المساهمة) بمعناها المعروف اليوم وهو المشاركة، فيقال: سَاهَمَ في عمل البر^(٦٧) - لأن المقارنة - وهو معناها الوارد - قد يعقبها المشاركة، أي هي بسبيل المشاركة والتنازع فيها.

• ونأتي إلى المصدر الخامس من مصادر إجازته بعض الاستعمالات، وهو (عدم مصادمتها قواعد اللغة) وهنا لا عبرة عنده بورود ذلك عن العرب أو عدم ورود، وقد سبق أنه يوصى نقدة الأساليب بعدم المجلة في إصدار الحكم بالخطأ على استعمال ما، اعتماداً على أنه لم يرد، لأن ما في حوزتنا من معاجم اللغة لا يضم كل ما استعملته العرب، فقد يخلو من بعض اللغة الواردة، ومن مبدئه أنه «لا يضر عدم الورد عن القديم، ما دام لم يصدم قاعدة من قواعد اللغة»^(٦٨)، والشرط عنده هنا هو الشرط فيما سبقه من الحمل على المجاز، وهو أن يقصد المستعمل إلى ذلك التخريج، ولهذا رد استعمال (ضد) - وهي من الأوصاف - بالنصب في نحو: تشن الدولة الحرب ضد الأعداء - وإن أمكن تخريجه على الحالية - لأن المستعمل لا يقصد ذلك، وإنما يقصد الترجمة للأساليب الفرنجية، وكلمة (ضد) فيها تستعمل أداة للربط والوصل وليست من الأوصاف^(٦٩).

وعلى هذا المصدر أجاز الشيخ كثيراً من الاستعمالات، فأجاز ما أنكره بعض الأدباء من قولهم: أزرع القطن من جديد - مع التسليم بعدم وروده - على أن تكون (من) فيه للابتداء في الزمان، أو بمعنى (في) أي في زمن جديد. وأجاز الاستعمال المعاصر: تفضلتم سعادتكم - برفع (سعادتكم) - على أنه بدل اشتغال من الضمير، أو بالنصب على الاختصاص^(٧٠)، كما أجاز أن يقال: بعثك الدار بما فيها الأثاث، وإن كان من المعتاد أن يرقى بمن البهانية، فيقال: بما فيها من الأثاث، ولكن لا مانع عنده من حذفها، على أن يكون بدلاً من (ما) الموصولة ويلاحظ الجر^(٧١)، وأجاز أيضاً قولهم: أيساً أحب إليك: العلم أم المال^(٧٢) مع أن المؤلف: أي الأمرين، لأن (أياً) تلزم الإضافة، وقد خرج به بأحد أمرين: إما أن تكون ما نكرة تامة واقعة على مبهم تفسر حسب السياق، وإما أن تكون

(٦٧) مجلة الأزهر ٢١/٥٢.

(٦٨) مجلة الأزهر ٢٣/١٠٤.

(٦٩) مجلة الأزهر ٢٩/٦٥٣.

(٧٠) مجلة الأزهر ٣٠/٨٨.

(٧١) مجلة الأزهر ٢٨/٤٥٢.

(٧٢) لغويات ١٠٥.

زائدة كافة عن الإضافة. كذلك لم يلحن الإضمار قبل الذكر في نحو: جميل هو الوفاء،
ونفوس عالية تلك التي يحملها الأباة^(٧٣)، وخرجه على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأصل: الوفاء هو جميل، وسوغ الإضمار قبل الذكر تقدم المرجع في
الرتبة، والجملة مقلوبة.

والثاني: أن يجعل: هو مبتدأ، وجميل خبر، والوفاء بدل من هو.

والثالث: أن الأصل: الوفاء جميل هو، و (هو) توكيد للضمير المستتر في جميل.

كما لم يلحن قولهم: حضر فوراً^(٧٤)، مع أن المأثور: (من فوراً)، إذ يمكن تخريجه على
حذف المضاف، أي حضور فوراً.

• • •

نقد هذا المقياس

هذه هي الأمور التي وضعها الشيخ النجار لمقياس التصويب عنده، وقد رأينا منها أن
القاعدة العامة التي تحكمه، وتجعله يقبل الأساليب هي: (شيوخ الاستعمال وسيطرته على
الألسنة والأقلام، حتى يتعسر دفعه أو يتعذر) ولكنه لم يحرص على ذلك في كل ما ناقشه
من مسائل لغوية، فقد وجدناه يخرج على هذا المقياس في مواضع كثيرة، وهو أمر أصاب
منهجه بالاضطراب والاختلاف - في نظرنا - ومن ذلك:

(١) أنه اعتمد الحديث الشريف حجةً استشهد بها على صحة ما خطأ غيره، ولكن
جاء عنه ما يفيد أن الحديث لا يعتبر حجة، فقد لحن قول الناس: (آيب وآيل) بترك
ما يقتضيه القياس الصرفي من قلب الياء همزة، مع ما حكاه هو من أنه جاء في حديث
الصحيحين قوله ﷺ: «آيئون تائبون عابدون» ولم يروِه أحدٌ بالهمزة، ولكنه مع هذا
يصرح بأنه لا يميزه سماع صحيح ولا قياس^(٧٥).

(٢) وأنه اتخذ من استعمال المولدين حجة لتسوية الأساليب، ولكن جاء عنه غير
ذلك في تخطئة كثير من الشعراء والأدباء المولدين، وأشهر من خطأهم:

(٧٥) لغويات ٥ - ٧.

(٧٣) مجلة الأزهر ١١٠٥/٢٦.

(٧٤) مجلة الأزهر ٣٥٠/٢٠.

• ابن الرومي: فعنده أنه أخطأ في إدخال (لا) العاطفة غير العاملة على غير ما تدخل عليه من الخبر والنعت والحال والمعرفة، فقد قال في معلّم صبيان مَعْنٍ:

أبو سليمان لا تُرَضَى طريقته لا في عِناي ولا تعليم صبيان
له إذا جاب الطُّنُوزَ محتفلاً ضَرَبَ بِمَضْرٍ وصوت في خراسان^(٧٦)

• ابن المقفع: وقد وقع في مثل ما وقع فيه ابن الرومي، فقال:

إذا ما مات مثلي مات شخص يموت بمثله خلق كثير
وأنت تموت وَحْدَكَ ليس بِدري بموتك لا الصغير ولا الكبير^(٧٦)
وذلك لأن (لا) هذه إنما هي لتأكيد النفي، ولا حاجة للتأكيد؛ لقرب العهد بالتأني، وإنما تدخل (لا) هذه - المؤكدة للنفي - على المعطوف إذا كان في حكم جملة ثانية.

• أبو تمام: وقد لحن - عنده - في تعدية الفعل (تفياً) بنفسه - وهو يتعدى بالجار - في قوله:

طلبت ربيعَ ربيعة المُتَهَيِّ لها فتفتيات ظلاله مسدوداً^(٧٧)

• البحرى: وقد لحته في وضع أم موضع أو في قوله:

أهلاً بذلك الخيال المُقْبِل فَعَلَ الذي نهواه أم لم يفعل^(٧٨)
ذلك لأن أم إنما تقع بعد همزة التسوية، أو بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين، فلا وجه لها هنا، ولا يصح أن يبنى كلام البحرى هنا على تقدير (سواء)، أي سواء أفعل الذي نهواه أم لم يفعل، لما يستلزمه من حذف الأمرين (سواء والهمزة) ولم يعهد مثل هذا، ولم يأت في كلام عربي يحتاج به.

• ابن المعتز: وقد لحته في تعدية الفعل اللازم (أثمر) بنفسه، حين قال:

أثمرت أغصانُ راحتي لجنانِ الحُسنِ عُناي^(٧٩)

وحين قال:

وأثمرَ هُما لا يبيدُ وخسرة لقلبي يجنيها بأيدي الخواطر^(٧٩)

(٧٨) مجلة الأزهر ٣٠/٣٤٧.

(٧٩) لغويات ٦٠.

(٧٦) مجلة الأزهر ٢٢/٤١٧.

(٧٧) مجلة الأزهر ٢٦/٥٩٦.

- ابن هاني الأندلسي: وقد لحنه في تعدية الفعل اللازم (أنجب) بنفسه، حين قال:
لقد أنجبت منه الكسائب مذرّها سريع الخطى للصالحات ميسراً
- الفضل بن الربيع: وقد خطأه في استعمال (رغم) بلا جازر - وهو خلاف ما أثير عن العرب - حين قال:
أهل النبوة والحلافة والمحاسن رغم لحي^(٨٠)
- ابن عنيّ: وقد خطأه في تعدية الفعل اللازم (احتاج) بنفسه في قوله:
أنا كالذي أحتاج ما يحتاجه فأغتم نوابي والثناء الوافي^(٨١)
- إسما عيل التميمي: وقد لحنه في استعمال (ذا) صلة في الكلام يمكن الاستغناء عنها، في قوله:
كم ذا رأيت بصيرا أعمى، وأعمى بصيرا^(٨٢)
- الحسين النشار - الشاعر الأندلسي -: وقد لحنه في جمعه الأقحوان على (الأقاح) مع إجراء الإعراب على الحاء، على توهم أنها آخر الجمع، حين قال:
وبين الخدّ والشفتمين خال كزنجي أتى روضاً صباحاً
تجير في جنّاه فليس يدري أيجنى الورد أم يجنى الأقاح^(٨٣)
- أبو عمرو الداني: وقد خطأه في تعدية الفعل (رغب) بنفسه، إذ قال في خطبة كتابه (التيسير): «فأجبتكم إلى ما سألتموه، وأعملت نفسي في تصنيف ما رغبتموه»^(٨٤)
- القلقشندي: الذي استعمل في صبح الأعشى (المآجريات) - على وجه الخطأ - جماعاً (مآجريّة) حين قال في الباب السادس: «ما يكتب في الحوادث والمآجريات، ويختلف الحال فيها باختلاف الوقائع، فإذا وقعت مآجريّة وأراد الكتابة بها إلى بعض إخوانه، حكى له تلك المآجريّة في كلامه» وقواعد الصرف تخطئ مفرد القلقشندي، إذ يجب قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٨٥).

(٨٣) مجلة الأزهر ٧٥١/٢٧.

(٨٤) مجلة الأزهر ٢٧٣/٢٧.

(٨٥) مجلة الأزهر ٢١٩/٢٢.

(٨٠) مجلة الأزهر ٥٧٤/٣٠.

(٨١) مجلة الأزهر ١٢١/٢٢.

(٨٢) مجلة الأزهر ٢١٥١/٢٦.

(٣) وتقدم أنه اتخذ استعمال علماء اللغة والأدب من مسوغات تصحيح الأساليب، ولكنه حاد عن ذلك في بعض ما جاء به، فقد خطأ من علماء اللغة:

• أبا عُبَيْدَةَ مَعْمَر بن المتقي: في إتيانه بصيغة الأمر بما جاء على صورة المجهول على حدّها مما بنى للمعلوم، حين قال: أَعْنِ بِأَمْر فلان، والفعل (عُنِيَ) جاء على صورة المجهول المحذوف فاعله، فيجب أن يكون الأمر منه باللام، فيقال: لَتُعْنِ بِأَمْر فلان، وقد قال المبرد: و«الأمر من هذا باللام، لا يجوز غيره، لأنك تأمر غير مَنْ بحضرتك، كأنه لَيَفْعَل هذا»^(٨٦).

• والفيروزابادي وابن منظور: فيها جاء عنها في القاموس واللسان (جمع) من إحلال الظرف (مع) محل الواو العاطفة مع الأفعال الدالة على المشاركة، فقد جاء بهما: «جامعه على كذا: اجتمع معه» وقياس العربية الواو.

على أن الشيخ النجار نفسه ينقض ما بناء سابقاً، من الاعتقاد على كلام العلماء في إجازة الأساليب، بقوله هنا: «إن هذا لم يُسند إلى العرب حتى يكون فيه الحجة، وإنما هو من كلام اللغويين، وقد تقرر أن العلماء يحتاج في اللغة بروايتهم لا بكلامهم»^(٨٧).

• والزبيدي: في مستدرك التاج الذي رأى أن الصدارة تأتي بمعنى التقدم والأولية، ويرى الشيخ أنه اعتمد في تدوينها على الشهرة واستفاضتها في السنة معاصريه من المؤلفين، فزعمها عربية وليست عربية، وكثيراً ما يفعل الزبيدي هذا في استدراكه^(٨٨).

(٤) وتقدم أنه يميل إلى الأخذ برأي ابن جني في جواز تأنيث الجامد الواقع صفة، مصدرًا أو غيره - في نحو: عضوة في جماعة، ولكنه خالف هذا الاتجاه في رفضه قولهم: الوطنية الحققة^(٨٩)، لأن الحق مصدر وصف به فلا يؤنث.

(٥) وتقدم أيضاً أنه أجاز التعدية بالهمزة، في نحو: عَمَلٌ مُرَبِّكَ، وجعلها من القياس وإن لم ترد، ولكنه خرج عن ذلك بإنكاره: أعاقني الأمر^(٩٠)، لأنه لم ترد فيه التعدية بالهمزة.

(٨٩) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧.

(٩٠) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧.

(٨٦) مجلة الأزهر ٢٨/٤٥١.

(٨٧) مجلة الأزهر ٢٨/٥٨١.

(٨٨) لغويات ١٢٦.

(٦) وتقدم كذلك أنه جعل حذف الجار مقياساً مطرداً مع أن وأن وغيرهما، فاستساع على ذلك أن يقال: استقلَّ الطائرة - على حذف الجار - والأصل: استقلَّ في الطائرة، ولكنه خالف ذلك في إنكاره التعدية بتوهم سقوط الجار، في قولهم: تقياً المصريون ظلال النعمة^(٩١) - على معنى: في ظلال النعمة - وقال هنا: «لأن حذف الجار مقصور على السماع».

(٧) وتقدم كذلك أنه يأخذ برأى الكوفيين في مسائل، منها قول العامة: كويس، و: هل محمد يحضر؟، وهو رأى الكسائي، وجواز الإخبار عن الجمع المكسر أو وُصفه بالمفرد المذكر، وهو رأى الفراء، ولكنه لم يأخذ برأى من أجاز جمع حسناء على (حسناوات) وهو ابن كيسان - ممن خلط بين المذهبين - كما نسب الرضى في شرح الكافية، أو الفراء - من الكوفيين - كما نسب المرادى في شرح التسهيل، وجعله قياس قول الكوفيين عامة، أو ابن مالك الذي استساعه في نحو حسناء خاصة - بما هو على فعلاء ولا أفعل له في المذكر - وقد أيد قياسه بالسماع، إذ قالوا في خيفاء: خيفاوات، وفي دكاه: دكاوات، وقد عزز الشيخ النجار رفضه لحسناوات بأن حسناء كلمة شائعة عند العرب، ولم يرد عنهم في جمعها: حُسن - بضم فسكون - ولا حسناوات، وإنما يقولون: نساء جِسان، ومن المقرر أن ما استغنى العرب عنه بغيره أطرح ووجب اتباعهم فيه^(٩٢).

ولنا أن نقول: إن (حسناوات) شاعت بين الناس في عصرنا، وذاعت - كما شاعت (جِسان) عند العرب - وأصبح من العسير صدّ الكتاب عنها، فكان عليه أن يميزها؛ إذ سبق أن جعل الذبوع من مُسوَّغات التجويز - على ما عقب به في إجازة (الثريات) جمعاً لثرياً - بمعنى النجفة - وهو المعنى المستحدث لها عند المعاصرين.

كذلك لم يأخذ برأى ابن الأعرابي، في جواز مجيء أفعله في الاختيار جمعاً للثلاثي على وزن فَعْل - بفتح فسكون - فلحن قولهم: أقيّة البرلمان، جمعاً لقَبْو^(٩٣)، وابن الأعرابي من الكوفيين الذين يتوسعون في القياس.

٨ - ونقدم أن الشرط في الحمل على المجاز لإجازة أسلوب ما، أن يكون مستعمله قاصداً للمجاز، ولهذا رفض استعمال (الاحتجاج) في معنى الإنكار، لعدم القصد إليه، إذ رأى أنه جاء مجازاة للأسلوب الأجنبي، ولكنه خرج عن ذلك بإجازته أن يقال: دقّ

(٩٣) لغويات ٤٤.

(٩١) مجلة الأزهر ٥٩١/٢٦.

(٩٢) مجلة الأزهر ٣٢٤/٢٦.

الجرس - بالبناء للفاعل - مع إقراره بأن هذا سرى إلى المعاصرين من العبارة الفرنجية الفرنسية، ولم يكن مستعمله قاصداً إلى المجاز العقلي، من باب الإسناد إلى آلة الفعل، وهو التخريج الذي ارتضاه^(٩٤).

٩ - كما تقدم أن من مذهبه تصحيح الأسلوب غير الوارد سماعاً، إذا شاع استعماله حتى لا يمكن التخلل عنه، مع إمكان تخريجه على وجه لا يصدم قاعدة لغوية، على أن يقصد المستعمل إلى ذلك التخريج، ولكننا ألفتناه يخرج عن ذلك، فيخطئ قولهم: فعله رَغْمُ أنفه^(٩٥)؛ لأن الوارد عنهم: على الرغم من - أو - بالرغم من، مع أن الاستعمال السابق من الشيوع بكان، ومن الممكن تخريجه على وجه مقبول، بأن يجعل (رَغْم) مفعولاً مطلقاً أو مصدرًا بمعنى اسم الفاعل، يقع حالاً، أو على حذف الجار، وقد وردت منه أمثلة كثيرة، وأجاز الشيخ حذفه في بعض مسائله، ومنه إجازته قولهم: استقلَّ الطائرة - على ماسبق - وقد أقرت هذه التخريجات لجنة الأصول بجمع اللغة العربية^(٩٦).

ومن التصسف البين أن جعل الشيخ النجار صحة تخريج الاستعمال على وفق قاعدة لغوية، مرهونة بقصد المستعمل لذلك التخريج، فنحن بسبيل تصحيح أساليب لغوية لطوائف شتى من الناس، فيهم البصير بأمور اللغة وغير البصير بها، ولا وجه لخلق مشكلة جديدة في اللغة، بإخضاع أمر الصحة والخطأ لغرض التكلم وفقهه اللغوي، إذ يؤدي ذلك إلى نوع غريب من الثنائية اللغوية، والنمى الطبقي في اللغة، بتصحيح أسلوب لشخص ما، وتخطئة الأسلوب نفسه لشخص آخر، لأن الأول يعرف تخريج مايقول، والثاني لا يعرفه! يضاف إلى هذا أن الشيخ نفسه لم يذكر في تخريجه لبعض الأساليب: هل كان المستعمل لها يقصد ما خرج هو عليه أولاً؟.

وتختتم بحثنا في نقد ماأخذ الشيخ النجار، بأنه لم يكن موفقاً في بعض ما أنكره، إذ ورد مثله، أو أمكن تخريجه على وجه مستقيم - وقد مرّ بنا بعض هذا - ونضيف إليه هنا ثلاثة أمثلة:

الأول: قولهم: كم ذا نصحتك فلم ترَعَوِ، الذي عدّه خطأ من المولدين، لما فيه من زيادة (ذا)، وزيادة الأسماء مقصورة على السماع، ولكن جاء باللسان (جرم) مايفيد أن

(٩٤) لغويات ١١١.

(٩٥) مجلة الأزهر ٥٧٤/٣٠.

(٩٦) البحوث والمحاضرات للفورة (٣٥) ص ٢٥٥، ص ٢٥٦.

ذلك دَيَّنُ العرب مع المفرد وغيره، ففيه: «والعرب تصل كلامها بذى وذا وذو، فتكون حشواً ولا يعتد بها، وأنشد: إِنَّ كِلَابًا وَالْيَدَى لَأَذَا جَرَمَ». وفي اللسان أيضاً (ذا): «الأزهري - قال: وسمعت غير واحد من العرب يقول: كنا بموضع كذا وكذا مع ذى عمرو، وكان ذو عمرو الصَّان، أى كنا مع عمرو ومعنا عمرو، وذو كالصلة عندهم، وكذلك ذوى، قال: وهو كثير في كلام قيس ومن جاورهم» ونقل عن الأزهري في موضع آخر قوله: «ذا يوصل به الكلام، وقال:

تمنى شبيب ميتة سفلت به وذا قطري لقه منه وإيل
يريد: قطرياً، وذا صلة، وقال الكميت:

إليكم ذوى آل النسي تطلعت نوازع من قلبى ظمأً وألب
وقال آخر:

إذا ما كنت مثل ذوى عريّف ودينار فقام على ناعى
ويفهم من كلام اللسان السابق أن الزائد قد يكون: (ذو، أو ذاء، أو ذى)، وأنه قد يكون مفرداً أو متنى أو جمعاً، كما جاء في بيت الكميت والذي يليه، كما يفهم منه أن ذلك المحشو كثير عند العرب، وعند قيس ومن جاورها بخاصة، ومعروف أن قياساً إحدى القبائل الفصيحة الذين أخذت عنهم اللغة، وعليهم اتكّل في الإعراب والضرب والتصريف.

والثاني: قولهم: أخلص في طلب العلم لقيت جزاءً عليه أم لا، إذ جعل المقام هنا لاؤاً؛ لأن أم إما تقع بعد همزة التسوية، أو همزة يُطلب بها ويأمّ النعين، ولم يرتض التجوز على حذف سواء والهمزة، إذ لم يعهد ورود ذلك عنهم، ولكن وجدت في كتاب سيبويه ما يفيد صحة إحلال أم هنا محل أو، على أن تجعل الجملة الثانية حالية، قال سيبويه: «وتقول: كل حق له سميناء في كتابنا أو لم نسمه، كأنه قال: وكل حق له علمناه أو جهلناه... وقد تدخل أم في: علمناه أو جهلناه، وسميناه أو لم نسمه، كما دخلت في: أذهب أم مكث»^(٩٧) فأنت ترى أنه أجاز أم هنا كأو مع حذف الهمزة.

والثالث: اشترى أى كتاب، ويغنى بأى ثمن^(٩٨) - وقد بنى التخطئة على أن أياً هذه

(٩٧) كتاب سيبويه ١٨٦/٣، ١٨٧.

(٩٨) لغويات ٣٣.

ليست من الأنواع الواردة (الشرطية والاستفهامية التي يتفرع عنها التعجب والدالة على الكمال، والموصولة والنكرة الموصوفة عند الأخفش، والتي تأتي وَصْلَةً لنداء ما فيه أل) ولا يجوز التخريج على حذف الصلة، أي: أي كتاب تشاء، لأن حذف الصلة لا ينقاس.

لكن مثل هذا التعبير قد ورد منذ زمن الاحتجاج، فقد قال أحدهم في مدح الحجاج: إذا حارب الحجاجُ أي منافق علاء بسيف كلما هزَّ يقطع^(٩٩)

وجاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: اصحب الناس بأي خلق، يصحبوك بمنله^(١٠٠) كما أن من الممكن تخريجه على أن تكون (أي) صفة حذف موصوفها، وضوابط النحو لا تمنع من ذلك، ولذا انتهى رأي لجنة الأصول بالمجمع إلى قبول مثل هذا الاستعمال، وجعل أي فيه للإيهام والتعميم^(١٠١) ويكون أي تفيد التعميم فسر الألوسي قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ قال: «ولما أريد التعميم لم يذكر وا وصفها، وجملة (ما شاء ركبك) صفة لها، والعائد محذوف».

(٢)

أحمد أبو الحضر منسى

توضح المقدمة التي افتتح بها كتاب (حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب) أن مؤلفه تأثر إلى حد كبير بانتقادات اليازجي التي نُشِرت في مصر منذ استوطنتها عام ١٨٩٤ م. والتي ظهرت في مجلتيه: (البيان والضياء) تحت عنوان (لغة الجرائد)، ولذا لم يكن غريباً أن تضم انتقاداته بعض ما انتقده اليازجي، وإن زعم أبو الحضر أنه أتى بالجديد، مما لم يكن في زمان هذا اللغوي اللبناني^(١٠٢).

وقد ذكر الكاتب أنه يتجه بانتقاداته إلى طائفة المثقفين: الكتاب والصحفيين، الذين نالوا حظاً من الثقافة لا بأس به، ولكنهم لم يخوضوا في متن اللغة، ولم يشقوا فجاج الأدب القديم بحواسنه وعبوبه، ولم يظهروا على دواوين فحول الشعراء الجاهليين

(٩٩) انظر: البحوث والمحاضرات للدورة (٣٥) ص ٢٤٦، ص ٢٤٦، ص ٢٦٧ وللدورة (٣٤) ص ١٧٠ - ١٨١.

(١٠٠) حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب ٣.

وَالْمُخَضَّرِينَ، ولكنهم أَلَمُوا بِمَا دَنَا وَاسْتَقْرَبَ مَسًّا لَطِيفًا وَتَوَقَّأَ قَلِيلًا كَعُجَالَةِ الرَّاكِبِ
وَأَنَّ الْخَطَرَ عَلَى اللِّفَةِ يَكْمُنُ عِنْدَ هَوْلَاءِ إِيَّاهُمْ لَا يَقْطَعُونَ إِلَى خَطَأِ أَسْأَلِيهِمْ، وَهُمْ - مع
هَذَا مَتَجَّةَ الشُّبَالِ، الَّذِينَ هُمْ بِسَبِيلِ التَّنْقِيفِ وَالتَّأْدِيبِ يَحْكُمُ عَلَيْهِمُ بِالصَّحَافَةِ وَاسْتِغْلَامِ
بِالْكِتَابَةِ.

وَقَسَمَ الْكَاتِبُ عَسَائِلَهُ الْقَوِيَّةَ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا قَسَمَيْنِ: ضَمَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنْهَا أَلْفَاظًا
وَأَسْأَلِيَّ مَلْعُونَةٍ، نَبَّهَ عَلَى صَحْبِهَا وَصَوَالِهَا وَتَتَبِعَهَا بِالْإِسْتِقْصَاءِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْمُسْتَد
وَالدَّلِيلِ، وَالرَّجُوعِ بِالْبَرْهَانِ الْقَاطِعِ إِلَى الْمَتُونِ وَالْأَصُولِ، وَالْإِتْيَانِ بِالشَّاهِدِ وَالْمَثَالِ مِنْ
قَوْلِ الْعَرَبِ الْمَفْعُولِ، إِنْ شَعَرْنَا وَإِنْ تَعَرَّأْ - عَلَى حَدِّ مَا قَالَ^(١١)، وَقَدْ حَوَى هَذَا الْقِسْمُ
تَمَانِيَةً وَسَبْعِينَ اسْتِعْمَالًا خَاطِئًا مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرَهُ.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَقَدْ ضَمَّ أَلْفَاظًا ذَكَرَهَا بَعْضُ الْكُتَّابِ فِي الصَّحَفِ وَالْمَجَلَّاتِ عَلَى أَنَّهَا
خَطَأٌ، وَهِيَ - عِنْدَهُ - صَحِيحَةٌ لَا يَلْحَقُهَا ذَمٌّ وَلَا يَحْرُمُ حَوْطُهَا فَقَدْ، وَقَدْ حَوَى هَذَا الْقِسْمُ
سِتَّةَ أَلْفَاظٍ.

وَالْمُطَّلِعُ عَلَى كِتَابِ أَبِي الْخَضِرِ يَلَاظُ عَلَيْهِ - أَوَّلَ وَهْلَةٍ - مَلَاظَتَيْنِ:

الْأُولَى: أَنَّهُ يَضُمُّ مَسَائِلَ لِقَوِيَّةٍ انْتَقَدَهَا مَنْ سَبَقَهُ، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى نِصْفِ مَا جَاءَ فِيهِ،
وَقَدْ أَحْصَيْنَا مِنْهَا مَا بَاقِي:

نَوَالِ الْبَغِيَّةِ (١٤) وَالْجَمْعُ بَيْنَ عَاطِفَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ: حَتَّى وَفَى اللِّفَةَ، ثُمَّ وَأَكَلْنَا (١٣)
وَأَغْرَابَ - جَمْعٌ: غَرِيبٌ (٢٢) وَعَوَائِدَ - جَمْعٌ: عَادَةٌ (١٤) وَالتَّوَالِدَى - جَمْعٌ: التَّوَالِدَى
(١٨) وَخَمَّارَةٌ - لِمَكَانٍ يَبِيعُ الْخَمْرَ (٢٣) وَيَا لِرَغْمِ عَنْ (٢٤) وَسِيًّا - يَحْذَفُ لَا (٢٤) وَقَعْلُ
الْغَيْرِ ذَلِكَ (٢٨) وَأَوَّلُ أَمْسٍ (٣٠) وَالْمَاتَةُ جَنِيَّةٌ (٣٣) وَلَا يَمَكْتُهُ قَطُّ (٣٥) وَاسْتَهْتَرَ - فِي
مَعْنَى عَدَمِ الْمِبَالَةِ - بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ (٤١) وَغَلَّقَ الْبَابَ (٤١) وَأَهْدَاهُ كِتَابًا (٤٢)
وَحَوَانِجَ - جَمْعٌ حَاجَةٌ (٤٢) وَنَوَايَا - جَمْعٌ نِيَّةٌ (٤٣) وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ بِكَذَا (٤٤) وَتَبَيَّسَ - فِي:
تَعَسَّرَ (٤٥).

وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ مَطْلَقًا مَا وَعَدَ بِهِ فِي الْقُدْعَةِ، مِنْ بِنَاءِ دِرَاسَتِهِ عَلَى الْإِسْتِقْصَاءِ
وَالْتَّحْقِيقِ وَإِيرَادِ الْأَدْلَةِ وَالشَّوَاهِدِ، إِذْ لَمْ يَكِدْ يَخْرِجُ فِي مَرَاكِجِهِ النُّحُوِيَّةِ عَنْ كِتَابِ (شرح
ابن عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ)، أَلَمَّا فِي مَرَاكِجِهِ الْقَوِيَّةِ فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْهَا.

(١٠١) حَوْلَ الْغَلَطِ وَالْفَصَحِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْكُتَّابِ ٦.

هي: اللسان والقاموس وأساس البلاغة والصحاح ونتاج العروس والمخصص، ولكنه اعتاد مفرد بمعنى أنه قل أن يجمع في استدلاله على المادة الواحدة بين معجمين أو أكثر، وإنما كثيراً ما اكتفى بواحد منها، وكان أكثر اعتماده على القاموس المحيط فقد صرح بذكره خمس عشرة مرة، ثم الأساس، وقد صرح بذكره ست مرات، ثم الصحاح، وقد صرح بذكره خمس مرات، وأغفل أبو الخضر الإشارة إلى المعاجم في بعض مسائله^(١٠٢) كما اكتفى بالإشارة بقوله: «وفي المعاجم اللغوية» في بعض آخر^(١٠٣).

مقياسه:

يُبين من مآخذ أبي الخضر اللغوية أنه ينكر على الكتاب وغيرهم استعمال العرب الذي لم يرد عن العرب في الألفاظ، فهو يحمل على هؤلاء حملة عنيفة لاستعمالهم: ريبورتاج^(٢٥)* وتابلوهات^(٢٦) ومائيت^(٣٤) وجونلة^(٤٦) وجيسون^(٤٦) وهي ألفاظ فرنسية لها مقابل عربي، ومن الخطأ العدول عنه وهو على الترتيب: الارتيلاد - الرسوم الحية - عنوان الصدر - الإزار - التلطيح، أو ما مائل هذه الألفاظ، مما جاءت به العربية.

أما في الألفاظ والتراكيب العربية فقد كان مقياسه:

(١) عدم الاعتداد بالحديث الشريف حجة للاستشهاد: يُستنبط ذلك من تخطيطه تعريف العدد المضاف دون المعدود المضاف إليه، في نحو: المائة جتية، وقد جاء ذلك في أحاديث في الصحيحين سبق ذكرها - وهو ما جعل الشيخ النجار يميز مثل هذا - كما يستنبط من تخطيطه أن يقال: بدعاية، بمعنى الدعوة أو الدعوى أو الدعاة، مع أنه جاء في الحديث الشريف - في إحدى روايته - «أدعوك بدعاية الإسلام» أي بدعوته (اللسان: دعا).

(٢) السماع عند مقدم على القياس المطرد، فصنائع جمع خاطيء لصناعته لأنه لم يرد مع أنه قياس مطرد فحق الجمع^(١٠٤) أن فحالة - منفت الغاء - اسماء يجمع على فعائل.

(١٠٢) انظر على سبيل المثال المولد: الخطيب (١١) اعتق الإسلام (١٢) إخصائي (١٦).

(١٠٣) انظر على سبيل المثال المولد: عازب (١١) عتيد (٤٤).

* الرقم هذا وفيه بعد لصفحات كتاب (حول الخطط والقصص على ألسنة الكتاب).

(١٠٤) مع المراجع ١٧٩/٢.

(٣) الاعتماد على المذهب البصري وتخطئة المذهب الكوفي: فقد لحن النسب إلى الجمع، في نحو: السينا الملوكة^(١٠٥) مع أنه صحيح مقيس عند الكوفيين، وقد أخذ به مجمع اللغة العربية، فأجاز النسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة، كإرادة التمييز، أو نحو ذلك^(١٠٥).

(٤) الأخذ بالأقصح وترك ما عداه مع عدّه لحنًا، يدل على ذلك تلك الألفاظ والتراكيب التي سبق ذكرها، وهي المسائل التي وافق فيها غيره في عدّها من الخطأ، ونذكر الآن ببعض منها:

عدّ أبو الخضر (أعزب) - في نحو: رجل أعزب - لحنًا: مع أنها لغة - وإن كانت قليلة - ذكرها اللسان والقاموس والمصباح (عزب).

وعدّ (غلق) الباب - مصدرًا - لحنًا، مع أنها لغة في: أغلقه، عن ابن دريد عزّاها إلى أبي زيد، وهي نادرة على ما جاء في اللسان (غلق).

وزعم أن من اللحن كذلك (حوائج) كما ادّعى أنها لم ترد في شعر عربي قديم، وذلك خطأ، أما عدّه إياها من اللحن، فجأز على أنها جمع غير قياسيّ لحاجة، إذ القياس أن يكون على: حاجات وحاج وجوّج - بكسر فتح - ولكنها من المجموع الشاذة، أو هي جمع للمفرد الأصل (حائجة)، وفي اللسان (حوج): «الحاجة في كلام العرب لأصل فيها حائجة، فحذفوا منها الياء، فلما جمعوا ردّوا إليها ما حذف منها، فقالوا: حاجة وحوائج».

وأما زعمه أنها لم ترد في شعر قديم، فينقضه ما جاء في اللسان أيضًا عن كلام الجوهري في ردّه على الأصمعي، قال: «وإنما أنكره - يعني حوائج - لخروجه عن القياس، والإفهام كثير في كلام العرب» وبتله ردّ ابن بري أيضًا في اللسان، وذكر أن حوائج وردت في الحديث الشريف، ومثّل بثلاثة منها، كما وردت في أشعار الفصحاء، كأبي سلمة المحاربي والشماخ والأعشى والغزدق وغيرهم ممن ذكر أشعارهم، وكل ذلك في اللسان الذي هو من مراجع أبي الخضر اللغوية، ولكنه في هذه المادة اعتمد على كلام القاموس والمزهر.

وكذلك تابع غيره في تخطئة إدخال الألف واللام على (غير) وقد أجاز بعضهم ذلك

(١٠٥) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا - مجموعة القرارات العلمية - ٥٢.

على ألا يكون الألف واللام للتعريف، بل المُعَاقِبَةُ للإضافة، أو بالحمل على النظر بأن
تَحْمَلُ (الغیر) على الضد^(١٠٦).

كذلك وافق غيره في منع (أغراب) جمعاً، لأن فعلاً المفرد - وهو (غريب) - لا يجمع
على أفعال، ولكن الجمع ثابت وصحيح، على أن يكون المفرد غُرْب - بضمين - وفي
اللسان وغيره (غرب): «ورجل غريب وغُرْب، وتثنيته غُرْبَان».

كما وافق غيره في إنكار استعمال الجار (عن) مع لفظ (رغم) في قولهم: بالرغم عن، مع
ما هو ثابت في المعنى من أن (عن) تأتي مرادفة لمن الجارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ
الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(١٠٧) وهو ما أخذت به لجنة الأصول بالمجمع^(١٠٨).

نقد هذا المقياس:

إن كان الصواب إلى جانب أبي الخضر في بعض مسائله، فقد تخلى عنه في بعضها
الآخر، فمن دراسة ما جاء في كتابه اتضح لنا ما يأتي:

١ - أن مما جاء به مسائل أصاب في حكمه فيها، ومن ذلك: تخطيط (الذاء) في نحو:
الأصدقاء الألداء (٢٠) من حيث المعنى ومن حيث الجمع، أما المعنى فهي لشدة الخصومة،
وأما الجمع فهو (لذ) ولم يسمع الذاء أصلاً.

وتخطيط: (إلنات النظر ٣٢) بمعنى لفت، ولم يرد ألفت ولا إلفات في المعاجم.

وتخطيط: (لاغي - ٥٠) إذ لم يرد الفعل - لغى - بهذا المعنى، والوارد ألغى.

وتخطيط: استعمال اسم الفاعل من: رَسَلَ (رَاسِلٌ - ٥٢) والوارد: مُرْسِلٌ - من أرسل
وتخطيط جمع كُفء على (أكفاء - ٥٢) ووزن أفعلاء، ولم يرد، وليس بقياس.

وتخطيط قولهم: بالكاد أمكنه أن يفعل (٥١) إذ أخذوا من (كاد) اسماً وعرفوه بأل، ولم
يعرف ذلك في كلام عربي.

وتخطيط: مُصَيَّفٌ (٥٠) بإسكان الصاد وفتح الياء - اسم مكان من صاف، والقياس

بكر الصاد.

(١٠٦) انظر: عنوان السرة ١٣٣، ١٣٤.

(١٠٧) معنى اللبيب ١/ ١٣٠.

(١٠٨) انظر البحوث والمحاضرات للدورة (٢٥) - ص ٢٥٦.

وتخطئة الإتيان باسم المفعول من اللازم (خجل) على وزن مفعول، في قولهم: أنا
تَجُول منهم (٣٢).

٢ - وأن مما جاء به مسائل ليست مما اتفق على تخطئته، بل قد يكون لها وجه تصح
به، ومنه:

أنه جعل تعدية الفعل (اضطر) باللام، خطأ (٣٠) مع أن اللام قد تأتي موافقة لإلى -
على ما جاء في المغني^(١٠٩)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَدَّاعِ﴾ وقوله: ﴿كُلُّ

يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾.
وجعل قولهم: بَدَلًا عن كذا (٢٩) خطأ، مع أن (عن) تأتي مرادفة لمن - كما في
المغني - وقد سبق في: بالرغم عن.

وجعل (الخطيب) من خطبة المرأة - خطأ (١١)، وقد جاء باللسان (خطب) ما يفيد
استعمال الخطيب لخطبة المرأة وخطبة الكلام، ونقل ذلك عن الجوهرى.

وجعل من الخطأ وصف جمع غير العقلاء بالمفرد المؤنث، في نحو: ذوى القمصان
الزرقاء (٣٦) مع أن من المقرر عند علماء العربية جواز ذلك - وإن كان على قلة -
فيما هو مؤنث بالصيغة، وعلى شيوخ فيها هو مؤنث بالناء، وقد صرح بذلك أبو البقاء في
كلياته، ويضاف إلى هذا أنه جاء في شعر لأبي تمام الذى يقول عنه الزمخشري والشهاب
الحفاجي: «أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»، وأبو الحضر ممن يجوز الأساليب باستعمال
الأدباء، كالأصفهاني^(١١٠)، فأولى أن يجوز هذا، ويضاف إلى ذلك أن مجمع اللغة العربية قد
أجازته واتخذ قراره بالقياس عليه^(١١١).

٣ - وأن مما جاء به مسائل أخطأ في جعلها من الخطأ، كأنه فهم غير المقصود مما نُقل،
ومنه: أنه زعم أن (لِذَات) جمع لِدَّة لا يقال إلا للمؤنث (٣١)، وأن من الخطأ قولهم:
بصاحبة بعض لِدَاتى - يعنى الرجال والشبان في مثل سنه - والصواب استعمال
(الأتراب) هنا، وفي اللسان ما يؤكد أنه يكاد يكون خاصا بالذكر - لا بالمؤنث كما زعم

(١٠٩) مغني اللبيب ١/ ١٧٧.

(١١٠) انظر حول الغلط والقصيح ٥٤.

(١١١) انظر بحث هذه المسألة والاحتجاج لها في بحث قدمه الشيخ محمد الحضر حسين إلى المجمع، ونشر في
عدد (٧) ص ٢٥٤ إلى ص ٢٥٦، وانظر قرار المجمع في ج ١١ - د (١٤).

- ففيه (ولد): «واللثة: التُّرْبُ والجمع لِدَات وَلِدُونَه قَالَ الْفَرَزْدَقُ:
رَأَيْتُ شُرُوحَهُنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرَحَ لِيَدِي أَسْنَانُ الْهِرَامِ
الْجَوْهَرِي تَوَلَّفَ الرَّجُلُ: يَرْبِه، وَهِيَ لِدَانٌ».

وفهم من تصويب أبي الخضر أن التُّرْبَ أكثر ما يستعمل في المذكر، وأنه قد يطلق
على المؤنث بقلته، ولكن في اللسان ما يفيد عكس ذلك، ففيه (ترب): «والتُّرْبُ: اللُّتَّةُ
وَالسِّنُّ، وَيُقَالُ: هَذِهِ تَرْبٌ هَذِهِ أَيْ لَيْتَهَا، وَقِيلَ تَرْبُ الرَّجُلِ: الَّذِي وُلِدَ مَعَهُ، وَأَكْثَرُ
مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَوْنِثِ، يُقَالُ: هِيَ تَرْبُهَا، وَهِيَ تَرْبَانٌ».

وأنكر أن يستعمل الفعل (ينبغي) في الإتيات (٣٤)، واستشهد بقوله تعالى: «وَمَا
عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ» - ولكن ورود الفعل منفياً في مثال أو في شاهد لا يصلح
دليلاً على عدم وروده مثبتاً، إلا إذا نص العلماء على ذلك ولم ينص هنا أحد، كما أنه ليس
من الأفعال التي جعلها العلماء ملازمة للنفي، كإين السكيت وغيره، وقد اعتمد الخضر هنا
على القاموس فقط، ولو أنه رجع إلى اللسان (بغى) لوجد أن من الصواب استعمال الفعل
مثبتاً، ففيه: «وقولهم: ينبغي لك أن تفعل كذا، فهو من أفعال المطاوعة، تقول: ينبغي
فانبغي - كما تقول: كسرت فأنكسر - (وروي) الزَّجَّاجُ: انبغي لفلان أن يفعل كذا، أي
صَلَحَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَكَأَنَّهُ قَالَ: طَلِبَ فَعَلَ كَذَا، فَاَنْطَلَبَ لَهُ أَيْ طَاوَعَهُ، وَلَكِنَّهُمْ
اجْتَزَؤا يَقُولُ: انبغي، وانبغي الشيء: تيسر وسهل».

على أن القاموس نفسه - وهو مرجعه هنا - قد صرح بجواز مجيئه مثبتاً في المادة
نفسها، حين قال: «وانبغي الشيء: تيسر وسهل»، وكنا نظن أن أبا الخضر ممن يرى أن
يُستعمل هذا الفعل منفياً إذا كان في جملة نافي، كأن يقال مثلاً: ما ينبغي لك أن تكتب -
بدل: ينبغي لك ألا تكتب - ولكن يبدد هذا الظن ما جاء عنه من قوله: «فالصواب إذن
أنها تسبق بنفي، لا أن تأتي مجردة منه» وهو بهذا يسوي بين وجود النافي في الجملة وعدم
وجوده.

٤ - وأنه جاء بمسائل خرج فيها عن متجه في التخطئة، فقد سبق أنه لا يأخذ
إلا بالأفصح، ولكنه صوب (تلامذة - ٥٤) جمعاً لتلميذ، وهو جمع غير فصيح - فضلاً
عن كونه غير الأفصح - على ما جاء في المعاجم - وقد صرح هو بذلك، وسبق أنه
لا يستشهد بالحديث الشريف، ولكنه يستشهد به في تجويز تعدية (هس) بالباء (٥٧)،

كما تُعَدَّى بنفسها. فقد جاء في الحديث «أن الرسول ﷺ كان إذا صلى العصر همس بشيء لا تفهمه»، بل زاد أبو الخضر فاستشهد^(١١٢) باستعمال العلماء كالأصفهاني الذي أتى بالجمع (تلامذة) في كتابه (الأغاني) في أخبار بشار بن برد.

٥ - وأنه لم يجز في استعماله هو على منهجه في اختيار الألفصح، ففي عباراته ما جرى على القليل أو الملحون ومن ذلك:

أنه أدخل الباء البدلية على البدل، وحققها أن تدخل على المبدل منه، قال في تخطيطه: سقط إلى درجات الانحطاط (٢٠): «فأبدل جيم درجة بالكاف» يقصد إحلال دركات محل درجات.

وقدم الظرف (فقط) على جملة - وهو بمعنى (حسب) يجب تأخير - قال: «فالاستعمال الصحيح فقط - كما بينا - هو مفترض» يقصد أن الاستعمال الصحيح هو قولهم: هو مفترض فقط. وعليه فالظرف متعلق للجملة الثانية وهي (المقول) لا للجملة الأولى (فالاستعمال الصحيح).

واستعمل من الجارة داخلة على الزمان - والأفصح هنا مذ أو مُنذ - ومعلوم أن ذلك لا يميزه إلا الكوفيون^(١١٣). ففي تصويبه لقولهم: ما رأيته من أول أمس (٣٠) لم يعرض لتخطيط إدخال من هنا على أول.

واستعمل (أثناء) - وهي جمع ثنى - استعمال الظروف، فلم يدخل عليها (في) قال: «غرق صاحبها في أحلامه أثناء نومه» (٤٥) وذلك قليل، وقد عده كثير من العلماء خطأ. وقدم خبر كان - وهو فعل - على اسمها، في قوله: «وإن كان شاع استعماله في أقلام بعض كتابنا - ٣٨»، يقصد: وإن كان استعماله قد شاع، وقد يخرج هذا على زيادة كان أو على تقدير ضمير الشأن، ولكنه غير الأفصح على كل حال، هذا إن استقام التقدير أو الزيادة لاستعمال المعاصرين.

وجمع بين القصر بالنفي والاستثناء والقصر بلا، وهو مأخذ بلاغي، أعني أنه يخل بفصاحة الكلام إن لم يفسده، قال: «اسم المفعول لا يأتي إلا من فعل متعدي لا لازم - ٣٢».

(١١٢) حول التلظ والفصح ٥٤ وانظر: الأغاني ١٠٤٥/٣ (دار الشب).

(١١٣) انظر: ابن عيسى ٩٣/٥.

واستعمل: (السينا - ٩) دون حرج، وهو الذى ينكر استعمال الألفاظ الأجنبية إذا أمكن لها بديل عربى، فقد انصبت تحفظته للعبارة (السينا الملوكة) على أنهم ينسبون إلى الجمع على لفظه فقط، وكأنه أجاز استعمال (السينا)، بل قال: «فالصواب أن يقال: السينا الملكية لا الملوكة»، والمعروف أن للسينا مقابلاً اصطلاحياً عليه، هو (دار الخيال).

(٣)

أحمد العوامرى

والمسائل اللغوية التى عرض لتقدها أحمد العوامرى، فى الجزءين: الأول والثانى من مجلة مجمع اللغة العربية لم تتسم كلها بسنة الجودة، وإنما سبق فى كثير منها، وقد دارت هذه المسائل بين أمور أنكرها، أو وافق غيره فى إنكارها، وأمور أخرى أجازها، أو وافق غيره فى إجازتها.

• أما الأمور التى أنكرها، أو وافق غيره فى إنكارها، فأهمها: اقتران لا الناقبة بقد أو يسوف أو يهل الاستفهامية فى: قد لا يكون، وسوف لا يكون، وهل لا يكون؟ (١٣٨/١ - ١٣٩ - ١٤٢) *

وعدم إعطاء (بينها) حقها من التصدر، فى نحو: سافرت فى القطار بينما سافر أخى فى الطائرة (١٤٣/١).

وتعديّة اللّازم أو إلزام المتعدى، أو الخطأ فى استعمال حرف التعدية، فى نحو: أحاطه ونحيطكم علماً (١٤٦/١) وأصارحك بكذا (١٥٣/١) وتأكدت الأمر أو تأكدت من الأمر، (١٤٥/١) والوزارة تلفت نظركم إلى كذا (١٥٩/١).

واستعمال أفعال المشاركة على غير ما عهد عن العرب، فى نحو: لا يتفق وكذا (١٤٩/١) والتعليق بأن وإذا الشرطيتين، فى نحو: لا أدري إن كان، أو إذا كان، أو سألته عما إذا كان (١٦٠/١).

والإتيان بلو بعد حيناً، نحو: حيناً لو حصل كذا (١٥٦/١) والإتيان بالمشتق على

• الرقم الأول هنا هو رقم العدد من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والرقم الثانى هو رقم الصفحة.

خلاف القاعدة، في: هو شَقُوف بكذا (١٦٨/١) والتأنيث على خلاف الوارد، في نحو: امرأة وحيدة (١٥٥/١) وتوهم بعض الأسماء أفعالا لكونها على هيئتها، في: تَنَرَى عليه (١٥٣/١) وتغيير معاني بعض الأفعال، في: اكتشف دواء كذا واستكشفه (١٤٧/١).

• وأما الأمور التي أجازها أو وافق غيره على إجازتها، فأهمها:

استعمال الفشل بمعنى الإخفاق (١٥٦/١) وتعدية الفعل تحقق بمن الجارة، في نحو: تحقق من الأمر (١٤٤/١) وتسليط النفي على خبر كاد، في نحو: كاد لا يكون، يكاد لا يكون (٣٩/١) وتعدية (انتدب) بنفسه، في نحو: انتدبه إلى كذا (٢٦٢/٢).

ومن خلال ما ذكره العوامري تبين لنا أنه يَمن لا يحتاج باستعمال العلماء، سواء أكانوا من علماء اللغة أم من غيرهم، كما تبين لنا أن مقياسه في الصواب والخطأ ينحصر فيها بل: «يُعَدُّ الأسلوب خطأ إذا صادم قاعدة من قواعد النحاة، إلا إذا أمكن حمله على التضمين أو المجاز، بشرط أن يقصد المستعمل إلهاء، وأن يكونا لغرض بلاغي، أو أن يُشَنِّهَ المجاز حتى يصبح كالحقيقة في الاستعمال».

أما تحفظتة العلماء فقد دل عليه تلحينه استعمال الوسيلة بمعنى الوسيلة، في نحو: يضيء المصباح بواسطة الكهرباء، قال: «وقد فشا هذا الاستعمال في الألسن والكلام بهذا المعنى في العصور الحديثة، وإنك لتراها به كثيراً في كتب النحو والصرف والكلام والمنطق والنصوف وغيرها للمتأخرين من المؤلفين»^(١١٤) ودل عليه أيضاً تلحينه الفيروزا بادی حين استعمال (تَمْدَهَب) في قاموسه (قلص) فقال: «فلما رأى الشافعي انتقل إليه، وتَمْدَهَبَ بمذهبه»^(١١٥).

بل صرح العوامري بأنه لا يأخذ باستعمال علماء اللغة المتأخرين، إلا إذا وافق كلاما عربيا صحيحا، ففي رده على الأب أنستاس الذي جَوَزَ أن يقال: اكتشف الشيء، باستعمال البازجي له، وهو في رأيه حجة لغوية، قال العوامري بقند ذلك: «كيف نحتاج بما يكتبه العلامة البازجي، على أنه من تعبيره هو، ونحن لا نحتاج بكلام المتأخرين من أئمتنا اللغويين، كابن منظور والفيروزابادي والفيومي والزيدي وغيرهم من الفطاحل الذين حفظوا العربية من الشتات والدثور، فنحن إذا عثرنا في أثناء كلامهم في شرح عبارة أو تفسير لفظ على كلمة أو تركيب لم تنص عليه اللغة فيها نعلم وجب ألا نأخذه

(١١٥) السابق ٢٩٤/٢.

(١١٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٨/٢.

عنهم، إلا إذا كشف لنا البحث عن وجوده فيما بعد في كلام عربي صحيح، فهؤلاء
الأعلام نقلة ورواة لا غير، وليس في كلامهم قُوَّةٌ أن يحتج به»^(١١٦).

وأما المقياس السابق له، فقد أمكن استنباطه من كلامه هو: إذ جَوَزَ تعدية الفعل
(تحقق) مِن الجارّة - مع أن الوارد إما متعدّ بنفسه وإما لازم بمعنى ثبت - على سبيل
التضمن، «إذ يمكن أن يضمن تحقق معنى تمكن مثلاً، لقرض بلاغي»^(١١٧).

وفي استعمال (الفضل) بمعنى الإخفاق والخيبة، رأى أن ذلك جائز على سبيل المجاز
المرسل من إطلاق السبب وإرادة المسبب، ولكنه جواز مقيد بأن يصدر «عن يعرف
معاني الألفاظ، ويفهم حقيقتها ومجازها، فإذا صار إلى المجاز كان ذلك لعله بلاغية، لا عن
جهل بتصريف القول ومواقع الكلام»^(١١٨).

وعلى هذا قسم العوامري المستعملين إلى طائفتين: طائفة الخاصة التي تنصرف في
كلامها فتجري بعضه على غير المألوف، وهي تعرف ذلك، وتملك وسيلة التخريج البلاغي
إن سُئِلَتْ عن لجرائها. وطائفة العامة التي تستعمل الكلام على نهج الخاصة، ولكنها
لا تملك الوسيلة السابقة للتخريج، فالأساليب واحدة، ولكن الطائفة الأولى عنده على
صواب، والطائفة الثانية على خطأ، قال: «فإن المجاز والاستعارة إنما يكونان عن علم
 وإرادة، وإلا كانا عَنَبًا وتخليطاً في اللغة. ومثل هذا يقال في كل ما يُجَاوَلُ فيه تخريج
أغاليط الكتاب وهفواتهم في أيامنا هذه، على ضروب من المجاز والاستعارة»^(١١٩).

والعوامري في هذا قائلٌ بما قال به زميله المجمعى الشيخ النجار، وقد سبق أن ناقشنا
الشيخ في هذا، وبينّا أنه يخلق ثنائياً لقوية، وتمايزاً طبقياً في اللغة، إذ يتوقف أمر الصحة
والخطأ لأسلوب ما، على إرادة المستعمل. لا السامع ولا القارئ ولا القواعد المستنبطة
من كلام العرب.

على أن العوامري قد استدرك على ما سبق - من صحة الأساليب المخطئة على
المجاز والاستعارة - أن الذبوع ووضوح الدلالة قد يقتضيان عن قصد المستعمل، إذ تُنَزَّلُ
الأساليب حينئذ منزلة الحقيقة، قال: «إلا إذا اشتهر المجاز أو الاستعارة في فصيح القول
وبليغه، فإنها إذن يعودان كالحقيقة في ذبوعها ووضوح دلالتها، نحو: نَهْرٌ جَارٌ، وأنشبت

(١١٨) السابق ١/١٥٦.

(١١٦) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣.

(١١٩) مجلة مجمع اللغة العربية ١/٢٥٦.

(١١٧) السابق ١/١٤٥.

المنية أظفارها، إلى غير ذلك مما شاع» (١٢٠).

وهو استدراك لا يُغنى شيئاً، ولا ينقذ اللاحقين من وهدة الخطأ، لأنه استدراك مقيد بأن يقع في فصيح القول وبلغه، لا بأن يشيع في أساليب الناس ويشتهر على ألسنة العام والخاص.

نقد هذا المقياس:

لكن العوامري لم يلتزم هذا المقياس في كل ما خطأ أو صوب: فهو قد بني التخطئة في تعدية (تأكد) بمن الجارة في: تأكدت من الأمر، على أن هذا الفعل مطاوع أكد، وهو لازم لا يقال فيه إلا: تأكد الأمر، ومع هذا استساغ هذه التعدية مع فعل مشابه هو (تحقق) في نحو: تحقق من الأمر، فهو فعل مطاوع لحقق، وهو لازم كذلك، فحقه ألا يقال فيه إلا: تحقق الأمر، غير أنه أجازته حملاً على التضمين، بأن يحتمل معنى تمكن، وهذا الحمل في نظرنا يجري على تأكيد الذي لحته، بل إن جريانه عليه أولى؛ لكثرة استعماله وشيوعه عن تحقق.

كما أنه خطأ تعدية الفعل (صارح) بنفسه في نحو: أصارحك بكذا؛ لأنه ورد في اللسان والقاموس لازماً، ولم يعتد بما جاء من تعديته في (محيط المحيط) للبستاني، وقال: «ولا أدري أين وجده؟ ولعله استنبطه على الظن، فيكون دليلاً قاصراً، ولا يصح الاستناد إليه» (١٢١) لكننا نرى أن التعدية هنا تصح على وجهين: الأول: التضمين، بأن يضمن صارح معنى جاهر وهو يتعدى بنفسه، فإن قيل: إنه غير مقصود لمستعمله، نقول: إن ما صححه العوامري بناءً على التضمين من نحو: تحقق من الأمر، لم يذكر شيئاً عن مستعمله، ولا عن الكلام الذي ورد في جملته إن كان بليغاً أو غير بليغ. والثاني: أنهم كثيراً ما يحذفون المفعول به من الكلام، إما لعمومه، وإما للاختصار حيث لا يتعلق بذكره غرض، فلعل ما جاء في اللسان والقاموس من عدم ذكر المفعول مع صارح مبنى على هذا، ونستأنس لحذف المفعول هنا بأمرين، أحدهما: ما جاء في محيط المحيط للبستاني من التصريح بالتعدية، في قوله: وصارحه مُصارحةً وجراًحاً وصراًحاً: جاهره، والآخر: أن المادة تستدعي ثلاثة أمور: إنسان مُصارح - بكسر الراء - وآخر مصارح - بفتح الراء - وشيء مصارح به.

(١٢٠) مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٦/١ (هـ.س.). (١٢١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٣/١.

أما النفي مع كاد، فقد أجاز إدخاله على خبرها، ولم يكن عنده من سند لذلك إلا:
ورود شاهد واحد، هو قول زهير:

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيقُ فالتقلُّ
وأن الأعلام الشَّتَتِرى لم يعرض لتخطئة ذلك، عند تعليقه على هذا البيت، بل أعاد
ذكره في أثناء تفسيره.

وسند ثالث ظنُّى هو احتمال أن يكون قد وقع كثير منه في كلام العرب، ولم يُتَّح لنا
الاطِّلاع عليه، لذهابه في جملة ما ذهب من كلامهم.

وأن ما اشتهر من قولهم: إنَّ كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات، إن دل على أن المقصود
بالنفي والإثبات كاد نفسها، فلا دليل فيه على منع النفي مع خبرها؛ إذ هو مسكوت عنه،
والتواعد لا تأباه.

هذه الأمور التي أجاز بها: كاد لا يكون، تجري مع ما سبقه من الجمع بين قد
ولا النافية، في نحو: قد لا يكون كذا، فقد ورد له شاهد، هو قول قيس الجُهَنِيِّ - وهو
ممن يُعْتَنَج بشعره:

وَكُنْتُ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَامًا^(١٢٢)

ورود استعمال العلماء له، كابن جني في الخصائص، إذ قال: «كما أن القول قد لا يتم
معناه إلا بنفيه»^(١٢٣). وكابن هشام في المغنى، إذ قال عند ذكر الفروق بين عند ولئن:
«وسادس: وهو أنها قد لا تضاف»^(١٢٤) وكالفيروزابادي في قاموسه (دغدغ) إذ قال:
«والدغدغة: انفعال في نحو الإبط والبضع والأخص، وقد لا يكون لبعض الناس»،
يضاف إلى هذا كله الاحتمال الظنى السابق. وهو أنه ربما وقع كثير منه فيما اندثر من كلام
العرب.

وفوق ذلك، فهذا الاستعمال لا يصدم قاعدة لغوية، بل جاء عن سيويه ما قد يؤيده:
ففى الكتاب أن «(قد) تكون بمنزلة (ربما) كما فى قول الشاعر الهذلى:

(١٢٢) انظر: لغويات الشيخ النجار ١٥٢، طراز المجالس ١٤٣.

(١٢٣) الخصائص ٢٠/١.

(١٢٤) معنى اللبيب ١٣٦/١.

قد أترك القرن مُصَفَّرًا أنامله كأن أسوابه مُجَّت بِفِرْصَادٍ

كأنه قال: رُبَّمَا^(١٢٥) (وربما) تستعمل مع المنبئ ومع المنفي، ولم يشترط أحد من العلماء اختصاصها بالثبوت وحده.

وإذا كان اقتران خبر كاد بالثنائي مبنياً عنده على أن القواعد لا تأباه، فعليه أن يجيز ما أنكره من قولهم: حبذا لو فعل كذا^(١٢٦)؛ إذ القواعد لا تأبى أن تكون (لو) هنا مصدرية بمنزلة أن معنى وسببها لا عملاً. وشرطها موجود وهو أن تقع بعد مفهم تمن كود وأحب، وذلك لما في حبذا من معنى الود والمحبة - وهو أصل معناها قبل التركيب مع ذا - قال في شرح التسهيل: «والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح»^(١٢٧)، وليس من اللازم أن تقع - لو المصدرية - بعد أفعال خاصة بتفيد التمني - على ما رآه هو من اشتراط أن تقع بعد ود يود وأحب يحب وتمنى يتمنى - وعدم لزوم ذلك مستفاد من تعليق الصبان على قول الأشموني: (وأكثر وقوع هذه بعدود أو يود) قال: «لو قال بعد دال مودة لكان أحسن، كوددت وأحببت»^(١٢٨).

على أن ابن مالك يرى أن فعل التمني قد يحذف قبل لو المصدرية فتغنى عنه، يقول: «إن ضرح قبلها بفعل التمني كانت مصدرية فقط، وإن لم يذكر قبلها كانت مصدرية مفيدة للتمني ومشعرة به؛ لكثرة مصاحبتها لفعل التمني، ولأنها صارت كالعوض عنه»^(١٢٩).

بقي لتخريج هذا الأسلوب أن نقول: إنه ذكر أن حذف المخصوص مع حبذا غير جائز على كل وجه من وجوه الإعراب التي ذكرها النحاة، ولكن جاء في تسهيل ابن مالك أن المخصوص مع حبذا قد يحذف، قال: «ويذكر بعدها - يعني لا حبذا - المخصوص بمعناها مبتدأ مخبراً عنه بهما، أو خبر مبتدأ لا يظهر ولا تعمل فيه النواسخ ولا يقدم، وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال عامله حب، وربما استغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص»^(١٣٠)، وجاء في الصبان: «يُحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به - كما في باب نعم - كقوله:

ألا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

(١٢٨) السابق ٢٤/٤.

(١٢٩) الصبان على الأشموني ٤١/٣.

(١٣٠) تسهيل الفوائد ١٢٩.

(١٢٥) كتاب سيبويه ٢٢٤/٤.

(١٢٦) مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٦/١.

(١٢٧) الصبان على الأشموني ٤٠/٣.

أى: ألا حيزا ذكر هذه النساء لولا الحياء»^(١٣١).

وجاء فى الجمع أن حذف المخصوص مع حيزا استغناء بما دلّ عليه جائز. وإن جعله قليلاً. كقوله: (فحيزا رباً وحبّ ديناً) أى: رباً إلاّ الله. وقوله: (ألا حيزا لولا الحياء...) إلخ. أى: حيزا حالى معك^(١٣٢).

وهذا نستطيع أن نقول مثلاً. فنقول: حيزا الأمر أن يحصل كذا. على أننا لا نرى مانعاً من أن يكون المصدر المنسبك من لو وما بعدها هو المخصوص. أى: حيزا حصول كذا. وعلى كل حال فإعراجه مستقيم على أوجه النحاة.

وكما يستقيم الأسلوب على مصدرية لو. يستقيم على شرطيتها. ولكن فى تعبير آخر قريب من هذا. وهو قولهم: إن فلاناً لمؤنس حلو الحديث وحيزا لو حضر. أى: فحيزا إيناسه وحلاوة حديثه. فلو هنا شرطية محذوفة الجواب. وقد اجتمع شرطاً المحذوف. وهما: وجود دليل المحذوف. ومضى فعل الشرط.

وأخيراً. تقدم أنه ممن يخطئ علماء النحو وغيرهم. ولكنه لم يثبت على ذلك. فقد أجاز استعمال أو بعد (سواء) فيما لحته المعنى وغيره من قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا. محتجاً بإجازة السيراق وغيره له. لأن السيراق فى رأيه «لم يكن هه من تصويب عبارة الفقهاء بمجرد التصويب لقول قيل. بالتمحل والتحليل. من غير أن يكون قد أطلع من كلام العرب على ما يلجئه إلى هذا التحمل»^(١٣٣) وعزّز ذلك بما جاء فى اللسان والقاموس من التمثيل بمثل ما ورد عن الفقهاء.

ومثل هذا الكلام عن السيراق. من الممكن أن يقال عن استعمال النحاة خاصة لـ (الواسطة) بمعنى الوسيلة. استغناء بها عن باء الاستعانة أو باء السببية. كإين مالك فى قوله فى الألفية:

النابح المقصود بالحكم بلا . واسطة هو المسمى بدلا

فلعلهم قد أطلعوا من كلام العرب على ما يسوّغ هذا الاستعمال. مع مراعاة مسوّغ آخر يقوّى إجازته. وهو الحمل على المجاز - وقد أشار إليه هو وإن رأى فيه تكلفاً -

(١٣١) الصبان على الأسماء ٤١/٣. ٤٢.

(١٣٢) مع المراجع ٨١/٢.

(١٣٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٦١/٢. وانظر خطأ الفقهاء فى معنى اللبيب ٤٢/١.

ورأى أن من الممكن أن يكون ترجمة غير محكمة لتركيب أجنبي، وهذه كلها أمور استأنس بها المجمع اللغوي، فأجاز هذا الاستعمال^(١٣٤).

(٤)

عباس أبو السعود

من بين أبواب (أزاهير الفصحى) الستة، يركز المؤلف جهده في مجال التنقية اللغوية، في باين: هما الباب الأول والباب الثالث، أما الباب الأول، فقد عرض فيه لتوعين مختلفين من المسائل اللغوية: نوع يتضمن أموراً خطأها غيره، ورأى هو أنها من الصواب، وهي خمس وثلاثون مسألة^(١٣٥)، ونوع آخر يتضمن أموراً أجازها غيره، وبدأ له هو أنها من الخطأ، وهي ست وثلاثون مسألة^(١٣٦)، إلى جانب بعض المسائل الأخرى التي تخير لها عنواناً هو: (الفرق بين كذا وكذا) كالفرق بين شائق وشيق، والفرق بين تحقق وتأكد... الخ، وهو يُشعر بأنه يخطئ من يستعمل أحد الأمرين استعمال مصاحبه. وأما الباب الثالث: فقد خصصه لبعض الأخطاء الشائعة على الألسنة والأقلام، في مختلف فروع اللغة والنحو، وقد بلغت عدتها أربعاً وعشرين ومائة مسألة، ليست كلها من جهده الخاص، وإنما كان الكثير منها أمثلة تناولها غيره بالتخطئة من القدماء والمعاصرين.

مقياسه:

وأبو السعود في تصويباته ما خطأ غيره، يعتمد على مجموعة مبادئ هي:

• أن معاجم اللغة لم تعرض في الغالب لذكر الأمور القياسية في نظر علماء اللغة والنحو؛ اكتفاءً بتعرض هؤلاء لها؛ واستناداً إلى شهرتها وذيوعتها، لكونها القياس المطرد، ومن هذه الأمور القياسية المغفلة في المعاجم:

(١) بعض جموع التكسير: ولذلك عدَّ أبو السعود: (النوادي) في جمع النادى صواباً - مع أنه لم يرد - إذ الوارد هو الجمع الشاذ: أنديّة - كما جاء في المصباح - أو: أنداء - كما جاء في اللسان - قال: «والحق أن النوادي جمع صحيح للنادى، وإنما لم

(١٣٦) أزاهير الفصحى ٥٩ - ٨٧.

(١٣٤) انظر: كتاب في أصول اللغة ٢٥٠.

(١٣٥) أزاهير الفصحى ٢٣ - ٥٨.

تذكره المعاجم اعتماداً على أنه قياس مطرد، إذ إن فواعل يطرد في كل اسم لغير عاقل على وزن فاعل، مثل: كاهل وكواهل، وحافر وحوافر، وعائق وعوائق، وشارب وشوارب، وعارض وعوارض، قال ابن مالك:

فواعلُ نفوعِل وفاعِل وفاعلاء مع نحو كاهِل^(١٣٧)»

كما أجاز أن يجمع الحائط - وهو اسم بمعنى الجدار - على: حوائط^(١٣٨)، مع أنه لم يرد إلا الحيطان والحياط، وإنما أجاز الأول، لأنه قياس مطرد فلا يقف في سبيله سماع شاذ، ولا خرج على من يستعمل هذه المجموع الثلاثة (قياس القاعدة والشاذ الوارد).

ومثل هذا ما قالوه من جمع الجوّ على: (أجواء) والمعجم على: (المعاجم) والبائس والبئيس على: (البؤساء) فهذه المجموع الثلاثة لم ترد لمفرداتها المذكورة، وإنما الوارد: جواء - بكسر الجيم - للأول، والجمع بالألف والتاء للثاني، وبالواو والنون للثالث، لكن ذلك لا يمنع - في رأيه - من استعمال المجموع القياسية السابقة.

(٢) بعض أفعال المطاوعة: ولذلك جعل: التحقق الطالب بالجامعة، صواباً - مع أن الوارد: لحقه ولحق به - لكن التحقق التي قبلت، مطاوع (ألحقته فالتحق) كعدلته فاعتدل وجمعه فاجتمع، كذلك قد يكون مطاوعاً لمهوز الثلاثي: ألحقته فالتحق - كأنصفته فانتصف^(١٣٩)، كما أجاز أن يقال: تشرّد فلان، وهو متشرّد، وإن لم يرد إلا شرّد؛ إذ هو مطاوع له، يقال: شرّده فتشرّد، وكأن صيغة المطاوعة قياس مُطرّد عنده.

(٣) بعض الأفعال والمشتقات التي وردت لها مصادر: فورود المصدر عنده دليل ورود فعله وما اشتق منه - وإن أغفلته معاجم اللغة - ولذا عدّ استعمال الفعل (دوى) الثلاثي وسائر ما يتفرع عنه صحيحاً مقيساً؛ إذ جاء الزمخشري في الأساس بمصدر هذا الفعل، حيث قال: «للنحل والفحل الهادر والريح والموج ونحوها دوى»، ومثله ما جاء عن الفيروزابادي في القاموس: «ومادام المصدر موجوداً فلا بد من وجود ما يشتق منه»^(١٤٠).

(٤) كذلك ورود الفعل مضعفاً، دليل عنده على وروده مجرداً قبل التضعيف - وإن لم يرد - كالفعل (دوى) الثلاثي السابق، فقد ورد مضعفه وهو دوى تدوية، وهو دليل استعمال المجرد؛ لأن التضعيف إنما يؤتى به للمبالغة وإفادة التكثير في الثلاثي، فإذا سمعت

(١٣٩) أزامير الفصحى ٤٤.

(١٤٠) أزامير الفصحى ٢٤.

(١٣٧) أزامير الفصحى ٣٧.

(١٣٨) أزامير الفصحى ٣٤.

صوتاً ضعيفاً قلت: تَوَيَّ تَوِيّاً فهو تَوَيٌّ، وإذا سمعت صوتاً شديداً - كالترعد - أو متواصلاً: قلت تَوَيَّ تَوَيّاً فهو تَوَيٌّ، ولكل منها وظيفة يدركها من مراعى الدقة في التعبير.

• وأن ورود مثال واحد لما خُطئ، يصلح أن يكون شاهداً لصحته: مثل (مشكلة) التي خطئوا جمعها جمع تكسير على (مشاكل)^(١٤١) لكونها في نظرهم وصفاً مبدوءاً بيمين زائدة، فحقه أن يجمع بالألف والياء، إذ لم تذكرها المعاجم فيما استثنى مما جُمع من المبدوء بالميم الزائدة جمع تكسير، لكن أبا السعود يرى جواز ذلك، إذ إنه - فضلاً عن كونه القياس - ورد في شعر لأبي طالب عم النبي ﷺ قال:

لَعَسَى لَقَدْ كَلَفْتُ وَجْداً بِأَحْمَدٍ وإخوته دَأَبَ الْمُجَبِّ الْمُوَاصِلِ
فَلَا زَالَ فِي الدُّنْيَا جَمَالاً لِأَهْلِهَا وَزَيْنَا لِمَنْ وَلَّاهُ قَبَّ الْمَشَاكِلِ
أى: فَوَضَّ إِلَيْهِ الدَّفْعَ بِحُلِّ مُشَاكِلِهِ.

كذلك خطئوا تعدية الفعل (زاد) بمن الجارة، لأن الوارد: إما لازم دون الجار أصلاً، وإما متعدّ بنفسه، وإما متعدّ بعلى أو فى، لكنه هو قد ظفر ببيت جاهل عُدَى فيه الفعل (زاد) بمن فأجازها، وهو قول قبيصة النصراني الجرمي في ديوان الحماسة:

بَسَزِيدُ نَبَالَةٍ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ وَنَافِلَةٌ وَبَعْضُ الْقَوْمِ دُونَ^(١٤٢)

• وأن استعمال العلماء للأساليب التي أنكرها غيره يعدّ عنده حجة مسوّغة لها: كالفيروزابادي الذي استعمل (قد) مع لا النافية في مادة (دغدغ) وقد سبق ذكرها^(١٤٣)، وكالأزهري الذي استعمل (الأجوية) جمعاً لجوّ، في قوله: «الجوّ ما اتسع من الأرض واطمأن وبرز، وفي بلاد العرب أجوية كثيرة»^(١٤٤). وكابن منظور الذي استعمل الفعل (تشرّد) ولم يرد إلا شرّد وما اشتق منه، قال: «وأراد بشراده أنه لما فزع تشرّد في الأرض خوفاً من التبعة» وعليه أجاز أبو السعود أن يقال: تشرّد وهو متشرّد.

• وأن الورود في الحديث الشريف أو في كلام الصحابة حجة مجوّزة لما أنكر غيره: إذ أجاز أن يقال: (غَيْرَ مَرَّةٍ) في معنى (كثيراً) وقد زعم أن ذلك ليس بعربي عند كثير من

(١٤٢) أزهري الفصحى ٣٦.

(١٤٤) السابق ٤٦.

(١٤١) أزهري الفصحى ٢٣، ٢٤.

(١٤٢) أزهري الفصحى ٤٧.

الناس^(١٤٥)؛ بناء على وروده في كلام الإمام عليّ - في كتابه إلى مالك بن الحارث الأشقر حين ولّاه مصر - قال: «فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في غير موطن» أي في مواطن كثيرة^(١٤٦). كذلك جعل حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «ثم فتقّ الأجواء وشقّ الأرجاء» مجوّزاً لجمع جوّ عليّ: أجواء^(١٤٧).

• وأن الحمل على المجاز بما تُصحّح به الاستعمالات غير الواردة، (فالمواطن) استعمال صحيح وإن لم يرد؛ لأن معناها: (مُوافق) من: واطنته أي وافقته، فالاستعمال حقيقى إذا كان كل من يستمع يوافق القائل على رأيه، ومجازى إن وافق بعضهم دون الآخر، من باب المجاز المرسل، وعلاقته الكلية^(١٤٨).

• وأن من الأمور التي ينبغي أن تكون قياسية ما يأتي:

١ - صيغ المطاوعة، وقد سبق الكلام عنها.

٢ - صيغة فعّال للنسب، ولذا أجاز الاستعمال الشائع المعاصر، وهو إطلاق الوصف (الفنان) على من برع في أمر ما، لأنه - في رأيه - من باب النسب إلى الفنّ على وزن (فعّال) للدلالة على الاحتراف، فكما يقال لصانع الزجاج: (زجاج) ولمحترف النجارة (نجار) ولمحترف الحدادة: (حدّاد).... الخ. يجب أن يقال لمحترف الفنّ: (فنان) لأنه ذو فن، وفي التنزيل ما يؤيد هذا من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ أي بذى ظلم، وقد أقر المجمع اللغوى الصوغ على فعّال للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء، والفنان محترف للفن وملازم له^(١٤٩).

٣ - المصادر الصناعية على إطلاقها، أى سواء صيغت من أسماء الأعيان أم من أسماء المعاني - وهى المصادر العادية - والنوع الثانى لحنه بعض علماء التنقية كأسعد داغر، الذى غلطهم في قولهم: صكّ الاتفاقية وآخر إحصائية، إذ الاتفاق والإحصاء مصدران صريحان فلا يحتاجان إلى ما يفيدهما معنى المصدر^(١٥٠)، لكن أبا السعود أجاز ذلك

(١٤٥) لم نعرف نحن - فيها أتيج لنا من كتب التنقية من من العلماء ردّ ذلك، إنما الذى وجدناه أن العلماء - كالبازجى - صوّبوا به قولهم: (أكثر من مرة) ورأوا أنه هو الذى قالتها العرب، قال البازجى: «والعرب يستعملون هنا لفظ (غير) يقولون: رأيت غير مرة، وجامع غير واحد: لأن غير الواحد لا يد أن يكون اثنين فما فوق» انظر: لغة الجرائد ٥٣

(١٤٧) أزاهير الفصحى ٤٠.

(١٤٨) أزاهير الفصحى ٣٩.

(١٤٦) أزاهير الفصحى ٣٩.

(١٤٩) أزاهير الفصحى ٤٦، وانظر قرار المجمع في: (بجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً) مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية والعشرين ص ٣٦.

(١٥٠) تذكرة الكاتب ٣٩.

وقاسه أطراداً، حين أجاز قولهم: أُجْرِيتَ لفلانٍ عملية جراحية، مع أنه لم يرد، ومع أنه مأخوذ من العمل - وهو مصدر صريح يؤدي المعنى المراد - قال: «والحق أن التعبير الأول - يعنى عملية جراحية - عربى فصيح، لأنه (يقصد: عملية) مصدر صناعى، مطرد فى كل لفظ زيدت عليه ياء النسب وتاء النقل، سواء أكان مصدرًا أم مشتقًا أم اسم عين أم حرفًا، ومن أمثلة المصادر الصناعية من الأنواع السابقة على الترتيب: الاتفاقية والمستولية والفضية والهمزية^(١٥١)، وهذا التعميم فى صوغ المصدر الصناعى هو ما أخذ به المجمع فى قراره: «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء»^(١٥٢).

نقد هذا المقياس:

هذه هى المبادئ التى وضعها أبو السعود، وصوب بها ما لحن غيره، ومنها تتضح توسعته فى قبول ما يمكنه قبوله سماعًا أو قياسًا، وفى جملة السماع استعمال علماء اللغة، تقدّم بهم الزمن أو تأخر، كالفيروز ابادى من علماء القرن الثامن الهجرى.

ولكننا نقول: إنها توسعة غير مستقرة فى مقياسه، إذ لم يثبت عليها هو، ولم يأخذ بها فى كل مسائله، وبخاصة تلك المسائل التى خالف فيها غيره، فخطأها على حين أنهم صوبوها، وتلك المسائل التى جمعها من الأقواء والأقلام، وأدعى تخطئها أو وافق غيره فى تخطئتها، ونبين ذلك فيما يأتى:

• تقدم أن أبا السعود يجعل من الأمور القياسية غير الموقوفة على السماع: أفعال المطاوعة وصيغة فعال للدلالة على النسب والمصدر الصناعى مطلقًا، ولكنه خطأ بعض المسائل: لكونها لم تُسمع بأعيانها - وإن وردت لها نظائر كثيرة يمكن القياس عليها - أى إنه قصرها على السماع، وهى:

١ - نأنيت فَعُول بمعنى فاعل وجمعه جمع تصحيح: فخطأ: (غيرة وغيورين)^(١٥٣) لكونها لم يردا، والمعروف أن ماورد من ذلك قليل، نحو: ملول وملولة وعدوّ وعدوّة، وإلحاق التاء بفَعُول وصفًا بمعنى فاعل ليس من الخطأ عند النحاة، وإنما هو من غير الغالب - على ماصرّح به ابن مالك فى التسهيل والسيوطى فى الجمع والرضى فى شرح

(١٥١) أزهير الفصحى ٤٩.

(١٥٢) انظر القرار والاحتجاج له فى بحث للشيخ أحمد الإسكندرى فى: مجلة المجمع ٢١١/١ - ٢١٥.

(١٥٣) أزهير الفصحى ٨٢، ومجلة الأهر ٧٨٧/٤٦، ٧٨٨.

الكافية - وهو ما يفهم من عبارة سيبويه: «يُمْتَنَعُ مِنَ الْهَاءِ فِي التَّأْنِيثِ فَعُولٌ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ» ومن هنا توسّع المجمع - على خلاف أبي السعود - فأجاز أن تلحق التاء الوصف على فَعُول بمعنى فاعل، كما أجاز أن يجمع هذا جمع تصحيح للمذكر ولل مؤنث^(١٥٤).

٢ - الزيادة بتضعيف الأفعال: إذ رأى أن قولهم: شراب مُتَلَج - بتشديد اللام - خطأ، إذ لم يُسمع إلا المجرد: تَلَج فهو مُتَلَوِّج، والمزيد بالهمزة: أتلج فهو مُتَلَج، وقد سبق أنه يرى أن معاجم اللغة لم تذكر كل المسائل القياسية؛ اكتفاءً بذكر التحويين والصرفيين لها، فلعل عدم ذكرها المضعف في تلج من هذا القبيل، على أنه لا مانع من قبول المضعف؛ إذ التضعيف يفيد معنى ليس في المجرد، وهو التكتير والمبالغة - على حد ما قاله هو في: دَوَى ودَوَى - وهذا ما أخذ به المجمع، فأجاز قياساً أن يجيء فعل بالتضعيف من المجرد، للدلالة على التكتير والمبالغة - وإن جعله قياساً مقيداً بأن تدعو الحاجة إليه - وعلى هذا أجاز نحو: خَدَّر وحَضَّر ووَرَّد وشَخَّص وجَشَّم وحَلَّل وشرَّع - كل ذلك بالتضعيف^(١٥٥).

٣ - التعدية وال لزوم: إذ خطأ أفعالاً استعملت متعدية وهي لازمة، وعكس ذلك، كما خطأ تغيير حرف التعدية مع بعض الأفعال، وقد أجاز ذلك بعض العلماء، فقد منع أبو السعود أن يُعدى الفعل (تَقَيَّأً) بنفسه^(١٥٦). ومثله الفعل (استقل)^(١٥٧) في نحو: استقل القائد الطائرة، إذ كل منها لازم يعدى بغيره، كما منع أن يعدى الفعل (لفت)^(١٥٨) بالي، لأنه يعدى بعن فقط، وقد مضى أن الشيخ النجار أجاز ذلك بضرب من التأويل يوافق قواعد النحاة.

• وتقدم أن من مبادئه الاعتقاد على الشاهد الواحد وإجازة الكلام عليه، ولكنه خرج عن ذلك حين خطأ إدخال الألف واللام على (كل وبعض) مرجحاً كلام النحاة وفلسفتهم لذلك، على ما جاء به هو من شعر مجنون ليلى، وهو قوله:
لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحذثنى أن سوف يقضي^(١٥٩)

(١٥٤) انظر: كتاب في أصول اللغة ٧٤ - ٧٩.

(١٥٥) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية ٥٥.

(١٥٨) أزهير الفصحى ١٩٥.

(١٥٩) أزهير الفصحى ١٤٠.

(١٥٦) أزهير الفصحى ٣٠٢.

(١٥٧) أزهير الفصحى ٨٣.

على أن المتع ليس مذهب جميع النحاة، فقد نقل أبو العلاء المعري في (رسالة
الفقران) أن أبا علي الفارسي كان يميزه وينقله عن سيبويه، وليس بشائع في قديم كلام
العرب، وأنشد لسُحَيْم شاهداً عليه، وهو قوله:

رأيت الغنى والفقر كليهما إلى الموت يأتي الموت لكل معيها^(١٦٠)
كما خرج أبو السعود عن مبدئه أيضاً في تخطيطه من يُذكرُ (الجحيم) في نحو: جحيم
مُسْتَعْرٍ، لأنها عن الكلمات واجبة التأنيث، ولكن جاء في اللسان (جحم) ما أفاد أنها قد
تستعمل مذكرة، أنشد الأصمعي: (وضالة مثل الجحيم الموقد)، قال: (الموقد) بالتذكير.

* وتقدم أن من مبادئ الاعتماد على استعمال العلماء، والاعتداد به حجة لإجازة بعض
الاستعمال، لكنه لم يلتزم ذلك في تخطيطه إدخال الألف واللام على (كافة) معتداً بكلام
النحاة من أنها تلزم التأخير والتشكير والنصب على الحالية، وأدعى أنها أحد ألفاظ ثلاثة
لا يجوز بالإجماع دخول أل عليها؛ لأنها لا تقع إلا أحوالاً^(١٦١)، وما أدعاه لا يقر عليه،
فإخراج (كافة) عن حالها المذكورة ورد في استعمال العلماء - كالزمخشري والحريري
والجرجاني وغيرهم - وكان عليه أن يميز ذلك؛ لأنه اعتد باستعمال العلماء لتجويز ما أنكر
غيره - على ما سبق - وليس الزمخشري والحريري والجرجاني أقل تمكناً من اللغة، وبصراً
بأساليبها الفصحى، من الفيروزآبادي الذي أجاز باستعماله بعض الاستعمالات، كما أن
أدعاه الإجماع على منع إخراجها عن حالها هذه غير مُسَلَّم له، فقد نازع فيه بعضهم،
كالشهاب الخفاجي في شرح الدرر، والسعد في شرح المقاصد، وأيدوا قولهم بمأثور
الكلام^(١٦٢).

على أن المانع من إدخال (أل) على (كافة) هو وقوعها حالاً، وهي حينئذ تلزم حالاً
واحدة، أي لا يجوز أن تُشَيَّ أو تجمع، لأنها مصدر على (فاعلة) كالعافية والعاقبة، ولا يفهم
من ذلك أنها لا تقع إلا حالاً، وإثبات ذلك غير ذلك فتجري عليها أحكام الأسماء العادية
من التعريف وغيره، وفي اللسان (كفف): «والكافة الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس،
يقال: لقيتهم كافة، أي كُلُّهُمْ»، وكلام اللسان هنا يفهم منه أنها تقع اسماً غير حال، كما
تقع حالاً بمعنى الإحاطة والشمول، مثل لفظ كل.

(١٦٠) عنوان المسرة ١٣٥.

(١٦١) أزهير الفصحى ١٤١.

(١٦٢) انظر: شرح الخفاجي على الدرر ٧١، وعنوان المسرة ١٣٥، ١٣٦.

وكما لم يحتج أبو السعود هنا باستعمال العلماء لم يحتج باستعمال المولدين، وإن تقدم
 زمنهم، فقد خطأ التأنيث بالتاء في (إنسانة) في قول الشاعر المولّد:
 إنسانة فتانة بدر الدجى منها خجل^(١٦٣)

* وتقدم أن من مبادئ الاحتجاج بالحديث الشريف وكلام الصحابة، ولكنه لم ينهج
 ذلك المنهج في كل مسائله، فقد خطأ ما هو مشهور قديماً من جمع (طس وحم) على:
 (الطواسين والحواميم) وقد سبق نبوت ذلك في الحديث الشريف.

* وتقدم أن من طرق الإجازة عنده الحمل على المجاز، كاستعمال (المواطن) بمعنى
 الشائع الآن، ولكنه أنكر أموراً تصح على المجاز، بل المجاز فيها أظهر من المجاز الذي
 اعتده في (المواطن) وأقوى في العلاقة، كتخطئة قولهم: رجل مُعَمَّر^(١٦٤) بكسر الميم - إذ
 لم يرد إلا الفتح من عمره الله تعميماً، ولكن بجازه واضح، فلا مانع من أن يقال: عَمَّرَ
 الرجل في الأرض - بالبناء للفاعل - فهو مُعَمَّر - على اسم الفاعل - من باب الإسناد
 إلى المفعول على حد: ﴿عَيْشَةُ رَاضِيَةٌ﴾.

وأخيراً نقول: إن أبا السعود خطأ من المسائل ما كان لغيره من العلماء رأى فيه يجيزه،
 أو ما أمكن تخريجه على نحو يوافق قواعد اللغة: كتخطئة جمع خروف على:
 (خِرَاف)^(١٦٥)، إذ لم يرد إلا في المنجد - وهو معجم حديث غير ثقة عنده - غير أن في
 الجمع ما يفيد أنه وارد، ولكنه شاذ^(١٦٦)، وتخطئة: فَعَلَهُ رَغَمَ كَذَا، وقد سبقت إجازة المجمع
 له بتخريجه على الحالية أو المصدرية، وتخطئة استعمال التقييم - بالياء - في معنى بيان
 القيمة، لأنه واو فحقة: التقويم^(١٦٧)، لكن المجمع أجازته للفرقة بينه وبين: قوم الشيء
 بمعنى عدّله، واستأنس له بأمثلة من كلام العرب، عاقبوا فيها بين الواو والياء المشددين
 للتخفيف^(١٦٨)، وتخطئة: (شقاوات) جمعاً لشقراء^(١٦٩)، وقد سبق أنه رأى ابن كيسان
 أو القراء أو قياس قول الكوفيين عامة، وتخطئة استعمال (المقارنة) في معنى التمييز، في
 نحو: قَارَنَ بين الأمرين^(١٧٠) وسبق إجازة النجار له، وتخطئة إدخال اللام على المفعول
 الأول لأعطى^(١٧١)، وتقدم أنه رأى المبرد، وهو عنده حسن، وإن كان النصب أحسن منه.

(١٦٧) انظر: كتاب في أصول اللغة ٢٨٨.

(١٦٨) أزهير الفصحى ٦٦.

(١٦٩) أزهير الفصحى ٣٢.

(١٧٠) أزهير الفصحى ١٣٥.

(١٦٣) أزهير الفصحى ٧٥.

(١٦٤) أزهير الفصحى ٦٤.

(١٦٥) مع الطوامع ١٧٧/٢.

(١٦٦) أزهير الفصحى ٨٤.

وتخطيطه تعدية (أسف) وما يتفرع عنه باللام، إذ الوارد تعديته بعلى^(١٧١)، وسبق إجازة ذلك. وتخطيطه أن يقال: فلان يتعالم علينا - في معنى يُظهر ما عنده من العلم تباهاً وافتخاراً - لأن صيغة تفاعل عنده تدل على المشاركة فقط^(١٧٢)، مع أن من معاني تفاعل إظهار الفاعل أن أصل الفعل حاصل له^(١٧٣)، وإن لم يكن به فعلاً، كتفاعل، أى أظهر من نفسه الغفلة؛ لإيهام الأمر على من يخالطه، فد (تعالم) فلان - على هذا - أى أظهر من نفسه العلم الذى ليس فيه أصلاً، إيهاماً للناس، لغرض يحققه وهو التباهى. وكذلك تخطيطه تعدية الفعل (التذ) بمن الجارة وهو مما يُعدى بنفسه أو بالياء^(١٧٤)، ومن الممكن أن يخرج قولهم: التذ من الطعام، على مرادفة الياء - كما في المعنى^(١٧٥) - فتكون للسببية، فمعنى: التذ من الطعام، هو: أجد اللذة بسبب الطعام، وعليه يكون الفعل من المتعدى، المنزل منزلة اللازم، ومعاني افتعل غير محصورة كما في الشافية^(١٧٦)، وكذا موافقته من خطأ نحو: لا بد وأن يكون كذا^(١٧٧)، إذ الواو هنا لا تؤدي معنى، كما أنها ليست زائدة، وقد سبق أن أبا اليقظاء في كلياته أجازها، على أنه من الممكن أن تكون الواو هنا بمعنى (من) وقد نقل ذلك السيرافى عن سيبويه^(١٧٨)، فضلاً عن ورود هذا الاستعمال في أساليب كثير من العلماء، كالسيوطى والسيد السند وعبد الحكيم السيلكوتى وفخر الدين الرازى وابن أبى الحديد وغيرهم^(١٧٩)، وقد مضى أن من مذهبه الأخذ باستعمال العلماء.

(٥)

محمد أبو الحسن

في أربع وستين صفحة، جمع الأستاذ محمد أبو الحسن من مسائل الخطأ والصواب اللغويين إحدى وخمسين ومائة مسألة، ووضعها في أبواب عدده حروف الهجاء، ومن بين هذه المسائل مسألتان فقط صوبها، على حين خطأ الأخرى، وهاتان هما: إدخال الألف واللام على (كل وبعض) وقد سبق كلام عن ذلك، واستعمال المصدر من الفعل الثلاثى (غلق) في نحو: غلق الباب.

(١٧٤) أزهير الفصحى ١٩٣.

(١٧٥) معنى اللبيب ١٦/٢.

(١٧٦) أزهير الفصحى ٦٢.

(١٧٧) مجلة الأزهر ٩٩٢/٤٦.

(١٧٨) انظر: شرح الشافية ٢٩/٢٨.

(١٧٩) شرح الشافية ٣١ - وعبارته: «وقد يحى افتعل لغیر ما ذکرنا مما لا يضبط».

(١٧٨) انظر: مناظرة لغوية أدبية ١١.

(١٧٧) أزهير الفصحى ٧٥.

وأبو الحسن في عرضه لما اختار وجمع من مسائل، تغلب عليه سمة الاختصار الشديد، فقد اقتصر على ذكر الخطأ الذي يقولونه، ثم أتبعه الصواب الذي يراه، ذاكرًا أنه هو الذي في المعاجم. أو هو الذي يوافق قواعد النحاة، وليس بالكتاب من الشواهد إلا القليل الذي لا يتجاوز عشرة شواهد^(١٧٩).

ولم يكن المؤلف ذا أصالة في جمع هذه المسائل، إذ من السهل رد الكثير منها - وهو يزيد على ستين مسألة - إلى علماء تقدموه، ومنها على سبيل المثال: إلا وقال كذا (٣)* بدلاً عنه (٢) استبدل الشيء (٦) بعث برسولي إليك (٧) شيء مباح (٩) تبس (١٠) أنشاء ذلك (١٢) الباعة المتحولون (١٣) الحشائش الخضراء (١٥) الحواميم (١٥) إخصائي (١٩) أرسل له هدية (٢٠) الزهور - جمع زهر (٢٥) على الرغم عنه (٢٤) المستلم (٢٧) الأعجب من ذلك (٣٦) تعرفت بالوزير (٣٧) اعتذر عن حضوره (٣٧) أعطيت له كذا (٣٧) الأغلاط - جمع غلط (٤٢) تقييم الوظائف (٤٧) كافة الناس (٤٩) لفت نظره إلى كذا (٤٩) المصران الأعور (٥٠) النوايا - جمع نية (٥٧) هل إن؟.. هل لم؟ (٥٩).

مقياسه:

ومن تتبع ما جاء في كتاب أبي الحسن نقول: إن مقياسه هو مقياس السابقين: في الاستشهاد وفي اختيار الألفاظ وتلحين ما عدا، ونزيد هذا المقياس وضوحاً هنا باستنباط المنهج الذي اتخذه في تخطيط الاستعمال، مما أتى به من مسائل يغلب على الظن أنها من ملاحظاته هو:

* يرى أبو الحسن أن جموع التكسير كلها سماعية، يُعتمدُ في استعمالها على معاجم اللغة، فما لم يرد فيها خطأ استعماله - وإن وافق القاعدة الغالية - : ولذا جعل من الخطأ جمع الوصف المبدوء بيم زائدة جمع كثرة على (مفاعيل) كمفهوم ومفاهيم^(١٨٠) وجمع فاعل اسماً على فواعل - كتاب وتوابع^(١٨١)، وخطأ النحويين في قولهم: التوابع.

(١٧٩) انظر على سبيل المثال الصفحات: ١٣ - ٢٨ - ٤٢ - ٤٥.

(١٨٠) الأخطاء الشائعة ٤٤.

(*) الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإداعيين).

(١٨١) الأخطاء الشائعة ١١٤.

• ويرى أن جمع المصادر جمع تكسير محدود بالسباع؛ ولذا خطأ جمع إحساس على: (أحاسيس)^(١٨٢) ونشاط على: (أنشطة)^(١٨٣) وتهشة على: (تهاشي)^(١٨٤)، إذ «المصادر جُمعها جمع تكسير سماعي، وهذه المجموع لم تسمع»^(١٨٥).

• ويرى أن الزيادة على الأفعال المجردة سبيلها السباع، وكذلك معاني هذه الزيادة: ولذا عدّ من الخطأ قولهم: تعذيب ماء البحر^(١٨٦) - من عذب بالتضعيف - إذ لم يرد التضعيف بهذا المعنى، وإنما الوارد منه معنى الأذى، والوارد في معنى ما هنا هو التعدية بالهمزة، يقال: أُعذِبَ ماء البحر إعداباً. كما عدّ من الخطأ قولهم: استعدنا القناة، إذ الوارد في معنى السين والتاء هنا هو السؤال، يقال: استعدت الرجل: إذا سأله أن يعود، واستعدته الشيء: سأله أن يفعله ثانية، وليس في استعمال العرب (استعاد) بمعنى أعاد^(١٨٦).

• ويرى أن ورود الفعل مضعفاً لا يدل ضرورةً على استعماله مجرداً قبل التضعيف: فخطأ قولهم: التنظيم المشبوه، والقبض على المشبوهين^(١٨٧)، فهذا الوصف مأخوذ من ثلاثي لم يرد هو: شَبَّه، والوارد: شَبَّه - بتشديد الباء - بمعنى اختلط والتبس.

• كذلك يرى أن مصادر غير الثلاثي سبيلها السباع: فخطأ استعمال (الشجار)^(١٨٨) مصدرًا، في نحو: نشب بينهم شجار، لأنه يقتضي أن يكون فعله شَجَرَ، ولم يرد هذا الفعل، والوارد هو مصدر الثلاثي (شَجَرًا وشَجُورًا) ومن غير الثلاثي ورد اشتجر وتشاجروا، كما وردت المشاجرة بمعنى المنازعة، أما الشجار الوارد فاسم لا مصدر.

• ويرى أن فعيلاً بمعنى مفعول مما يستوي فيه النوعان، يتوقف إلحاقه التاء على السباع، فخطأ: امرأة شهيدة وفقيدة^(١٨٩).

نقد هذا المقياس:

هذه هي أهم الأسس التي راعاها أبو الحسن في مقياس تخطيط الأساليب، ومنها يتضح تشدده وتوقفه عند السباع في أموره كلها، وليس السباع على إطلاقه، وإنما الأفصح منه:

(١٨٢) الأخطاء الشائعة ١٤.	(١٨٦) السابق ٣٦.
(١٨٣) السابق ٥٤.	(١٨٧) السابق ٢٩.
(١٨٤) السابق ٦٠.	(١٨٨) السابق ٣٠.
(١٨٥) السابق ٦٤.	(١٨٩) الأخطاء الشائعة ص ٣٦، ص ٤٤.

لأن كثيراً من مسائله قد ورد به سماع، ولم يُنصَّ على أنه قليل أو شاذ، وهو يدل على فصاحة كثير منه إن لم يكن مساواته في الفصاحة لما ارتضاه أبو الحسن، كما أن كثيراً من مسائله لم يرد به سماع، ولكن له وجهاً يصححه من القياس أو المجاز، وتضرب لذلك بعض الأمثلة:

خطأ أبو الحسن الجمع (متاعب) في نحو: زادت متاعب العدو^(١١٠)، إذ لا تصلح أن تكون جمعاً لمتعب اسم فاعل من أتعب، ولا جمعاً للمصدر الميمي متعب؛ لأن المصادر جمعها سماعي - لكنني وجدت في (الأساس) ما يفيد أن السماع ورد بهذا الجمع على أنه جمع المصدر الميمي متعب، قال الزمخشري (تعب): «وهذا أمر لو حل المصاعب، للقيت منه المتاعب»، فالجمع إذن جائز وارد.

وخطأ النحاة ومن تبعهم في جمع التابع على: (توابع)، والوارد في المعاجم الجمع على تبع وتباع وتبّع وتبّع، والتابعة فقط هي التي تجمع على توابع - ولكن جاء في الأساس ما أنكره مع المجموع السابقة، قال: «وهو له تبع وهم له تبع، لأنه مصدر، وهم أتباعه وتباعه، وهذا أصل وغيره توابع».

على أن القاعدة النحوية لا تمنع من هذا الجمع، إذ بما يجمع على فواعل: (فاعل) صفة لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل، وقد نسب ابن مالك في شرح الكافية من زعم من المتأخرين أن مثل هذا الجمع من الشاذ - نسبهم - إلى الغلط، وقال: «نصّ سيبويه على أفراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل، قال: وإنما الشاذ في نحو: فارس وفوارس، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل»^(١١١)، والتابع وصف لمذكر غير عاقل فيطرده جمعه على توابع، وإذن لا وجه لتخطئة أبي الحسن من السماع ولا من القياس.

وخطأ: خرائب القاهرة^(١١٢)، لأنه لو صح لكان جمعاً لخرابة، ولم يرد المفرد ولا الجمع، فالوارد في المفرد (خراب) وفي الجمع (أخرية وخرّب) - بكسر ففتح - واللغة بريئة من الخرابة - بفتح الحاء - وجاءت بضمها على معنى النقيبة الواسعة المستديرة - لكن الفيروزآبادي في قاموسه (خرب) أورد هذا الجمع، وجعله جمعاً لخربة -

(١١٠) الأخطاء الشائعة ١٧.

(١١٠) الأخطاء الشائعة ١٠.

(١١١) الصبان على الأشعرى ١٤٠/٤، ١٤١.

موضع الخراب - مثل فَرَحَة، كما جمعها على: خَرِبَات وعلى خَرِب ككتف، والجمع الأول وارد عن العرب وإن كان شاذاً في القياس.

وخطأ أن ينسب إلى (فِلَسْطِين) بإثبات النون، فلا يقال: فِلَسْطِينِي^(١٩٣)، لأنها زائدة، حَقُّها الحذف عند النسب - كتون جمع المذكر السالم - فيقال: فِلَسْطِينِي، وساق شعراً على هذا النسب، وكلامه هذا مبنى على أحد وجهي الإعراب لفِلَسْطِين، وهو معاملتها كجمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، ولكن هناك إعراباً آخر قالوه، وهو أن تلتزم الياء في كل حال^(١٩٤)، على حدّ قول ابن مالك في ألفيته في باب جمع المذكر السالم: ... وممثل حين قد يَرِدُ ذا الباب وهو عند قوم يطرُدُ

ومعاملة الجمع معاملة (حين) تقتضى تبوت الياء والنون وإجراء الإعراب على النون - كالمفرد - وعليه تجرى معاملة فلسطين، فتثبت فيها النون ولا تسقط للإضافة، ويقاس عليها النسب فلا تسقط له، ويصح حينئذ فِلَسْطِينِي، كما صح فِلَسْطِينِي - بالنون ودونها.

كما خطأ تعدية الفعل (نزل) بنفسه في نحو: نزل البحر^(١٩٥)، وينقض ذلك ما جاء في اللسان (نزل) قال: «التزول: الحُلُول، وقد نَزَلْهم ونَزَلَ عليهم ونَزَلَ بهم»، فأتى به متعدياً بنفسه وبالجارين (على والباء)، على حدّ سواء.

وخطأ أن يجمع الضريح - بمعنى القبر - على: (الأضرحة)^(١٩٦)، لأن الوارد: ضرائح، وحقاً لم يرد (أضرحة) ولكنه القياس المطرد في مثله: إذ مما يجمع على أفعلة - أطرأداً - الاسم المذكر الرباعي بمدة قبل آخره، كـرغيف وأرغفة - على حدّ قول ابن مالك: في اسم مذكر رباعي يَمُدُّ ثالت أفعلة عنهم أطرَد

ولعل المعاجم أغفلت هذا الجمع، اكتفاء بقياس الصرفيين.

وخطأ أن يقال: الفنان الخالق لعمله^(١٩٧)، وهي تخطئة لم تُبنَّ على أساس السماع أو مخالفة القياس، وإنما بنيت على أمر ديني، هو ما في هذا من إساءة الأدب مع الله تعالى، قال الأزهري: «إن هذه الصفة - يعني (الخالق) بالألف واللام - لا تجوز لغير الله

(١٩٦) ص ٣٣.

(١٩٧) الأخطاء الشائعة ص ٦٩.

(١٩٣) السابق ٤٥.

(١٩٤) القاموس المحيط (القيط).

(١٩٥) الأخطاء الشائعة ٥٣.

سبحانه وتعالى» وهو تعسف من أبي الحسن والأزهري من قبله، إذ إن التخطئة والتصويب اللغويين لا ينظر فيهما إلى مراعاة الاستعمالات الدينية.

وقريب من هذا في التعسف تخطئته إستاند (الصنع والعمل) إلى النحل، في نحو: النحل يصنع العسل، والنحل العامل^(١٩٨)، استناداً إلى ما جاء في المعجم الوسيط من أن الصنع والعمل لا يستندان إلى غير العقلاء من حيوان أو جماد، وفيه ما فيه.

وخطأ تعدية الفعل (تأثر) باللام، في نحو: تأثرت لمصايكم^(١٩٩)، لأن الوارد التعدية بالباء، ولكننا نرى إجازة الاستعمال على أن تكون اللام للتعليل، أي حدث تأثرى وحزنى لأجل ما أصابكم.

وهناك مسائل أخرى خطأها وأجازها غيره على نحو ما، كقولهم: زاد عن كذا، وأعتذر عن حضوري، والمال الفاقد، ولفت نظره إلى كذا^(٢٠٠)، وقد سبقت إجازة الشيخ النجار ذلك، وقولهم: أجاب على سؤاله، وقد أجاز ذلك أبو السعود^(٢٠١)، وقولهم: التقييم - في التقويم - وكافة الناس، وقد سبقت إجازة ذلك من المجمع وغيره.

وبعد أن لمسنا تشدد أبي الحسن وتعسفه مع الاستعمالات يُبدى ملاحظتين:

الأولى: أنه لم يلتزم ذلك في كل مسأله، فقد أجاز ما جرى على غير الأفصح، كإجازة المصدر الثلاثي واسم المفعول، في نحو: غلق الباب، وهو مغلق^(٢٠٢)، وزعم أن المنكرين قد وهبوا ومصدر وهبهم أنهم لم يفرقوا بين غلق - بفتح اللام - وغلق - بكسرهما - فالأول متعد بنفسه، يصاغ منه اسم مفعول، بخلاف الثاني، وجاء في اللسان (غلق): «غلق الباب وأغلقه وغلقه، الأولى عن ابن دريد، عزاه إلى أبي زيد وهي نادرة»، وجاء فيه: «غلقت الباب غلقاً، وهي لغة رديئة متروكة» فأنت ترى أن أبا الحسن قد أخذ هنا بالنادر والردى، والمتروك، وهو خلاف منهجه.

كذلك أجاز إدخال الألف واللام على: (كل وبعض)^(٢٠٣)، ولم يستنكره؛ استناداً إلى ما جاء في المصباح من إجازة النحويين له إلا الأصمعي، وقد سبق غير هذا، أي إنكار النحويين له إلا السيرافي الذي نقل إجازته عن سيبويه، كما سبق أنه غير شائع في

(١٩٨) ص ٣٢، ص ٣٩.

(١٩٩) ص ٣.

(٢٠٠) ص ٦، ص ٣٧، ص ٤٥، ص ٤٩ على الترتيب.

(٢٠١) أزهري الفصحى.

(٢٠٢) الأخطاء الشائعة ٤٣.

(٢٠٣) الأخطاء الشائعة ٨.

الشعر القديم، ونضيف هنا - نقلاً عن اللسان - ما يفيد أنه غير جائز، وأن من استعمله من النحاة مخطئ، قال (بعض): «واستعمل الزجاجي بعضاً بالألف واللام، فقال: وإنما قلنا: البعض والكُل مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: الكُل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سببوه والأخفش في كتبها، لقلة علمها بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب»، ومن ذلك يعلم أن الإجازة ليست على وجه أفصح، بل على وجه المسامحة، وهو غير مذهب أبي الحسن.

والثانية: أنه لم يلتزم الأفصح في بعض استعماله، فقد استعمل ما لحته بعض العلماء، وأجازه بعضهم على أنه غير الأفصح: كتكرار بين مع الظاهر، في قوله: وشتان بين قولك جميع الشيء وبين قولك: باقي الشيء^(٢٠٤). وقوله: وشتان بين معنى الرزاة والوقار وبين معنى الجمود والتأخر^(٢٠٥). على أنه قد سبق أن الأصمعي ينكر أن يقال: شتان ما بينهما، ويصوبه إلى: شتان ما هما، وكتعدية الفعل (سلم) إلى مفعوله الأول يالي - وهو يتعدى بنفسه - قال: وسلمت الشيء إليه فتسلمه^(٢٠٦).

وأخيراً لا ينبغي أن يفهم مما تقدم أن كل ما جاء به أبو الحسن من مسائل انتقدها، قد وجدنا له وجهاً يصح به، فحكمنا على مقياسه بالتشدد، فهناك من تلك المسائل ما لم يسلم من الخطأ أصلاً؛ لأننا لم نظفر له بسامع فيما بين أيدينا من معاجم اللغة، ولم نهتد إلى وجه من القياس أو المجاز نصحه به، ومما نوافقه على تخطئته:

جمع الرشوة على: (الرُشَاوى) وحقها أن تجمع على: الرُشَى - بضم الراء وكسرهما -^(٢٠٧) واستعمال اسم المفعول (مُبروك) في معنى البركة، والموجود في المعاجم من مادة هذا الفعل في المعنى نفسه هو المزيد (بَارَك) يقال: بارك الله الشيء وبارك فيه وعليه، بمعنى وضع فيه البركة، قال الشيء مُباركاً، أما برك فمعناه وقع على بركه، يقال: برك البعير بُرُوكاً: وقع على صدره -، واستعمال: تعبان^(٢٠٩) صفة من تعب اللازم - ولم يرد - وإنما ورد: تعبٌ ومُتعبٌ - والثاني من: أتعب - والقياس كذلك يأتي أن يأتي فعلاً من تعب، لأن الصفة المشبهة على هذا الوزن، تنقاس فيما دل على الامتلاء أو الخلو

(٢٠٧) الأخطاء الشائعة ٢٣.

(٢٠٨) السابق ٦.

(٢٠٩) الأخطاء الشائعة ١٠.

(٢٠٤) الأخطاء الشائعة ٢٧.

(٢٠٥) السابق ٢٤.

(٢٠٦) السابق ٢٨.

أو حرارة الباطن، كشبعان وعرثان وحران - وليس تغيان دالاً على ذلك.

كذلك نوافقه على تخطئة كسر الفاء من: (القائمة)^(٢١٠)، إذ كل ما دل على فضلة من وزن الفعل والفعالة جاء مضموم الفاء باطراً، كالتخالة والنخانة وقلامة الظفر والكناسة والنفاية.. إلخ. وكالفتات والخمار والرفات والحطام.. إلخ. ونوافقه على تخطئة النعت بالجامد، في قولهم: نادى السكة الحديد^(٢١١)؛ إذ يشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو شبهه - والحديد ليس كذلك - وليس هذا جارياً على ما ورد من قولهم: مررت برجل أسد، لضعف ذلك عند سبويه لو حمل على النعت - وإن صح حمله على حذف مضاف - أي برجل مثل أسد^(٢١٢)، أما ما معنا فلا يصلح على الوجهين، كما أنه لا يبدل على معنى في متبوعه، كالرجل الدال على الرجولية، حتى يستقيم على رأى ابن الحاجب ومن تبعه، ممن ذهب إلى أن الشرط في النعت ليس الاشتقاق أو التأويل به، وإنما هو دلالة على معنى في متبوعه^(٢١٣)، وعلى ذلك فنأدى السكة الحديد لا يصلح على كل حال، وصلاحه يكون بالإضافة في (سكة الحديد)، أو بالنسب، نحو: السكة الحديدية.

ونوافق أبا الحسن أيضاً على تخطئة عدم المطابقة بين المفضل واسم التفضيل المَحْلُ بال عددًا ونوعاً، فيها اشتهر على قلم صحفي مشهور، من قوله: الدولتان الأعظم^(٢١٤)، إذ المطابقة حينئذ واجبة، ولم يُبَيَّنْ عَدَمُهَا أَحَدٌ من العلماء وقال ابن مالك: (وَيُلَوُّ أَلْ طَبَقُ) ولا اعتداد بمن خرّج الأسلوب على أن أَلْ فيه موصولة، والتقدير عنده: الدولتان اللتان هما أعظم، لما هو مقرر من أن أَلْ الموصولة يجب أن تكون صلها صفة صريحة، وهذه الصفة الصريحة تنحصر في اسم الفاعل واسم المفعول والمبالغة، وفي الصفة المشبهة خلافً، أما اسم التفضيل فلم يقل أحد بأنه صفة صريحة، بل نص العلماء على أن أَلْ الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق^(٢١٥)، فنصحح الأسلوب السابق إذن هو: الدولتان العُظميان.

(٢١٠) السابق ٤٧.

(٢١١) السابق ٢٧.

(٢١٢) شرح الفصل لابن عيسى ٤٩/٣.

(٢١٣) الصبان على الأشموني ٦٢/٣.

(٢١٤) الأخطاء الشائعة ٣٨.

(٢١٥) الصبان على الأشموني ١٦٤/١.

الفصل الرابع

في الأقطار الأخرى

أولاً

في العراق

نمض بعبد التصحيح اللغوي في العراق أعلام، اشتهر منهم أربعة: هم:

١ - معروف الرصافي: وقد ولد سنة ١٨٧٣ م ويعد من أكبر شعراء العراق، درس الآداب العربية في بغداد والآستانة والقدس، وولى وزارة المعارف في العراق، ثم توفي سنة ١٩٤٥ م^(١)، وله في مجال التنقية كتاب (دفع الهجعة في ارتضاع اللكنة).

٢ - الأب أنستاس ماري الكرمل^(٢): الذي ولد ببغداد، وتعلم بمدرسة الآباء الكرمليين، ثم بمدرسة الآباء اليسوعيين ببيروت، وقد درس - إلى جانب العربية وفلسفتها وتاريخها - كثيراً من اللغات القديمة، كالعبرية والحبشية والآرامية واللاتينية واليونانية، وأصدر مجلة (لغة العرب) وقد نفاه العثمانيون في خلال الحرب الأولى إلى الأناضول، فبقى بها قرابة عامين، ثم أعيد إلى بغداد، وكان من أعضاء مجمع المشرقيات الألماني والمجمع العلمي العربي والمجمع اللغوي بمصر، ثم توفي ببغداد سنة ١٩٤٧ م. ومن مآخذه اللغوية ما نشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ولاسيما في الجزء الثالث من المجلد السابع بعنوان (الأوهام العائرة) وله كذلك بعض مآخذ لغوية نشرت في (أغلاط اللغويين الأقدمين) وقد طبع ببغداد بمطبعة الأيتام سنة ١٩٣٢ م.

٣ - كمال إبراهيم: وله في مجال التنقية اللغوية كتاب بعنوان (أغلاط الكتاب) نشر منه الجزء الأول فقط سنة ١٩٣٥ م وهو من مطبوعات المطبعة العربية ببغداد.

(١) انظر: مصادر الدراسات الأدبية ٣٨٨.

(٢) انظر ترجمة له في: الأعلام للزركلي ١/٣٦٦، ٣٦٧.

٤ - إبراهيم السامرائي: وله في هذا المجال فصل من كتابه (التطور اللغوي التاريخي) هو الفصل الحادي عشر^(٣)، خصصه للتحقيقات اللغوية في بعض الصيغ والاستعمالات.

وفيما يلي دراسة لهذه المآخذ، وبيان لوجهة أصحابها، ونظرتهم إلى الصواب والخطأ.

(١)

معروف الرصافي

عاش معروف الرصافي زمن الاحتلال العثماني للوطن العربي، ورأى المحاولة التي جرت للقضاء على العربية وإحلال التركية محلها، كما رأى أن اختلاط الأتراك والعرب قد أدى إلى إدخال كثير من الكلمات العربية في التركية، بعد أن غيروا المعاني أحياناً أو حُرِّفُوا الألفاظ أحياناً أخرى، ورأى - من جهة أخرى - كثيراً من الكلمات التركية وقد حسبها الناس عربية، فأخذها العرب على وفق هذا الحسبان، واستعملوها استعمال الأتراك لها وهم لا يشعرون، ولذا جعل الرصافي من واجبه أن يميز بين ما هو عربي وما هو غير عربي، فتتبع ما ورد في اللغة العثمانية من الكلمات العربية، فوجدتها تنقسم خمسة أقسام، هي: ما لم يغيروا لفظه ولا معناه، وما غيروا لفظه ومعناه، وما غيروا لفظه دون معناه، وما غيروا معناه دون لفظه، وما غيروا معناه ولفظه، وأخيراً ما وضعوه من عند أنفسهم، قياساً على القواعد العربية وليس من كلام العرب، ورأى أن المهم أن يبحث في القسمين الأخيرين «إذ بهما يقع الالتباس، ومنها تنشأ اللكّة، لأنها ألفاظ عربية المبنى تركية المعنى»^(٤).

فمن الكلمات التي يرى الرصافي تركيبتها وضعاً، ثم جرى استعمالها في العربية على أنها عربية النُّجَار: (الابتصار) بمعنى التبصر، و(الإبدال) بمعنى البذل و(الاستحصال والاستحقاق والاسترجاء والاستفراش والاستكناه والاستهلاك) بمعنى التحصيل والاحتقان والرجاء والافتراش والاكتهاء (بلوغ الكُتّه) والتملك قهراً^(٥).

ومنها كذلك صوغ أفعال من الأسماء الجامدة؛ للدلالة على الصيرورة إليها كقولهم: تمعّن أي استحال إلى معدن^(٦)، والإتيان ببعض المصطلحات الفنية على غير مألوف

(٣) من ١١٩ إلى ١٣٨.

(٤) انظر مقدمة: دفع المجنة في ارتضاع اللكّة، ٥.

(٥) السابق ٩٢٨.

(٦) السابق ١٣.

العرب، مثل (الاستقطاب) وهو مصطلح فني يطلقونه على جمع الأشعة الشمسية في نقطة واحدة، بعد انحلالها بطريق الانكسار إلى الألوان السبعة الطيفية، ولم يأت في العربية: استقطب - من قطب^(٧)، وكذلك (الفدائي) بمعناه الذي نعرفه اليوم - وهو المستقل الذي يعرض نفسه للقتل مروة - ليس من كلام العرب^(٨)، وكذلك (الأخشاب) التي أتوا بها جمعاً لحشَب، وليس من كلام العرب^(٩).

أما الكلمات التي يرى الرصافي أن الأتراك أدخلوها في لغتهم بألفاظها، ولكن غيروا دلالاتها^(١٠) فكثيرة، منها: (الإتيان) بمعنى الإيراد، و(الاجتسار) بمعنى التجاسر، و(الإذعان) بمعنى الاعتقاد والذكاء والفطنة وهو في العربية الإسراع في الطاعة والانقياد والإقرار بالحق، و(الاستجواب) بمعنى طلب الجواب - أي الاستنطاق - وهو في العربية رد الجواب، يقال: استجوبته واستجوب له أي: رد الجواب له، و(الاستكشاف) بمعنى الكشف والاكتشاف، وهو مصدر استكشف عنه، أي سألته أن يكشف له، و(الاشتيا) بمعنى الشك والارتياب، وهو في كلام العرب بمعنى التشابه، و(الإشعار) الذي يستعملونه في الإعلام بالكتابة، وهو للإعلام مطلقاً، و(الإيراد) بمعنى الدُخْل والغَلْط، و(التأثر) بمعنى التحزّن والتوجع، وهو في العربية مصدر: تأثر الشيء أي تتبع أثره، وتأثر به ومنه، أي حصل فيه أثر، وقد يستعمله بعض العرب أيضاً بهذا المعنى، وهو غلطٌ عربيةً و(التأمينات) بمعنى ما يدفع رهنًا من دراهم وغيرها، وعربيته رهينة ورهائن و(المندرج) بمعنى المُنْدَرَج (اسم مفعول) وهو في العربية المنقرض، يقال: اندرج القوم أي انقرضوا، وبما غير عن عربيته أيضاً قولهم: طعام بطيء الهضم، وهو غلط؛ لأن الهضم مصدر متعدٍ والطعام مهضوم لا هاضم، فصوابه (الانهضام) وكذا من المغير استعمالهم الفعل (يعني) كأني التفسيرية، فيستوي فيه الجمع تذكيراً وتأنيناً، وهو في العربية معناه: يُريد ويقصد.

ويتضح من ذلك الذي أورده الرصافي في كتابه أنه منتقد سلفي، أي ممن ينهج منهج السلف، فيتقيد بقيدهم بخصوص السماع في اللفظ وفي المعنى، فما لم يسمع لفظه غير عربي، وما سمع لفظه مقيد بمعناه الذي سمع فيه، لا يخرج عنه، وإن كان الخروج إلى معنى قريب الصلة بما خرج عنه.

(٧) دفع المجنة ١٧.

(٩) السابق ١٨.

(٨) السابق ١٦.

(١٠) انظر هذه الكلمات وغيرها في: دفع المجنة في ارتضاع اللفظة من ٢٥ - ٨٧.

نريد أن نقول: إن الرصافي كان متشدداً أكثر من سابقه - القداني والمحدثين - في نظريته إلى الخطأ اللغوي، فقد جعل المسائل السابقة وما شابهها من قبيل الملكة التي يجب أن تدفع، وأكثرها أمور لا ضير في استعمالها على الوجه الذي رفضه، فأى خطأ في استعمال (القداني) بمعناه المعروف، وفي العربية من معاني الغداء: الانقاذ والشراء، يقال: قديته بمالي وقديته بنفسي، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أَسَارَى تَفْدُوهُمْ﴾ - قراءة حمزة - قال أبو معاذ: من قرأ: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ فمعناه: تشتروهم من العدو وتنفذوهم^(١١)، فالقداني - على النسب - هو المنقذ والمشتري لوطنه - على التشبيه، وذلك كثير في الكلام.

وأى خطأ في أن يكون الاستجواب بمعنى طلب الجواب - أي الاستنطاق - وهو المعنى الأصل الموضوع للسین والتاء، ووروده في العربية بمعنى رد الجواب لا يمنع من استعماله في الطلب؟

وأى خطأ في أن يكون (الاستجواب) بمعنى: طلب الجواب - أي الاستنطاق - وهو الشجر والشجرات والأشجار^(١٢)، فكذلك خشية، قياسها أن تجمع على الخشب والخشبات والأخشاب، وعدم الورد لا ينهض دليلاً على التخطئة ما صح القياس؟

وأى خطأ في استعمال: تَعَدَّنَ - بمعنى تحوّل إلى معدن - على توهم أصالة الميم في المعدن، وتوهم أصالة الحروف وردت له شواهد كثيرة، دفعت بالأستاذ عبد القادر المغربي إلى المناداة بأن تتخذ قاعدة في الاشتقاق^(١٣).

ومن تخطئة الرصافي للكلمات ذات الزيادة (على وزن استعمل) التي استعملوها في معنى المجرد، كالاستحصال والاسترجاء والاستكفاء والاستقطاب - من القطب بمعنى الجمع... إلخ يتضح أنه من المتوقفين في ذلك على السماع في خصوص الألفاظ، ولكن صيغة الاستفعال قد وردت عن العرب في معانٍ مختلفة، منها معنى المجرد^(١٤)، نحو: قر في المكان واستقر، وغني واستغنى، وعلا قبرته واستعلاه، وصعب واستصعب، وشجر واستشجر، وعجب واستعجب، وجاء هذا المعنى في القرآن الكريم في غير موضع، قال

(١١) انظر: اللسان (قدى).

(١٢) انظر: اللسان (شجر).

(١٣) انظر نص المحاضرة في: مجلة مجمع اللغة العربية ٣٦١/٧.

(١٤) انظر: كتب التفسير في مواطن هذه الآيات.

تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فاستقام هنا جاء بمعنى الفعل المجرد، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا...﴾ فاستفعل هنا جاء للإغناء عن الثلاثي المجرد، وقال: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وقال: ﴿فَلَمَّا اسْتِيسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ وقال: ﴿فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾ وقال: ﴿كَانَتْهُمْ مُمْرٌ مُسْتَفِرَّةً﴾، فكل (استفعل) في هذه الآيات بمعنى المجرد (يسر - ينس - غنى - نفر).

وعلى ذلك لا مانع من صحة هذه الكلمات، وعدم عتقها من الكلمات الغريبة على العربية التي أدخلها الأتراك في لغتهم على أنها عربية.

وعلى وجه الإجمال نقول: إنه لا معنى للتوقف عند السماع ما وجد سبيل إلى القياس، أو وجه للصحة: حملاً على المجاز.

(٢)

الأب أنستاس الكرملی

لم يكن الكرملی أصيلاً في كل مأخذة اللغوية، وإنما سبقه اليازجي وداغر إلى كثير منها، ونذكر هنا أهم المأخذ التي استدرکها على متقفي زمنه، مما يظن أن أحداً قبله لم يُشر إليه:

- في التعدية وال لزوم: يحارب مع فلان - بمعنى يحاربه - (١٧/١١١)* نأمل في كذا (١٧/٣٢٢).
- وفي التبادل بين حروف الجر: زحف على مدينة كذا (١٧/٢٣٢) والمستعد إلى كذا (١٧/٢٣٧).
- وفي المجموع: أنابر وأظافر (٢٨/٣٢٦) كُرَيَاتُ بِيضَاء (١٣/٤٢١).
- وفي التذكير والتأنيث: السيدة المصون (١٧/٢٣٧).
- وفي التراكيب: فلان فلان - بإضافة اسم الأب إلى اسم الابن (١٧/١٠٩) دولنا كذا وكذا - بتثنية المضاف إلى أمرين (١٧/١١١).

* الرقم الأول للصفحة، والثاني للمجلد - من مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق.

أما المآخذ التي اشترك فيها هو وغيره ولاسيما داغراً - فأهمها:

قولهم: لم تنحصر في القاهرة فقط - بزيادة (فقط) بعد ما يفيد الحصر (أغلاط اللغويين ٢٤) و: منعكف في صومعته - بصيغة انفعل من عكف (٢٦) ونكلفه بوضع فهارس - بزيادة الياء في المفعول الثاني (٣٠) و: لا يمكن لأحد - بزيادة اللام (٣١) و: إن كنيسة تريزة هو أحسن موطن - بتذكير الضمير العائد على مؤنث - (٣٣).

ومن موافقته داغراً في بعض مآخذه يبين مقياسه في التصويب والتخطئة، وهو التشديد والاعتداد بالسماح المطرد المشهور دون ما عدا، ويبين لنا هذا المقياس بوجه أوضح فيما انفرد به من المآخذ السابقة التي ننقدها فيما يلي:

جمعت العرب نبر وظفر على: (أنبار وأظفار) ثم جمعت الجمع على: (أنابير وأظافير)، لكن نرى أن الكرملي قد أساء فهم عبارة المصباح السابقة، فحكم على صاحبها بعدم - لا فاعل - باتفاق الصرفيين والنحاة، ولكنها يقصران في الضرورة الشعرية، وقد طعن الكرملي في قاعدة ذكرها صاحب المصباح تخالف مذهبه، وهي: «كل جمع على فواعل ومفاعل يجوز أن يبد بالياء، فيقال: فواعيل ومفاعيل» فصاحب المصباح غير ثقة عنده؛ لأنه من أبناء أواخر المائة الثامنة للهجرة، ولأنه من علماء الفقه لا اللغة، ولأنه يخالف بذلك رأى الحدائق في النحو واللغة، كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم^(١٥).

لكننا نرى أن الكرملي قد أساء فهم عبارة المصباح السابقة، فحكم على صاحبها بعدم الثقة، وذلك لأن ما قاله صاحب المصباح هو رأى الكوفيين وتبعهم ابن مالك، ففي الصبان^(١٦) «أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعيل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعفر: جعافير وفي عصافير: عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام، وجعلوا من الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ ومن الثاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾، ووافقهم في التسهيل^(١٧) على جواز الأمرين، واستثنى فَوَعَلَ، فلا يقال فيه: فواعيل إلا شذوذاً، كسوايخ». على أن عبارة المصباح قد وردت نصاً في اللسان، في المسواد (دقيق - طبق - ختم) فهل يرى الكرملي أن ابن منظور غير ثقة أيضاً؟

ولمّن الكرملي أن يقال: زحف على مدينة كذا، مع أن من الممكن قبوله على سبيل التضمنين؛ بأن يراد بالزحف الهجوم مثلاً.

(١٥) انظر: تسهيل الفوائد ٢٧٩.

(١٦) الصبان على الأسنوي ١٥١.

(١٧) انظر: مجلة انجم اللغويين ٢٨/٣٢٦.

ولا يجوز أن يقال: هو منعكف في صومعته، لعدم سماع (انعكف) مطاوعاً لعكف، وفي اللسان (عكف): «وعكفه عن حاجته بعكفه ويعكفه عكفاً: صرفه، ويقال: إنك لتعكفني عن حاجتي، أي تصرفني عنها، قال الأزهري: يقال: عكفته عكفاً فعكف يعكف عكوفاً، وهو لازم وواقع، كما يقال: رجعت فرجع إلا أن مصدر اللازم العكوف ومصدر الواقع العكف». ويرى مصطفى جواد أن انعكف - على هذا - مطاوع لعكف المتعدي، لأن شرط قياس المطاوعة قبول أثر الفعل، والانعكاف من هذا الباب، فيقال: عكفه فانعكف وهو منعكف، كما يقال: زجره فانتزجر، وخدعه فانخدع، وجدله فانجدل، والسماع غير ذي أثر في مثل هذه الأمور المقيسة^(١٨).

وتعدية الفعل (أمكن) باللام خطأ عند الكرمل، والصواب أن يعدى بنفسه، وهو بهذا يرى أن الهمة في (أمكن) للتعدية، ويرد عليه جواد بأن الهمة في (أمكن له) غيرها في (أمكنه) فهي في الأول للوجود، ومنه: أمكنت الجراد، أي: ظهر منها المكن، وأثمرت الشجرة، أي: ظهر فيها الثمر، فأمكن له الشيء: ظهرت له المكنة منه - أي التمكن - على أنه لو صح أنها للتعدية ما امتنع مثل هذا، أو لا يحق للناقد أن يخطئه، لأن اللام للتقوية، وإن كان دخولها على معمول الفعل المتأخر لغة قليلة، ولكن لا يقال له: غلط^(١٩).

ويفرق الكرمل بين أن يقال: كتابُ الملك والأمير، وكتابا الملك والأمير - فالتعبير الأول يفيد أن هناك كتابين أحدهما للملك والآخر للأمير، والتعبير الثاني يفيد أن هناك أربعة كتب: اثنان للملك واثنان للأمير، ومن الخطأ عنده أن يستعمل التعبير الثاني مراداً به معنى الأول. «فهذا لم يقره الأقدمون ولم ينطق به الفصحاء ولا البلغاء، بل يبقون المضاف مفرداً في جميع هذه التراكيب، ومن كلام الصرفيين: اسم الزمان والمكان، وظرف الزمان والمكان، وفي القرآن: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾».

والذي تراه أن هناك تفرقة بين التعبيرين، ولكن على غير ما رآه هو، فعند أفراد المضاف يُقصد اشتراك الاثنين بعده فيه، ويكون معنى (كتاب الملك والأمير) أنه كتاب واحد وأنه مشترك بينهما، حسب ما تقتضيه أو العطف، وعند تنبيه المضاف يُقصد اشتراك المضاف إليه (وهو أمران) في المضاف (الكتابين) فيختص كل منهما بكتاب، وأما استعمال

(١٨) انظر: أغلاط اللغويين الأقدمين ٣٦.

(١٩) أغلاط اللغويين ٣٦ - ٣٢.

الصرفيين السابق فمبنى على المساحة في التعبير، بدليل أن كثيراً منهم يعبر باسمي الزمان والمكان وظرفي الزمان والمكان، فعلى تفرقة هو يؤول كلامهم إلى أن هناك اسمين للزمان أو ظرفين وآخرين للمكان، وهو ما لم يقل به أحد.

ويرى الكرمل أن إضافة أسماء الأبناء إلى أسماء آبائهم، في نحو: محمد حسن حيدر - بدلاً من: محمد بن حسن بن حيدر - استعمال معاصر لم يقله السلف الفصحاء البتة، وهو ناشئ من الاتصال بالأثر العثماني.

ومن المسلم أن حذف (ابن) في مثل هذا الاستعمال لم يرد عن القدماء، ولكن ادعاء التخطيط في هذا أمر لم يسلم للكرمل على إطلاقه، فمنهم من يرى إجازة التسكين للأعلام المركبة مع إسقاط كلمة (ابن) من باب التخفيف في مثل هذا، كالأستاذ أحمد حسن الزيات، والدكتور إبراهيم أنيس، ومنهم من يرى إجازة حذف (ابن) ولكن بلا تسكين للأعلام، بل يعرب الأول على حسب العوامل، ويضاف الثاني إليه إن لم تتعسر، فإن تعسرت الإضافة يجعل تابعاً للأول في إعرابه، ومن أخذ بهذا: الشيخ محمد علي النجار، ومنهم من وافق الكرمل على تخطيط حذف (ابن) كالشيخ عبد الرحمن تاج، فالصواب أن يقال: محمد بن حسن بن حيدر، أما لجنة الأصول بالمجمع فقد اتخذت قراراً في ذلك لم يثبت فيه، وهو: «يجوز الوقف بالسكون عند تتابع الأعلام في مثل: سافر محمد علي حسن - مع حذف ابن - تيسيراً على القراء والكتاب وتخلصاً من صعوبة الإعراب»^(٢٠).

وقد خرج الكرمل عن تشدده في مسائل التنقية اللغوية في أربعة أمور:

الأول: الاستشهاد: إذ بدت نزعة التساهل عنده في الأخذ باستعمال المولدين، فقد أجاز ما أنكره الشيخ اليازجي، من قولهم: (الْمُنْتَزَه والمُنْتَزَه) - في الْمُنْتَزَه - «لأنه ورد في كلام بلغاء المولدين، وعندنا أنه حجة، ولأن من حفظ حُجَّة على من لم يحفظ، وعدم ورود (انتزه) لا ينفي وجود اسم من الانفعال، ما لم يصرح بعدم وجوده اللغويون»^(٢١)، بل جاوز الكرمل الحد في الاحتجاج باستعمال المولدين، فاحتج باستعمال معاصريه هو، كالشيخ اليازجي - الذي أنكر عليه فيما سبق - وذلك في استعماله: اكتشف الشيء - بمعناه المعروف الآن - مع أن الوارد هو معنى نزا، قال: «وليس الشيخ إبراهيم عن

(٢٠) انظر تفاصيل هذه الآراء وقرار اللجنة في: كتاب (في أصول اللغة) ١٦٣ - ١٦٩.

(٢١) مناظرة لغوية أدبية ٦٢.

لا يعتد بكلامه، بل هو الحجة العظمى والثبَّت الأكبر»^(٢٢).

ومثله البيهقي صاحب محيط المحيط، إذ يرى أن استعماله حجة، إذا وافقه عليه غيره، وإن كان هذا الموافق من المعاصرين، أي فصحاء الكتبة في القرن الماضي^(٢٣) - على حدّ تعبيره.

والثاني: أن إجازة (اكتشف) السابقة لم تقم على استعمال اليازجي فقط، وإنما لأن لها وجهًا من المجاز عنده، وهو وجه في غاية التكلف، فإذا كان الوارد هو: اكتشاف الكبش النعجة - أي نزا عليها - فمن الممكن عنده أن يجري (اكتشاف الدواء) على معنى الهجوم عليه وإلقاحه وإغماؤه وبثّه في العالم للانتفاع به، على سبيل الاستعارة المكنية أو التبعية، وهو تحل غير مقصود للمستعمل، وغير مستقيم في أذواق الأدباء^(٢٤).

والثالث والرابع: الدخيل والمولد، إذ يرى الكرملي أنه لا يصح أن نرفضها البتة، لأن في رفضها رفضًا لجميع مصطلحات العرب العلمية والفنية والصناعية والعمرانية، حتى لا يبقى معنا من العربية إلا النزرُ النّفِ الذي لا ينطبق إلا على الحالة البدوية، فتختلف نحن، وتختلف اللغة معنا ولا يبقى منها سوى القشور، غير أنه لا يأخذ الدخيل أو المولد على علّاته، وإنما ينظر في أمره، فما نطق به العرب سابقًا جاهليين كانوا أم مولدين يؤخذ به دون أن ينظر إلى وروده أو عدم وروده، وقد وضع الكرملي مقياسه هذا بالتطبيق على استعمالين:

الأول: الكلمة (مواطن) المشتقة من (وَاطَن) التي لم ترد في استعمال الفصحاء جاهليين ومولدين ولها مرادف عندنا، وهو (الوَطَنِيّ وابن الوَطَن) فليس من الفصحى استعمال هذه الكلمة.

والثاني: قولهم: رجل بكلّ معنى الكلمة، فليس في لغتنا كلام يؤدي هذا الفكرة، ولا يقوم مقامه قولهم: رجلٌ أتى رجل، وأيًا رجل، أو هو العالم حقّ العالم أوجد العالم: لا اختلاف مفهوم التعبيرين، فالتعبير العربي يفيد الكمال في صفّي الرجولة والعلم، والتعبير الأول مفاده أن للكلمة الواحدة معاني عدة، من وضعية ومجازية ومطلقة ومقيدة، إلى غيرها، فقولهم: (بكل معنى الكلمة) أي بكل معنى من المعاني المذكورة، ولا يفيد ذلك التعبير العربي السابق.

(٢٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٦/٢.

(٢٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٣/٢.

(٢٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٤/٢.

(٣)

كمال إبراهيم

أكثر الأخطاء التي وردت في (أغلاط الكتاب) وردت عن غير كمال إبراهيم، وعلى وجه الخصوص وردت في (لغة الجرائد) لليازجي، و (تذكرة الكاتب) لداغر، ومن هذه الأخطاء: نسائم البحر (٧)* أحطته علماً بكذا (١١) ملافاة (١١) ينبغي عليك أن تفعل (١٠) بصفة كونه كذا (١٣) نساء - جمع: ناعس أو تعيس (١٣) يؤساء (١٤) لم يُعذ بصلح (١٥) لا يتفك عن العمل (٢٢) النوادي - جمع: ناد (١٩) نوايا - جمع: نية (٥٨) أخصام جمع: خَصْم (٦٢) كلفه بكذا (٧) لم يتمالك نفسه (١٨) يُؤسف له (١٩) نعوذ على الشيء (٢٣).

وقد عرضنا نحن لكل ذلك في حينه، وبينا ما فيه من خطأ أو صواب، ومقياس صاحبه حين عده من الخطأ، وعلى ذلك نقول: إن كمالاً قد نهج نهج غيره في التشدد، فأخذ بالأفصح وعَدَلَ عما عداه، وترتب على هذا:

• أنه لم يعتد الشاذ والنادر صالحاً للاستعمال السليم، كرجل أعزب - في: عزب، فهو «نادر شاذ لا يعتمد عليه»^(٢٥)، وكاقتران خبر كاد بأن، في: كاد أن ينتهي من عمله - والاقتران عنده شاذ، لا يعتمد عليه^(٢٦).

• وأنه لم يأخذ باستعمال المولدين حجة في الاستشهاد، وهو يعني بهم «أولئك الذين جاءوا في عصور فساد العربية، ممن لا يوثق بعربيتهم، ولا يعتد بنصوصهم، وكانوا هم كذلك عوناً لهذا الفساد في الطفيان ولِسَقَمِ الأسلوب في الذبوع»^(٢٧) ومن ثم لم يأخذ بشعر ابن زريق اليفدادي، الذي أدخل فيه الواو على الجملة الماضية الواقعة حالاً بعد إلا^(٢٨)، ولم يأخذ باستعمال الشاعر أبي الرقصق: خصيص بمعنى مخصوص^(٢٩)، ولم يجوز النسب إلى الطبيعة بإثبات الياء في: النواميس الطبيعية^(٣٠)، وإن استعملها بعض مولدي

• الرقم وفيها بعده لصفحات كتاب (أغلاط الكتاب).

(٢٥) أغلاط الكتاب ٤٧.	(٢٨) السابق ٦.
(٢٦) السابق ٤٨.	(٢٩) السابق ٢٤.
(٢٧) السابق ٣.	(٣٠) السابق ٤٣.

العصر العباسي - ولم يجوز: الحوانج - لأنها - في رأيه - من وضع المولدين، ولم ترد سماعاً، ولا قياساً لها^(٣١).

* وأنه لم يرَ في استعمال علماء اللغة حجة مسوغة لاستعمال غيرهم، أى أنه ممن يخطئ علماء اللغة في استعمالهم، إذ نسب الفيومي - صاحب المصباح المنير إلى الوهم حين قال عند شرحه مادة (نسب): والأنسب تقديم القبيلة على البلد - والسليم أن يؤتى باسم التفضيل من مصدر نسب - لا ناسب - مسبوقاً بأشد ونحوه فيقال: أكثر مناسبة^(٣٢).
• وأنه وقف عند حد السماع بمزيدات الأفعال وما تفرع عنها، نحو: انفعل وتفعل واستفعل، فوافق غيره في تخطئة: انعكف ومنعكف (١١) واستعرض، واستعراض الجيش (١٢) وولى العدو متذجراً (١٣) ولا تنطلي عليهم الحيلة (٢٥) وفاجعة تستنزف الدموع (٢٦) وفلان يتزعم المظاهرة وهو من المترعمين (٣٦).

كما جعل من السماع فقط إتيان صيغة فَعِيل بمعنى مفعول، فأنكر: قدم إليه خصيصاً - بمعنى: مخصوصاً (٢٤).

* وأنه أخذ بالذهب البصري في النسب إلى الجمع، بالرد إلى مفردة، فخطأ قولهم: القوانين الدُولِيَّة - بضم الدال - كما أخذ به أيضاً في جمع ما يستوى فيه النوعان - مما هو على وزن فَعُول - فخطأ: (غيورون) في جمع: غيور، وقد سبق أن ما خطأه يستقيم على رأى الكوفيين.

وكنا قد قرأنا مقدمة (أغلاط الكتاب) فُخِّيل إلينا أن المؤلف سائق بجديد، لا في المسائل فقط، ولكن في المقياس، إذ ذكر أنه صحح بعض ما خطأ غيره، ورجع في هذا التصحيح إلى أمهات كتب اللغة في العربية، وأطلع على كثير مما خطه أعلام البيان، ونقده اللغة في الماضي والحاضر، ورأى أن العربية اليوم بحاجة شديدة إلى التوسعة، بإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأساليب التي روى أنها تتردى في مهاوى الخطأ، وتبين له هو وجه ينقذها به، قال: «وحرصت كل الحرص على أن أصحح كثيراً من الكلمات التي خطأ استعمالها بعض علماء العربية القدامى أو المتأخرين: لعدم شيوعها وذبوعها وورودها في لغة راجعة، لأننا في أشد الحاجة - ونحن في عصرنا هذا - إلى إقرار كثير من الألفاظ والأساليب التي تجري بها الأقلام والألسنة على غير وجهه الراجح، وإلا لما بقى في أيدينا من هذه اللغة إلا النزر اليسير، وماذا يفيدنا في تصحيح تلك الكلمات والتراكيب

ما دامت قد وردت في شعر بعض الشعراء، وبيان طائفة من الأدباء؟^(٣٣)

لكن خاب الظن بمراجعة مواد (الأغلاط) ! فلا هو أتى بجديد في المسائل يُعتمد به، ويُكون به منهجاً ذا مقياس، ولا هو راعى ما قاله من ضرورة التوسعة في العربية؛ بقبول ما يمكن قبوله، ولو على وجه مرجوح، حتى تصبح صالحة لهذا الزمان كما صلحت لزمان قبله، وإذن لا ضير علينا إذ تسلكه مع المتشددین من نقدة الأساليب، ونستدل على وجهتنا هذه بما بنيناه سابقاً من منهجه، ونعزز ذلك هنا بأنه ردّ أموراً أجازها غيره، وهدم بها ما بناه في مقدمته من دعوى التوسعة، وقبول الكلام الذي ورد مثيله في شعر بعض الشعراء، وفي بيان طائفة من الأدباء، ومن ذلك:

منعه اقتران الجملة الماضية الواقعة بعد إلا بالواو، في نحو: ما ارتقى كرسى الخطابة إلا وسحر الألباب (٦)، وقد جاء مثله في شعر قديم، هو قوله^(٣٤): (إلا وكان لمرتاع بها وزراً) كما أجاز ذلك الاستعمال الزمخشري وغيره.

ومنعه إفراد لفظ حنان، في نحو: حنانك ارفق بي (٩) لأن حنانك من الألفاظ التي لا يُعرف لها واحد، وقد اعتمد في ذلك على ما جاء في المزهري^(٣٥) (باب المثني الذي لا يعرف له واحد، ولكن جاء باللسان (حنن): «وقالوا: حنانك وحنانك» وفيه: «والعرب تقول: حنانك يارب وحنانك بمعنى واحد، أي رحمتك» وجاء في اللسان أيضاً قول امرئ القيس:

ويمنعها بنو شمعى بن جرهم معيرهم حنائك ذا الحنان

وقد فسّر ابن الأعرابي والأصمعي حنانك في البيت بـ (رحمتك) يارحمن.

فأنت ترى مما جاء في اللسان أن الإفراد قد ورد كما وردت التثنية، وأن المعنى هو التحنن والرحمة، وكلام سيبويه والنحاة عامة في حنانك ونحوه لا يفهم منه أنها لا تستعمل إلا مثناة، فقد قال سيبويه: «هذا باب ما يجيء من المصادر مثني منصوباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حنانك، كأنه قال: تحننا بعد تحنن، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه، ولا يكون هذا مثني إلا في حال إضافة، كما لم يكن

(٣٣) أغلاط الكتاب ٢، ٣.

(٣٤) انصاف على الأصح ١٨٨/٢.

(٣٥) المزهري ١٩٥/٢.

سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافاً»^(٣٦).

والمفهوم من عبارة سيوبه هذه التي تبعه فيها سائر النحاة أن هذه اللفظة إذا تَنَبَّهتْ لا بد أن تضاف؛ لا أنها لا تستعمل إلا مثناة، ففي العبارة إشارة إلى أنها قد تفرد، وفي هذه الحال قد تستعمل مضافة وغير مضافة، ولو قصد سيوبه إلى غير هذا لقال مثلاً: ولا تستعمل حنانيك إلا مثناة مضافة (بطريق القصر).

وكذلك منعه من تذكير الكف، في نحو: كف مستدير (٦٣) واستعمال الكسول صفة للمذكر (٣٥) وقد سبق أن تذكير الكف ورد في شعر للأعشى (اللسان: كف) وأن استعمال الكسول وصفاً للمذكر ورد كذلك (اللسان: زمل).

كذلك جاء في الغاية من التشديد وتضييق اللغة رده لنحو: جاء مُطَرِّقُ الرأس (٣٥) و: يتغامزون عليهم بعيونهم (٢٩) لأن الإطراق معناه خفى الرأس فلا داعى إلى ذكر الرأس معه، ولأن التغامز لا يكون إلا بالعين، فالزيادة هنا ركيكة، ولو على سبيل التوكيد، وقد سبق ردنا ذلك عند عرض مقياس داغر، في تذكرة الكاتب.

وأما المسائل التي أجازها كمال إبراهيم، وزعم أنه وسع بها اللغة فقليلة جداً، منها: إجازته استعمال التشويش (٤٩) مع إجماع أهل اللغة على أنها من وضع المولدين، ولا أصل لها في اللغة، ولكنه لم يجد حرجاً في استعمالها إذا أقرها المجمع اللغوي، لأنها تؤدي من المعنى ما لا يؤديه غيرها، ولا سيما أنها أصبحت شائعة على ألسنة الأدباء. وإجازته الاشتقاق من أسماء البلدان، في نحو: فلان قد تبغدد (٤٩) أى صار بغدادياً، وهو اشتقاق مولد، نص عليه ابن سيده والبطلوسى، ولا بأس بأن يقرها المجمع، فيصح استعمالها.

وإجازته أن يعدى الفعل (التقى) بالباء المجرأة، في نحو: التقى به (٥٧) مع أن الأفصح التعدية بالنفس، وقد يجوز تعديتها توسعاً، لأنها بمعنى اجتمع به، فكانها أنيبت عنها.

ولا شك عندنا أن هذه المسائل القليلة التي أجازها لا نقيم له منها غير متشدد؛ حتى يمكننا أن نعدّه مع اللغويين المُبْسَرين، كالْبَطْلُوسَى في العصر القديم، أو الغلايينى في

(٣٦) كتاب سيوبه ٣٤٨/١.

العصر الحديث، ولا تحمل مشكلة الحاجة اللغوية التي نادى بها في مقدمة كتاب (أغلاط الكتاب).

(٤)

إبراهيم السامرائي

لقد عرض السامرائي بالبحث والتحقيق لمجموعة من الاستعمالات اللغوية، أكثرها مما يدور في العصر الحديث، في الدواوين الرسمية والصحافة والإذاعة والمقالة الأدبية، وقليل منها جاء في العربية القديمة، وبلغت تلك الاستعمالات المحققة سبعة وثلاثين استعمالاً، ضمنها الفصل الحادي عشر من كتابه (التطور اللغوي التاريخي) (٣٧).

ولم يكن غرض السامرائي من هذا التحقيق الحكم بالصواب أو بالخطأ، وإنما قصد إلى الإشارة إلى ما طرأ على بعض الألفاظ والتراكيب العربية في عصرها الحديث، من تجاوز يقبله علم اللغة، ولا ينسب إلى الخطأ أحياناً، ولا يقبله على أنه خطأ أحياناً أخرى، ثم الربط - بعد ذلك - بين الجديد الطاريء والقديم المأثور، قال: «وأنا إذ أبحث في هذا اللون من العلم اللغوي، لا أقصد أن أشير إلى مكان التجاوز - أو قل: مواطن الخطأ - في هذه العربية الحديثة، ولكنني أريد أن أشير إلى أن هذه العربية الحديثة، هي لغة هذا العصر الحاضر، بحاجاته العديدة ووسائله المختلفة، وما جد فيه وما يجتهد من أشياء ومستحدثات، وهي استعمالات وصيغ قائمة داتمة، أردنا أم لم نرد، خضعت لسنّة التطور، شأن جميع اللغات في هذا الموضوع، ومن الواجب أن نسجل هذا التجاوز - أو قل: هذا الجديد - لترابط بينه وبين عريبتنا الفصيحة القديمة عملاً بالمنهج اللغوي التاريخي» (٣٨).

ومع هذا، هناك من المواد التي أتى بها السامرائي ما لا وجه له من الصواب، وكان يشير إلى ذلك أحياناً، ويبين سبب الوقوع في هذا الخطأ، ومن هذه المواد ما هو من المجموع، ومنها ما هو من غيرها، فمما غيروه من المجموع:

جمعهم (مديرًا) جمعًا مكسرًا على: (مُدَّراء) توهمًا منهم أصالة الميم في المفرد، فقاسوا

(٣٧) انظر: الصفحات من ١١٩ إلى ١٢٨.

(٣٨) التطور اللغوي التاريخي ١١٩.

الكلمة على قبيل مما يجمع على فعلاء، غير أن زيادة الميم في المدير توجب أن تجمع الكلمة تصحيحاً على مديرين (١٢٠)*.

وجمعهم شَقِيَ على: (شَقَاة)، على توهم أن المفرد (شاقى)، فجعلوه كالغازى والغزاة، وصحة الجمع أشقياء.

وجمعهم مُهِمَّةً جمعاً مكسراً على (مَهَامٌ) ولم ترد مَفَاعِلُ جمعاً لِمَفْعِلَةٍ - صيغة اسم الفاعل - فحق الجمع أن يكون بالآلف والتاء (١٢١).

وجمعهم حاجة على: (حَاجِيَّاتٍ) بزيادة الياء، كأنها جمع حاجية، ولا ندرى كيف جرى بهذه الياء (١٢٢)؟.

وأشار السامرائى إلى ظاهرة متعلقة بالنحو بمعناه الخاص، هى ما يسمع على ألسنة المذيعين من منع صرف الجموع على وزن (أفعال) كألوان وأعراض - كأنهم حملوها على أشياء - وما علموا أن فى منع أشياء من التثنية كلاماً كثيراً مبيّناً فى مواطنه من كتب النحو (١٢٣).

وأما فى غير الجموع، فأشار إلى ظواهر مستعددة فى العربية، أشار إلى كثير منها غيره، كالتعدي وال لزوم، والتبادل بين حروف التعدي، والنسب، وغير ذلك، فقد أشار إلى أنهم يُعْتَدُونَ (تكلم) بِعَنْ والصواب أن تعذى بعلى (١٢٨) ويعتدون (نعمق) بنفسه، والصواب المسموع تعديته بغى (١٢٩) ويعتدون (تضلع) بالياء الجارة، والصواب أن تعذى بِعَنْ (١٢٩) وفى النسب: نسبوا إلى (الحياة) بإثبات التاء فقالوا: (حَيَاتِي - ١٣٣) والصحيح حَيَوِي، كما أتوا بالنسب حيث لا داعى له فى نحو: العنصر الرئيسى، والوجه أن يقال: الرئيس - دون نسبة - فلاحاجة هنا أن ينسب الشيء إلى نفسه، ويرى السامرائى أن وقوعهم فى هذا الخطأ ناشئ من تأثر العربية بالتركية، وإنما كان من قبيل الخطأ؛ لأنه ليس المراد بهذا الوصف المنسوب كوناً خاصاً بالرئيس، فليس هو مثل الوصف (بالأساسى) المنسوب إلى الأساس، وإنما هو مثل قولهم: السبب المُهِمُّ (١٣٣).

ومما أشار السامرائى إلى خطئه: استعمالهم الضمير بعد إذا الفجائية مقترناً بالياء فى: خرجت فإذا به واقف (١٣٦) واستبدلهم (لا) النافية بـ (ما) النافية، مع زال من أخوات كان، فى: لازالت الأنبياء تتوارد (١٣٤) والمقرر فى كتب النحو أن (لا) مع الماضى تفيد

• الرقم هنا وفيما بعد لصفحات كتاب (التطور اللغوى التاريخى).

النداء، وهو ما تخطت عنه عريتنا المعاصرة. واستعمالهم اسم المفعول من الثلاثي على هيئته من الرباعي المبدوء بالهمزة، في قولهم: وكانت النتائج قد نشرت مسبقاً (١٣١) وفي قولهم: الواقع المأش (١٢٦) مع ما في الاستعمال الأخير من التجاوز المتقول عن الأسلوب الأعجمي؛ إذ إن قولهم الآن: عاش القضية أو المحنة أو الفترة بمعنى: كابدها واحتملها وخبر نتائجها، لم يرد مثله عن العرب وبما كثر في العربية المعاصرة - على ما أشار إليه - عود الفعل على المضاف إليه في نحو: ومعظم الأسباب تؤكد هذا (١٣٤) وإن لم يشر إلى صحة هذه الظاهرة أو خطئها.

أما ما أشار إلى صحته من الاستعمال المعاصر، فهو استعمالهم (مُجَرَّب) على صيغة اسم الفاعل - مع أن الوارد بصيغة اسم المفعول - من: جريته الأمور وأحكمتها (١٢٣) ولكن صيغة اسم الفاعل عنده قياس صحيح، لأن اللغة الحديثة عدلت عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل، وذلك لاختلاف النظر إلى الفعل وعلاقة الفعل بالفاعل من حيث الإيجاب والسلب، وهذا لون من ألوان التطور اللغوي. وعند اجتماع الشرط والقسم يحصلون الجواب للشرط مطلقاً - وإن تقدم القسم - (١٣٦) وقد حكم النحاة على ذلك بالقلّة، ويرى السامرائي أنه جائز يستعمل بلا حرج، وأنه غير قليل كما ادّعى النحاة، وقد أيد رأيه بشواهد من الشعر القديم، لصبر بن أبي ربيعة، ومن شعر المولدين: للبحرَى وللشريف الرضى، فالاستعمالان صحيحان، وإن كان شعراء العصر المعاصر يحصلون الجواب للشرط مطلقاً، ولا عبرة عندهم باللام الموطئة للقسم.

وعلى وجه الإجمال نقول: إن السامرائي مُتَّبِعٌ لا مُبتَدِعٌ، وإن مقياسه لم يخرج عن مقياس من سبقه من التشدد، بالاعتداد على الوارد، ولا يخرج عن ذلك ما جوزه من استعمال اسم الفاعل من جَرَّب - وهو ما لم يرد - ومن جعل الجواب للشرط المتأخر عن القسم، لأن هناك أموراً أتى بها على أنها خطأ مستحدث، وكان من الممكن أن يميزها كما فعل غيره، ومنها على سبيل المثال:

تعدية الفعل (أجاب) بعل لا بمن (١٢٨) واستعمال المقارنة بمعنى الموازنة (١٢٧) واقتران الماضي الواقع بعد إلّا حالاً بالواو (١٣٥) وتوسط ضمير الغيبة المنفصل بين اسمي الاستفهام (ما ومن) والمستفهم عنه، في نحو: ما هي المسألة؟ ومن هو المستنزل؟ (١٣٧) إلى غير ذلك مما ذكره على أنه تطور وتبدل عن العربية القديمة وإن لم يشر في

بعضه إلى أنه خطأ، ولكن تجوز به المسألتين السابقتين يُشعر بأنه يعدّ غيرها من قبيل الخطأ.

(ثانيًا)

في المجاز

أصاب بلاذ المجاز في عصرها الحديث ما أصابها في عصرها القديم، فلم تظهر بها نهضة علمية تُذكر، وتبع ذلك عدم قيام تنقية لغوية ذات خطر، وذات أسلوب متميز في تقصى الأخطاء، أو في مقياس الصواب والخطأ، وأهم ما قلرنا به من جهد التنقية عند المجازيين كُتِب لأديب مجازي هو الأستاذ عبد القدوس الأنصاري، بعنوان (إصلاحات في لغة الكتابة والأدب) جمع فيه كثيرًا جدًا مما أشار إليه غيره، وأضاف القليل.

ومن مقدمة الكتاب تتضح نزعة المؤلف السلفية، فكل جديد عنده خطأ إذا لم يرد، وواجبنا هو المحافظة على الألفاظ الموروثة حتى لا يأتي إليها الفساد الذي يتبعه فساد في معاني الألفاظ، فعلينا - إذن - أن نفعل ما فعله حملة الأدب العربي القديم، الذين امتازوا بشدة تعلقهم بالألفاظ وتفضيلها على المعاني، «فالألفاظ اللغوية يجب أن تستعمل كما سُمت من واضعيها الأولين، وكما تقرره معاجم اللغة وكتب القواعد بدون إجراء أي تغيير فيها، لأن أقل تغيير يحدث فيها هو إفساد لها، وإذا تطرق الفساد إلى القلب فإن اللب في خطر عظيم من انتقال العدوى إليه»^(٣٩)

ومن هنا كان الأنصاري متشددًا مع الأساليب، وبدا هذا التشدد في إيثار المذهب البصري على الكوفي، في جمع فُحول بمعنى فاعل مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، مثل: صبور (١٠) وفي النسب إلى الجمع برئ إلى المفرد، ولذا خطأ: الملوكتي (١٨) وفي أخذه بالمذهب الغالب وترك غيره، مما هو غير لحن، في تأنيث فيمل بمعنى مفعول بالتاء، في نحو: امرأة سجيئة (٦٢) ثم تخطت جمع أسير على: أسراء (٥١) استنادًا إلى أن فيملا بمعنى مفعول إنما يجمع على فعمل كجرحى وأُسرى، وقد جاء في اللسان (أسر): «والجمع أسراء

(٣٩) إصلاحات في لغة الكتابة والأدب، ص ٥.

وأسرى وأُسرى به وجاء في الأشموني أن جمع أسير على أسراء نادر، ومعنى التدرية هنا أنه خالف القياس - وإن كثر استعماله - على ما جاء في تطبيق الصبان^(٤٠)، كذلك يبدو تشدد الأنصارى في تخطئته جمع النادى على: (التواقي)، وقد سبق أنه قياس فيه.

وإذا كنا قد حكمنا على الأنصارى بالتشدد فلا ينبغي أن يسرى هذا الحكم على كل ما جاء به من مسائل، فمثلاً ما لم نجد له وجهاً في الضوابط فتطعيه أمر مفروض، وذلك كترك الإدغام في نحو: التواء والتشاق (٢٧) والنسب إلى الثورة بزيادة واو، في نحو: الثورية (٤١) والحقاق التاء الفارقة لقول بمعنى فاعل، في نحو: عقبة كتود (٦٩) وجمع دليل على: دلاء (٢٤) خلافاً لما هو مقرر في قواعد النحاة من أن فعلاً يجمع عليه فعيل إذا اختلف حرقاه: الوسط والآخر، أما إذا اتفقا فيجمع على أفعل، كشديد وأشداه ومثله دليل وأدلاء، وكذلك قولهم: أخصاتي (٣٢) بالنسب إلى الجمع (أخصاء) وزن أفعل، وهذا الجمع غير موجود في المعاجم ولا في كتب النحو، كما أن المفرد (مخصص) غير موجود أيضاً في كتب اللغة أو القواعد.

يضاف إلى هذه المسائل الملحونة على كل وجه ما وافق فيه غيره من تخطئة: غصارى هذا اليوم (٢١) ولقاء، في نحو: لا يبالي بالأغراض لقاء قيامه بالواجب (٢٣) على معنى (إزاء)، وإدخال الجار على مثله، في نحو: من منذ أسس (٣٦) وقولهم: فلان شخوف بكذا (٤٩) أى مشغوف به، والإبقاء على تاء التأنيث عند النسب، في نحو: الحيائية (١١).

وأخيراً نقول: إن الأنصارى - مع تشدده - لم يسلم لاستعماله من التردى في مهوى اللحن، فقد استعمل (بيننا) غير مصدرية حالاً محل (على حين) أو (في حين) قال: «وافقت الحكومة على معاقبة زيد من وظيفته (في معنى إعفائه) بيننا المعنى اللغوي له هو سلامة المرء من الأدواء أو الإبداء»^(٤١).

(٤٠) الصبان على الأشموني ١٣٩/٤.

• الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (إصلاحات في لغة الكتابة والأدب).

(٤١) إصلاحات في لغة الكتابة والأدب ٢٦.

(ثالثاً)

في المغرب

لم تقم بالمغرب تنقية لغوية في العصر الحديث، وليس من الصواب أن تُسرّر ذلك بوقوع بلدانه تحت وطأة المستعمرين، فقد وقعت بلدان أخرى تحت هذا، كلبان ومصر، ومع ذلك نهضت بها الجهود العلمية نهوضاً ملحوظاً، وفي مجلتها جهود التنقية اللغوية - على ماسبق بيانه - كما أنه ليس من الصواب أن ندعى عدم وجود ما يستدعي التنقية - وهو اللحن - فقد كان اللحن موجوداً ومتفشياً بين مختلف الطوائف، وقد سبق أن أوردنا نصاً للغة الصحافة في الجزائر^(٤٢)، ونزيد هنا يذكر بعض ما وقع في العربية التونسية، وما يقع حتى الآن مما يعدُّ أكثره من اللحن اللغوي، ففي خلال عام كامل قضاه الأستاذ إبراهيم السامرائي بين ربوع تونس أمكنه أن يلم ببعض أدب القوم وأساليبهم في الكتابة، وبخاصة لغة الصحيفة اليومية، وقد استرعى انتباهه ما في هذه اللغة من طرافة، تستدعي الوقوف عندها ودراستها وتسجيلها، قال: «وقفت على أشياء كثيرة تتصل بلغة التونسيين، فرأيت أن أسجلها وأشير إليها خدمة للتاريخ اللغوي، ولم أرد أن أسلك في هذا البحث مسلك التخطئة، فأدلل على مكان التجاوز للفصح في هذه الاستعمالات التونسية، ذلك أن هذه الاستعمالات التونسية فصيحة، وإن عرض لها شيء يبعدها عن الفصح المشهور، فقد انتصت بلون من الإقليمية، أو قل: المحلية»^(٤٣).

ومن تتبع ما جاء به السامرائي انضح أن اللغة التونسية تستعمل بعض أفعال العربية المجردة بصورة المزيد دائماً، ويتبع ذلك ما يتفرع عن هذه الأفعال من مشتقات: ومن صور الزيادة عندهم: التضعيف في قولهم: حَجَّرَت الحكومة الإقطار العلني في خلال شهر الصوم (٢٠٤) * يتضعيف الفعل (حجر) بمعنى منعت، و: وقوف السيارات مُحَجَّرٌ هنا (٢٠٤)، أو التضعيف وزيادة التاء في أول الفعل، كقولهم: تَحَصَّلَت الحكومة على النتائج الباهرة في مقاومة التخلف (٢٠٥) بمعنى حَصَلَت، والمعروف في العربية لهذا المزيد هو

(٤٢) انظر الفصل الأول من القسم الثاني.

(٤٣) التطور اللغوي التاريخي ٢٠٣.

* الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (التطور اللغوي التاريخي).

تَحْصُلُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى تَجْمَعُ وَتَبْتَ، أَوْ بِيَزَادَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى الْمَجْرَدِ كَقَوْلِهِمْ: أَطْرَدَ الْعَامِلَ مِنْ عَمَلِهِ (٢٠٦) وَقَوْلِهِمْ: وَأَبْهَرْتُ بِمَا شَاهَدْتَهُ مِنَ التَّقَدُّمِ الْعِلْمِيِّ (٢٠٧) أَيْ: طَرَدَ وَبْهَرْتُ، كَمَا يَسْتَعْمِلُ أَهْلُ تُونِسَ بَعْضُ أَفْعَالِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى نَحْوِ غَيْرِ مَالُوفٍ، كَالْفَعْلِ (وَقَعَ) الَّذِي يَسْتَعْمِلُونَهُ مَعَ فَاعِلِهِ حَالًا مَحَلَّ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، كَقَوْلِهِمْ: الْمَسْأَلَةُ الَّتِي وَقَعَ بِحُثِّهَا (٢٠٦) أَيْ بُحِثْتُ وَ: الْمَشْكَلُ الَّذِي وَقَعَ النِّقَاشُ فِيهِ (٢٠٦) أَيْ تُوَفِّشُ، وَهُوَ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالْفَرَنْسِيَّةِ، وَيَسْتَعْمِلُونَ كَذَلِكَ الْمَصَادِرَ الصَّنَاعِيَّةَ مَأْخُذَةً مِنَ الْمَصَادِرِ الْعَادِيَّةِ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ وَالتَّاءِ، فِي قَوْلِهِمْ: الْمِبْضَاتُ الَّتِي ثَبِتَتْ صُلُوجُجَتِهَا لِلِاسْتِهْلَاكِ (٢١٠) وَلَا حَاجَةَ إِلَى مِثْلِ هَذَا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُلْجَأُ إِلَيْهِ فِي الْمَصْطَلَحِ الْفَنِ، أَمَا فِي النِّسْبِ فَيَنْسَبُونَ إِلَى الْجِهَةِ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي آخِرِهَا، وَيَقُولُونَ: جَهَوِيَّ (٢١٤) وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْقَاعِدَةِ إِذَا لَا يُرَدُّ إِلَى مَحذُوفِ الْفَاءِ إِذَا صَحَّتْ لَامُهُ - كَمَا هُنَا - كَمَا يَنْسَبُونَ إِلَى (الْكُونُغُولِي وَالطُّوْغُولِي) - مِنَ الْأَقْطَارِ الْإِفْرِيْقِيَّةِ بِزِيَادَةِ لَامٍ - فَيَقُولُونَ: الْكُونُغُولِي وَالطُّوْغُولِي (٢١٨) وَهَذِهِ الزِّيَادَاتُ تَأْتُرُ بِالْفَرَنْسِيَّةِ وَلَا تَقْرَأُ الْعَرَبِيَّةَ.

وَاسْتَعْمَلَ أَهْلُ تُونِسَ كَذَلِكَ (أَيْنَ) الْاسْتِفْهَامِيَّةَ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ، غَيْرِ مُصَدَّرَةٍ، كَأَن تَحِلَّ مَحَلَّ حَبْتٍ، فِي قَوْلِهِمْ: يَسْتَقَامُ الْإِحْتِفَالُ فِي بَطْحَاءِ الْحُكُومَةِ أَيْنَ يَخْطُبُ الرَّئِيسُ (٢١٩) وَهُوَ كَذَلِكَ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالِاسْتِعْمَالِ الْفَرَنْسِيِّ، كَمَا عَامَلُوا الْحَرْفَ الزَّائِدَ عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ، وَصَاغُوا الْكَلِمَةَ عَلَى وَفْقِ هَذَا فَقَالُوا: تَهْمَةُ التَّمُعُّشِ مِنَ الْحَقْنَا (٢١٦) أَيْ الْعَيْشِ بِالْحَقْنَا، وَفِي صَوْغِ التَّمُعُّشِ تَوَهَّمُ أَصَالَةِ الْمِيمِ مَعَ حَذْفِ الْيَاءِ وَجَاءَتِ الْمِيمُ مِنَ الْمَصْدَرِ (مَعِيشَةٍ). وَمِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ السَّابِقَةَ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ، وَهَنَاكَ مَصْطَلَحَاتٌ أُخْرَى خَاصَّةٌ بِالْوِظَافَةِ الْحُكُومِيَّةِ وَالْأَلْقَابِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْقَضَاءِ وَالزَّرَاعَةِ وَالنَّبَاتِ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا يُمْكِنُ قَبُولُهُ عَلَى وَجْهِ يَقَارِبِ الْفَصْحَى.

وَلَكِنْ - مَعَ هَذَا - نَقُولُ: إِنَّ السَّامِرَانِيَّ لَمْ يَقْصِدْ مِنْ إِيرَادِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَنْ يَتَحَرَّى الْخَطَأَ فِيَقَوْمَهُ - عَلَى حَدِّ مَا جَاءَ فِي مَقْدَمَتِهِ - كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَبْنَاءِ الْمَغْرِبِ، وَكَذَلِكَ يَبِيحُ لَنَا الْقَوْلُ بِعَدَمِ قِيَامِ تَنْقِيَةِ لُغَوِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ.



(أَمَّا بَعْدُ)

فمن دراسة جهود العلماء في تتبع الظواهر اللغنية في اللغة بان لنا ما يأتي:

• أن اللغة كالنفس، تُصاب في ألقاظها وتراكيبها، بمثل ما يصاب به الناس من أوضاع العمل، وظواهر الاضطراب والانحراف، وأن لذلك درجات متخلوطة قوة وضعفاً وسرعة وبطء، وهذا ما يُعبّر عنه في المجال اللغوي بالخطأ أو باللعن، ولا وجه لمن جعل هذه الظواهر دليلاً على تطور اللغة لتطور الناطقين بها، من غير أن يحكم على هذا التطور بالخطأ، ويتصدى له بالمقاومة والتنقية، ولا سيما اللغة العربية التي هي لغة القرآن - دستور الإسلام.

• وأن الارتباط بين الزمان والمكان والظاهرة اللغنية المعينة أمرٌ يخلب على الظن حدوثه في زمن القدماء، فكانت جهود العلماء في مقاومة اللحن استجابة مباشرة لما يسمعون من ألسنة الناس الذين يعايشونهم ويعلمونهم، فلمس ذلك فيما جاء في مقدمة بعض كتب اللحن، على ما جاء في درة الفواص للإمام الحريري، ولحن العوام لأبي بكر الزبيدي - الذي أشار إلى بعض الانحراف في لغة أهل الأندلس خصوصاً - وتنقيف اللسان لابن مكى الصقلي - الذي أشار إلى بعض ما وقع في لغة أهل صقلية خاصة - أما في العصر الحديث، فالصلة بين الزمان والمكان والانحراف اللغوي تكاد تكون مفقودة؛ لسهولة الاتصال بين الناطقين بالعربية في مختلف أرجاء الأرض؛ بسهولة التنقل ونشر وسائل الإعلام الصحفية والإذاعية المرئية وغير المرئية.

• وأن أغلب العلماء الذين جدوا في تتبع اللحن ومقاومته كانوا يعملون في مقياسهم إلى التشدد في التخطئة، والأخذ بالأفصح ونبيذ ما عداها، وإن جاءت به لهجة عربية أو قرآنية أو حديث شريف أو استعمال لعالم لغوي ثقة، يدفعهم في ذلك الدافع الديني غالباً، وهو الحرص على لغة القرآن الكريم، وقليل من هؤلاء العلماء من بدا في مقياسه شيء من التسامح والتيسير على الناس في استعمالهم اللغوي، وأقل هؤلاء جميعاً من أفرط في التساهل والتيسير؛ حتى بدا بلا مقياس للصواب والخطأ؛ فلكل استعمال عنده تخريج على لهجة عربية، وإن قلت أو أنكرت، أو حمل على قرآنية ولو كانت شاذة، أو حديث

ولو كان ضعيفاً، أو تأويل على وجه من المجاز، وإن بدا غير مقبول.

• ولأن نزعة التشدد في مقياس التخطئة غلبت على القدماء في مختلف البلدان الإسلامية، حتى إن نزعة التيسير في الأداء اللغوي لم تبتد إلا عند فئة قليلة منهم كموفق الدين البغدادي والبطليوسي وابن هشام اللخمي؛ على حين زادت نزعة التيسير في المقياس عند المحدثين، وبأقوى المجمع اللغوي في مقالة هؤلاء المبشرين في اللغة حتى كاد يميز كل استعمال عريض عليه.

• وأن هذه الجهود كلها قد تعثرت، وبامت بالفشل في مقاومة اللحن، وأكبر دليل على ذلك اتساع نطاق اللحن وفتوره على ألسنة الخاصة بعد العامة، وهو ما أتاح للعامة أن تبسط سلطانها، بعد أن غزت ألسنة المثقفين كلهم في مختلف المجالات، حتى مجال تدريس الفصحى، الذي يؤدي بالعامة غالباً، وبعد أن وجدت العامة من هؤلاء المثقفين من ينتصر لها، ويدعو إلى تقييدها والتأديب بأدائها.

• أما لماذا كان هذا المقياس؟ ولماذا شدد فيه المشدد وسر المبسرا وهل من الممكن أن يكون هناك مقياس موحد للصواب والخطأ؟ فلذلك حديث بتفصيل، نرجئه إلى كتابنا الآخر، وهو بعنوان (المعيار في التخطئة والتصويب) ونسأل الله أن يوفق إلى إكماله، وأن يعين على إتمامه، إنه نعم الموفق المعين..

• • •

انتهى القسم الثاني (الأخير)

وبه يتيم الكتاب

والحمد لله أولاً وآخراً

المراجع والمصادر

أولاً: المخطوطات والمصورات:

- ١ - الأجوبة المُرَّضية عن الأسئلة النحوية - محمد بن محمد الراعي - دار الكتب المصرية (٢٣٥ نحو).
- ٢ - أغلاط الضعفاء من الفقهاء وغيرهم - أبو محمد عبد الله بن بزي - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (٢١٦ لغة).
- ٣ - التذيل والتكميل في شرح التسهيل - أنير الدين أبو حيان محمد بن يوسف - دار الكتب المصرية (٦١ نحو).
- ٤ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - بدر الدين محمد بن أبي بكر البمامي - دار الكتب المصرية (٢٠١٠ نحو).
- ٥ - التكملة والتذيل على درة الفواص - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٥٣٠ لغة).
- ٦ - التنبيهات على أغالط الرواة - أبو القاسم علي بن حمزة البصري - مكتبة الأزهر (٥١٣ أباطة).
- ٧ - حاشية على درة الفواص للحريري - عبد الله بن بزي ومحمد بن ظفر - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١١١ لغة).
- ٨ - خطأ فصيح ثعلب - أبو إسحاق إبراهيم بن المري الزجاج - دار الكتب المصرية (٣٣٢ مجاميع).
- ٩ - الرد على كتابي: لمن العامة للزبيدي، وتنقيف اللسان لابن مكي - محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام اللخمي - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١٣٢ لغة).
- ١٠ - سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ - محمد بن إبراهيم بن الحنبل - دار الكتب المصرية (٢٥٤ لغة).
- ١١ - عقد الخلاص في نقد كلام الخواص - رضى الدين محمد بن إبراهيم بن الحنبل - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن ميكرو فيلم (١٧٥ لغة).
- ١٢ - عنوان المسرة لشرح محاسن السيرة - زين المصطفى الصياد - دار الكتب المصرية (٨٤٨ لغة).
- ١٣ - الثقات من الفصيح - محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١٩٢ لغة).
- ١٤ - قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤنث - أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب - دار الكتب المصرية (٩٣ مجاميع م).

- ١٥ - نحن المروم - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٢١ ش لغة).
 ١٦ - مستوى الصواب والخطأ بين اللغويين الأقدمين وعلم اللغة الحديث - محمد فرج عيد - كلية دار العلوم - رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة سنة ١٩٦٨.
 ١٧ - المتجدد في اللغة - أبو الحسن علي بن الحسن (كرام) - دار الكتب المصرية (٢٦٥ لغة).



ثانياً: المطبوعات:

- ١ - أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الأصماني - تعليق عبد العزيز الميمى الراجكوتى - المطبعة السلفية ١٣٥٠ هـ.
 ٢ - الإتيان في علوم القرآن - جلال الدين عبد الرحمن السيوطى - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤.
 ٣ - أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسى - مطبعة بريل سنة ١٩٦٧.
 ٤ - أخبار النحويين البصريين - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى - مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٩٥٥.
 ٥ - الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإذاعيين - محمد أبو الحسن - مطبعة الأمانة سنة ١٩٧٦.
 ٦ - أخطائنا في الصحف والدواوين - صلاح الدين سعدى الزعلاوى - المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩.
 ٧ - الأدب العربى في مصر من الفتح الإسلامى إلى نهاية العصر الأيوبي - محمود مصطفى - دار الكاتب العربى بمصر سنة ١٩٦٧.
 ٨ - أدب الكاتب - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٣ - الطبعة الرابعة.
 ٩ - أزهى النصوص في دقائق اللغة - عباس أبو السعود - مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠.
 ١٠ - أساس البلاغة - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري - مطبوعات كتاب الشعب سنة ١٩٦٠.
 ١١ - أساليب العرب في صناعة الإنشاء - شاكى شفيق اللبشانى - مطبعة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس ١٨٩٣.
 ١٢ - أسواق العرب في الجاهلية والإسلام - سعيد الأفغانى - مطبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٩٦٠ - الطبعة الثانية.
 ١٣ - الاشتقاق - محمد بن الحسن بن كريد - تحقيق عبد السلام هارون - مؤسسة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٥٨.

١٤ - الاشتقاق والتعريب - عبد القادر المغربي - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة
سنة ١٩٤٧ - الطبعة الثانية.

١٥ - إصلاح الفاسد من لغة المبراند - محمد سليم الجندى - مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٢٥.
١٦ - إصلاح المنطق - أبو يوسف بن يعقوب بن إسحاق - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة.

١٧ - إصلاحات في لغة الكتابة والأدب - عبد القدوس الأنصارى - مطبعة الوفاء ببيروت سنة
١٩٣٥.

١٨ - الأخذاد في اللغة - محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى - المطبعة الحسينية بمصر
سنة ١٣٢٥ هـ.

١٩ - الأعلام - خير الدين الزركلى - مطبعة كوستانسوماس وشركا - الطبعة الثانية.
٢٠ - الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - مطبعة دار الشعب.
٢١ - أغلاط الكتب - الجزء الأول - كمال إبراهيم - المطبعة العربية بدمشق سنة ١٩٣٥.
٢٢ - أغلاط اللغويين القدمين - الأب أنستاس مارى الكرمل - مطبعة الأيتام بدمشق سنة
١٩٣٢.

٢٣ - الاقتراح في علم أصول النحو - جلال الدين السيوطى - مطبعة دلى بالهند سنة ١٣١٢ هـ.
٢٤ - الاختصاص في شرح أقطاب الكتاب - ابن السيد الططوسى - مطبعة دار الجبل ببيروت سنة
١٩٧٣.

٢٥ - الأمالي - أبو علي إسماعيل بن القاسم القتال - لجنة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥.
٢٦ - الأمالي الشجرية - هبة الله بن علي بن حمزة - دائرة المعارف اللبنانية (حيدر اباد) - الطبعة
الأولى.

٢٧ - إنباء الرواة على أنباء النحاة - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف المنطلى - تحقيق أبي
الفضل إبراهيم - مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٥٠.
٢٨ - البارع في اللغة - أبو علي إسماعيل بن القاسم القتال - تحقيق أس. فلتن طبع لندره سنة
١٩٣٣.

٢٩ - بحر النور فيما أصاب فيه النورم - محمد بن إبراهيم بن يوسف المعروف بابن المنيل -
مطبعة ابن زبون بدمشق سنة ١٩٣٧.
٣٠ - البحر المحيط - أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي (أبو حيان) - طبع البعثة بمصر -
الأولى سنة ١٣٢٨ هـ.

٣١ - البخلاء - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - تحقيق فوزى عطوى، الشركة اللبنانية
للكتاب ببيروت.

٣٢ - بلاغة العرب في الأندلس - أحمد ضيف - مطبعة مصر سنة ١٩٢٤ الطبعة الأولى.

٢٣ - البلاغة العربية واللغة المصرية - سلامة موسى - سلامة موسى للنشر والتوزيع سنة ١٩٦٤ - الطبعة الرابعة.

٢٤ - البيان والبيان - أبو عتيان عمرو بن بحر الجاحظ - مطبعة دار الفكر للجمع سنة ١٩٦٨.

٢٥ - تاج العروس من جواهر القاموس - أبو الفيض محمد بن محمد بن مرتضى الزبيدي - تحقيق عبد الستار فراج - طبع وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت سنة ١٩٧١.

٢٦ - تاج اللغة وصحاح العربية - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الفتاح عطار - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٧ هـ.

٢٧ - تاريخ آداب العرب - مصطفى صادق الرافعي - مطبعة الاستقامة.

٢٨ - تاريخ اللغة العربية في مصر - د. أحمد مختار عمر - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠.

٢٩ - تنقيح اللسان وتلقيح الجنان - أبو جعفر عمر بن خلف بن مكي الصقلي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦.

٣٠ - تذكرة الكاتب - أسد خليل داغر - مطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٣.

٣١ - تسهيل الفرائد وتكميل المقاصد - جمال بن محمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة ١٩٦٧.

٣٢ - التطور اللغوي التاريخي - إبراهيم السامرائي - دار الرائد للطباعة سنة ١٩٦٦.

٣٣ - تقويم اللسان - أبو الفرج محمد الرحمن بن الجوزي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبعة دار المعرفة سنة ١٩٦٦.

٣٤ - التلويح في شرح النصيح - أبو سهل المروى - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ - الطبعة الأولى.

٣٥ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - أبو عبد الله عبد الله بن عبد العزيز البكري - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥.

٣٦ - التنبيه على غلط الجاهل والنيب - شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا - تحقيق: عبد القادر المقرئ - مطبعة الشروق بدمشق سنة ١٣٤٤ هـ.

٣٧ - تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى - تحقيق عبد السلام هارون - الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة سنة ١٩٦٤.

٣٨ - الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - دار الشريعة.

٣٩ - الجبانة في إزالة الرطانة - ابن الإمام - تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب، طبع المعهد العلمي الفرنسي ١٩٥٣.

٤٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - محمد بن علي الصبان - دار إحياء الكتب العربية.

٤١ - حول النلط والنصح على ألسنة الكتاب - أحمد أبو الخضر منسى - مطبعة المنفى سنة ١٩٦٣ - الطبعة الأولى.

- ٥٢ - خزائن الأدب ولب لباب العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٢.
- ٥٣ - المختصر - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي التجار - طبع دار الكتب المصرية ج ١ لسنة ١٩٥٢، ج ٢ سنة ١٩٥٥، ج ٣ سنة ١٩٥٦.
- ٥٤ - دائرة معارف الشعب - طبع دار الشعب.
- ٥٥ - دراسات في العربية وتاريخها - محمد المحضر حسين - مكتبة دار الفتح بدمشق سنة ١٩٦٠ الطبعة الثانية.
- ٥٦ - درة القواس في أوهام القواس - أبو محمد القاسم بن علي الحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٧٥.
- ٥٧ - دفع الأوهام في الرد على اليساري - عبد الرحمن بن سلام البيروني - المطبعة الأدبية بيروت سنة ١٣١٧ هـ.
- ٥٨ - دفع المجنة في ارتضاع الملجنة - معروف الرصافي - طبع للأستانة سنة ١٣٣١ هـ.
- ٥٩ - ذيل التصحيح - موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف البغدادي - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ الطبعة الأولى.
- ٦٠ - الرد على النحلة - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عضد القرطبي - تحقيق د. شوقي ضيف.
- ٦١ - الرسالة - محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق أحمد محمد شاكر - طبع أولى سنة ١٩٦٠.
- ٦٢ - الرسالة الثامنة في كلام العامة والمناهج في أحكام الكلام الدارج - ميخائيل نقولا بن إبراهيم صباغ - طبع سغرابرج سنة ١٨٨٦.
- ٦٣ - رواية اللغة - عبد الحميد الشلقاسي - مطبعة دار المعارف سنة ١٩٧١.
- ٦٤ - الزجل في الأندلس - عبد العزيز الأهلواني - مطبعة الجامعة العربية بمصر سنة ١٩٥٧ الطبعة الأولى.
- ٦٥ - سلوان الشجى في الرد على إبراهيم الهاربي - ميخائيل عبد السيد المصري - مطبعة الجوائب سنة ١٢٨٩ هـ.
- ٦٦ - شرح درة القواس - أحمد شهاب الدين الخفاجي - مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ الطبعة الأولى.
- ٦٧ - شرح الشافية في فن التصريف - رضى الدين محمد بن الحسن الإسترابادي - مطبعة صبيح سنة ١٩٢٦ - الطبعة الأولى.
- ٦٨ - شرح قصيدة بانت سعاد - أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري - مطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧ هـ الطبعة الثالثة.
- ٦٩ - شرح الكافية لابن الحاجب - رضى الدين محمد الحسن الإسترابادي - دار الكتب العلمية - لبنان.

- ٧٠ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف - أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري - تحقيق: عبد العزيز أحمد - مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٦٢ - الطبعة الأولى.
- ٧١ - شرح المفصل - موفق الدين يحيى بن علي بن يحيى - عالم الكتب بيروت - مكتبة المنهي القاهرة.
- ٧٢ - الشعر والشعراء - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مطبعة الفتوح الأدبية بمصر سنة ١٣٣٢ هـ الطبعة الأولى.
- ٧٣ - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها - أبو الحسين أحمد بن فارس - مطبعة المؤيد سنة ١٩١٠.
- ٧٤ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا - أبو العباس أحمد بن علي القفشندي - طبع دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٢٨.
- ٧٥ - صفة جزيرة العرب - أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الحمداقي - مطبعة السعادة سنة ١٩٥٣.
- ٧٦ - صورة الأرض - الجزء الأول - محمد بن حوقل البغدادي - الطبعة الثانية.
- ٧٧ - الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر - السيد محمود شكوي الأوسى - شرح محمد بهجة الأثرى - طبع المكتبة العربية ببغداد سنة ١٩٢٢.
- ٧٨ - عثرات اللسان في اللغة - عبد القادر المغربي - طبع المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٤٩.
- ٧٩ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - عبد الرحمن حسن الجبرتي - طبع بولاق.
- ٨٠ - العرب في صفية - إحسان عيسى - طبع دار المطبوعات بمصر سنة ١٩٥٩.
- ٨١ - العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - يوهانن فلك - ترجمة د. عبد الحليم النجار - طبع دار الكتب العربية سنة ١٩٥٩.
- ٨٢ - الصمد في صناعة الشعر ونقده - أبو علي الحسن بن رشيق المقدسي - تحقيق الشيخ محمد يحيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٣.
- ٨٣ - عيون الأخبار - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٢.
- ٨٤ - فتوح البلدان - أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري - مطبعة بريل (لندن) سنة ١٨٦٦.
- ٨٥ - فصول الشعراء - أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي - تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي ود طه الزمكي - المطبعة العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٣.
- ٨٦ - فصيح نعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى نعلب - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ - الطبعة الأولى.
- ٨٧ - فلسفة اللغة العربية وتطورها - جبري حبيب - مطبعة المتكلمة والمقطع بمصر سنة ١٩٢٩.
- ٨٨ - القاموس المحيط - محمد الدين الفيروز آبادي - شركة فن الطباعة - الطبعة الخامسة.

- ٨٩ - الكامل في اللغة والأدب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد - دار المعهد الجديد للطباعة
- ٩٠ - كتاب أرسططاليس في الشعر - ترجمة أبي بشر مقي بن يونس - تحقيق - د. شكري محمد عياد - طبع دار الكاتب العربي ببحر سنة ١٩٦٧.
- ٩١ - كتاب سيويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق عبد السلام هارون - دار القلم سنة ١٩٦٦ وما بعدها.
- ٩٢ - كتاب في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من المنورة ٢٩ إلى الدورة ٢٤) - لجنة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٣٨٨ هـ.
- ٩٣ - كتاب ما تلحن فيه العوام - علي بن حمزة الكسائي - تحقيق عبد العزيز الميمى الراجكوكى - المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ.
- ٩٤ - كتاب المنثر - الشيخ إبراهيم المنذر - طبع بيروت سنة ١٩٢٧ المطبعة الأولى.
- ٩٥ - الاكتشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - محمود بن عمر الزمخشري - طبع الحلبي سنة ١٩٦٦.
- ٩٦ - كشف الطرة عن الفرة - السيد محمود الحسني النقشبندى الشهير بالوسي زاده.
- ٩٧ - الكليات - أبو البقاء الحسني الكفوي - مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٢٥٢ هـ.
- ٩٨ - لمن العامة في ضوء الدراسات النظرية الحديثة - د. عبد العزيز مطر - دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٧.
- ٩٩ - لمن العامة والتطور اللغوي - د. رمضان عبد التواب - طبع دار المعارف ببحر سنة ١٩٦٧ - الطبعة الأولى.
- ١٠٠ - لمن العوام - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق د. رمضان عبد التواب - مكتبة دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٦٤.
- ١٠١ - لسان العرب - جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) - طبعة مصورة عن طبعة بولاق - الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ١٠٢ - لسان غصن لبنان في انتقال العربية المصرية - شاكوشقير اللبناني - المطبعة العشانية في جبدا بلبنان سنة ١٨٩١.
- ١٠٣ - لغة الإدارة العامة في مصر - عبد السميع سالم المراوي - مطابع النصب سنة ١٩٦٣.
- ١٠٤ - اللغة الانتقائية (انتقاد أغلاط الكتف) - محمد رضا الشبيبي - رسالة نشرت في مجلة المقتبس سنة ١٣٤٢ هـ (المجلد السابع).
- ١٠٥ - اللغة بين الفرد والمجتمع - أوتوجسبرسن - ترجمة د. عبد الرحمن أيوب - مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة سنة ١٩٥٤.
- ١٠٦ - لغة الجرائد - الشيخ إبراهيم اليازجي - مطبعة التقدم.
- ١٠٧ - اللغة العربية بين حمايتها وخصوصها - أنور الجندي - مطبعة الرسالة.
- ١٠٨ - اللغة العربية كلتن حي - جورجى زيدان - مراجعة مراد كليل - طبع دار الحلال.

- ١٠٩ - لغتنا والحياة - د. عائشة عبد الرحمن - طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٩.
- ١١٠ - نقريات الشيخ محمد علي النجار - نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والفرجة - طبع دار الكتب العربي بمصر.
- ١١١ - نف القباط على تصحيح ما استعملته العامة من العرب والدخيل والأغلاط - صديق بن حسن الفتوحى - مطبعة الصديقى في بيروت سنة ١٢٩٦ هـ.
- ١١٢ - ليس في كلام العرب - أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه - المطبعة المصروية التجارية بمصر - الطبعة الأولى.
- ١١٣ - مجالس العلماء - أبو القاسم الزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون / طبع الكويت سنة ١٩٦٣.
- ١١٤ - محاضرات في الأخطاء النحوية الشائعة - الشيخ محمد علي النجار - القسم الأول سنة ١٩٥٩، والثاني سنة ١٩٦٠ - معهد الدراسات العربية.
- ١١٥ - المخصص - أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده - المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر بيروت.
- ١١٦ - المددع (الجزء الثاني) - أنطانيوس سليمان نقولا الكفر حلاوى - طبع بوسطن سنة ١٩٢٩.
- ١١٧ - مراتب التحويين - أبو الطيب عبد الواحد بن علي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٥.
- ١١٨ - المزهر في علوم اللغة وأدائها - جلال الدين السيوطى - دار إحياء الكتب العربية.
- ١١٩ - المستطرف في كل فن مستظرف - شهاب الدين محمد بن أحمد الأبهى المحلى - مكتبة الجمهورية العربية بمصر.
- ١٢٠ - مشكلات اللغة العربية - محمود تيمور - مطبعة القاهرة ١٩٥٦.
- ١٢١ - مصادر الدراسات الأدبية - يوسف أسعد داغر - مطابع لبنان سنة ١٩٥٦.
- ١٢٢ - الصباح المنير في غريب الشرح الكبير - أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيوى - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ الطبعة السابعة.
- ١٢٣ - مظهر التدريس بنهاب دولة الفرنسي - عبد الرحمن حسن الجيرى - دار المعارف بمصر.
- ١٢٤ - معاني القرآن (الجزءان: الثاني والثالث) - أبو زكريا بن زباد الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٦، سنة ١٩٧٣.
- ١٢٥ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب - أبو محمد عبد الواحد بن علي التميمى المراكشى - المطبعة الجيالية بمصر سنة ١٩١٤ الطبعة الأولى.
- ١٢٦ - معجم الأدباء - ياقوت الحموى - مطبعة دار المأمون - الطبعة الأخيرة.
- ١٢٧ - معجم المؤلفين - رغبنا كماله - مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٥٨.

- ١٢٨ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - أ.ي. فستك وآخرون - مطبعة بريل (لندن) سنة ١٩٦٢.
- ١٢٩ - مقالات الكتاب ومناهج الصواب - الأب جرجى جنن البولسى - مطبعة القديس يولس - حريصا (لبنان).
- ١٣٠ - المغرب في ترتيب المغرب - أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن عل المطرزي - طبع مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد بالهند سنة ١٣٢٨ - الطبعة الأولى.
- ١٣١ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب - جمال الدين بن هشام الأنصاري - طبع دار إحياء الكتب العربية.
- ١٣٢ - المقاييس - أبو حيان التوحيدى - تحقيق حسن السندوي - المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٢٩ الطبعة الأولى.
- ١٣٣ - مقامات الحريري - أبو محمد القاسم بن علي - المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٩٢٥.
- ١٣٤ - المختضب - محمد بن يزيد (المبرد) - تحقيق محمد عبد الحالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٤ هـ.
- ١٣٥ - مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون المغربي - دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦.
- ١٣٦ - من قضايا اللغة والنحو - علي النجدى ناصف - مطبعة الرسالة.
- ١٣٧ - مناظرة لغوية أدبية بين الأساتذة: عبد الله البستاني وعبد القادر المغربي وأنتاس الكرملى - مكتبة القديس سنة ١٣٥٥ هـ.
- ١٣٨ - الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء - محمد بن عمران المرزباني - المطبعة السلفية سنة ١٣٨٥ هـ - الطبعة الثانية.
- ١٣٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - محمد الطنطاوى - تعليق د. عبد العظيم الشاذلى ود. عبد الرحمن الكردى - الطبعة الثانية مع التعليق سنة ١٩٦٩.
- ١٤٠ - النشر في القراءات العشر - أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى الجزرى - مطبعة التوفيق سنة ١٣٤٥ هـ.
- ١٤١ - نظرات في اللغة والأدب - الشيخ مصطفى الخلائق - طبع بيروت سنة ١٩٢٧.
- ١٤٢ - نقد النثر - أبو الفرج قدامة بن جعفر - تحقيق د. طه حسين وعبد الحميد العمادى - مطبعة مصر سنة ١٩٣٨ - الطبعة الراجعة.
- ١٤٣ - معجرات المروم شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطى - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧ هـ الطبعة الأولى.
- ١٤٤ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - شمس الدين أحمد بن محمد (ابن خلكان) - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٨.



ثالثاً: الدوريات:

- ١ - المحفوظات والمحاضرات (الدورات من ٢٦ إلى ٣٦) - مجمع اللغة العربية المصرية مطبعة الكيلاني.
 - ٢ - مجلة الأزهر - المجلدات من سنة ١٣٦٩ هـ حتى سنة ١٣٩٧ هـ.
 - ٣ - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.
 - ٤ - مجلة مجمع اللغة العربية المصرية (الأجزاء من الأول إلى الثلاثين).
 - ٥ - مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الثالث المطبوع سنة ١٩٥٤.
 - ٦ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية (الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين) مطبعة الكيلاني سنة ١٩٧٦ الطبعة الثانية.
- وتمة مصادر أخرى أشرنا إليها في أثناء الرسالة.

• • •

محتوى الكتاب

« القسم الأول »

اللحن في اللغة

في رأى علماء اللغة الأقدمين

الفصل الأول : في العراق (٧ - ١٢٧)

• أولاً : في لغة العراقيين (٧ - ٢٨).

اختلاط العرب والفرس ثم قبل الفتح الإسلامي (٧) أثر هذا الاختلاط في اللغة (٨) أول لحن سمع في العراق (٩) أمثلة للحن عند طوائف مختلفة في القرنين : الأول والثاني (١٠) تصوير الجاحظ للفساد اللغوي في النصف الأول من القرن الثالث (١٥) التنافس العلمي أدى إلى اللحن في اللغة في القرن الثالث (٢٠) فقد اتفقت بين كانوا فصحاء حتى بالأعراب أنفسهم (٢١) تصوير ابن فارس والمقدسي للغة العراقيين منذ القرن الرابع (٢١) آراء لبعض علماء اللحن من غير مؤلفاتهم الخاصة : الكسائي (٢٢) ونعلب (٢٢) والفراء (٢٣) والأصمعي (٢٣) والسجستاني (٢٥) وأبو حلال العسكري (٢٦) لماذا الاتجاه إلى دراسة الآراء اللغوية دون التقيّد بكتب اللحن الخاصة ؟ (٢٦) أشهر علماء اللحن في العراق (٢٨).

• ثانياً : من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين (٢٩ - ٥٤) :

الإفراد والتثنية والجمع (٢٩) التذكير والتأنيت (٣١) النسب (٣٣) التصغير (٣٤) المشتقات (٣٥) التعدية واللزوم (٣٧) العدد (٣٨) الظروف (٣٩) أسماء الإشارة (٤٠) الأسماء الموصولة (٤٠) الضمائر (٤١) التعريف والتكثير (٤١) الإضافة (٤٢) الإسمالة (٤٢) المصدر (٤٣) الفلك والإدغام (٤٥) المحذوف والزيادة (٤٥) التنوين (٤٦) المصادر (٤٦) الخلط في استعمال الأدوات (٤٧) الأفعال (٤٨) كلمات وأساليب مولدة (٥١) تطوّر المعاني (٥١) التشديد والتخفيف (٥٣) التحريك والإسكان (٥٣) الإبدال اللغوي (٥٤).

• ثالثاً : مقياس التخطئة عند علماء العراق (٥٥ - ١٠٣) :

١ - الكسائي (٥٥ - ٥٧) : لم يُشير إلى مقياسه صراحةً (٥٥) يحدّد بساعده هو (٥٥) ولا يعتمد بالقرائنات (٥٦) ولا بالحديث الشريف في الاحتجاج (٥٦) مقياسه لا يوافق آراءه اللغوية الأخرى (٥٧) المقصود بالمعنى عند الكسائي (٥٧).

٢ - الفراء (٥٨ - ٦١) : مقياسه العلم وتطبيقه على ما خطّاه (٥٨)

[أ] موقعه من القرّاء : يخطئ من القرّاء ما ليس له وجه في العربية (٥٨)

أب - وفي السماع والقياس : اضطرب مقياسه بينهما (٥٩).

- ٢ - الأصمعي (٦٦ - ٦٧): مقياسه إجمالاً (٦٦)
 [أ] في الاستشهاد: رأيه في الاحتجاج بالقرارات (٦٢) وبالحديث (٦٢) وبالمولدين (٦٢)
 [ب] وبكلام العلماء (٦٤)
 [ج] وباللغات القبائل (٦٥)
 [د] موقفه من السماع والقياس (٦٥) كان الأصمعي متشددًا (٦٦).
 ٤ - ابن السكيت (٦٧ - ٧١): كوفي غير متعصب (٦٧) من مميزات كتابه: إصلاح المنطق (٦٧)
 [أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالمولدين (٦٨) وبالحديث (٦٨)
 [ب] وباللغات (٦٩): تشدده مع استعمال العامة، وتوسعه في قبول ما جاء عن العرب (٧٠).
 ٥ - أبو حاتم السجستاني (٧٢ - ٧٣): مقياسه متأثر بقياس أستاذه الأصمعي (٧٢) مظاهر ذلك
 التأثير (٧٢).
 ٦ - ابن قتيبة (٧٣ - ٧٩): العامة في مفهومه (٧٣) لم يكن ذا أصالة في انتقاده اللغوي (٧٤)
 اضطرابه في الحكم بالنخلة والتصويب، سر ذلك وأصله (٧٤)
 [أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالمولدين (٧٤) وبالقرارات (٧٦) وبالحديث (٧٦)
 [ب] وباللغات (٧٦)
 [ج] وفي السماع والقياس: كان مضطرب المقياس (٧٧) خلطه بين مذهبي البصرة والكوفة (٧٨).
 ٧ - ثعلب (٧٩ - ٨٤): شهرة كتابه الفصح (٧٩) الادعاء بأن الفصح لغير ثعلب، والرأي في
 ذلك (٨٠) ثعلب كان ذا رأي متميز في الأخذ عن العلماء (٨١) مقياس الصواب والخطأ عنده ورأيه في
 مواطن الاحتجاج (٨٢) تخلفه عن مقياسه (٨٢) الزجاج يرى أن ثعلباً أخطأ في مواضع من كتابه
 الفصح، والرأي في ذلك (٨٣).
 ٨ - أبو حلال العسكري (٨٤ - ٨٥): يخطئ علماء اللغة (٨٤) ويتشدد في مقياسه (٨٤).
 ٩ - الحريري (٨٥ - ٩٦): إشارته إلى تدهور لغة الخاصة في زمنه (٨٥) شهرة كتابه (درة
 القواميس) والسرف في ذلك (٨٥) انفراد الحريري بالإشارة إلى بعض الأخطاء في زمنه (٨٦)
 [أ] في الاستشهاد: لا يحتج بالقرارات (٨٧) ولا بالحديث (٨٧) ولا بالمولدين (٨٨)
 [ب] وفي اللغات: لا يأخذ إلا بأصح اللغات (٨٩)
 [ج] وفي استعمال العلماء: لا يحتج باستعمالهم اللغوي (٨٩)
 [د] وفي السماع والقياس: يتشدد في الأخذ بالسماع، ويرفض القياس، وإن كان له وجه (٩٠)
 [هـ] وفي الاتجار المذهبي: لم يلتزم في مقياسه مذهباً معيناً، وإن اشتهر أنه بصري (٩١) مظاهر
 القزمت في مقياس الحريري (٩٤).
 ١٠ - الجوهري (٩٦ - ٩٩): له في التنقيح كتاب يحمل اسمين مختلفين (٩٦) الشيخ النجار يشك
 في أن تكون (التكملة) لدرة القواميس، والرأي في ذلك (٩٧) معظم آراء الجوهري في اللحن منقول عن
 سبقه، وإن جاء بالمقدمة غير ذلك (٩٧) مقياسه كقياس من سبقه (٩٧) طواهر لجنة انفراد بها (٩٨)
 توضيح لمقياسه بالأشعة (٩٩).
 ١١ - ابن الجوزي (٩٩ - ١٠١): لم يكن ذا أصالة في تتبع الأخطاء (٩٩) لم يذكر الكسائي في

جملة من أخذ عنهم من العلماء (١٠٠) أثر الاختصار في كتابه (١٠٠) مقياسه لا يخرج عن مقياس من سبقه (١٠٠).

١٢ - البغدادي (١٠١ - ١٠٣): لم يتسم مقياسه بالنسبة المطلق (١٠١) اضطراب مقياسه (١٠١) انفراده بالإشارة إلى بعض الأخطاء (١٠٣).

• رابعاً: جهود العراقيين في الميزان (١٠٤ - ١٢٧):

ملاحظات إجمالية على مقياس العراقيين (١٠٤).

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (١٠٥ - ١١٣): مراد التخطئة عند العراقيين ليست كلها من الخطأ (١٠٥) توضيح لبعض هذه المولد: زيد أفضل إخوته (١٠٦) يستأهل الإكرام (١٠٧) بينما زيد جاء إذ حضر عمرو (١٠٩) نعم وبلى (١١٠).

(ب) غلام الاستقرار أو قصوره (١١٣ - ١٢٠): هذه الجهود قاصرة، واتجهت إلى انحرافات مشكوك في تخطيطها (١١٤) وترك أخطاء مؤكدة ذات خطر على الفصحى، كالترجمات (١١٤) نبي عن عربية المترجمين (١١٤) مظاهر اللحن في ترجمة متى بن يونس لكتاب أرسطوطا ليس في الشعر (١١٦).

(ج) النجاح والإخفاق (١٢١ - ١٢٧): نجحت الجهود نظرياً وأخفقت عملياً (١٢١) أصحاح التنقية لم يلتزموا بها (١٢١) خطأ لابن قتيبة (١٢١) أخطاء للحريزي من كتابه: درة الفواص. والمقامات (١٢١) عوامل إخفاق الجهود العراقية (١٢٣).

الفصل الثاني: في الأندلس (١٢٨ - ١٨٥)

• أولاً: في لغة الأندلسيين (١٢٨ - ١٣١) العرب والعربية في الأندلس (١٢٨) علماء اللحن الأندلسيين (١٣٠).

• ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين (١٣٢ - ١٤١):

المجموع (١٣٢) التذكير والتأنيث (١٣٤) النسب (١٣٥) التصغير (١٣٦) المشتقات (١٣٦) الأفعال (١٣٨) المصادر (١٣٨) الزيادة والحذف (١٣٨) التحريك والتسكين (١٤٠) تطور الدلالة (١٤٠) الإبدال اللغوي (١٤٠) الألفاظ غير العربية (١٤٠) الإمالة (١٤١).

• ثالثاً: مقياس التخطئة عند علماء الأندلس (١٤٢ - ١٥١):

(١) عند الزبيدي (١٤٢ - ١٥٠): إشارته إلى مشاركة الخاصة العامة في نطقهم (١٤٢) وإلى انحرافات الخاصة وحدهم (١٤٣) أمور ثلاثة امتاز بها الزبيدي في معالجته الاستعمال (١٤٣)

[أ] في الاستشهاد: الزبيدي لا يمتنع بالمولدين، وإن وردت أشعارهم في كتابه (١٤٥) ولا يمتنع بالقراءات (١٤٧) ولا بالمحدث (١٤٧)

[ب] وفي اللغات: يأخذ بأفصح اللغات، ويلحن ما عداها (١٤٧)

[ج] وفي السماع والقياس: لا يهتم بالقياس مطلقاً (١٤٧)

[د] والزبيدي يقلب عليه الاتجاه البصري، وإن أخذ بالرأي الكوفي في موطنين (١٤٩).

- (٢) ابن هشام اللخمي (١٥١ - ١٦١): ضمن كتابه خمسة أقسام (١٥١) لم يكن ذا أصالة في تتبع اللحن (١٥٢) أثر التأخر الزمني في مقياسه (١٥٢) .
- (أ) في الاستشهاد: له موقف متميز إزاء المؤلفين (١٥٢) والقراءات (١٥٣) والحديث (١٥٣)
- (ب) وفي اللغات: يأخذ بكل لغة عن العرب (١٥٤) ويلفت بغير عبرية، كالشامية (١٥٥) وبمحكايات العلماء واستعمالهم (١٥٥) ويتعاطل في التخريج (١٥٥)
- (ج) وفي السماع والقياس: توقف عند السماع في أمور (١٥٦) واعتد بالقياس في أمور أخرى (١٥٧)
- (د) وفي الاتجاه البصري أو الكوفي، هو غير متقيد بذهب معين (١٥٨) مسائل جاءت عنه تخالف مقياسه (١٥٩).
- (٣) ابن السيد البطليوسي (١٦١ - ١٦٧): أندلسي لم يهتم بأخطاء بلده، بل اتجه إلى أخطاء العراقيين (١٦١) اهتمامه بما جاء في أدب الكاتب من مواد مخطئة (١٦١).
- (أ) في الاستشهاد: يحتج بالمؤلفين (١٦٢) والقراءات (١٦٢) وبالحديث (١٦٢).
- (ب) وفي اللغات: يأخذ بكل اللغات ماعدا لفتين (١٦٣).
- (ج) وفي السماع والقياس: يتسح في قبول الاستعمال إذا سُمع، أو كان له وجه من القياس أو المجاز (١٦٤) أمور محددة أخذ فيها بالقياس (١٦٥) وأمور أخرى قصرها على السماع (١٦٦) .
- رابعاً: جهود الأندلسيين في الميزان (١٦٨ - ١٨٥):
- (أ) صحة الحكم أو خطؤه (١٦٨ - ١٧٣): من مسائلهم مالا يصح بوجه (١٦٨) ومنها ما فيه خلاف، مثل: سُبَا أخوك (١٦٨) ثَبَلَة - لواحدة الثَبَل (١٧٠) تعريف - ذو، ذات - بأداة التعريف، أو إضافتها إلى الضمير (١٧٠) يوم مَهُول (١٧١) جارية عَزَبًا - أى عَزَبَة (١٧٢) ومنها مسائل صحيحة، ولكنهم لحنوها (١٧٢).
- (ب) تمام الاستقراء أو قصوره (١٧٣ - ١٨١): هذه الجهود قاصرة، وما اهتمت به ليس بذى خطر كبير على الفصحى (١٧٣) عرض لفتين ملعونين من فنون الأندلس، مع بيان ما فيها من لحن: الأول: الموشحات (١٧٤) والثاني: الزجل (١٧٧).
- (ج) النجاح والإخفاق (١٨١ - ١٨٥): لم تنجح هذه الجهود في صد الأخطاء (١٨١) عوامل الإخفاق (١٨٢).

الفصل الثالث: في صقلية (١٨٦ - ٢١٤)

● أولاً: في لغة الصقليين (١٨٦ - ١٨٨).

● ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين (١٨٩ - ١٩٥):

المجموع (١٨٩) التذكير والتأنيث (١٩٠) النسب (١٩١) التصغير (١٩١) المشتقات (١٩٢) المصادر (١٩٢) الأنفال (١٩٣) العدد (١٩٣) الهمز (١٩٤) تطور الدلالة (١٩٤) الإمالة (١٩٥) الإبدال اللغوي (١٩٥) الإشباع (١٩٥) التشديد (١٩٥) الزيادة (١٩٥).

● ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن مكي (١٩٦ - ٢٠٤):
مقارنته بين أخطاء الصقليين وغيرهم (١٩٦) أمور تميز بها ابن مكي (١٩٧).
(أ) في الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالمولدين (١٩٩) وبالقرارات (٢٠٠) وبالحديث (٢٠١).
(ب) وفي اللغات: اضطراب مقياسه في الاعتداد بها (٢٠٢).
(ج) وفي السماع والقياس: يعتد بالسماع كثيراً، ويقتصر عليه مسائل بعضها (٢٠٣) ويأخذ بالقياس في مسائل أخرى (٢٠٤).

● رابعاً: جهود ابن مكي في الميزان (٢٠٥ - ٢١٤):
(أ) صحة الحكم أو خطؤه (٢٠٥ - ٢١١): من مواده ما كان خطأ محضاً (٢٠٥) ومنها ما أخطأ في عده صواباً (٢٠٧) ومنها ما اختلفت فيه الآراء ورجح حكم ابن مكي (٢٠٧) ومنها ما رجح حكم غيره (٢٠٩).
(ب) النجاح والإخفاق (٢١١ - ٢١٤): ذبوع كتاب ابن مكي لم يفلح في تفصيل الأخطاء (٢١١) عوامل إخفاق جهود التنقية الصقلية (٢١٢).

الفصل الرابع: في المغرب (٢١٥ - ٢٣٧)

● أولاً: في لغة المغاربة (٢١٥ - ٢١٧):
● ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة (٢١٨ - ٢٢٠):
المجموع (٢١٨) التذكير والتأنيث (٢١٨) التصغير (٢١٨) الأنثاء المجرى، القلب المكاني، الزيادة والمخفف (٢١٩) المعاني، الإبدال اللغوي، التشديد، تغير الحركات (٢٢٠).
● ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن الإمام (٢٢١ - ٢٢٣):
ملاحظتان على ما أخذ ابن الإمام (٢٢١) هو في مقياسه يمتنع بالقرارات دون شعر المولدين (٢٢٢) ويأخذ بكل اللغات (٢٢٢) ويرأى الكوفيين (٢٢٢) تساهله مع استعمال العامة، ويخبر وجهه عن مقياسه أحياناً (٢٢٢).
● رابعاً: جهود ابن الإمام في الميزان (٢٢٤ - ٢٣٧):
(أ) صحة الحكم أو خطؤه (٢٢٤ - ٢٢٦): إصابته في بعض مواده (٢٢٤) من مواده الملحنة ما لم يقر عليه (٢٢٥).
(ب) تمام الاستقراء أو قصوره (٢٢٦ - ٢٣٦): هذه الجهود قاصرة، ودليل قصورها أمور ثلاثة: الأول: نوع من الشعر المغربي ذكره ابن خلدون ومثل له (٢٢٦) عرض لبعض الانحرافات اللغوية فيها جاء به ابن خلدون (٢٢٨) والثاني: نوع آخر للمغربيين من الشعر أسود «عروض البلدة» أمثلة له، وبيان ما فيها من انحرافات (٢٣٠) والثالث: شيوخ الانحراف اللغوي في استعمال ابن خلدون نفسه، وأمثلة من مقعته المشهورة (٢٣٣).
(ج) النجاح والإخفاق (٢٣٦ - ٢٣٧): هذه الجهود أخفقت، وإخفاقها أسباب (٢٣٦).

الفصل الخامس : في الأقطار الأخرى (٢٣٨ - ٢٧٧)

• أولاً: ابن كمال باشا (٢٣٨ - ٢٤٤):

ما جمعه غير مرتبط بمصر، وبلده (٢٣٨) بعض ظواهر الانحراف اللغوي من كتابه: الجمع (٢٣٨) المتن (٢٣٩) التذكير والتأنيث (٢٣٩) القلب المكاني (٢٣٩) المشتقات (٢٣٩) المصادر (٢٣٩) المميز (٢٣٩) النسب (٢٤٠) مدّ الأصوات (٢٤٠) الأعلام (٢٤٠) الدلالة (٢٤٠) الإبدال اللغوي (٢٤٠) مقياس التخطئة عند (٢٤٩) نقد هذا المقياس: نظراً وتطبيقاً (٢٤٩).

• ثانياً: في بلاد الشام (٢٤٥ - ٢٥٢):

لم تكن جهود التنقية في الشام في مستوى ما شاع من أخطاء (٢٤٥) بعض ظواهر الانحراف عند ابن الخنبل (٢٤٦) مقياس ابن الإمام ونقده (٢٤٧) تساهل ابن الإمام لم يجد من يحارجه (٢٤٩) مؤلف رسالة «سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ» (٢٤٩) الرسالة لم تصف جيداً (٢٥٠) الرأي فيها جاء بالرسالة من مواد (٢٥٠) لا ارتباط بين شروع الأخطاء ونقد جهود التنقية اللغوية في الشام (٢٥١) تطبيق ذلك على لغة المقدسي في كتابه: أحسن التقاسيم (٢٥١).

• ثالثاً: في مصر (٢٥٣ - ٢٦٤):

اتصال العرب والمصريين حدث قبل الإسلام وزاد بعده (٢٥٣) الصراع بين العربية والتبعية (٢٥٤) أسباب الانحراف في العربية المصرية (٢٥٤) عرض آراء بعض العلماء في عربية مصر (٢٥٦) لغة صفى الدين الحلبي (٢٥٦) جريان اللحن في لغة ابن بري، والشهاب الخفاجي - وهما من الخاصة وعلماء اللحن - (٢٥٧) القلقشندي يصف فساد العربية بمصر في أواخر القرن الثامن (٢٥٨) ضعف جهود التنقية في مصر (٢٥٨) وتطبيق ذلك على استراكات ابن بري في كتابه «أغلاط الضمائم من الفقهاء» (٢٥٩) ابن بري نفسه يقف في سبيل التنقية بتصويبه ما خطأه الحريري (٢٦٠) اضطراب ابن بري بين أغلاط الفقهاء والرد على الحريري (٢٦١) التساهل في نقد الشهاب الخفاجي لسددة الفواصر. واستنباط مقياسه من ذلك (٢٦٢) أنس منزوعات ابن بري والخفاجي للحريري. في رأى يوهان فاك (٢٦٤).

• رابعاً: في بلاد الحجاز (٢٦٥ - ٢٧٢):

وقوع الاختلاط بين المجازيين وغيرهم وأثره في الانحراف اللغوي (٢٦٥) فساد لغة البادية في أواخر القرن الرابع، في رأى ابن جني (٢٦٦) تفصيل هذا الفساد في كتاب: «صفة جزيرة العرب» للهمداني (٢٦٧) وفي كتاب «أحسن التقاسيم» للمقدسي (٢٦٧) الباقون على غصاحتهم بعد القرن الرابع (٢٦٨) وقوع الأخطاء من خاصة الحجاز كالإمام مالك بن أنس (٢٦٨) لم نعلم جهود تنقية لغوية بالحجاز (٢٦٨).



القسم الثاني

اللحن في اللغة

في رأى علماء اللغة المحدثين

الفصل الأول : في لغة العصر الحديث (٢٧٣ - ٣١٢)

الفصل الزمنى بين عصور اللغة غير دقيق (٢٧٣) ضعف العرب والعربية في عصر العثمانيين (٢٧٤) أمثلة من تأثر العربية بالتركية : في الألفاظ، وفي القواعد (٢٧٦) الفرنسيون في مصر (٢٧٨) مظاهر الفساد اللغوى في العصر الحديث بدت في نواح خمس :

١ - لغة الترجمة (٢٧٩ - ٢٨٦) : توضيح (٢٧٩) أمثلة لفساد لغة الترجمة في الألفاظ والتراكيب (٢٨١) توضيح آخر بمثالين : أحدهما : المنشور الفرنسى للمصريين ساعة نزول حملتهم إلى مصر (٢٨٢) وتعليق الجبرقى على هذا المنشور، وإضافة تعليقات منا (٢٨٤) والثانى : خطاب « استوف » الخازندار إلى المصريين (٢٨٥) وتعليق منا عليه (٢٨٦).

٢ - لغة الدواوين (٢٨٦ - ٢٩٠) : توضيح ما أصابها من فساد وأسبابه (٢٨٦) مظاهر كثيرة الشوع في لغة الدواوين، في الألفاظ والتراكيب (٢٨٩) توضيح بمثال آخر صادر من ورشة الجرنال سنة ١٢٤٧ هـ (٢٩٠).

٣ - لغة المحاكم (٢٩١) : توضيح ما أصابها من فساد بذكر خطابين من الوالى « محمد على » وتعليق عليها (٢٩٠).

٤ - لغة العلماء ورجال التعليم (٢٩٢ - ٢٩٣) : شيوخ الانحرافات اللغوية بين مختلف الطوائف العلمية، حتى لم يسلم منه شيخ للأزهر، ولا ناظر للمعارف آنذاك، مع توضيح ذلك (٢٩٣).

٥ - لغة التأليف (٢٩٤ - ٢٩٧) : توضيح فسادها بانحرافات وقعت من الجبرقى، في كتابه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين » (٢٩٤) مثالان آخران للفساد من كتاب « الرسالة السامة في كلام العامة » (٢٩٧) ومن كتاب « المددع » (٢٩٧).

لم تكن الأخطاء وحدها هي مصدر الخطر على العربية، بل تمثل الخطر الأعظم في الدعوة إلى القضاء عليها (٢٩٩) محاربة الفصحى في مصر بدعوة المستشرقين : ولجم ويلكوكس وويلسور، إلى هدم العربية لأنها سر تأخر الاختراع في مصر (٢٩٩) وبدعوة المصريين : قاسم أمين وأحمد لطفى السيد (٣٠١) دعوة سلامة موسى إلى التخل عن الفصحى : وعزوة كل مظاهر التخلف والإجرام إليها (٣٠٢) محاربة الفصحى في الشام بدعوة مارون غصن (٣٠٥) محاربة الفصحى في المغرب على يد المستعمرين (٣٠٥) دعوة أمين شميل إلى استخدام لغة أجنبية بدل العربية والعامية (٣٠٦) وقوف بعض المستشرقين وزعماء الإصلاح في وجه هذه الدعوات الهدامة : كارل نليتو - وينسون - جمال الدين الأفغانى (٣٠٧) محاولة النيسخ محمد عبده لإصلاح لغة الدواوين (٣٠٨) بدء الاتجاه التطبيقي لتنقية اللغة (٣١٠) تعقب الأساليب الملحونة اتخذ اتجاهين : أحدهما : دراسة العامة (٣١٠) بعض المؤلفات العامة (٣١٠) والاتجاه الثانى : انتقاد استعمال المثقفين عامة، مما يظنونهم قصبها، وليس كذلك (٣١٢) لم تكن جهود التنقية في مختلف البلدان على حد سواء (٣١٢) .

الفصل الثاني: في بلاد الشام (٣١٣ - ٣٨٤)

الانحراف اللغوي في الشام وكتب التنقية بها (٣١٣).

من أهم علماء التنقية الشاميين:

١ - شاكِر شقير الفنتاني (٣١٦ - ٣٣٠): تصويره لسوء حال اللغة في عصره (٣١٦) له كتابان في مجال التنقية (٣١٧) انتقاداته اللغوية انحصرت في ثلاث قضايا أولية هي: التخریب (٣١٨) والمخطأ في قواعد العربية (٣١٨) واستعمال بعض الألفاظ في غير محله (٣٢٤) من مقياسه عدم الأخذ ببعض آراء علماء اللغة (٣٢٥) والميل إلى تحطئة الطاء، والتضييق في أسر الضرورات الشعرية (٣٢٦) من مسائل السماع عنده: التضمن (٣٢٦) تحريك عين التلاوي، مزيدات الأفعال (٣٢٧) لم يلتزم شقير مقياسه في نقده (٣٢٧) ولا في استعماله اللغوي (٣٢٩).

٢ - الشيخ إبراهيم اليازجي (٣٣١ - ٣٤٦): رأيه في لغة عصره (٣١) مرجع الأخطاء اللغوية عنده إلى أمور أربعة (٣٣١) لم يكن اليازجي مبتكراً في كل ما أخذه (٣٣٢) أهم استدراكاته (٣٣٢) من مقياسه: تحطئة العربي الأصل (٣٣٥) والمولدين (٣٣٦) وتحطئة المؤلفين في اللغة وغيرها (٣٣٧) وإبعاد القرآن الكريم والحديث الشريف عن مجال الاستشهاد اللغوي (٣٣٨) والسماع عنده هو كل شيء، حتى لقد ردّ أموراً تصح بالمجاز (٣٣٩) أو بالاستشفاق (٣٣٩) لا عبرة عنده بصحة القياس إن خالف السماع (٣٤٠) من الأمور السماعية عنده: الزيادة في الصيغ (٣٤٠) ينكر من التراكيب ما اشتمل على زيادة لا معنى لها، أو ما لا يلائم النطق العربي، أو جرى على خلاف المشهور عند الناس (٣٤٠) اليازجي لم يلتزم مقياسه هذا في استعماله اللغوي (٣٤٢) ولم يكن ذا مقياس واحد (٣٤٣) ولم يتحرر الدقة الثامة في استناده إلى السماع (٣٤٤) ومن سآخذه ما يمكن تخريبه على وجه يوافق الوارد عن العرب (٣٤٥).

٣ - أسعد خليل داغر (٣٤٦ - ٣٥٩): أمور دفعت داغراً إلى المشاركة في التنقية (٣٤٦) الأمور التي أدت إلى كثرة الأخطاء اللغوية (٣٤٧) أهم استدراكاته اللغوية (٣٤٨) من مقياسه: الاعتداد بالأصح والأشهر دون ما عداه (٣٥٠) ومن الأمور السماعية عنده: التضمن والوصف بالمصدر وجمعه ومزيدات الأفعال والمصدر الصناعي، ومصادر غير التلاوي (٣٥٠) التخریب عند الضرورة فقط (٣٥١) ومن المخطأ زيادة لفظ بلا داع، أو بتأويل متكلف (٣٥١) اتجاهه بصرى (٣٥٢) لا يميل إلى تحطئة القواعد (٣٥٢) لم يلتزم مقياسه في كل انتقاداته (٣٥٣) ولا في استعماله اللغوي (٣٥٤) ولم يتحرر الدقة الثامة في التخطئة (٣٥٥).

٤ - الشيخ إبراهيم المنذر (٣٥٩ - ٣٦٣): يقتدى بغيره في القياس، فيخطئ الجاهليين (٣٥٩) مزيدات الأفعال والتضمن عنده سماعيان (٣٦٠) من المخطأ عنده ما ورد شافياً (٣٦٠) تقويم حكمه على بعض المواد بالصحة أو بالمخطأ (٣٦١).

٥ - الشيخ عبد القادر المغربي (٣٦٣ - ٣٦٩): يقتدى بغيره (٣٦٣) بعض استدراكاته (٣٦٣) من مقياسه: الأخذ باللغة العليا، وتقديم السماعي الشاذ على القياس، ونهذ ما يجافي فوق العربي (٣٦٤) يميل إلى التساهل أحياناً (٣٦٥) وقد يميز ما لم يرد به سماع (٣٦٦) يتوسع في قبول الدخيل والمولّد (٣٦٧)

ويشدد في بعض مسائل التضمين والاشتقاق (٣٦٨) وربما رفض ما له وجه صحيح (٣٦٩).

٦ - الشيخ مصطفى الفلايحي (٣٧٠ - ٣٧٤): توجهته بقبول كل ما يمكن تخريجه، ونزعة التوسعة عنده تبدو في: التضمين ومزيدات الأفعال، والجسوع، وفي الأخذ باستعمال العلماء، وفي التصريب، والاشتقاق (٣٧٠) عدم الورد ليس دليل تخطيط (٣٧٢) التأويل للمعاصرين: قياساً على التأويل للقدماء (٣٧٣) رأيه طابق القياس وخالف السماع (٣٧٣) لم يلتزم مقياسه في كل ما أورد (٣٧٤).

٧ - صلاح الدين سعدى الزعبلوي (٣٧٥ - ٣٨٤): تميز بميزات ثلاث، هي: عرضه لمذاهب القبط في النقد اللغوي (٣٧٥) وإصلاحه لغة النواوين على نطاق واسع (٣٧٦) وعرضه لمقياسه، ومنه: في السماع: عدم الاعتداد بما جزم المحدثين، وإشاز الأكثر عند تعارض النواوين والأخذ بوجهة الجمهور مع عدم منع غيرها إذا شاعت، وإيراد الأحاديث وأشعار المحدثين للتنثيل لا للاحتجاج، وأن سكوت العلماء على استعمال ما في مقام تتبع البعثات دليل صحة (٣٧٧).

وفي القياس: مفهومه عند الزعبلوي (٣٧٩) مسائل أباح القياس فيها (٣٧٩) رأيه في المجازات الغريبة (٣٨٠) مقياس آخر تستهبط من مبادئه (٣٨١) عرض بعض مبادئه وإبداء الرأي فيها (٣٨٢).

الفصل الثالث: في مصر (٣٨٥ - ٣٣٩)

التنقية وعللها في مصر (٣٨٥ - ٣٨٧):

١ - الشيخ محمد علي النجار (٣٨٧ - ٤٠٩): تدور المواد التي عرض لنقدتها على أنواع أربعة (٣٨٧) مسائل رضى عن إجازتها (٣٨٨) ومسائل لحنها (٣٨٩) ومسائل استساغتها، ورأى من الخير الصدول عنها (٣٨٩) وكلها عامة بين أصلها في العربية (٣٨٩) مقياسه: القراءات حجة ولو كانت شاذة (٣٩٠) وكذلك الحديث (٣٩٠) والمولدين (٣٩١) واستعمال العلماء (٣٩١) طرق إجازة الاستعمال عند الشيخ النجار: السماع (٣٩٢) والقياس (٣٩٤) وآراء العلماء (٣٩٨) والمجاز (٤٠٠) وعدم مصادمة قواعد اللغة (٤٠٠) نقد مقياس الشيخ النجار: لم يلتزم مقياسه في كل ما سبق (٤٠٢) لم يكن موفقاً في بعض ما أنكره، وأسئلة من ذلك (٤٠٧).

٢ - أحمد أبو الخضر منسى (٤٠٩ - ٤١٧): لم يأت بجديد في كثير من مبادئه (٤٠٩) تقسيم ما جاء به من مواد (٤٠٩) ملاحظتان على هذه المواد (٤١٠) من مقياسه: رفض العرب غير ما ورد، وعدم الاحتجاج بالحديث (٤١٢) وتقديم السماع على القياس (٤١١) والأخذ بالرأي المصري (٤١١) الرأي في بعض مبادئه (٤١١).

نقد هذا القياس: مسائل أصاب في حكمه عليها (٤١٣) ومسائل مختلفت في تخطيطها (٤١٣) ومسائل أخطأ في عملها من الخطأ (٤١٤) ومسائل خرج فيها عن منهجه (٤١٥) جاء في استعماله اللغوي ما يخالف مقياسه (٤١٥).

٣ - أحمد العرامري (٤١٧ - ٤٣٢): بعض مبادئه (٤١٧) مقياسه (٤١٨) لم يلتزم هذا القياس في كل مبادئه (٤٢٠) إبداء الرأي في بعض مبادئه (٤٢٠).

٤ - عباس أبو السعود: كلمة عن مؤلفه (٤٣٤) من مقياسه: أن معانيم اللغة لم تذكر القياس غالباً (٤٢٤) يقيس على المثال الواحد (٤٢٥) ويحجج باستعمال العلماء (٤٢٦) وبالحديث وبكلام الصحابة (٤٢٦) يقبل ما يصح على المجاز (٤٢٧) الأمور القياسية عنده (٤٢٧).

نقد هذا المقياس لم يلتزم مقياسه في كل مواده (٤٣٨).

٥ - محمد أبو الحسن (٤٣٢ - ٤٣٩): لم يكن أصيلاً في كل مواده (٤٣٣) مقياسه (٤٣٣) نقد هذا المقياس (٤٣٤) ملاحظتان على آراء أبي الحسن (٤٣٦) مسائل نوافقه على تخطيطها (٤٣٧).

الفصل الرابع: في الأقطار الأخرى (٤٤٠ - ٤٦١)

أولاً: في العراق (٤٤٠ - ٤٥٦):

١ - معروف الرصافي (٤٤١ - ٤٤٤): عرض بعض مواده (٤٤١) واستنباط منهجه منها (٤٤٢) وإبداء الرأي في حكمه (٤٤٢).

٢ - الأب أنستاس ماري الكرمل (٤٤٤ - ٤٤٨): عرض مواده (٤٤٤) مقياسه وإبداء الرأي في بعض مواده (٤٤٥) خروجه عن مقياسه في أمور أربعة (٤٤٧).

٣ - كمال إبراهيم (٤٤٩ - ٤٥٣): لم يكن أصيلاً في كل مواده (٤٤٩) مقياسه (٤٤٩) المخالفة بين ما صرح به من منهج وما حكم به على الاستعمالات (٤٥٠) مسائل أجازها وزعم أنه وسع بها اللغة (٤٥٢).

٤ - إبراهيم السامرائي (٤٥٣ - ٤٥٦): عرض بعض مواده (٤٥٣) السامرائي متبع لا مبتدع (٤٥٥).

ثانياً: في الحجاز (٤٥٦ - ٤٥٧):

لم تظهر بالحجاز تنقية ذات خطر (٤٥٦) عبد القدوس الأنصاري، وكتابه وإصلاحات في لغة الكتابة والأدب (٤٥٦).

ثالثاً: في المغرب (٤٥٨ - ٤٥٩):

لم تقم جهود تنقية بالمغرب (٤٥٨) إشارة السامرائي إلى بعض لغة التونسيين (٤٥٨). أما بعد: (٤٦٠).

• • •